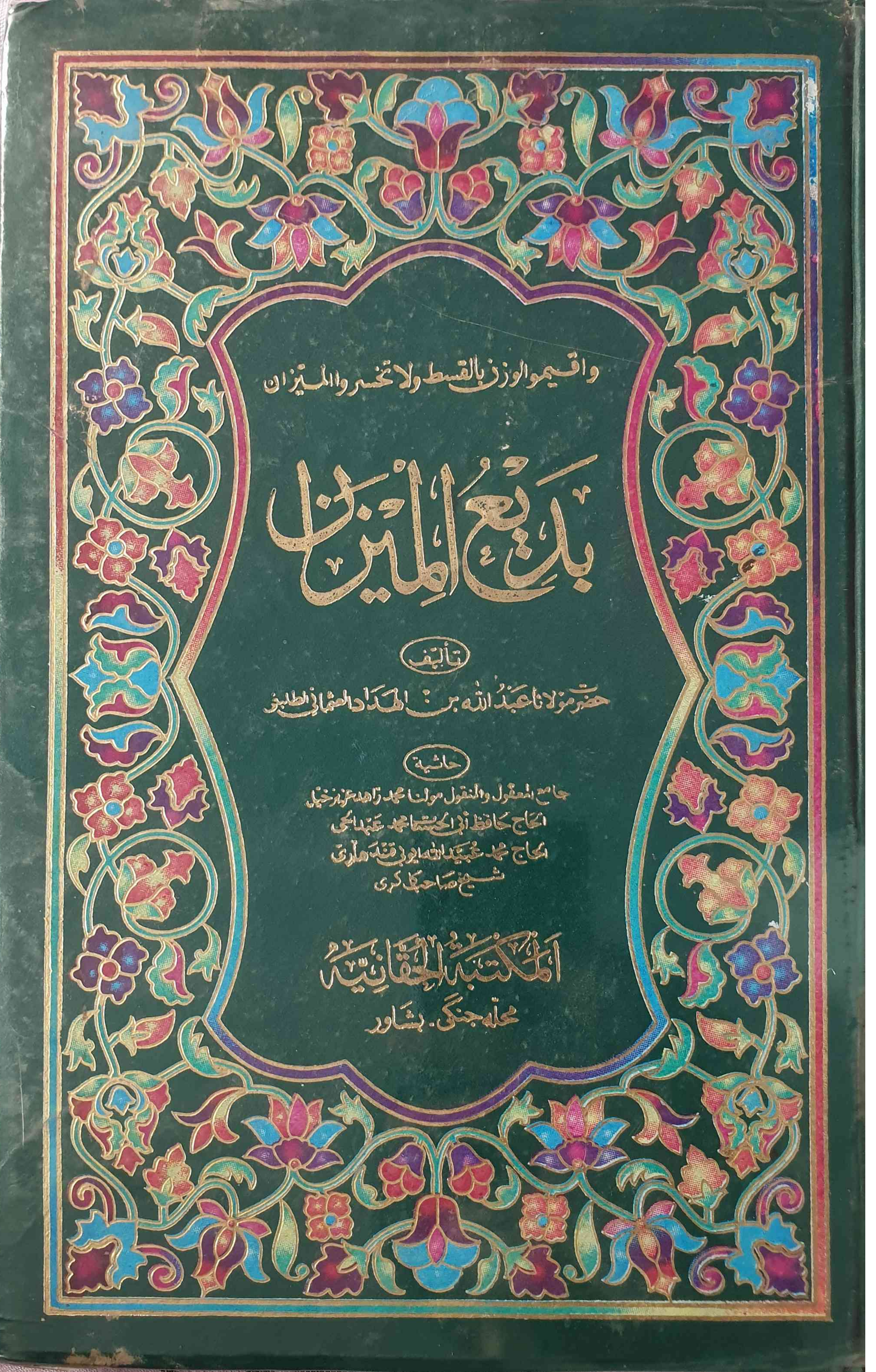

واقیموا الوزن بالقسط ولا تخسروا المیزان
بدیع المیزان
تألیف
حضرت مولانا عبد اللہ بن الہداد العثمانی الطلنبوی
حاشیہ
جامع المعقول والمنقول مولانا محمد زاہد عزیز خیل
الحاج حافظ ابی الحسنات محمد عبد الحی
الحاج محمد عبید اللہ ایوبی قندھاری
شیخ صاحب کلی کری
المکتبۃ الحقانیۃ
محلہ جنگی۔ پشاور

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

واقيموا الوزن بالقسط و لا تخسروا الميزان

بديع الميزان

تاليف

حضرت مولنا عبد الله بن الهداد العثمانی الطلبنی

حاشية

جامع المعقول والمنقول مولنا محمد زاهد عزيز خيل

حاشية

الحاج حافظ أبی الحسنات محمد عبد الحی

حاشية

الحاج محمد عبيد الله أيوبی قندهاری

حاشية

شيخ صاحب کاکړی

ضبط وتصحيح: مولوی نور الحق

الناشر

المكتبة الحقانيه محله جنگی پشاور

بسم الله الرحمن الرحيم

هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري.

أحمد لله الذى نوّر[١] قلوبنا بمعرفة[٢] المعقولات[٣]، وزيّن عقولنا بإفاضة[٤] ادراك الكليات والجزئيات، وميّز نوعنا عن سائر الأنواع

من النمو والحس والنطق.

بالذاتيات والعرضيات، وأفاض علينا معرفة كيفية التركيبات[٥] والترتيبات،

من المشي على القدمين والضحك.

---

(١) قوله: نور قلوبنا[١] أي زين نفوسنا الناطقة المجردة الغير الحالة في المادة المتعلق بالابدأن تعلق التدبير التصرف من غير تمكن وحلول اوجعلها مكيفية بكيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها (وهذ[٢] معنى النور الحقيقي. كاكري) لكنه يأباه الباء (لأن النور الحقيقي لايتسبب عن المعرفة وهو ظاهر. كاكري)،أوأضاها بضوء عارضي. ويلايمه الباء. صادق. لان المعرفة ضوء عارضي للنفوس. كاكري. (٢) قوله: بمعرفة المراد منه إدراك البسيط الجزئي إدراك البسيط سواء كان تصورا للماهية او تصديقا بأحواله لا إدراك الجزئي الذى هو أخص منه لأن كل إدراك الجزئي إدراك بسيط من غيرعكس. (فيه[٣] أن الجزئي قد يكون مركبا فبينهما عموم وخصوص من وجه.ك) لجواز أن يكون البسيط كليا. صادق. (٣) قوله: المعقولات هذا براعة الاستهلال بناء على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية التي لايحاذيها أمر في الخارج (كالكلية والنوعية والجنسية وغيرذلك، والمعقولات الأولية كالإنسان والفرس وغير ذلك. ع.) والمراد ههنا المعقولات أولية كانت أو ثانوية. منه. (٤) قوله: بإفاضة فيه رد على الحكماء القدماء المنكرين لكونه تعالى عالما القائلين بأن أفعاله صادرة بالإيجاب والمتأخرين القائلين بكونه عالما بالكليات. فقط. صادق. (٥) قوله: التركيب التأليف الذي هو جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها إسم الواحد ويكون لبعضها إلى بعضها نسبة بالتقديم والتأخير. والترتيب وضع كل شيء في مرتبته.ص.

حاشية عبيد: [١] ما قال بعض الافاضل: انه فسر الملا الصادق نور بزين لأن النور عبارة عن الكيفية الحسية وهي لا تكون صفة للنفوس آه. أقول: ليس هذا التفسير لهذا الوجه لأن ما فسر به أي زين أيضا عبارة عن الحسية و إن أريد به التزين المعنوي فليحمل النور أيضا عليه كما يقال: العلم نور بل لأن النور سواء كان حسيا أومعنويا يكون منشئوه الذات فلا يساعده الباء التي هي للسببية، و إنما فسر القلوب بالنفوس لأن القلب بالمعنى اللغوي إنما هو لحم ليس محلا للمعرفة بناء على ما قالوا: إن المعرفة والعلم من شان المجردات. [٢]أقول: النور الحقيقي اللغوي هو الكيفية الحسية فأذن كيف يتصف بها النفوس، بل المراد ههنا الكيفية المعنوية العقلية التي هي العلم والادراك الحصولي لأنه ظاهر بنفسها لان العلم بها حضوري مظهر لغيرها وهو المعلوم والمراد في تفسير النور الحقيقي هو الكيفية الحسية الظاهر. آه. [٣] اقول: لم يفهم هذا الشيخ مراد المحشي رحمه الله لان مراده من البسيط هوالامر الواحد وإن كان مركبا من الاجزاء، فزيد مثلا بسيط بهذا المعنى، و إن كان مركبا ذهنا وخارجا، وليس المراد البسيط الحكمي بمعنى ما لاجزء له وكيف يظن بهذا المحشي ذلك. مع ان اكثر الجزئيات ليس بسيطا بهذا المعنى. فتدبر. [٤] أقول نسبة هذاالإنكار إلى قدماء الحكماء غلط بل هو مذهب شرذمة قليلة. ع

ووفّــقنا لاكتساب العلوم من التصورات والتصديقات، وخلّصنا من

إضافة المشبه به إلى المشبه.

ظلمات الشكوك والشبهات، والصّلوة على(١) نبيّنا محمّد(٢) المخصوص

بمعنى الحيوة اوالدعاء.

باكمل التّحيات، والمبعوث بالحجج(٣) والبيّنات، وعلى(٤) آله واصحابه

فيروزى يافتن .

الَّذين فازُوا بفيضان التدقيقات والتحقيقات،(٥) أمَّابعد: فيقول العبد

اى نجوا.

الضعيف الراجى إلى رحمة الله(٦) الغنى القوى عبدالله بن الهداد العثمانى

جمع جنة. الدلو الذى فيه الماء .

الطلبنى اعلى اللهُ درجته فى الجنان وافاض عليه سجال العفو والغفران،

طلنب بروزن تفنگ قريه ست قريب بملتان .

قداتفقت الاراء على أن حكمة(٧) ذى الجلال فى إيجاد العقلاء هى معرفة

مقول من يقول .

---

(١) قوله: على نبيّنا آثره على الرسول ليذهب نفس السامع كل مذهب لانه يحتمل أن يكون من النبوة (بمعنى الرفعة) وأن يكون من النبأ بالسكون بمعنى الطلوع وأن يكون من النبى بمعنى الطريق.ص. (٢) قوله: محمد عطف بيان للنبى لاصفة لأن العلم ينعت ولاينعت به.ص. (٣) قوله: بالحجج والبيّنات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله على يد مدعى النبوة وكما تسمى معجزة باعتبار اعجازه تسمى حجة وبينة باعتبارالغلبة على الخصم وباعتبار بيان الحق.شيخ. (٤) قوله: وعلى أورد كلمة الواو إشارة إلى أن الصلوة على غيرالانبياء ابتداء مكروه تتريها. ص. (٥) قوله: والتحقيقات التحقيق اثبات المسألة بالدليل فانهم راعوا فيه قواعد المنطق حتى قال النبى صلى الله عليه وسلم: كل محدث ضلالة وكل ضلالة فى النار. ص. (حيث اورد صلى الله عليه وسلم هذا الكلام على هيئة الشكل الاول مع مراعات إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.ع. (٦) لايخفى صنعة التضاد[1] بين اسماء الالوهية والعبودية وإن كان غير مرتب. كاكرى. (٧) قوله: حكمة ذى الجلال لقوله تعالى: ﴿وَمَاخَلَقْتُ الْجِنَّ وَالانْسَ الاَّ لِيَعْبُدُوْنَ﴾ لأنهم فسروه بالخضوع والتذلل. بل لقوله: كنت كترامخفيا فخلقت الخلق لاعرف. ص.

حاشية عبيد: [١] أقول: كيف ضل هذا الشيخ صنعة التضاد ههنا لأنه يشترط فى صنعة التضاد دلالة كل من المتضادين على ضد معنى الآخر كالقوى من الضعيف والغنى من الفقير مثلا. وههنا عبد الله اسم محض وكذا الهداد ولايدلان على معنى العلمى على شئ من معنى الضعف والفقر، وإن كانا لازمان لكل منهما فكأنه لم يفهم معنى التضاد، مع أن قوله: أسماء الألوهية مما يمجه{١} الطبع، لأن المذكور أسماء الله وأسماء العباد لا أسماء العبودية والألوهية ولعل هذا من بلاغاته الغريبة {١} لعل المراد من الألوهية الله ومن العبودية عبد .زاهد .عزيز خيل

الذات والصفات بالإستدلال[١] عليها بالآثـــار، والآيات، وهى متوقـــفة[٢] على العلم[١] المسمى بالْمنطق[٢] ولِهذا حكم الـــفحول من العلماء، والنحاريـــر من العظماء بفرضية[٣] معرفـــته علينا ولَما كان الْمختـــصر المسمّى بميزان المنطق المشتمل على

جمع فحل بمعنى الجيد

(١) قوله: بالإستدلال أى يجعل الآثار والآيات دليلا على المعرفة كنظام العالم. ص. (٢) قوله: وهى متوقفة إعترض عليه بأن المعرفة لو توقفت على هذا الفن لكان الصحابة والتابعين رضى الله عنهم غيرعارفين بالله تعالى لعدم حصول هذاالعلم لهم لكونه محدثا فى الدين وأيضا لوكان معرفته واجبة لكانوا تاركين لهذا الواجب وهذا ما لايجترء عليه. وأيضا كيف يكون واجبا فإنا لانجد فى كتب من نقلدهم من الفقهاء عينا ولاأثرا منهم مع أن الدلائل النقلية دالة على النهى والزجر عن تعليمه وتعلمه لكونه محدثا فى ديننا ومن أحدث فى ديننا فهو رد. ويمكن أن يجاب عنه بأنا لأنم أن يكونوا غير عارفين لجواز أن يكون نفس أصول هذا الفن موجودة فى زمنهم وإن لم تكن مدوّنة مسماة بالأسامى المصطلحة كالقياس والإستقراء وهم عارفون بها. وإما تركهم الاشتغال بتدريس هذا العلم وتعلمه فليس لعدم العلم به بل إنهم لصفاء قلوبهم وجلاء أذهانهم وببركة صحبة النبى ﷺ وقرب عهده كانوا مستغنين عن المذاكرة والتدريس كماكانوا مستغنين عن مذاكرة علم الكلام الذى لانزاع فى وجوبه ثم عدم وجدانه فى كتب الايمة لايدل على عدم الوجوب فان كثيرا من المسائل لايوجد منها أثر من المتقدمين وإجتهد فيه المتاخرون وحكموا بالوجوب والحرمة فليكن هذا من قبيل هذا. ثم دلالة الأدلة على النهى من هذا العلم ممنوع لجواز أن يكون قديما وإن لم يكن مسمى بإسم خاص فى إلزمان السابق. ولو سلم كونه محدثا فقدرآه المؤمنون حسنا ومارآه المومنون حسنا فهو عندالله حسن.خلاصه حاشيه جلال قوله: على العلم أقول: التوقف على تعلم العلم المدون المصطلح عليه ممتنع كيف وكثير ممن لايعلمه يستدل بكثير من الوجوه المذكورة، ولذا قيل: إن أكثر القوانين المنطقية بديهية بحيث يستعملها الجهال جاهلين عن الاصطلاح.نورالله. والجواب أن المراد بالعلم ههنا هى المسائل المنطقية من غير إعتبار تدوينها ولاريب فى التوقف عليها. كاكرى رح. (٢) قوله: المسمى با المنطق إنما سمى المنطق منطقا لأنه يحصل بسببه الإقتدار على النطق الظاهرى والإذعان الباطنى أعنى إدراك الكليات والنطق يطلق على كليهما .صادق. (٣) الإفتراض كفائي[١] لا العينى لإعتبار الإيمان التقليدى فى الشرع عند المحققين من علماء العقائد. كاكرى.

حاشية عبيد: [١] أقول: قدأغرب الشيخ فى إفتراض المنطق ولو باالكفاية ولم يدر أن الفرض وإن كان كفائيا ماثبت بدليل قطعى لاشبهة فيه وأى آية أوحديث وجده الشيخ دليلا على إفتراض المنطق,أقول الإنصاف أن المراد باالفرضية أوالوجوب فى قول العلماء هوالوجوب العرفى الذى مآله الإستحسان فلاحاجة إلى تشمير الذيل لاثبات الوجوب المصطلح بتوجيهات باردة يمجها العقل السليم كما لايخفى فتدبر.ع {١} يمكن أن يكون المراد من الإفتراض فى كلام كاكرى الإفتراض العرفى وكما أن الشرعى عين وكفاية فكذلك العرفى عين وكفاية فلا غبار فى كلامه .عزيز خيل .

المشتمل على غرر[١] الفوائد ودرر الفرائد متداولا بين الانام، ولم يحم
فرائد الدركبارها كناية عن المسائل الخفية.

حول تحقيقه أحد[٢] من العظام، أردت أن اشرح له شرحا صغر[٣]

إيداع وديعة نهادن بكسى .ص

حجمه وكبر علمه وكثرت فوائده وجلت عوائده، وأودع فيه فرائد
يقال جلا لى الأمر اى هويدا شد كار .منتهى الإرب

ملتقطة من كتب العلماءوفوائد مقتبسة من تصانيف الفضلاء،
چيده. مأخوذة.

إبداع نو بيرون آوردن.

ولطائف أبحاث سمح بها خاطرى وغرائب إسرار إبتدعتها قوة فكرى
اى الأبحاث اللطيفة. سمحة يكبار جوانمردى نمودن .منتهى الإرب

رجاء أن يوصل إلى المرام بتوفيق ذى الإنعام والإكرام، والله ولى
جعل الأسباب موافقة للمطلوب.

التوفيق والهداية وهو حسبى ونعم الوكيل[٤] ونعم المولى ونعم النصير

فنقول لما[٥] كانت الإشارة[٦] إلى اجزاء[٧] العلم فى أول التصنيف

اى الإدراك المرادف للتصور.منه

تورث البصيرة للشارع، قسّم المصنف العلم أوّلا إلى التصور فقط
لأنه يتوقف شروع الكتاب عليها .نورالله .

---

(١) قوله: على غرر الفرائد: كناية عن المسائل الواضحة المعروفة المشهورة لأنه في الأصل من الخيل الأبيض الجبهة ثم أستعير له .ص. (٢) قوله: أحد من العظام: إشارة إلى أن بعض الناس قد كتبوا عليها حواشي بمفهومات لم يرض بها المصنف. رحمه الله. (٣) قوله: صغرحجمه: شبه الشرح بذى جسم إستعارة بالكناية وأثبت له الحجم تخييلا.صادق. رحمه الله.(٤) قوله نعم الوكيل من إفعال المدح والوكيل فاعله والمخصوص محذوف وهو مبتدأ وخبره نعم الوكيل بتقدير هو مقول فى حقه نعم الوكيل فيكون جملة خبرية متعلق خبرها جملة إنشائية فحينئذ صح عطفها على جملة هو حسبى .ملخص ملا جلال.(٥) قوله لما كانت إلخ: جواب سوال يورد فى هذا المقام وهو أن المناسب تقديم تعريف العلم المشروع فيه فأجاب بأن المقصود الأصل من تعريفه البصيرة للشارع وهو حاصل بالإشارة إلى إجزاء العلم المشروع فيه لأن تقسيم العلم إلى التصور فقط والتصديق يشير إلى جزئي المنطق وهما القول الشارح والحجة .ملخص جلال وغيره.(٦) قوله الإشارةإلى إجزاء العلم: يعنى الإشارة إلى بيان ماهو أجزاء العلم المشروع فيه لابيان أن اجزاء العلم ماذا ولهذا قيد العلم فيما نقل عنه بقوله الذى صنف فيه .نورالله.(٧) قوله إلى أجزاء العلم إطلاق جزئي المنطق على القول الشارح والحجة لايخلو عن مسامحة{١} ضرورة إنهما ليسا بجزئين من المنطق.{١} ويمكن أن يراد من القول الشارح الكليات الخمسة والمسائل الأربعة المتعلعة به ويكون المرادمن الحجة القضايا والمسائل المتعلقة بالحجة .محمد زاهد

والتصديق فقــال اَلْعــلْمُ بالنِّسْبَة[(١)] إلَيْنَــا إمَاتَــصَوَّرٌ فَقَــطْ أى إدراك[(٢)] ساذج كتصورنا[(٣)] الزوايا الثلث للمثلــث وتــصورنا التساوى لقائمتين[(٤)] والنسبة [(٥)]بينهما قبل وقوفنا على البرهــان الهندسى،[(٦)] وقيل إنماقيد بقيد فقط؛ لِيحصل التقسيم لأن التقسيم

---

(١) قوله باالنسبة إلينا إحتراز عن العلم البارى فإنه لا ينقسم إلى البديهى والنظرى والقرينــة علــى إرادة علم البشر عن مطلق العلم هى أن المبحوث عنه فى هذالفن هو العلــم الكاســب والمكتــسب وعلمه تعالى منــزه عن ذالك.ن.فائده: المصنف أختار مذهب الامام الرازى رحمه الله حيــث جعــل التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فالتصور فقط بناء على المقابلة عبارة عن التصور الذى لايكون الحكم جزأً فيه لأن التصديق جزئه الحكم فلا يخرج عن التصور فقط تصورات أطراف القضية المذعنة .(٢) قوله أى إدراك ساذج:أشاربه إلى أن قيد فقط ليس لبيان الإطلاق بل لدفعه وإلا لزم ما لــزم.ج ــ يعنى يلزم تقسيم الشئ إلى نفسه وإلى غيره لأن المقسم هو العلم المرادف للتصور والقسم ايــضا التصور.شيخ.(٣) أشار المصنف فيما نقل عنه بقوله: أى الإدراك المرادف للتصور إلى أن المقــسم إلى التصور فقط والتصديق هو العلم الحصولى المفسر بحصول الصورة فى العقل لأنه المــرادف للتــصور لاالعلم بمعنى الحاضر عندالمدرك الشامل للحضورى.شيخ.(٣) قوله كتصورنا: وفى التمثيل إمتحــان القارى لما تقرر من أن المنطق مؤخر عن العلوم التعليمية كاالهندسة.ص(٤) قوله لقــائمتين: إذا وقــع خط مستقيم على مثله فان حدثت من جنبيه زاويتان مساويتان مختلفتان يسمى كل واحــدة منــهما قائمة هكذا ـــ|ـــ وإن حدث الزاويتان مختلفتان فى الصغر والكبر فاالــصغرى حــادة والكــبرى منفرجةهكذا ـــــ وأما المثلث فهو ما يحيط به ثلث خطوط مــستقيمة هكــذا △ (٥)قولــه والنسبة: أى وتصور النسبة ولم يعد لفظ التصور مع كونه مرادا إشارة إلى كونه تبعا لتصور الطــرفين مرآة لتعرف حالهما وهذا بعينه كقوله تعالى أطيعواالله ــ وأطيعوا الرسول و أولى الأمر منكم.عبد[1] القادر[1].(٦) قوله البر هان الهندسى: الهندسة علم بأحوال المقادير من حيــث التقــدير أى الخــط والسطح والجسم التعليمى ويقال له فى اليونانية خوب طريا قال أفلاطون من لا يعلم خــوب طريــا لايدخل مجلسنا قال نور الله المحشى أن المربع له أربع قوائم هكذا □ ما المثلث فهو نصف المربــع هكذا ◻ فزوايا المثلث تكون مساوية لقائمتين وفيه أنه ليس كل مثلث نصف المربــع بــل المثلــث قديكون نصف المستطيل و المعين والشبيه باالمعين أللهم إلا أن يراد بالمربع ذوأربعة أضــلاع فتأمــل وقال ذوالجلال إن زوايا المثلث مساوية للحادة والمنفرجة وهما متساويتان للقائمتين فكيــون زوايــاه المثلث مساويةللقائمتين لأن المساوى للمساوى للشئ مساولذلك الشئ فتدرب .مولانا عبد الحليم

حاشية عبيد: [١] أقول إجراء لطا ئف القرآن فى بديع الميزان من لطائف فكرة الشيخ البرهان بديع الزمان وحكمه بالعينية مما تدهش بها الاذهان.

قوله: الحمدلله: قيل هوالثناء باالسان أقول: قيد السان تصريح بما علم ضمنا لأن الثناء مختص به على الجميل الإختيارى قيدالجميل بالإختيارى لإخراج المدح لأنه يعم الإختيارى تقول مدحت اللؤلؤ على صفائها ولاحمدتها قيل عليه يخرج منه ثناءالله تعالى على صفاته الذاتية لأنه قديمة كماثبت فى العقائد وليست صادرة منه تعالى بالإختيار لان أثر المختار يكون حادثا كماثبت محله وأجيب عنه بأن المعنى الإختيارى الصادر عن الفاعل المختار ولو فى غير ذلك الجميل وهو فاعل مختار وهذه الصفات صادرة منه تعالى ويجاب عنه أيضا بأن معنى الاختيارى الإستقلالى ولوكان إضطراريا وهو تعالى مستقل فى إيجاب هذه الصفات وقد يقال إن إطلاقه على هذالثناء مجاز والتعريف للحمد الحقيقى وأجاب السيد السند بأن الحمد على تلك الصفات راجعة ألى الحمد على الافعال الاختيارية الصادر عنه تعالى بواسطة تلك الصفات. قوله أى زين نفوسنا: أقول قدكثر الشغب فى باعث هذا التفسير فقيل ماقيل وحقيقة الأمر أن هذالتفسير إنماهو لامر لفظى هو أن النور كماسيأتى كيفية ظاهرة آه فكيف يتعدى بالباء السببية فى قوله بمعرفة المعقولات ففسر الملا صادق النور بلازمه أعنى التزين لأنه يصح تعديته باالباء لكن ينبغى أن لايحمل التزيين على المعنى الحقيقى لأنه الحسى وهو من صفات الأجسام بل المراد به التزيين المعنوى إن قيل هذا مجاز فى المجاز قلت كلا بل المراد بالنور إبتداءً التزيين المعنوى لكن فى كون النور كيفية غير مسببية من الغير نظر لقوله تعالى ﴿جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوْرًا﴾ مع أن نور القمر مستفاد من نورالشمس وجوابه أن النور والضوء يستعمل كل منهما مقام الآخر قوله نفوسنا: فسر القلوب النفوس لأن القلب هواللحم الصنوبرى فى وسط الصدر وهو غير قابل للنور لأن المراد النور المعنوى وهوالإدراك والعلم وقد تقررفى مدارك الحكماء أن الإدراك من شأن المجرد ليس إلا. قوله الناطقة أى المدركة للكليات والجزئيات وليس بمعنى النطق الظاهرى وإلا يلزم أن يكون الأخرس خارجا واياك ان تظن المعنى المشتقى لأن الناطق فصل الانسان وهو جوهر وفصل الجوهر لابد أن يكون جوهرا كما تقرر فى أسفار الحكمة والمشتقى إنتزاعى باالإجماع بل المراد باالناطق الجزء الداخل البسيط الذى يميز به الإنسان خارجا عما عداه. قوله المجرد الغير الحالة هو التفسير للمجردة قوله فى المادة: هى جزءللجسم محل للصورة الجسمية ويقال لها الهيولى والعنصر واسطقس وتفصيل أحواله فى كتب الحكمة. قوله تعلق التدبير: كتعلق الملك با الرعية....(٢) المراد منه الإدراك البسيط اه إعلم أن الإدراك والمعرفة والعلم وإن كانت مترادفة فى اللغة لكن جرى إصطلاح بأن المعرفة هو إدراك البسيط أى الأمر الواحد لا البسيط الحكمى كما توهمه الكاكرى, وأن العلم هوإدراك البسيط أى الأمور المتعددة كالقضية بما هو قضية ولهذا لا يقال علمت الله بل عرفته وفى بعض الإصطلاح المعرفة هوإدرك الجزئي والعلم إدراك الكلي ولهذا أيضا لا يقال علمت الله بل عرفته وهذا المعنى غير مراد ههنا لأنه لايصح حينئذ إضافة المعرفة إلى المعقولات أى الأمور الحاصلة فى العقل لأن المقرر فى كتب المنطق أن لحاصل فى العقل لايكون إلا كليا والجزئيات المادية مرتسمة فى الحواس الباطنة.(٣) قوله براعة الإستهلال: أقول البراعة فى اللغة الفوقية يقال برع الرجل على أقرانه إذا فاق والإستهلال أول صوت الصبى عند الولادة أو أول صوت عند روية الهلال وفى إصطلاح علم البديع إيراد بعض الإلفاظ المتناسبة للمقاصد فى خطبة الكتاب.(٤) قوله: والمراد ههنا لأن المتبادر من إطلاق الشارح رحمه الله قوله: فى الكتاب: وميّز آه قيل التميز المذكور ليس بنعمة خاصة حتى تذكر فى موضع الحمد والإمتنان لإن التميز المذكور حاصل لجميع الحيوانات بل الجمادات يقال المراد بالذاتيات والعرضيات الفاضلة الفائقة والقرينة شهرة كون نوع الانسان كك .

(٥) والترتيب آه قيل عليه إن ضمير مرتبته إن كان راجعا إلى كل يلزم أن لايحصل الترتيب إلابوضع شيئ فى مرتبة نفسه ومرتبة غيره وهو باطل وإن كان راجعا إلى شيئ المنكر يلزم أن لايحصل الترتيب بوضع شيئ فى مرتبة ماسواء كانت مرتبته أومرتبة غيره وليس كك والجواب أن الضمير راجع إلى الشيئ والإستغراق المفهوم من لفظ كل ملحوظ بعد إرجاع فيفيد الكلام توزيع آحادالاشياء على آحادالمراتب هكذاق قال الفاضل الاهورى فى حواشى شرح الشمسية أو يقال قال الرضى فى شرح الكافية أنه أسند الفعل أوشبهه إلى منكر ثم يرجع الضمير إلى ذلك المنكر يقيد ذلك المنكر بايفهم من ذلك الفعل أو شبهه فالمعنى ههنا وضع كل شيئ فى مرتبة الشيئ الموضوع.(٦) قوله من النبوة : آه فيكون ناقصا واويا فأصل نبى نبيوٌ فقلبت الواو بالياء وأدغم على قانون مرضى ثم معنى النبوة الرفعة المتعدية فالفعيل بمعنى المفعول وإن كانت بمعنى الإرتفاع اللازمى فاالفعيل بمعنى الفاعل، وقوله من النبأ باالسكون بمعنى الطلوع أقول يخالف الكتب المشهورة من اللغة لأن النبأ الخبر فى اللغة والله أعلم.(٧) قوله لأن العلم آه: لأن النعت لابد أن يكون دالا على المعنى القائم والعلم إنمايدل على الذات البحت فتدبر.فى الكتاب وعلى آله آه قيل آل النبى مؤمن تقى فذكر الاصحاب تخصيص بعد تعميم لمزيد الإهتمام بشانهم, وقيل آله صلى الله عليه وسلم أهل بيته فذكرالاصحاب تعميم بعد تخصيص فعلى هذين المذهبين بينهما عموم وخصوص مطلق اللأل عام على الأول وخاص على الثانى والأصحاب باالعكس وقيل صلى الله عليه وسلم أقربائه النسبية فبينهما عموم وخصوص من وجه كما لايخفى,قوله فى الكتاب امابعد... الغرض من هذاالكلام بيان باعث التصنيف وقد جرت عادت المصنفين ان كانوا شارحين ان يبينوا شرف العلم ليكون باعثا على التصنيف فى العلم وليكون ترغيبا للطالبين الى تعلم الفن المذكور ثم يبينوا شرف المتن الذى يريدون شرحه ليكون باعثا للشرح على المتن المذكور فهذا هو المرام واماتحقيق لفظ امابعد فهو مشهور بين العلماء والطلباء لكن القول المجمل فيه ان اصله مهما يكن بعد الحمد والصلاة فيقول آه وكلمة مهما مبتدأ متضمن لمعنى الشرط والاسمية لازم للمبتدأ ويكن ههنا تامة فعل الشرط ومن شيئ بيان مهماوقوله فيقول خبرالمبتدأ ةالفاء للجزاء ثم حذف مهما وفعل الشرط والبيان واقيم اما مقام الكل ثم لما كان اما حرف واقيم مقام المبتدأ الذى هو اسم التزموا بعدها إسم وهو ههنا بعد لأن مالا يدرك كله لايترك كله أدخلوا الفاء على الجزائية لئلا يلزم الأيلاء بين أما والفاء، والغرض من إيراد هذه الجملة تاكيد مضمون الجزاء لأن وجودشيئ ماضرورى والمعلق بالضرورى ضرورى،ووقع فى بعض النسخ بل فى كثير من الكتب وبعد بدون لفظ أما فتوجيه إيراد الفاء حِ على ما قاله السيد السند قدس سره أن الفء بناء على ما توهم اما،ورده الفاضل الاهورى بأن توهم اما ليس بشيئ ولم يعتبره أحد من النحاة وقال السيد السند رحمه الله ايضاً بأن الفاء مبنى على تقدير اما فى نظم الكلام أورده الفاضل اللاهورى بأن تقدير اما قدشرطه الرضى بان يكون بعداالفاء امرا اونهيا مثل ربك فكبر,فالصحيح على ماقال اللاهورى أن الفاء مبنى على إجراءالظرف وبعد موضع الشرط كقوله تعالى فسيقولون هذا إفك قديم فتدبر. —— قوله فى الكتاب معرفة الذات ... أقول إتفق الحكماء والمتكلمين على أن معرفة البارى تعالى باالكنه وأما بكنهه فقال الحكماء انه أيضاً ممتنع وقال المتكلمون أنه ممكن غير واقع فالمراد بمعرفة الذات ههنا المعرفة باالوجه يعنى بوجه وجوب الوجود والقدرة الباهرة وغير ذلك فمن فسر معرفة الذات بالتصديق بأنه موجود وموصوف بصفات الجلال والجمال ففيه أن هذه معرفة الصفات والمعطوف يجب مغايرته[1] للمعطوف عليه فكل ما ذكره معرفة الصفات فافهم .{١} قلنا االمغايرة موجودة بالإجمال والتفصيل زاهد عزيزخيل.

قوله بالإستدلال آه: إشارة إلى أن الدليل على إثبات الواجب تعالى إنما هو برهان إنى: أى الإستدلال من العلة على المعلول أنه تعالى لا لم له ثم هذ طريقة أهل النظر من المتكلمين الحكماء وأما الصوفية الكرام فقالوا إن وجوده تعالى بديهى لايحتاج إلى البرهان والدلائل الموردة فى الكتب تنبيهات حتى قالوا: ع خوشيد راچه حاجت باشمع ومشعل. وتفصيله فى الكتب المبسوطة فارجع إليها.ــــ قوله فى الكتاب وهى متوقفة...: أقول الانصاف فى باب المنطق أن شيئ من القوانين المنطقية لاينافى الشريعة المطهرة لأن قوانينه أما الكليات الخمس أو القول الشارح فى التصورات أو القضايا والحجة فى التصديقات وهذه أمور لايخلو الشريعة المحمدية صلى الله عليه وسلم عنها بل يؤيد قوانينه القران الكريم والأحاديث النبوية ألاترى إلى قوله تعالى لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا كيف ورد على نهج القياس الإستثنائي وإستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم أي الفساد غير موجود وباطل فتعدد الآلهة باطل وقال عليه الصلاة والسلام (كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة كل ضلالة فى النار) كيف ورد على الضرب الأول من الشكل الأول وكيف ورد على نهج القياس المركب وكل ماورد فى الكتب الشريعة من ذم المنطق والنهى عن تعليمه تعلمه فهو المنطق المخلوط باالقوانين الحكمية لأن قوانين الحكمة تخالف الشريعة المطهرة خلافا بينا مثل قدم العالم ونفى حشرالأجساد وكونه تعالى فاعلا باالإيجاب وكونه تعالى فاعلا وخالقا للعقل الأول فقط وغير ذلك ومن رجع إلى كتب المتأخرين من علماء الكلام وكتب المتأخرين من المفسرين كالتفسير الكبير للإمام الهمام فخر الدين الرازى رحمه الله وتفسير البيضاوى للقا ضى ناصر الدين رحمه الله غيرهما وكتب الفقهاء المعتبرين كالهداية ودر المختار وشروحه وجدها مملوءة من القواعد المنطقية فهؤلاء السادات الكرام كانوا عالمين باالحلال والحرام فلو كان المنطق حراما ماخلطوه بكتب الشريعة المطهرة,بل نقول لامنع من قوانين الحكمية تعلمها ليتمكن لنا ردها والإستدلال على بطلانها حفظا لحريم الدين من تشكيك الزائغين وللإحتراز عن الوقوع فيها على حين غفلة منها كما أن الطب يبحث فيه عن السميات للإحتراز عنها،نعم التوغل فى العلوم الحكمية والتبحر فيها حرام بلا ارتياب نعم الحكم بوجوب المنطق وفرضيته بالمعنى الشرعي مشكل وهذا بذل المجهود فى بيان مسئلة المنطق . قوله فى الكتاب وهوحسبى آه قال العلماء إن جملة نعم الوكيل لإنشاءالمدح فهى إما معطوفة على حسبى فيلزم عطف الإنشاء على الأخبار وهو ممنوع عند النحاة وأما معطوفة على حسبى فان لم يؤل حسبى بيحسبنى يلزم عطف الجملة على المفرد وأن أول يلزم عطف الإنشائية على الخبرية والجواب على الأول مذكور فى حاشية, وعلى الثانى بأن الجملة اذا كانت لها محل من الاعراب يجوز عطفها على المفرد وعلى الجملة الخبرية ذكره المولى الخيالى ناقلا من السيد رحمه الله.قوله فى الحاشية اطلاق جزئى المنطق آه وجه المسامحة ان جزئى المنطق المسائل المتعلقة با القول الشارح والحجة ومباديهما من الكليات الخمس والقضايا لاهما نفسهما فافهم.قال الشارح رحمه الله فى المنهية على قوله قسم المصنف العلم آه بهذه العبارة اى الادراك المرادف للتصور غرض الشارح انه ليس المراد من العلم ههنا ما هو مصطلح علم الكلام الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع لانه لايصح ح تقسيمه إلى التصور والتصديق كمالا يخفى ولا إدراك الكليات ولا إدراك المركب لعدم صحة التقسيم أيضاً بل المراد به الإدراك

ضمٍ(۱) مختصين أو أكثر إلى مشترك ومطلق(۲) التصور مرادف العلـــم، وأنت خبير (۳) بحصوله بدونه بإرادة (٤) شرط(٥) لا، وقيل إنما قيد بقيد فقط لما بين التصور والتصديق من اللزوم الذى ينـــافى التقابـــل؛ لأن التصديق لايوجد بدون(٦) التصور، وأنت خبير بأن اللـــزوم بحـــسب الوجود لاينافى التقابل بحسب الصدق كما بين(۷) الزوج والفرد والحق

---

(۱) ضم مختصين المستفاد من كلام اليسد السند فى حاشية على شرح الرضى أن المراد بالمختصين هما القيدان وبالمشترك هو المقسم والظاهر من سوق كلام الشارح [۱] بهما هما القسمان وحٍ لو قيل أخرج مختصين أوأكثر من مشترك لكان أنسب.ن (۲) قوله ومطلق التصور مرادف للعلم: فلو قسم بدون التقيد كما هو المشهور لم يحصل التقسيم أصلا للزوم ضم مشترك ومختص إلى مشترك فالتقيد واجب.ص (۳) قوله وأنت خبير لما كان مراد القائل فى زعم الشارح أن التقسيم لايحصل بدون قيد فقط أصلا رده بحصوله بدونه بإرادة شرط لا وليس كذلك بل مراده أن الباعث على التقيد وللعدول عن الظاهر حصول التقسيم من غير تكلف وأما فى صورة الإطلاق فلا يحصل بدون تكلف وحٍ فلا ورود.خلاصة.ج. (٤) قوله والنسبة أى وتصور النسبة ولم يعد لفظ التصور مع كونه مراداً إشارة إلى كونه تبعا لتصور الطرفين مرآة لتعرف حالهما وهذا بعينه كقوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم عبد [۲] القادر .(٤) قوله بارادة شرط لا : فافهم كثيرا ما يطلقون التصور ويريدون به التصور بشرط لاشئ معه كما أنهم قد يطلقونه ويريدون التصور لابشرط شئ معه.منه.(٥) إعلم انه يجرى فى كل مطلق إعتبارات ثلثة أحدها إعتباره مع قيد و يعبر عنه بشرط شئ وثانيها إعتباره مع عدم قيد ويعبر عنه بشرط لاشئ وثالثها إعتباره لابقيد ولا بعدم قيد وعبر عنه لا بشرط شئ فافهم وتذكر.شيخ. (٦) قوله بدون التصور: المطلق وهو ذات التصور الساذج وبهذا ينحل ماقيل إن كل واحد من التصورات الثلث المعتبرة فى التصديق تصور ساذج لا مطلق التصور لأن المعتبر فيه ذاتها لا تقيدها ولا يلزم من لزوم القيد لها إعتباره عند إعتبارها للفرق الظاهر بين عدم الإنفكاك والاعتبار (۷) قوله كما بين الزوج والفرد: فإن الزوج لايوجد بدون الفرد مع ان بينها تقابلا بحسب الصدق إ ذ لا يصدق أحدهما على الآخر

حاشية عبيد: [۱]أقول إجراء{۱} لطا ئف القران فى بديع الميزان من لطائف فكرة الشيخ البرهان بديع الزمان وحكمه با العينية مما تدهش بها الاذهان.[۲] أقول{۱} ليس فى شئ من كلام الشارح إشارة إلى أن المراد بالمختصين هما القسمان فليحمل على ما ذكره الرضى فلا يرد ما أورده.عبيدالله أيوبى كندهار {۱} أقول أن قول الشارح ومطلق التصور إلخ ينادى بأعلى نداء بأن المراد القسمان لا القيدان .{۱} أقول ليس بإجراء لطائف القرآن لأنه كما أن النسبة تكون ملحوظة لأجل حال الطرفين فكذلك إطاعة أو لى الأمر واجبة لأجل إطاعة الله ورسوله وبهذا ظهر صحة دعوى العينية ههنا عزيز خيل.

ثم زاد قوله المرادف للتصور لأن الإدراك بالمعنى العام شامل للحضورى أيضا وهـو لاينقسم إلى التصور التصديق لأن التصور كما سيأتى هو حصول صورة الشئ فى العقل والتصديق لابد فيه من التصور شرطا أو شطرا والحصول ينافى الحضور ثم مراد الشارح بمرادفة الإدراك للتصور إنما هو فى هذا المقام وإلا فالإدراك أعم مطلقا من التصور فافهم ـ ثم إعلم أن العلم على قسمين الحضورى وهو مايكون بحضور المعلوم بنفسه عند العالم وحصولى وهو مابحصول صورة المعلوم وسيأتى معنى الصورة وكل منهما قديم إن كان العالم قديما وحادث إن كان العالم حادثا مثال الحضورى القديم علم البارى تعالى ومثال العلم الحادث علمنا بأنفسنا وصفاتنا الإنضمامية ومثال القديم الحصولى علم العقول بأغيارها ومثال الحصولى الحادث علمنا بأغيارنا,إذا عرفت هذ فاعلم أن الأمة المنطقية إتفقت على أن الحضورى مطلقا لاينقسم إلى التصور والتصديق لما مرآنفا واختلفوا فى إنقسام الحصولى القديم إليهما فذهب الجمهور إلى عدم إنقسامه إليهما أيضاً بدلائل مذكورة فى حاشية الزاهد على الرسالة القطبية وحاشيته على شرح التهذيب الجلالى وشرح السلم للقاضى محمد مبارك وغيرها ومال المحققون منهم إلى إنقسام الحصولى القديم إليهما كالحصولى الحادث ولهم براهين قطعية مذكورة فى الكتب المذكورة وهو الحق أيضا فافهم.قال الشارح العلم بالنسبة إلينا الخ أقول ا ـ إن كان المراد بضميرالمتكلم مع الغير عالم البشر فهو لإخراج علم البارى تعالى وعلم العقول مطلقا حضوريا كان أو حصوليا فهذا مبنى على مذهب الجماهير,وإن كان المراد الممكن مطلقا فهو لإخراج علم البارى عز إسمه فعلم العقول ح داخل فى المقسم فهو إشارة إلى مذهب المحققون ,وعلى أى تقدير لايكفى هذالقيد فى بيان مقسم التصور والتصديق لأن العلم الحضورى على كلا التقديرين داخل فيه مع انه ليس بمقسم بالإتفاق كمامر فلا بد لنا أن نجعل اللام فى العلم للعهد أى العلم الحصولى أوالحصولى الحادث وحٍ لاحاجة إلى التقيد بقوله بالنسبة إلينا لإخراج علم البارى تعالى لإن علمه تعالى سواء كان بنفسه أوبغيره حضورى على ماتقرر فى موضعه بالبراهين الواضحة أللهم إلأ لمزيد التوضيح والاهتمام بإخراج علمه تعالى على كل مذهب,لأن أرسطو والشيخ ابن سينا والفارابى ذهبوا إلى أن علمه تعالى بغيره حصولى كما صرح به غير واحد من العلماء وتفصيله فى شرح القاضى محمد مبارك على السلم وحينذ لا بد لنا من قرينة العهد وهى شهرة أمر الحضورى بأنه ليس بتصور ولاتصديق ويشهد له ماسيأتىً من تفسير التصور فى الكتاب والله اعلم بالصواب وإليه المرجع والمأب هذا ما عندى فى حل هذالمقا م الذى أطالوا فيه الكلام .

ومن الله التوفق.

وهو الإنفصال الحقيقى للتناف صدق وكذبا.

والحق أن يقال إنما قيّد بقيد فقط ليحصل التقسيم الحقيقى من غير تكلف وعدول عن الظاهر وفى صورة الإطلاق إنما يحصل التقسيم بإرادة شرط لا وهو(٨) تكلف وعدول(٩) عن الظاهر وللتنبيه(١٠) على المرادفة بين العلم ومطلق التصور فسر مطلق التصور المذكورفى ضمن المقيد

اى المقسم ههنا وهو الحصولى المطلق. ليستقيم الإضمار.ص

بقوله وهو أى التصور حصول صورة الشئ فى العقل ولو قال حصول الشئ فى القل لكان(١١) أولى إن قيل المرادفة تعلم(١٢) بكون مطلق التصور مشتركا(١٣) بين القسمين قلنا إشتراك الشيئين بين الشيئين

---

(٨) وهو تكلف لكن الشهرة فيما بين القوم تكفى مؤنة التكلف.[١] جلال(٩)والجواب عما أفاده الجلال فى هامش ـــ أن هذالمتن مؤلف إفادة المبتدئين وهم لايمارسون القوم ولاشهرتهم والإعتماد على تعليم المعلم حوالة على[٢] الغير.شيخ.(١٠)قوله للتنبيه... عذر لمايورد فى هذالمقام وهو أن المناسب تعريف العلم الذى هو المقسم لاتعريف مرا دفه الذى هو مطلق التصور ووجه العذر أن تفسير العلم بذلك مشهور ففسر مطلق التصور تنبيها على المرادفة.ج (١١) قوله لكان أولى لأن تعريف المصنف لايتناول تصور المفهوم فإن تصوره ليس حصول صورته فى العقل وإلا لكان للمفهوم مفهوم بل تصوره حصول نفسه فى العقل بخلاف قوله حصول الشئ فى العقل فإنه يتناول تصور المفهوم وغيره فإن حصول الشئ على نوعين نوع يكون حصوله على طرية الإصالةوهو يكون حصوله بحصول نفسه ونوع يكون حصوله بطريق التبعية وهو الذي يكون حصوله لابحصوله نفسه وحصول المفهوم فى العقل من النوع الأول وحصول غير المفهوم فيه يكون من النوع الثانى فإن حصول الثانى فى العقل ليس بحصول نفسه فى العقل بل بحصول صورته كذا حقق السيد السند فى بعض تصنيفاته وقيل إن هذ التعريف يتناول تصور المفهوم أيضا لأن للمفهوم مفهوما ومفهوم المفهوم عينه كوجود الوجود عينه.منه. (١٢) فلاحاجة إلى التنبيه بتعريف التصور المطلق .نورالله.(١٣) قوله مشتركا :والإشتراك يفهم من التقسيم إلى التصور فقط وإلى التصور معه حكم.

حاشية عبيد: [١] أقول الشهرة مقول بالتشكيك ولايكفى مثل هذه الشهرة عن مؤنة التكليف كيف وقد أشتهر بينهم أيضا أن المطلق يجرى على إطلاقه فتدبر.[٢] أقول{١} إن أراد أن رتبة هذا الكتاب لإفادة المبتدى فليس كذلك لإن رتبة الكتاب أعلى وأجل من فهم المبتدئ وإن أراد أن صطلاح قومنا الافا غنة جرت بذلك ....{١} أقول إذا لم يكن هذا المتن وأمثاله لإفادة المبتدى فأى كتاب فى المنطق يكون لإفادته .محمد زاهد عزيزخيل

قوله فى حاشية رقم،٥، قال نورالله.آه.أقول هذا لإستدلال غيرتام لإن المثلث على أقسام المثلث القائم الزاوية وهو مافيه زاوية واحدة قائمةهكذا ◺ والمثلث المفرج الزاويةوهو ما فيه زاوية واحدة منفرجةهكذا ◺والمثلث حاد الزوايا وهو مايكون زواياه الثلث حادة هكذا △ وجزء المربع إنما هوالمثلث الاول دون الثانى والثالث الا أن مجموع زوايا كل مثلث مساو لمجموع زوايا مثلث آخر فلما كان واحد منهانصف المربع فكان كلها نصفها فتدبر,وما نقل عن الجلال فى تلك الحاشية من أن زوايا المثلث مساو للحادة والمنفرجة فوجهه أن المثلث القائم الزاويه إذازيدت إحدى زاويتها الحادتين على تلك القائمة صارت منفرجة وبقيت حادة أخرى فقدصارمجموع زواياه الثلث منفرجة وحادة فليتأمل فإنه من بيان الخفى بالاخفى.قوله فى الكتاب ومطلق التصور.آه: قديتوهم أن مطلق التصور يرادف العلم الشامل للحصولى والحضورى وليس كك من أصر على ذلك بايراد توجيهات وتأويلات زائغة فقد أصر على أمر بديهى بطلانه بل المراد بالعلم العلم المقسم ههنا هوالحصولى أو الحصولى الحادث على ما مر عنقريب ــ قوله فى الكتاب وأنت خبير.آه: حاصله أن عدم وجود التصديق بدون التصور على ماهو معنى اللزوم لأنه إما شطره أو شرطه لاينافى التقابل بمعنى أن لايصدق احدهما على الآخر كما بين الزوج والفرد قوله فى الكتاب والحق...: أقول مراد صاحب القيل الأول هو هذا يعنى معنى قوله ليحصل التقسيم أى التقسيم بلا كلفة وإن أطلق الكلام ولم يقيد التقسيم والشارح حمله على إطلاقه ورده بقوله وأنت خبير...لكن حمل كلام القائل على الصحة وإن كان بضرب من التأويل أولى من حمله على الفساد ــ قوله حصول صورة الشي إلخ: أقول إعلم أولا أن هذا التعريف تعريف للعلم الحصولى مطلقا قديما كان أو حادثا,وثانيا إنه يرد على هذا التعريف إيرادات الأول أنه لايشمل علم الجزئيات المادية لأنها ليس صورها حاصلة فى العقل بل فى الحواس الباطنة الثاني أنه لايطابق ولايصدق على الجهل المركب لعدم مطابقة الصورة مع ذى الصورة مع أن جهل المركب من قبيل العدم وجه عدم الصدق أن المتبادر من صورة الشئ بالإضافة الصورة المطابقة والثالث أنه أن أراد بالعقل معنى النفس الناطقة أعنى الجوهرالمجرد فى ذاته عن المادة المتعلقة بها فى فعله لايشمل علم العقول مع أن علم العقول بغيرها حصولى كمامر فلابد من شمول التعريف لها وإن أراد به العقل المتعارف عندالحكماء اعنى الجوهر المجرد فى ذاته وفعله لايتناول علمنا أغيارنامع أنه حصولى والرابع أن العلم الحصولى من مقولة الكيف كماهو المذهب المنصور ومعنى الكيف عرض لايقبل القسمة ولا النسبة لذاته والحصول المذمور فى تعريفه من مقولة الإضافة والخامس ان الشئ هو الموجود كما قال فى شرح المواقف الشئ عندنا هو الموجود فلهذه الإشكالات أولوا هذاالتعريف إلى الصورة الحاصلة من الشئ عند الذات المجردة فاالحصول بمعنى الحاصل والإضافة من قبيل جردقطيفة والمراد من العقل الذات من إطلاق الخاص وإرادة العام فكلمة فى بمعنى عند فا ندفع الأول لأن كلمة عند للمقاربة وهى أعم من الظرفية وكذا الثانى لأنا بدلنا صورة الشئ بالإضافة بالصورة الحاصلة من الشئ ولاشك أن فى صورة الجهل المركب الصورة مأ خوذة من الشئ وأن لم تكن مطابقة له وكذاالثالث لشمول الذات المجردة للعقل والنفس وكذا الرابع لتبدل الحصول بالصورة الحاصلة وهى من مقولة الكيف لكن فى دفع هذا الإشكال وهو أنه إنما يصح على مذهب الأشياء بأشباحها وأما{١} على تقدير حصول الأشياء بأنفسها كما هوالمذهب المنصور لأن العلم على هذاالمذهب تابع للمعلوم فى المقولة كما لا يخفى أما وجه إندفاع الخامس فهو أن المراد بالشئ المعنى اللغوى أعنى مايعلم ويخبر عنه وما ذكرت معناه عند المتكلمين فتأمل حق تأمل .{١} هذا من قبيل تشبيه الأمور الذهنية بالأمور الخارجية فيكون الصور الذهنية من مقولة الكيف على كلا المذهبين .محمد زاهد عزيز خيل

لايدل على ترادفهما لأنا إذا قلنا الحيوان إما ماش ناطق وإما ماش غير ناطق لايلزم منه مرادفة الماشى للحيوان بل غايتها[١] التصادق وهو لايستلزم الترادف ولا يجوز[٢] ان يكون قوله وهو حصول صورة الشئ الخ تفسير للتصور فقط والا لم يكن مانعا لدخول[٣] غيره فيه ولايجوز أن يكون تفسيرا للعلم أذ لا معنى لتوسيط تعريفه بين قسميه بل ينبغى حينئذٍ أن يقدّم على القسمين وقد يقال معنى التوسيط[٤] التنبيه على أن المقصود الأعظم ههنا التقسيم لاالتعريف وحصول[٥][1] البصيرة فى التقسيم

(لأن التصادق أعم من الترادف.) (مع إشتراكهما بين الناطق وغيره.) (الذى أعتبر فيه عدم الحكم.) (وهو التصديق.) (أى النكتة الباعثة.)

---

(١)قوله بل غايته التصادق:أى غاية إشتراك الشيئين بين الشيئين التصادق وهو الإتحاد فيما صدق عليه لا فى المفهوم فلا يستلزم الترادف لأنه الإتحاد فى المفهوم .جلال (٢) قوله ولايجوز الخ:فيه بحث فإن المتبادر هوالحصول بدون الحكم لاالمطلق بقرينة التقابل وحمل التعريف على ما هو المتبادر واجب .ص,والجواب إن شهرة هذا التعريف فى مطلق التصور قابلت قرينة التقابل ترجحت بعموم اللفظ كاكرى.(٣) قوله لدخول غيره :لكون التصور الذى مع حكم أيضا حصول صورة الشئ فى العقل.منه.(٤) قوله معنى التوسيط الخ: وانما اختير التوسيط للتنبيه دون التأخير مع انه حاصل فى صورة تاخيرالتعريف عنه ايضا لئلايلزم تقسيم الشئ قبل معرفته من كل وجه .ج(٥) قوله وحصول البصيرة الخ: مبتدأوقوله بسبب متعق بحصوله وخبره محذوف وتقديره حصول البصيرة فى التقسيم بسبب معرفة القسم كاف فيه وإن كانت إلخ وهذا جواب سوال مقدر تقديره أن يقال إن التقسيم لكونه موقوفا على التعريف لأن التقسيم قبل التعريف غير جائز يقتضى تقدم التعريف عليه وحاصل الجواب أن حصول المعرفة بالمقسم قبل معرفة أحد القسمين كاف فى التقسيم.ج

حاشية عبيد: [١] قوله وحصول إلخ ربما يختلج فى القلب أن تقسيم المجهول غير جائز — فا التعريف يجب أن يكون قبل القسمين فلا يكفى معرفة المقسم قبل أحد القسمين فى التقسيم ولو كان لأى غرض وتنبيه والجواب أن ما لا بد منه فى التقسيم هو معرفة المقسم بوجه ما وهو حاصل لأن كل أحد يعرف العلم بالمفهوم الإجمالى اللغوى وأما تعريفه المصطلح فإنما هو لحصول البصيرة فى التقسيم ويجوز أن يؤخر البصيرة عن أحد القسمين لنكتة وهو ههنا التنبيه المذكور فتدبر.

بسبب معرفة المقسم وإن كانت(٦) بإعتبار أحد القسمين قيل صورة
كاف للتقسيم. وهو التقصديق.

الشئ مايؤخذ عنه عند حذف المشخصات(١) ولايخفى أن ظاهر(٢) هذا

التعريف لايتناول(٣) صور الجزئيات(٤) من حيث هى جزئيات(٥)وصور
وإلا لم يبق جزئياتز

الكليات من حيث هى معدومات وقد قيل الأولى أن يفسر الصورة
فى الخارج.

بكيفية تحصل (٦) فى العقل واعلم أن تفسير مطلق التصور بما ذكر

يتناول إدراك (٧) الجزئيات عند (٨) من يقول بإرتسام صــور الجزئيات

---

(١) قوله وإن كانت الخ:يعنى وإن كانت بصيرة التقسيم بمعرفة المقسم حاصلة بإعتبار أحد قسميه وهو التصديق فإن تقديم تعريف المقسم يورث البصيرة فى المقسم لإعتبار ذلك القسم .ن (٢) قوله المشخصات :أى الخارجية وأما الذهنية فلابد منها لأن كل ما هو حاصل فى العقل فلا بد له من تشخص عقلى.ص٠(٣) قوله ظاهر هذاالتعريف:أ ما باطنه فمتناول لأن المراد من صورة الشئ مايؤخذ عند حذف المشخصات لو أمكنت ووجدت.ص (٤) قوله لايتناول أما الأول فلانها عندحذفها تصير كليات فلا يتناول صورها من هى جزئيات بل من حيث هى كليات وأما الثانى فلان حذفها فرع لوجودها و وجودها فرع لوجود الكلى إذ لا تمائز فى الإعدام فإذا لم يكن الكلى موجودا لم يكن له مشخصات يمكن حذفها لأن الحذف يقتضى الوجود.ص (٥) الجزئيات المادية هى التى تقبل الإشارة الحسية لايمكن حصولها فى العقل مع عوارضها الشخصية الخارجية للخرق والحرق وأما الجزئيات المجردة فهي التى لا تقبل الإشارة الحسية وتصورها ليس الا بحصول ماهيتها فى العقل للب ـــ شيخ.(٦) لأن حذف المشخصات منها غير معقول لإعتبارها من حيث الجزئية .شيخ عبدالقادر كاكرى.(٧) قوله تحصل فى العقل :أى من شانها أن تحصل فيه باالذات او بالواسطة فدخل فيه صور الأمور الغير المتصورة (وكذلك صور الامورالمعدومة لأن مفاهيمها كيفيات تحصل منها فى العقل ولم يعتبر حذف المشخصات حتى يرد به.شيخ) وصور الجزئيات أما الأول فبا الأول وأما الثانى فبالثانى أى بالتعميم للحصول بالواسطة.جلال. (٨) قوله إدراك الجزئيات أقول الصواب{١} تقيده باالمادية وكذا فى قوله صور الجزئيات فإن الجزئيات المجردة إنما تحصل فى العقل بإتفاق القائلين بالوجود الذهنى .نورالله.(٩) عند من يقول: وأما عند من يقول بعدم إنتقاش الصور الجزئيات فى العقل أصلا بل فى الآلآت، من الحوس الظاهرة والباطنة فغيرمتناول لأن المتبادر أن فى بمعنى الظرف الحقيقى لابمعنى الظرف المجازى أو بمعنى عند وحمل التعريف على ماهو المتبادر واجب صادق {١} إكتفى بالتبادر لأن المتبادر من إطلاق الجزئيات هى المادية .محمد زاهد عزيزخيل

فى العقل لا فى الآلآت والتفسير(٣) الشامل له على المذهبين حصول صورة الشئ عند[١] الذات المجردةوالمراد (٤)بصورة الشئ الصورة الحاصلة عند العالم لا فى نفس الأمر فيتناول
سواء طابق الواقع او لا.
تصور ما لايطابق الواقع أيضا والعقل[٢] جوهر(٥) مجرد
أى كما يشمل تصورهايطابق الواقع.

(٣) والتفسير الشامل له :أى تفسير مطلق التصور الشامل لإدراك الجزئيات على المذهبين حصول صورة الشئ عند الذات المجردة فأن يتناول إدراك الجزئيات سواء قيل بإرتسامها فى العقل أوفى الآلآت بخلاف تفسير المصنف فإنه لايتناول إدراك الجزئيات على القول بإرتسامها فى الآلآت لا فى العقل.جلال.(٤) قوله والمراد بصورة الشئ: جواب سوال مقدروهو أن يقال أن المتبادر من صورة الشئ صورة مطابقة له فى الواقع فيخرج ح عن تعريف مطلق التصور حصول صورة غير مطابقة له فى الواقع وفى نفس الأمر.جلال (٥) قوله جوهر:بمعنى الماهية التى إذا وجدت فى الخارج كانت لافى موضوع فخرج واجب الوجود إذليس وراء الوجود ماهية.ملخص,ص.إعلم ان الوجود المصدرى بمعنى بودن معنى إنتزاعى إعتبارى لايمكن إتحاده مع شئ من الماهية الحقيقية فضلا عن ماهية الوجود الحقيقى الذى هو منشأ إنتزاع الوجود المصدرى فهو عين ذاته تعالى بل جميع صفاته تعالى كذلك والماهيات الممكنة ليست كك ولعل أستاذك يعلمك[٣] هذه المسئلة الكلامية.

حاشية عبيد: [١] قوله عند ألخ :أقول لفظ عند للمقارنة و هى أعم من الظرفية كما فى صور الجزئيات والمقاربة كما فى صور الماديات عند القائل بإرتسامها فى الالات وإنما بدل لفظ العقل بالذات المجردة لما سيأتى عنقريب فانتظر.[٢] قوله والعقل إلخ: أقول هذا تعريف للعقل بمعنى النفس لكنه ليس بمراد ههنا أى فى تعريف التصور بل المراد منه الذات المجردة مطلقا كماسبق آنفا لأن علم العقول بأغيارها علم حصولى ومنقسم إلى التصور فقط والتصديق فلوكان المراد به النفس الناطقة لخرج عنه علم العقول العشرة فماقال الشيخ عبد القادر اللام فى العقل للعهد اى العقل المذكور فى تعريف التصور إلخ لم يأت بشئ وإن شئت تحقيق علم أن علم العقول حصولى ومنقسم إلى التصور والتصديق فارجع إلى شرح التهذيب للعلامة الدوانى وشرح السلم للقاضى محمد مبارك والحواشى الزاهدية على الرسالة القطبية أبوالفضل ايوبى .[٣] أقول قد قال الشيخ فيما قبل أن الإعتماد على تعليم المعلم حوالة على الغير إنتهى ههنا لما عجز عن التفصيل أحال هو على الغير فكأنه نسي ماقدمت يداه عبيد الله كندهارى.

قوله فى حاشية:فيه بحث إلخ:أقول هذالبحث عجيب لأهم قالوا يجب فى التعريفات الإحتراز عن الألفاظ الغريبة الوحشية وكذا عن الالفاظ ـــ المجازية والدلالة الإلتزامية لأن التعريف للتبيُّن والتوضيح وهذه الأمور تنافيه ولاريب فى أن اخذ المقيد من المطلق مجاز وماذكره من قرينة التقابل فأعجب منه لأن النجاة من المهلكة إنما ينفع قبل الوقوع فيها ـــ قوله فى حاشية ،٢،أى الخارجية إلخ:أقول[١] حذف المشخصات الخارجية بأجمعها لا يجوز والا لم يبق الإمتياز بين الأشخاص الخارجية بل التى تحذف من المشخصات إنما هى التى تنافى مثل الإحراق للنار وعظم مقدار الجبل وبرودة الثلج وغيرها فتدبر.قوله فى الكتاب الجزئيات إلخ: قال الجلال رحمه الله المراد المادية إذ المجردة كالكليات لأن مناط الهذية الإحساس وهو غير ممكن فيها فبالضرورة تلاحظ بقيود وصفات كلية ولهذا قال كالكليات فتدبر .قوله فى الكتاب كيفية إلخ:أقول هذا هو التعريف الحقيق بالقبول ولايرد عليه شئ الإيرادات التى مرت ذكرها ,وقد ذهب المحقق الهروى فى تصانيفه وصاحب السلم محب الله البهارى وشارحه القاضى محمد مبارك رحمه الله إلى إختيار هذا التعريف حيث قالوا العلم حالة الإدراكيةوهو بالمعنى المذكور منقسم إلى التصور والتصديق وعلى هذا يصح كونه من مقولة الكيف حقيقة وبهذ التحقيق ينحل العقدة المشهورة التى يتحير العقلاء فى حلها وهى إنهم اتفقوا على أن التصور فقط يتعلق بكل شئ حتى بنفسه ونقيضه وقالوا أيضا أن التصور فقط والتصديق نوعان متباينان من الإدراك وعرفوا العلم بالصورة الحاصلة فى الذهن وصرحوا أن المذهب المنصور أن حصول الأشياء بأنفسها إذا تصورنا كنه التصديق بناء على المقدمة الأولى فيجب أن يتحد التصوربكنه التصديق بناء على المقدمة الأخيرة مع أنهما متباينان بناء على المقدمة الثانية فافهم.وتفصيل الإنحلال أن العلم له معنيان مجازى و حقيقى والمجازى هو المشهوروهو الصورة الحاصلة الخ وبهذا المعنى لايتعين للعلم مقولة خاصة بل هو من مقولة شتى لأنه يتبع المعلوم لكن التصور والتصديق ليسا من أقسام هذاالمعنى والحقيقى هو الحالة الادراكية والكيفية العقلية وهى لاتتحد مع المعلوم وهو بهذا المعنى من مقولة الكيف كما هو مذهب المنصور والتصور والتصديق من أقسام هذاالمعنى حقيقة فلا يلزم أتحاد التصور فقط والتصديق لأن فى صورة أدركنا وتصورنا ماهية التصديق التصور هو كيفيية متعلقة بكنه التصديق ولاتتحد معه وإن شئت تفصيل هذا السوال والجواب فارجع إلى شرح السلم للقاضى مبارك وشرحه لأحسن المحققين الملا حسن رحمه الله فتدبر.عبيد.وبالجملة هذا التعريف خال عن جميع التكلفات ولا يحتاج إلى التوجيهات الباردة والتأويلات الكاسدة ولايرد عليه إيراد أصلا حتى يحتاج إلى تكلف الجواب كما عرفت سابقا من الإشكالات والتأويلات والمسامحات التى يشوش أذهان المبتديين فاختر.العبد الفقير إلى الله الحاج ابو الفضل محمد عبيد الله الايوبى الكندهارى

{١} أقول لابد من أخذ جميع المشخصات وإلا لم يكن سبيل إلى قوله ولايخفى إلخ كما يظهر ذلك بالتأمل الصادق زاهد عزيز خيـــــــــــــل .

مجرد(٦) عن المادة لذاته مقارن(١) لها فى فعله وهى(٢) النفس الناطقة التى
اى للمادة.
يشير إليها كل أحد بقوله إنا وإذا تقرر هذا فاعلم أنِ معنى حصول
أى هى معلوم بهذا الأحوال. أى أجزاء التعريف.
صورة الشئ فى العقل أثر(٣) ذلك الشئ بحيث لو وجد فى الخارج
لكان إياه(٤) والمراد بالشئ المعنى اللغوى(٥) وبهذا ظهر فساد ما قيل
إن هــذا التعريف لايتناول تصور المعدومات لأن المعدوم ليس(٦)
أى تعريف مطلق التصور.
بشئ ولاذى صورة وقــوله وهو حصول صورة الشئ فى العقل جملة

---

(٦) قوله مجرد عن المادة: المراد با التجرد أن لايكون قبلا للاشارة الحسية لا إصالة كالصورة ولاتبعا كالهيولى فإنه قابل لها تبعا بتبع الصورة والغرض إنه ليس بجسم ولا جسمانى ملخص صادق ونور (١) قوله مقارن لها: أى إنه مشروط فى أفعاله من التدبير والتصرف بمقارنة المادة وبه إحترز عن العقول العشرة التى لاتعلق لها بالاجسام هذاالتعلق بل تعلقها بالعلية والتا ثير ص.(٢) قوله وهى النفس الخ: الضمير للعقل والتانيث باعتبار الخبر وفى قوله يشير إشارة إلى أن حقيقة النفس على التحقيق والتفصيل غير معلومة لنا (٣) قوله أثرذلك الشئ لاعينه والا كسرت أو حرقت عند تصور الجبل والنار وليس كك.ص (٤) قوله لكان إياه : هذا على المذهب [1] المنصور وهو أن العلم والمعلوم متحدان ذاتا ومتغايران با الاعتبار فان الصورة الحاصلة المجردة عن اللواحق المادية من حيث وجودها فى الخارج معلوم ومن حيث حصولها فى العقل علم وزعم بعض من لايقول بالوجود الذهنى مغايرة بينهما بالذات فالحاصل عند العقل على هذا المذهب شبحه له نوع مناسبة بها صار بذلك علما لابغيره من الأشياء ملخص ن.[1] قائلا بالوجود الذهنى وبحصول نفس الشئ فى العقل (٥) قوله المعنى اللغوى الذى هو ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهذا العلم ليس متحدا مع العلم المعرف حتى يلزم الدور لا العرفى الذى هو الموجود الخارجى. ..(٦) قوله ليس بشئ ولا ذى صورة اما الاول فظاهر واما الثانى فلان المعدوم لو كان له صورة لكام موجودا فى الذهن لأن ما لم يكن له وجود فى الخارج ولا فى الذهن لايتصور أن يكون له صورة وهو ظاهر وإذا كان له وجود فى الذهن يكون فيه من المعدوم أمر وهو الصورة وامر اخر وهو ماله الصورة وهو باطل لم يقل به أحد ووجه الفساد أن المراد با لشئ المعنى اللغوى فيتناول الموجود والمعدوم وليس فى الذهن الا أمر واحد وهو الصورة ومعنى كونها صورةً للمعدوم أنها بحيث لو وجدت وتحقق المعدوم لكانت كـــــــــــــــــذلك.

جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله اما تصور فقط وبين المعطوف وهوقوله أَوْ تَصْدِيْقٌ وَهُوَ تَصَوُّرٌ مَعَهُ معية[١] دائمة حُكْمٌ حٍ

[٢]يسقط [٣]الإعتراض بانه يلزم أن يكون كل واحد من تصور المحكوم عليه وبه والنسبة والمجموع من الثلث وكل إثنين منها تصديقا لكن يبقى الإعتراض[٤] اخر تأمل [٥] والذى يقطع هو ان يقال أن
المعترض السيد السند.
المراد معية[٦] دائمة معتبرة واعلم أن المعية لاتدل [٧]على خروج
الدائمة المعتبرة هى بين أجزاء المركب.
الحكم فلا يصدق تعريف التصديق الا على مجموع التصورات الثلث والحكم و ذلك بعينه مذهب الإمام فلا يرد ماقيل إن هذا التعريف
القائل السيد السند.

---

(١) قوله معية دائمة بأن لايتصور بدون الحكم .صادق.(٢) قوله وحٍ أى حين إذا أريد بالمعية المعية الدائمة يسقط الإعتراض بإرتقاء عدد التصديقات إلى سبعة ومبنى الإعتراض أن المعية تدل على الخروج.صادق.(٣) قوله يسقط الإعتراض لعدم دوام المعية فى تلك الصورة إذ يمكن بل يقع وجود كل من التصورات وكل إثنين منها ومجموعها بدون الحكم وإنما الدوام فى المركب من الأمور الأربعة ضرورة دوام معية الجزء مع الكل.ن. (٤) إعتتراض آخر وهو أنه يلزم أن يكون كل واحد من تصور المحكوم عليه والحكم وتصور المحكوم به والحكم وتصور النسبة الحكمية والحكم وتصورالمحكوم عليه وبه والحكم وتصورالمحكوم عليه والنسبة والحكم وتصور المحكوم به والنسبة والحكم تصديقا .ج.(٥) فى دفعه وهو أن الحكم لايتصور وجوده بدون إعتبار التصورات الثلث فإعتبار الحكم مع أحدها مجرد إحتمال عقلى خال عن الواقعية .شيخ عبدالقادر (٦) قوله معية دائمة معتبرة وهى الواقعة بين أجزاء المركب المسمى با الإسم فى الإصطلاح فلا يصدق التعريف الا على مجموع التصورات الثلث والحكم لأنه هو المركب التام المسمى بالتصديق فى الاصطلاح.ج.(٧) قوله لاتدل على خروج الحكم إذ المعية كما تكون بطريق العروض تكون بطريق الجزئية بدليل قولنا البيت جدار مع السقف .ص.(٧) قوله لاتدل الخ : ولايخفى أن المرادبالمعية التى خبرها لاتدل المعية الدائمة المعتبرة وذلك لأن النكرة إذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى .

فلا يرد ماقيل، إن هذالتعريف لاينطبق(۱) على مذهبى الإمام والحكماء كذاقيل، وعلى(۲) ظاهره بحث[۱] إن قيل إن مورد القسمة إن كان العلم الواحد لم يصح جعل التصديق الذى هو عبارة عن الإدراكات المتعددة قسما (۳)منه وإن كان أعم منه لزم(٤)أن يكون المركب من القضية التامة وتصور أمر آخر خارجا (٥)عن القسمة قلنا
أى من إدراكاتها. مع دخوله فى المقسم.

---

(۱) قوله لاينطبق على مذهبى الامام والحكماء أما الأول فلانه مركب من أربعة أشياء والمعية تدل على الخروج وأما الثانى فلأنه هوالحكم عندهم.صادق.(۲) قوله وعلى ظاهره بحث لأن المعية كما لاتدل على الخروج لاتدل على الدخول ايضا فلايصح أنه لايصدق التعريف الا على مجموع التصورات والحكم بل يصدق التعريف على التصور الذى إقترن الحكم معه ويكون الحكم خارجا والجواب أن المراد با لمعية المذكورة هى الدئمة الواقعة بين أجزاء المركب المسمى بالاسم.[۲] ملخص الحواشى (۳) قوله قسماً منه أى من العلم الذى هوإدراك إذ المتعددلايكون قسما من الواحد وهذ الإعتراض مبنى على مذهب الإمام وإما على مذهب الحكماء فلا(إذ التصديق عندهم هو الحكم والشارح لما حمل عبارة المصنف على ما ذهب إليه الإمام كما عرفت تصدى لبيان ماورد عليه. (٤) قوله لزم إلخ: والمناسب [۳]فى مقام التقسيمات الإنفصال الحقيقى ليحصل الضبط فعلى هذا لايصح إنحصار العلم فى قسميه لوجود قسم أخر له وهو ذلك المركب .ج (٥) قوله خارجا عن القسمة فإنه ليس بتصور وهوظاهر ولاتصديق لتركبه من التصور والتصديق اللهم الا أن يلتزم كونه تصديقا كذا فى السعدية. منه (إعتبر معه أمر أجنبى).ع

حاشية عبيد. [۱]وله جواب كما أشرنا إليه .شيخ ماقال تحت قوله تأمل فى ص۱۹ ففاسد صريح يدل على فساد عقل الشيخ لأنا سلمنا أن الحكم لايوجد فى الواقع بدون إعتبارات تصورات الثلثة لكن ليس كلام السائل فى وجوده مع واحد واحد منها بل فى إعتباره مع واحد واحد والإعتبار يكون بعد الوجود [۲] فيه إنه لابد من القرينة على هذالقيود الا أن يقال شهرة مذهب الإمام قرينة على تلك القيود. [۳] فلايرد أن كلمة أولمنع الخلو فلا يضر وجود قسم آخر فافهم .ابوالفضل العبيد الله الكندهارى.

قلنـــا (١)إن مورد القسمة هــو العلم الواحــد والتــصديق وإن كان متعــددا فى حد ذاته لكـــنه واحـــد بإعتبـــار عــروض (٢)الهيـئة الإجتماعية لاتخـلومن أن تكون علــما أو معلومـــا

ذوأجزاء. بدل من قوله بإعتبار.

(١) قوله قلنا إلخ:إكان المراد من العلم الواحد فى الإعتراض هو الواحد الحقيقى فهذا الجواب بإختيار الشق الثالث يعنى ليس المراد الواحد الحقيقى ولا الأعم منه ومن المتعدد بل الواحد ولو إعتباريا وإن كان المراد منه الأعم من الحقيقى والإعتبارى فالجواب بإختيار الشق الأول ومنع الملازمة المذكورة فيه والثانى أظهر من قوله هوالعلم الواحد لأن الظاهر من تعريف العلم هو العهد.ص(يعنى أن المراد العلم الواحدالمعهود فى السوال.ع.(١١) قوله بعروض إلخ:فإن المتعدد فى حد ذاته إذا عرض عليه الهيئة الإجتماعية صار بإعتبارها واحدا فعلم بهذا إن تلك الهيئة عارضة آه خارجة عنه فعلى هذا لا ورودللإشكال الذى أورده بقوله إن قيل إن تلك الخ الا بطريق الإغماض .ج.

حاشية عبيد: [١] وله جواب كما أشرنا إليه .شيخ ماقال تحت قوله تأمل فى صــ١٩ففاسد صريح يدل على فساد عقل الشيخ لأنا سلمنا أن الحكم لايوجد فى الواقع بدون إعتبار تصورات الثلثة لكن ليس كلام السائل فى وجوده مع واحد واحد منها بل فى إعتباره مع واحد واحد والإعتبار يكون بعد الوجود [٢] فيه إنه لابد من القرينة على هذالقيود الا أن يقال شهرة مذهب الإمام قرينة على تلك القيود. [٣] فلايرد أن كلمة أو لمنع الخلو فلا يضر وجود قسم آخر فافهم .أبوالفضل

قوله فى حاشية,٣,إذليس له ماهية وراء الوجود آه : إقــول هــذا مــذهب الحكمــاء والصوفية يعنى وجوده تعالى بمعنى مابه الموجودية ويقال له الوجود الخــاص,والوجــود الحقيقى عين ذاته تعالى وكذاسائر صفاته تعالى من العلم والقدرة والإرادة وغيرها عــين ذاته تعالى وأما جمهور المتكلمين سوى الشيخ فيقولون أن وجوده تعالى وكذاسائر صفاته تعالى زائدة على ذاته تعالى وأما الشيخ الاشعرى رحمه الله فيقول أن وجود كل شئ هــو عين ذات ذالك الشيئ سواء فيه الممكن والواجب تعالى وتحقيق الحق فى هــذه المــسئلة وإيراد الأدلة والأسولة والأجوبة فى الكتب المبــسوطة ثم أن الماهيــة تطلــق فى غالــب الإستعمال على معنيين احدهما مابه الشئ هوهو وبهذا المعنى يقال إن وجود الواجب عين ماهيته يعنى له تعالى ماهية بهذالمعنى لكن هى عين وجوده تعالى والثانى ما به يجــاب عــن السوال بماهو الذى هو ملزوم الكلية وبهذالمعنى يقال ليس له تعــالى ماهيــة بــل ذات بحــت.

ثم إعلم: أن عبارة تعريف الجوهر يعني قوله ماهية إذا وجدت إلخ تدل على مغايرة الوجود للماهية لأن كلمة إذا لاتستعمل بين الشئ ونفسه فإذن الواجب تعالى خارج عن الجوهر وأما عندالمتكلمين وإن كان هذ المعنى بحسب الظاهر صادق على الواجب تعالى لكن لايطلقون الجوهر عليه تعالى إما لأن الجوهر والعرض من أقسام الممكن الخاص وهو تعالى ليس كذلك وأما لإن أسماء الله تعالى توقيفية ولم يرد إذن الشرع بإطلاق الجوهر عليه تعالى فافهم.قوله فى حاشية ,٢,بان لايكون قابلا للإشارة الحسية إصالة كالصورة إلخ:فيه أن العلماء قاطبة قالوا إن المحسوس بالذات هو الأضواء والألوان وتفصيل ذلك فى شرح الميبذى على هداية الحكمة وشرح الصدر الشيرازى عليها وحاشية السيد الزاهد على الأمور العامة

قوله فى حاشية ,٣,إنه مشروط فى أفعاله من التدبيرإلخ: إعلم أن التدبير والتصرف إنما يكون فى المباين والمغاير لافى نفس الشئ فلا يرد أن المذهب الحق أن النفس الإنسانية بعد مفارقتها من البدن باقية ولها ترقى فى العلوم والمعارف فكيف شرط فى أفعاله مقارنة المادة وجه الدفع ظاهر فافهم.قوله فى حاشية ,٤, ان حقيقة النفس الخ والى هذا يشير قوله تعالى يسئلونك عن الروح قل الروح من أمر ربى وما أوتيتم من العلم الاقليلا فتدبر.

قوله فى حاشية ٤من حيث وجودها فى الخارج إلخ: اقول هذا يخالف الكتب المعتبرة لأنهم قالوا المعلوم هو الشئ من حيث هو هو لا الشئ الخارجى اللهم الا أن يكون مراد المحشى المعلوم بالعرض فتدبر. قوله فى تلك الحاشية بعض من لا يقول بالوجود الذهنى إلخ يرد عليه أن الشيخ الذي يقولون به انما هو موجود فى الذهن فكيف يكون ممن ينكرالوجود الذهنى ويجاب بان الوجود الذهنى فى اصطلاحهم مايكون وجود نفس الشئ فى الذهن فا النافون للوجود الذهنى ينكرون فى الحقيقة عن حصول الاشياء بانفسها فى الذهن كما يشهد بذلك مبحث الوجود الذهنى من شرح المواقف وغيره من كتب الكلام فافهم محمد عبيد الله أيوبى كندهارى.قوله وعلى ظاهره بحث : أقول قد بذل الشيخ غاية جهده فى تصحيح تعريف المتن بإعتبار قيود عديد لايكاد يسبق إليه الذهن وقد بذل المحشون ايضا مجهودهم فى دفع الإيرادات الواردة بإزدياد قيود لا يقبل الإذن الكريمه تقديرها فكلام المتن من قبيل الإيجاز المخل بفهم المقصود ومثل هذه التكلفات يحترز عنها فى مقام التعريف لكن عمل الشارح وكذا المحشيون بما وصلى السيد المحقق رحمه الله راع جزالة المعانى وإن أحوجتك إلى تكلفات كثيرة وأيضا حمل كلام العاقل على الصحة والسداد خير من حمله على الفساد والكساد .

وعلى كلا التقديرين يلزم (١)المحال* أما على التقدير الأول فلأنه يلزم
أى كونها علما.
أن يكون أجزاء التصديق زائدة (٢)على الأربعة وأما على التقدير
اى كونها معلوما.
الثانى فلأن (٣)يلزم أن يكون المركب من العلم والمعلوم قسما من العلم
التصورات الثلاث. وهو الهيئة.

-بقيه قوله فى حاشية ،٧،فعلى هذا لاورود للإشكال آه أقول نعم قوله بعروض الهيئة الإجتماعية آه يدل على أن الهيئة المذكورة خارجة فالسوال غير وارد كما قال الا أن الشارح أغمض عن قيد العروض ما ورد السوال وأجاب بما هو مفهوم ضمنا من القيد االمذكور مراعاة لحال الطالبين ومثل هذا كثير فى كلام الأئمة المعتبرين كما وقع مثل ذلك عن المحقق الجامى فى شرح الكافية فى تعريف الكلمة فليراجع قوله فى الكتاب إن قيل إن أريد آه أقول مثل هذا السؤال وارد على جميع التقسيمات مثلا نقول الكلمة التى تقسم إلى الإسم والفعل والحرف إن أخذت فى ضمن الإسم خرج الأخران وهكذا فى ضمن الفعل والحرف وذلك لأن العام لا يتحقق إلا فى ضمن الخاص والجواب عنه هو هذا الجواب بأنه فرق بين الإرادة والتحقق فافهم يقول الفقير إن مذهب الإمام الرازاى رحمه الله يحتاج فى تصحيحه الى تلك التكلفات التى سمعتها وغير ذلك من التكلفات فمذهب الحكماء حقيق با الإعتبار والإعتماد والعلم عند جل سلطانه إعلم إنى كنت أدرس فى بلدة كويته من بلاد باكستان وقت الهجرة من الوطن المحبوب المألوف حين تظالم الروسية حين إشتغالهم بلاد افغانسان وحينئذ مضى من هجرتنا عشرسنين ويأتى لدرسى طلباء كثيرون لأخذالعلم فبعثونى على تاليف هذه الحاشية وكان أعظم من حركنى على تاليفها الملا فخرالدين عليزائي ثم لما شرعت فى تاليف هذه الحاشية إستعنت بكتب عديدة وحواشى سديدة ليكون حاشيتى هذه قابلة للإعتماد وهى هذه :سلم العلوم شرحه للمولوى حمد الله شرحه للقاضى محمد مبارك شرحه لملا حسن والقطبى وحواشيه للفاضل عبد الحكيم اللا هورى والفاضل عماد الدين البكنى والفاضل عصام الدين والفاضل الباوردى وكانت معظم حواشى الكتاب يعنى بديع الميزان مأخوذة من تلك الكتب والحواشى وانا العبد الفقير ابوالفضل عبيدالله القندهارى نزيل كويته فشتون آباد باكستان كجره رود

---

(١)قوله يلزم المحال:الاولى [1] أن يقول يلزم الإشكال لان كون أجزاء التصديق زائدة على الأربعة ليس بمحال الا أنه خلاف مقررات القوم.ج. *إطلاق المحال على التقديرالأول إنما هو بتغليب التقدير الثانى .شيخ عبد القادر.(٢) زائدة على الأربعة وهى تصور المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية والحكم والزائدهو الهيئة الإجتماعية .ج(٣) فلانه يلزم ولاشك انه يرد على هذ التقدير مايرد على الأول من كون اجزائه زائدة على الأربعة الا إنه لم يتعرض له بل تعرض لما هو مختص بالثانى إكتفاء بالأول.شيخ عبدالقادر

حاشية عبيد: [١] أقول: خلاف مقررات القوم يعد فى العرف محال فالمراد من المحال أعم من العرف والحقيقى وما قال الشيخ إنه تغليب فالتغليب فى المفردعجيب فافهم .أبوالفضل عبيد الله الأيوبى القندهارى*فلايلزم زيادة أجزاء التصديق على الأربعة إن أختير كون الهيئة العارضة للعلوم الأربعة علما ولا التركيب من العلم والمعلوم إن أختيركونها معلومة .شيخ عبد القادر كـــاكرى.

حاصل الجواب أنها خارجة عنه فهو جواب بإعتبار الشقين.
قلنا إن تلك الهيئة خارجة [١] عن التصديق *لازمة له غير منفكة عنه فلا
يلزم المحال إنقيل إن أريدمن العلم الواحد الواحد الحقيقى يلزم خروج
إعتراض على قوله قلنا إن مورد القسمة إلخ.ص
التصديق عنه وإن أريد الواحد الإعتبارى يلزم خروج التصور وإن أريد
لأنه واحد إعتبارى. لأنه واحد حقيقى.
الأعم وهو لايتحقق إلافى ضمن أحدهما فيلزم عليه مالزم عليهما قلنا
من خروج التصور والتصديق.ن
المراد هو الواحد الأعم لكن لايلزم من عدم تحقق العام إلا فى ضمن
الخاص عدم إرادة العام إلا فى ضمن إرادة الخاص فإنه يجوز أن يراد العام
من حيث هو عام من غير إلتفات إلى واحد من خواصه وفيه(١) بحث ولما
كان التصديق مشتملا على الشيئين التصوُّر والحكم وقد ذكر مفهوم
أى النوعين فلا يرد بكثرة التصورات.
التصور من قبلُ فأراد أن يذكر مفهوم الحكم ليتضح بجزئيه فقال
وَ هُوَ أى الحكم إِسْنَادُ امر أى ضمه¤(٢) إِلَى امر آخَرَ إِيْجَابًا [١]

(١)قوله وفيه بحث أى فى تعميم الواحد من الحقيقى والإعتبارى وذلك لخروج المركب من التصديق وتصور أمر آخر ضرورة أنه واحد إعتبارى فعلى تقدير التعميم لابد وأن يدخل وفى الأقسام و ليس فليس التقسيم حاصرا صحيحا أقول يمكن الجواب عنه بأن المرادهو الأعم المركب ليس بمعتبر وهذا كمامر منا أن المراد با المعية الدائمة المعية الدائمة المعتبرة .ن (٢) قوله أى ضمه: ليس المراد من الإسناد الإدراك لإنه يأباه الى. ص. (٢) قوله أى ضمه إشارة إلى أن الإسناد يكون بين المعانى والمراد بالأمر والآخر الطرفان فلا بد من تفسيره بما هو من صفات الألفاظ.ج (٢) أى ضمه الظاهر أن المراد با لأمر ههنا هو المحمول لأن المنطقى لا شغل له من حيث هو منطقى بالألفاظ فلاحاجة إلى تفسير الإسناد بالضم بل هو بمعنى النسبة .ن ¤: فسر الإسناد بالضم ليصير من صفات المصدق كالتصديق لكن الضم ليس بإدراك والتصديق إدراك فكيف يكون ماليس بإدراك جزء من الإدراك إلا أن يقال أن قوله إيجابا أوسلبا تميز من نسبة الإسناد بمعنى الضم إلى الحكم محول عن الخبر فكأنه قال الحكم إيقاع إسنادأمر الخ ولاشك أن الإيقاع والإنتزاع إدراك.شيخ. * ولايلزم من باطنه ذلك لان قوله إيجابا اوسلبا تميز من نسبة الإسناد الى الحكم محل عن الخبر والإيجاب والسلب بمعنى الإيقاع والإنتزاع اى ادراك الوقوع واللاوقوع كما أشرنا إليه فتأمل .الشيخ عبد القادر الكاكرى.

وهو[١] إيقاع النسبة أَوْ سَلْبًا وهو إنتزاعها خرج بقيد الإيجاب
أى إدراك وقوعها. أى إدراك لا وقوعها.

والسَّلب ما ليس بحُكمٍ كالنسبة التقييدية ويرد[٢] عليه نحو الإنسان
وكذا النسبة الإنشائية.

إنسان وأجيب بأنَّ المغايرة أعم من أن تكون بالذات او بالإعتبار[٣]

فلا يحتاج إلى التاويل التعميم .ص

والمغايرة ههنا بالإعتبار تأمَّل على أن أمثال ذلك غير مُعتد بها
في درك التغاير الإعتبارى. ليس فى كلام الفصحاء .ج

ولقائل أن يقول يلزمُ[٤] من ظاهر¤ هذا التعريف أن الحكم فعل

---

(١) قوله وهو إيقاع النسبة مطلقا سواء كانت حملية كقولنا زيد عالم أو إتصالية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا أو إنفصالية مثل هذا العدد إما زوج او فرد ج(٢) قوله ويرد عليه محصله أن الظاهر من الآخر المغاير بالذات للأمر الأول فيشكل به لعدم المغايرة ص (٣) قوله بالإعتبار لأن ما نعتقده أنه إنسان أو نسميه به فهو إنسان فى نفس الأمر.ص (٤) قوله يلزم بناء على أن الألفاظ التى يعبر بها عن الحكم يدل على أن الحكم هو الفعل الذى هو التاثير كالإسناد والإيقاع والإنتزاع والإيجاب والسلب .ص (٥) قوله من مقولة الكيف المقولة الجنس العالى والكيف عرض لا يقبل القسمة لذاته ولا يتوقف تصوره على تصور الغير. ¤ ولا يلزم من باطنه ذلك لأن قوله إيجابا او سلبا تميز من نسبة الإسناد إلى الحكم محول عن الخبر والإيجاب والسلب بمعنى الإيقاع والإنتزاع اى إدراك الوقوع واللاوقوع كما أشرنا إليه فتأمل. الشيخ عبد القادر الكاكرى.

حاشية عبيد [١] أقول: يشكل هذا التعريف با لحمل الأولى مثل الإنسان إنسان لأنه ليس فيه إسناد أمر الى أمر آخر بل إسناد الشئ إلى نفسه وأجيب عنه بأن فيه مغايرة إعتبارية وهذا للتغاير كاف فى الإسناد على أن ذلك غير معتبر فى العلوم لعدم الفائدة وما هو مفيد من الحمل الأولى ففى غاية الندرة والتفصيل فى شرح السلم للمولوى حمدالله .[٢] أقول: إنما فسر الإسناد با لضم لأمر لفظى وإن فى زعم الشارح أن المراد بأمر آخر الطرفان وهما لفظان والإسناد بمعنى الإدراك من صفات المعلوم وأيضا الإسناد الإدراك لايصل بالى كمالايخفى وليس الباعث على التفسير أن يصير الإسناد من صفات المصدق كما زعم الشيخ عبد القا در لانه بمعنى الإدراك من صفاته فلم عدل عنه والصحيح أن المراد من الأمرين الموضوع والمحمول والمرادبالضم الضم العقلى وهو عين معنى الإدراك لكن عبر بالضم ليصح وصله بإلى وما أجاب الشيخ عن الإشكال الوارد عليه من أن قوله إيجابا تميز آه فنداء من بعيد ليس له نظير فافهم عبيد {١} وماذكره من الإشكال والجوابين عنه فهو مذكور فى كلام الشارح ولعله ظن أن هذا مما أهم إليه ولم ينطر إلى ما ذكره الشارح عزيزخيل.

والعلم من مقولة[١] الكيف فكيف يكون التصديق الذى هو مركب من الكيف والفعل قسما من العلم لأن المركب من الكيف والفعل لايكون[٢] من مقولة الكيف اللَّهُمَّ[٣] إلا أن يقال المراد من الإسناد الإدراك[٤] ومن الأمر النسبة ومن آخر طرفان والجار
ولا يخفى بعد هذه الإرادة لأن الإدراك ليس معنا حقيقيا ولا مجازيا للإسناد.
والمجرور متعلق بمحذوف[٥] ويكون المعنى الحكم إدراك[٦] نسبة منتسبة إلى الطرفين اى متعلقة بهما أو يقال المراد

---

(١) قوله لا يكون من مقولة الكيف لأن المقولات متباية بالضرورة فلا يمكن أن يكون المركب من الكيف والفعل قسما من الكيف.ج (٢) قوله لايكون من مقولة الكيف لأن المقولات متباينة بالضرورة فلا يمكن أن يكون المركب من الكيف والفعل قسما من الكيف ج. (٣) قوله اللهم إشارة إلى أن هذاالجواب تكلف بارد لايفهم من العبارة .ج. (٤) قوله الإدراك :فيه أن معنى الإدراك إنتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ فيكون من مقولة الإنفعال فثبت أن ماذكره الشارح تبديل الإشكال با لإشكال لادفعه والجواب أن الإدراك فسر با لصورة الحاصلة فى النفس فحٍ يكون من مقولة الكيف كما صرح به السيد السند ف حواشى شرح الشمسية.ج. (٤) قوله الإدراك :فيه أن معنى الإدراك إنتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشئ فيكون من مقولة الإنفعال فثبت أن ماذكره الشارح تبديل الإشكال با لإشكال لادفعه والجواب أن الإدراك فسر با لصورة الحاصلة فى النفس فحٍ يكون من مقولة الكيف كما صرح به السيد السند ف حواشى شرح الشمسية.ج. (٥) قوله بمحذوف :وهو صفة لقوله أمر فعلى هذا يكون إيجابا اوسلبا إما مفعول مطلق اى إسناد إيجاب او إسناد سلب أو تميز عن ذات مذكورة أعنى قوله إسناد.ج. (٦) قوله إدراك نسبة أعم من أن يكون إدرا ذاتها او مفهومها او إدراك وقوعها او لاوقوعها فلا يكون قوله إيجابا اوسلبا إلا قيدا إحترازيا مخرجا لإدراك ذاتها ومفهومها .صـــادق¤بقيه: ولا يلزم من باطنه ذلك لأن قوله إيجابا او سلبا تميز من نسبة الإسناد إلى الحكم محول عن الخبر والإيجاب والسلب بمعنى الإيقاع والإنتزاع اى إدراك الوقوع واللاوقوع كما أشرنا إليه فتأمل. الشيخ عبد القادر الكاكرى.

أو يقال المراد بالأمر الوقوع واللاوقوع وبا الأخر هو النسبة اى إدراك(١) الوقوع واللاوقوع المنتسب إلى النسبة ولو قسم المصنف العلم إلى التصور فقط وإلى تصور معه حكم كما قسم صاحب الـرسالة الشمسية لم يحتج(٢) إلى هذه(٣) التكلفات والمراد(٤) بالوجوب فى قوله وَيَجِبُ الوجوب العرفى ومآله الإستحسان اى يستحسن تَقْدِيْمُ(٥)
لا الشرعى حتى يكون منكره عاصيا ولا العقلى لجواز التخلفمنه .ص
مباحث الْأَوَّلِ أى التصور عَلَى مباحث الثَّانِىْ أى التصديق وَضْعًا أى ذكرا لِتَقَدُّمه(٦) التصور على التصديق طَبْعًا لأن معنى التقدم بالطبع كون الشئ المتقدم بحيث(٧) يحتاج إليه المتأخر ولايكون علة(٨) تامــة له
وإلا فيسمى التقدم بالعلية.

---

(١) أى إدراك الوقوع :فإن جعل هذالإدراك أعم من أن يكون إدراك المعنى الإضافى او إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة كان قوله إيجابا أو سلبا قيدا إحترازيا مخرجا لإدراك معنى الإضافى وإن جعل بمعنى إدراك أن النسبة واقعة او ليست بواقعة كان ذلك تفصيلا لقوله إسناد لاقيدا إحترازيا .ج. (٢) قوله لم يحتج:لما نقل عنه أن تقسيم العلم فى الرسالة الشمسية إلى التصور فقط التصور الذى معه الحكم دون المجموع منه ومن الحكم وفيه نظر أما أولا فلعدم دلالة المعية على الخروج حتى يكون التصديق هو التصور وأماثانيا فلأنه قال المصنف رحمه الله وهو تصور معه حكم وأما ثالثا فلأنه قال صاحب الرسالة ويقال للمجموع تصديق فلايمكن حمله عليه .ص. (٣) قوله إلى هذه التكلفات : والمراد بها مافوق الواحد ويمكن أن يقال أن كل واحد من التوجيهين متناه فى التكلف فكان فى منهما التكلفات على أن كلا منهما مشتمل عليها حقيقة .ج. (٤) قوله والمراد: جواب سوال مقدر وهو أن كون التصور مقدما بالطبع على التصديق لايقتضى وجوب تقديم ذكر التصور على التصديق ج. (٥) قوله تقديم المباحث الأول أى التصور مقدم على مباحث الثانى أى التصديق وضعا وذات التصور مقدم على ذات التصديق طبعا فلا بد من تقدير المضاف .ص. (٦) لتقدمه طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع لأن المخالفة بين الوضع والطبع فى قوة الخطاء عند المحصلين .ج. (٧) قوله بحيث يحتاج :كإحتياج الكل إلى أجزائه او إحتياج المشروط إلى شرطه .ج.(٨) قوله ولايكون علة :أى لايكون المتقدم علة تامة للمتأخر فلايرد أن التصور فقط شرط للتصديق او جزئه على إختلاف المذهبين وكل منهما علة وذلك لأنه وإن كان علة لكنه ليست علة تامة والمقصود نفى العلة التامة .ج.

كالواحد بالنسبة إلى الإثنين أما أن التصور ليس علة تامة للتصديق فظاهر(١) وأما أنه يحتاج إليه التصديق فلأن كل تصديق لابد فيــه من تصور اى تصور[١] المحكوم عليه وبه والنسبة واعلم(٢) أنه لايتوقف التصـديق على تصـور(٣) المحكوم عليه وبــه وبالكنه(٤) لأنه نحكم على الجسم المعــين بأنه شاغــل للحيز(٥)

الغاء من الشرح.

---

(١) قوله فظاهر: وإلا لزم من حصوله حصول التصديق بحكم العلة التامة والمعلول وللظهور تركه المصنف رحمه الله .ص (٢) قوله واعلم إلخ: جواب سوال مقدر تقريره أنه يفهم من قوله لأن كل تصديق لابد فيه من التصور إنه لابد من التصور هذه الأشياء بالكنه فلزم عدم التصديق فى قولنا الجسم معين شاغل للخير وقولنا زيد إنسان إن لم يتصورالجسم المعين و لا الإنسان با لكنه .ج (٣) قوله على تصور المحكوم عليه وبه أما النسبة(٢) والحكم فتصور ماهيتهما بالكنه متحقق فى جميع التصديقات لجميع الأشخاص لحصول ماهيتهما النوعية المشتركة بين أفرادهمابكل عاقل .ص, (٤) إعلم أن التصور على أربعة أقسام لأن التصور للشئ إن كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشئ فهو التصور بالكنه وإن كان بمرآتية العرضيات له فهو التصور بالوجه وإن كان التصور متعلقا بنفس ذاتيات الشئ من غير المرآتية او بنفس الشئ إجمالا[٣] فهو التصور بكنهه وإن كان التصور متعلقا بعرضيات الشئ من غير المرآتية للشئ فهو التصور بوجهه شيخ.(٥) قوله للحيز إعلم أن المكان عند الحكماء هو السطح الباطن من الجسم الحاوى للمماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى والحيز قاله المحقق الطوسى فى شرح الإشارات إنه والمكان بمعنى واحد والمفهوم فى طبعيات الشفاء أن الحيز أعم من المكان قال لاجسم إلا ويلحقه أن يكون له حيزا ما كان وأما وضع وذاك فيما لا مكان له كالمحدد مولنا عبد الحليم رح مما قاله الشيـــخ.

حاشية عبيد: [١] قيل التصور قسم من العلم وهو كمامر عبارة عن الصورة الحاصلة وقد تقرر عند القوم أن علمنا بانفسنا حضورى فلايكون فى قولنا أنا موجود إذا كان المراد بأنا النفس الناطقه ثلث تصورات لأنه ليس فيه تصورالمحكوم عليه لأن علمه فى هذه القضية حضورى والجواب على ما فى شرح التهذيب للدوانى أن التعريف المذكور إنما هو للعلم الحصولى وأما التصورات الثلثة المشروطة فى التصديق اوالداخلة فيه فهو بمعنى مطلق الإدراك الشامل للحضورى ولاشك أن العلم الحضورى ايضا يكون فردا من إدراك لاحكم معه كذا قال المولى باوردى رحمه الله. [٢] لأنهما من الأمورالإعتبارية وكنه الإعتباريات ماحصل فى العقل. [٣] لايصح قوله إجمالا{١} لإن الإجمال يقتضى العدد فلايشمل علم البسائط الذهنية كمالايخفى عبيد. {١} لفظ الإجمال وقع فى عبارة كثير من الأعلام والمراد منه هو أن لايكون هناك تصور ذاتيات مفصلة سواء كان التعدد موجودا أو لايكون موجودا فلايصح القول بعدم صحته. محمد زاهد عزيزخيل

مع الجهل بأنه إنسان أو فرس اوبقر أو غيرها وكذا نحكم على زيد أنه
مثال لتصور المحكوم به بوجه ما
إنسان مع أنه لانعرف من الإنسان إلا أنه شئ له الضحك إن قيل لوكان
له التصديق غير متوقف على التصور بالكنه لزم أن يكون التصور بأى
وجه كان كافيا فى التصديق وليس(١) كذلك قلنا إن التصديق وإن لم
يتوقف على التصور بالكنه لكنه ليس التصور باى وجه كان كافيا فى
سواء كان يقتضيه التصديق أو لا.ص
التصديق[١] بل لابد فى كل تصديق من نوع تصور يقتضيه الحكم
ويستلزمه(٢) كالتصديق بأن هذ الشئ ضاحك فإنه يتوقف على
تصور أنه إنسان لأن هذا التصديق يقتضى ذلك التصور ويستلزمه
لاتصور أنه فرس أو غيره وكذا التصديق بأنه ماش فإنه يتوقف على
مما هو مناف له فلا يلزم كون القصر حقيقيا.ج
تصور أنه حيوان لاعلى تصور أنه جماد وعلى هذا فقس تأمـــل(٢)[٢]

---

(١)وليس كذلك ألاترى: أنك إذا قلت هذا الشئ متعجب وتصور ذلك الشئ بأنه فرس لم يحصل التصديق منه.(٢) قوله ويستلزمه :المرادا باللزوم الأولوية والملائمة لااللزوم الحقيق وزيدته أنه يتوقف على تصور ملائمه ولاينافيه لاعلى نوع تصور يستلزمه إستلزاما حقيقيا فإنا إذا حكمنا على الشئ بأنه ضاحك فلابد لنا من تصور الشئ تصورا ملائماغير مناف بأنه جسم أو إنسان لا بأنه إنسان فقط والمراد بقوله فأنه يتوقف على تصور أنه إنسان أنه لايحصل إلا بهذا التصور لابتصور أنه فرس فيكون القصر إضافيا لأنه لايحصل بتصورالشئ من الأشياء إلا به فيكون القصر حقيقيا حتى يلزم عدم حصوله بتصور أنه جسم.ج (٢) إشارة إلى أن الجهل المركب كما يجرى فى التصديقات يجرى فى التصورات فلم لايجوز أن يتصور الجاهل المركب ذلك الشئ بأنه جماد ثم يصدق جهلا مركبا بأن ذلك الجماد حيوان مع أن الجهل المركب قسم من التصور المطلق المرادف لمطلق العلم والجواب أن العلم عبارة عن الصورة الحاصلة لارباب العقول والحكم على الجماد بالحيوان من فنون الجنون فلا يدخل مادة إنتقض فى العلم ولاف اى قسم منـــه .

ولماكان(١) الإحتياج إلى العبارة أكثر(٢) إشتغل المصنف ببحث الألفــاظ فقال

﴿فَصْلٌ﴾ فى الأَلْفَاظ ولماكان نظر المنطقى فى الألفاظ من حيث أنها تدل على

جواب سوال هو أنه ما وجه إيرا د الدلالة.

المعانى من حيث(٣) أنها موجودة أومعدومة أو عرض أو جوهر أو أنها كيف

تحدث إلى غير(٣) ذلك وجب التعرض لتعريف الدلالة وتقسيمها فنقول

بالقرع او القطع.

الدلالة هى كون الشئ بحيث يلــزم من العــلم به العــلم[١] بشئ آخــر

أى اليقين.

---

(١)قوله ولما كان الإحتياج إلخ :إشارة إلى دفع دخل مقدر وهو أن المنطقى من حيث المنطقى لايبحث عن الألفاظ بل يبحث عن الموصل إلى التصور والتصديق فما وجه إيراد بحثها فى هذا لكتاب .ج. (٢) قوله أكثر اى من عدم الإحتياج فإن المنطقى لايحتاج إلى الألفاظ من حيث هو منطقى بناء على أن الموصل والموصل إليه هى المعانى ويحتاج فى الإفادة والإستفادة بل فى تعقل المعانى بناء على تعود النفس بملاحظة المعانى بعد ملاحظة الألفاظ لا الإحتياج أكثر من عدمه وليس المراد أن الإحتياج إلى العبارة أكثر من الإحتياج إلى المعانى لظهور فساده .ن (٣)قوله من حيث أنها تدل لتوقف الفهم والإفهام عليها من هذه الحيثية دون غيرها من الحيثيات .صادق (٣) قوله إلى غير ذلك من أنها كيفيات تعرض للأصوات واصوات متكيفة بكيفيات .صادق

حاشية عبيد: بقيه [١] قوله فى التصديق آه أى فى كل تصديق وإن كان فى بعض التصديقات تصور المحكوم كافيا بأى وجه كان كالحكم على أمر بأنه شئ او مفهوم أو ممكن عام لكن ليس جميع التصديقات كك بل يتوقف بعض التصديقات على تصورالمحكوم عليه بالوجه الفلانى الذى لاينافى الحكم الوارد فيه فافهم .محمد عبيد الله الكندهارى .[٢] قوله تأمل آه اقول أعلم أن الشيخ عبد القادر أورد فى الحاشية مثالين أحدهما للتصور والآخر للتصديق ثم قال أن الجهل المركب من أقسام العلم ثم قال فى آخر الحاشية أن التصديق المذكور من فنون الجنون فلا عبرة به فأقول{١} لهذا الشيخ أن المثال المذكور لجهل المركب من التصديق إن كان جهلا مركبا فقد قال إن الجهل المركب من أقسام العلم فإنكار كونه علما جنون صريح وإن لم يكن جهلا مركبا بل هو من كلام المجانين فالتشبث بكلام المجانين لايكون إلا من المجنون والعجب أن الشيخ كيف لا يستحيي من العلماء بإشاعة أمثال هذه الواهيات الذى يشهد ببطلانه من كان له أدنى تميز .محمد عبيد الله [١] قوله العلم آه قال الفاضل اللاهورى اى فى الجملة كماهو من أن الحكم إذا أطلق من الحيثية يتبادر منه الإطلاق العام اعنى بعد العلم بوجه الدلالة أعنى الوضع وإقتضاء الطبع والعلية والمعلولية أو بعد العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازى واللزوم عبارة عن إمتناع الإنفكاك بين الشيئين إنتهى.عبيد الله ايوبى كند هـــارى {١} أقول أن الصورة المذكورة جهل مركب بحسب وهم التوهم المتعرض وباعتبار النظر الجلى وليس بجهل بحسب نفس الأمر وباعتبار النظر الدقيق .زاهد عزيزخيل

أى اليقين.
كما يلزم من العلم بوجود المصنوع العلم بوجود الصانع أو الظن[١] بشئ آخر كما يلزم من العلم بوجود السحَّاب الظَّنُ بوجود المطر أو من[٢] الظَّن به الظَّن بشئ آخر كمايلزم من الظَّن بوجود السحاب عند رُؤية الدخان فى جوِّ السَّمآء الظَّن بوجود المطر وتقسيمها أن الدلالة على قسمين[٣] لفظية وغير
بالحصر العقلى.
كدلالة أخ أخ.
لفظية واللفظية على ثلثة أقسام وضعية وطبعية وعقلية وغير اللفظية أيضا على
بالإستقراء. كدلالة زيد. كدلالة ديز.
كدلالة قوة حركة النبض.
ثلثة أقسام وضعية وطبعية وعقلية فيكون مجموع أقسام الدلالة ستة وزعم
كدلالة الدوال الأربع. كدلالة الدخان على النار.
بعضهم أن الطبعية من غير اللفظية غير موجودة قلنا الدلالة الطبعية من غير
السيد السند فى حاشية شرح المطالع . فأقسام الدلالة خمسة لاستة.
اللفظية موجودة كدلالة[٣] قوة حركة العرق الضارب وضعفها على قوة المزاج وضعفه والنسبة بين أقسام اللفظية بحسب[٤] الصِّدق[٥] المباينة[٦] الكلـية وأما بحسب الوجود فبـين الوضعية والطبعية ايضا[٧] مباينة[٨] كلـية
والتحقق فى لفظ واحد بالنظر إلى معنيين.

---

(١) أو الظن هذا التعميم مبنى على أن المراد بالعلم الإعتقاد الجازم المطابق الثابت للواقع وإلا فلا معنى له إذالعلم أعم.ص (٢) قوله أو من الظن به إنما ترك الإحتمال الرابع وهو أن يلزم من الظن بالشئ العلم بشئ آخر لأنه غير واقع منه.(٣) قوله على قسمين وذلك لأن الدال إن كان لفظا فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية والدلالة اللفظية إن توقفت على الوضع فوضعية وإلا فغير وضعية وغير الوضعية إن كانت بحسب إقتضاء الطبع فطبعية وإلا فعقلية وهكذا حال غير اللفظية وليس المراد با لدلالة العقلية مايكون للعقل مدخل فيها وإلا لزم كون جميع الدلالات عقلية بل مايكون بحسب العقل فقط من غير دخل الوضع والطبع ولا بالدلالة الطبعية ما لايكون للعقل مدخل فيه بل يكون بحسب إقتضاء طبع اللافظ وإن كان للعقل مدخل فيه.ج (٤) قوله كدلالة إلخ: وذلك لأن هذه القوة والضعف شئ يقتضيه طبعية الجسم المتحرك دالة على قوة المزاج وضعفه با لطبع .ج (٤) قوله بحسب الصدق أى صدق هذه الأقسام على دلالة واحدة ن.(٥) أى صدقها على دلالة لفظ مخصوص على معنى مخصوص. كاكرى.(٦) قوله أيضا كما أنه مباينة بين الأقسام بحسب الصدق .ص.(٧) قوله مباينة كلية لإمتناع تحققهما فى لفظ واحد لوجوب صدور لفظ الوضعية بالإختيار وصدور لفظ الطبعية بحسب الطبع وبينهما تناف .منـه.

وبين[١] كل واحد من الوضعية والطبعية وبين العقلية عموم[٢] وخصوص[٣] من وجه وأما بين أقسام غير اللفظية فمباينة كلية بحسب الوجود والصدق كذا قيل وفيه[٤] نظر[٥] [٦] والمقصود الدلالة الوضعية اللفظية وهى كون اللفظ الموضوع بحيث متى أورده الحس على النفس لاحظت معناه المرتسم مع ذلك اللفظ للعلم[٧] السابق بالوضع

الملحوظ والمربوط.

---

(١) وبين كل واحد إلخ أى بين الوضعية والعقلية وكذا بين الطبعية والعقلية عموم من وجه .ن (٢) قوله عموم وخصوص من وجه لوجود الوضعية والعقلية فى لفظ زيد مثلا عند سماعه من وراء الجدار دال على ذات مشخصة بحسب الوضع وعلى وجود اللافظ بحسب العقل والأولى دون الثانية فيه أيضا عند سماعه من داخل الجدار أى عند مشاهدة اللافظ لأن المسموع من المشاهدة يعلم وجود ذات لافظه مع صفة التلفظ بالمشاهدة لا لدلالة اللفظ عليه عقلا وبالعكس فى لفظ ديز عند سماعه من وراء الجدار ولوجود الطبعية والعقلية فى لفظ أح عند سماعه من وراء الجدار دال على وجع الصدر بحسب الطبع وعلى وجوداللافظ بحسب العقل والاول فقط فيه ايضا عند سماعه من داخل الجدار وبالعكس فى لفظ ديز أيضا.ص.(٣) فبا لنظر إلى مادة الإجتماع وإحدى مادتى الإفتراق احدهما عام والآخر خاص وبالنظر إلى مادة الإجتماع والمادة الأخرى للإفتراق بالعكس .عبد القادر بن الحاج مولنا عبد الرحمن (٤ قوله فيه نظر أى فى كون تباين الكلى بحسب الوجود بين أقسام غير اللفظية نظر.(٥) قوله نظر لإجتماع غير اللفظية الطبعية مع العقلية فى حركة النبض قوة وضعفا فإنه يدل على قوة المزاج وضعفها طبعا وأيضا يدل من حيث أنه حادث على وجود المحدث والمحرك عقلا هكذا فى الحاشية وفيه أنه يحتمل أن يكون القول بأن النسبة بين أقسام غير اللفظية مباينة كلية مبينا على القول بعدم وجود الطبعية من غير اللفظية كما ذكره الشريف فالأولى أن يوجه النظر بأن غير اللفظية الوضعية يجتمع مع العقلية منها لأن دلالة الدوال الأربع على مدلولاتها وضعية ولاشك أن كل واحد منها حادث والحادث لابد له من محدث ودلالة لحادث على المحدث عقلية .ج . (٦) قوله نظر والجواب أن المراد من المباينة الكلية المباينة الجزئية المشتملة للمباينة الكلية والعموم من وجه فإنه يجوز إطلاق الخاص وإردة العام كعكسه .ص.(٧) للعلم السابق بالوضع : إشارة إلى جواب الإشكال وهو أن هذا التعريف دورى لأن العلم بالوضع الذى هو نسبة بين اللفظ والمعنى يتوقف على فهم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ لضرورة توقف النسبة على تصور المنتسبين توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور وحاصل الجواب أن فهم المعنى فى حال اطلاق اللفظ يتوقف على العلم السابق بالوضع ومن المعلوم أن العلم السابق لايتوقف على فهم المعنى فى حال إطلاق اللفظ على الفهم فى الزمان السابق وأعلم أنه إحترز بالقيد الأخير من الطبعية إذلا وضع ههنا أصلا فلا يكون فهم المعنى للعلم بالوضع وعن العقلية لتحققها حيث لاوضع وإنما لم يقل للعلم السابق بالوضع له لئلا يخرج التضمن والإلتزام .ج

وهى على ثلثة أقسام¤ مطابقة وتضمن وإلتزام لأن دَلَالَةَ اللَّفْظ عَلَى الْمَعْنَى بتوَسُّط الْوَضْع لَهُ أى وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى
أعم من أن يكون ذلك الوضع شخصيا أو نوعيا فلا يخرج المجاز.
مَطَابقَةً لتوافق اللفظ والمعنى بكونه موضوعا بإزائه كدلالة الإنسان على(١) الحيوان الناطق و إنما قيد حدود(٢) الدلالات(٣) الثلث بتوسط الوضع لئلا(٤) ينتقض كل منها با الآخرين فى(٥) مثل[١] ما إذا فرضنا أن الشمس(٦) موضوع للجرم[٣] والضوء والمجموع
مخصوص بالعلوى.ص

(١) قوله على الحيوان الناطق :فى هذالمثال نظر{١} إذ لانم أن لفظ الإنسان موضوع بإزاء الحيوان الناطق حتى يد ل عليه بالمطابقة بل موضوع بإزاءمجمل يعبر عنه بالفارسية بآدمى وهذا المجمل غير مفهوم الحيوان الناطق لأن كثيرا ممن يعلم ذلك المجمل لايخطر بباله مفهوم الحيوان الناطق ويحتاج إلى تجشم الإكتساب حتى يتصور .حاشية صدر شيرازى .ولكن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين .شيخ كاكرى .(٢) وإنما الخ:أقول كان هذالصواب[٢] إيراد هذا الكلام بعد تعريف الدلالات الثلث كما لايخفى على من له أدنى دراية بأساليب الكلام.ن (٣) لما كانت[٣] المطابقة مشتملة على التضمن والإلتزام فإيراد هذا الكلام بعدها كأنه بعدهما فلايرد مايرد شيخ .(٤) قوله لئلا ينتقض كل منها :أى لئلا ينتقض حد الطابقة بالتضمن والإلتزام وحد التضمن بالمطابقة والإلتزام وحد الإلتزام بالمطابقة التضمن .ج (٥) قوله فى مثل الخ إعلم أنه لابد فى مقام إنتقاض التعريفات من تحقق مادة النقض وما ذكره الشارح[٢] قدس سره غير متحقق ولا معنى لإنتقاضها بما هو فرضى الوجود وإنما تعرض للإنتقاضين الاخيرين ههنامع أن مقامهما فيما بعد لئلا يقع الإنتشار فى نظم التقريرأو لقصد دفع الفساد قبل وقوعه .ج.(٦) أقول بحوله وتوفيقه تعالى أن لفظ الشمس موضوع عرفا للضوء كمايقال وقعت الشمس فى صحن الدار فكذا للمجموع مع أ إمكان مادة الإنتقاض مخل بكلية الضبط العقلى فى التعريفات المنطقية .شيخ .¤ تسمية الدلالة بالمطابقة واخويها تسمية أحد وصفى{١} اللفظ والمعنى بوصفه الآخر شيخ. {١} يمكن أن يقال أن هذا لتمثيل منبى على إقامة المعبر به مكان المعبر عنه {٢} جعل المطابقة صفة اللفظ والمعنى صحيح لكونه نسبة بينهما وأما التضمن والإلتزام فلا لأنهما نسبة بين المعنى الموضوع له وبين جزئه ولازمه زاهد عزيز خيل.

حاشية عبيد [١] أقول إعترض المحشى الجلال فى هذا المقام وأجاب عنه الشيخ عبد القادر أولا أن لفظ الشمس موضوع فى العرف للضوء وأورد له مثالا مصنوعا مأ خوذا عن الأفغانية كمايقال لمر پر غولى را ولويدئ ولا أصل له فى العربية وكلام الجلال كان على اللغة العربية ثم قال فكذا للمجموع ولم يورد لذلك مثالا ولو مصنوعا إذ لم يجد فى لسانه الأفغانية ما يكون ترجمته المجموع وإلا فالشيخ لايبال ولا يفرق بين اللغة العربية وغيرها ثم قال إن إمكان مادة آه أقول لعل الشيخ لم يشم رائحة علم المناظرة لأنه –بقيه.

فإنَّ الدلالة على الضوء مثلا يمكن أن يكون مطابقة وتضمنا وإلتزاما يعنى
أى دلالة الشمس .
أن دلالة لفظ الشمس على الضوء يمكن أن يكون مطابقة عند الإطلاق
عليه وتضمنا عند الإطلاق[٤] على المجموع وإلتزاما عند الإطلاق على
بأن يراد بها الضوء بناء على أنه موضوع له .
الجرم الملزوم له فيصدق على الدلالة على الضوء تضمنا عند الإطلاق على
المجموع وإلتزاما عند الإطلاق على الجرم أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع
فاعل يصدق.
له نظرا إلى أنها موضوعة للضوء فينتقض حد المطابقة بالتضمن والإلتزام

حاشية عبيد: بقيه قد تقرر فيه أن الناقض مدع ولابد له من شاهد ولا يكفى الإمكان ولا مجرد الفرض فى النقض نعم المنع يكفيه الإحتمال ولعله لم يفرق بين المنع والنقض والإنصاف فى هذا الكتاب.أن يمثل للإشتراك بين الجزء والكل بالإمكان العام والخاص والإشتراك بين الملزوم واللازم بالشمس فإن إشتراكها بين الجزء والضوء ثابت من كتب اللغة لا من المثال المصنوع هكذا مثل بما ذكرنا غير واحد من الأعلام وأما الجواب عن إعتراض الجلال هو ان غرض الشارح إيراد مثال لمواد النقض كما يدل عليه عبارته حيث قال فى مثل ما فرضنا آه لا إيراد مواد النقض والتمثيل يكفى فيه الفرض فتأمل.[٢] قال مولنا أحمد جند رحمه الله فى حاشية القطبى ليس يثبت وضع لفظ الشمس للمجموع والنقض لايتحقق بمجرد الفرض وماهو ثابت وضع الشمس بإزاء الجرم وهوظاهر وكذا الضوء.[٣] قوله الجرم آه :أقول ليس المراد مفهوم الجرم على الإطلاق فإن الشمس ليس موضوعا له ولا المعين الذى نشاهده وإلا لم يكن كليا منحصرا فى فرد كما قالوا بل المراد به مفهوم النير الأعظم المركوز فى الفلك الرابع فافهم [١] أقول هذا الإيراد إنما يرد إذا كان المراد بوضع الإنسان للحيوان الناطق الوضع اللغوى أوالعرفى وليس كذلك بل المراد وضعه بالوضع الإصطلاحى وح فلاريب فى صحة التمثيل .عبيد الله.[٢] أى قيد حدود القوم بهذا لقيد فلايرد{١} أن توسط الوضع داخل فى حدود المصنف وليس بقيد للحدود لأن قيد الشئ يكون خارجا منه فافهم.[٣] أقول الشيخ عبد القادر تصدى لدفع هذا لإيراد وقال لما كانت المطابقة آه اقول{٢} ليت شعرى ما أراد بالإشتمال إن أراد أن التضمن والإلتزام جزء للمطابقة فكذب لأن هذه الدلالات متغايرة وإن أرد أن المطابقة مستلزمة لهما فكذب ايضا ولعله نظر إلى المثال الخاص مع أن الكلام فى تعريفات الدلالات لاامثلتها [٤] بأن يراد بلفظ الشمس مجموع الجرم والضوء بناء على أن لفظ الشمس موضوع له .عبيد كندهارى.{١} أو المراد من تقيد تلك الحدود هو إيراد ذلك القيد فيها فإنه كثيرا مايقال قيد بهذا القيود ويكون المراد منه أنه أورد هذا القيد فيه فيصح ح إيراد حدود المصنف من لفظ الحدود {٢}لعل يكون مراده إستعمال مادة المطابقة عليهما ولو كان ذلك الإشتمال فى بعض المواد. زاهد عزيز خيل.

بدخولهما[١] فيه فلما قيد بهذا القيد يندفع الإنتقاض لأن الدلالة على

الضوء عند الإطلاقين المذكورين ليس بواسطة[٢] أن الضوء تمام ماوضع
أى على الجرم وعلى المجموع.

له بل بواسط أنه جزء ما وضع له أو لازم ماوضع له ويصدق[٣] ايضا

على الدلالة على الضوء مطابقة عند الإطلاق عليه وإلتزاما عند

الإطلاق على الجرم الملزوم له أنها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له
فاعل يصدق.

نظرا إلى وضعه للمجموع فينتقض حد التضمن بالمطابقة والإلتزام

بدخولهما فيه فلماقيد بتوسط الوضع زال الإنتقاض وكذا يصدق على
لما دخل المدخول فيه.

الدلالة على الضوء مطابقة عند الإطلاق عليه وتضمنا عند الإطلاق

على المجموع أنها دلالة اللفظ على لازم ما هو له نظرا إلى أنه موضوع

للجرم فينتقض حد الإلتزام بالمطابقة والتضمن بدخولهما فيه فلما قيد

بتوسط الوضع زال[٤] الإنتقاض وكذا[٤] يصدق على الدلالة
لما خرج المدلول عنه.

---

(١) قوله بدخولهما فيه ولاشك أن إنتقاض التعريف قد يكون بخروج ما كان داخلا وقديكون بدخول ما كان خارجا وفيما نحن بصدده هو الثانى ولذا قيد الإنتقاض بقوله بدخولهما فيه.ج (٢) قوله ليس بواسطة إلخ :لأن هذه الدلالة متحققة مطلقا سوآء كان موضوعا بإزائه اولا.ج (٣)قوله ويصدق:هذا شروع فى بيان إنتقاض حد التضمن با لمطابقة والإلتزام.جلال.(٣) قوله زال الإنتقاض اى إنتقاض حد التضمن بالمطابقة والإلتزام وذلك لأن الدلالة على الضوء عند الإطلاقين ليس بواسطة أنه جزء ما وضع له بل بواسطة أنه تمامه أو لازمه لأن هذه الدلالة متحققة وإن فرض أن الضوء ليس جزء للموضوع له.ج (٤) قوله وكذا يصدق شروع فى بيان إنتقاض حد الإلتزام بالتضمن والمطابقة.ج (٥) قوله إرتفع الإنتقاض أى إنتقاض حد الإلتزام بهما لأن الدلالة على الضوء عند الإطلاقين المذكورين ليس بواسطة أن الضوء لازم ماوضع له بل بواسطة أنه تمامه او جزئه لتحقق هذه الدلالة وإن فرض أن الضوء ليس لازما للجرم .جلال

على الوضوء مطابقة عند الإطلاق عليه وتضمنا عند الإطلاق على المجموع أنها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له نظرا إلى أنه موضوع للجرم فينتقض حد الإلتزام بالمطابقة والتضمن بدخولهما فيه فلما قيَّد بتوسُّط الوضع إرتفع الإنتقاض وَدلالة اللفظ على المعنى بِتَوَسُّط الْوَضْعِ أى وضع الفظ لِمَا اى لمعنى دَخَلَ ذَلكَ المعنى أى المعنى المدلول المراد فِيْهِ أى ذلك المعنى الموضوع له تَضَمُّنٌ لكون المعنى المدلول فى ضمن المعنى الموضوع له كَدَلاَلَة(١) الإنْسَان عَلَى الْحَيْوَان(٢) فقط أَوْ عَلَى النَّاطِق فقط وَ دلالة اللفظ على المعنى بِتَوَسُّط الْوَضْعِ أى وضع اللفظ لِمَا اى لمعنى لزمه ذهنا خَرَجَ ذَلكَ اى المدلول المراد عنه اى عن ذلك المعنى الموضوع له إلْتزَامٌ لكون معنى المدلول لازما للمعنى الموضوع له كدلالة الإنسان عَلَى قَابل الْعلْم وَصَنْعَةُ الْكتَابَة

(١) قوله كدلالة الإنسان فى هذا المثال والمثال الآتى نظر[١] على تحقيق المحقق الشيرازى لأن كون الشئ جزء الموضوع له اولازمه يتوقف على كون الكل والملزوم موضوعا له .نور الله (٢) قوله على الحيوان فقط اى فى ضمن الحيوان الناطق فإن دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق أو الناطق فقط إذا أستعمل فى واحد منهما على الإنفراد ليست بتضمن[٢] بل مطابقة لكون المدلول ح عين الموضوع له بالوضع النوعى وكذا الحال فى الإلتزام فإن دلالة الإلتزام هى دلالة اللفظ حين إستعماله فى الموضوع له على لازمه أيضا وأما إذا أستعمل اللفظ فى اللازم وحده وأريد هو بالإستقلال فاللازم ح يكون عين الموضوع له بالوضع النوعى لاإلتزاما .نور الله

حاشية عبيد: [١] قد مر هذ النظر ...وقد مر منا جوابه فى حاشية ......فتذكر [٢] يعنى مجازا بذكر الكل وإرادة الجزء والمجاز من المطابقة بجعل الوضع المعتبر فى المطابقى أعم من الوضع النوعى الشخصى والأول موجود فى المجاز كما صرحوا به وسيأتى فى موضعه.[٣] يحتمل العطف على قابل العلم فيكون مثالا آخر ويحتمل العطف على العلم فيكون تتمة المثال فتدبر . عبيد الله كند هارى

واشترطوا[١] فى الإلتزام اللزوم الذهنى وهو كونه بحيث يحصل فى الذهن متى يحصل المسمى فيه لأن فهم (١) المعنى عند إطلاق اللفظ إما بسبب (٢) وضع اللفظ له أو بسبب أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه إن قيل (٣) لانسلم أن اللزوم الذهنى شرط للدلالة الإلتزمية وإلا (٤) لماتحققت الدلالة الإلتزامية بدونه والازم باطل لأن الدلالة الإلتزامية موجودة بدون اللـــزوم الذهنى كما فى الوازم (٤) البعيدة

فاللزوم مثله.

---

(١) قوله لأن الخ :دليل لكون اللزوم الذهنى شرطا للدلالة الإلتزامية وبيان ذلك أن الدلالة فهم المعنى من اللفظ وهذا الفهم تحقيق اما الخ.ج (٢) قوله إما بسبب إلخ:محصله أن دلالة اللفظ على المعنى إما لاجل الوضع قصديا كان كما فى المطابقة او ضمنيا كما فى التضمن أو لاجل اللزوم المعتبر لئلا يلزم الترجيح بلامرجح فاللفظ ليس بموضوع للأمر الخارجى فلو لم يكن بحيث كذا لم يتحقق اللزوم فلم يكن اللفظ دالا عليه .صادق (٣) قوله إن قيل السؤال نقض إجمالى بتخلف حكم الإشتراط المذكور والجواب منع الدلالة والتخلف. ص. (٤) قوله كما فى اللوازم البعيدة هى اللوازم التى تكون فيها وسائل كثيرة ينتقل الذهن إليها بعد ملاحظة جميعها أولا يكون كك لكن يكون بحيث لا ينتقل الذهن إليها بعد تصور ملزوماتها لبعدها عن الظاهر مثل لزوم كثيرالعطاء لكثير الرماد إذ من لوازمه كثير الحطب وهو ملزوم كثير الطبخ وهو يستلزم كثير الضيافة وهو يستلزم كثير العطاء وبالجملة كل لازم لايستلزم تصور ملزومه تصوره ولايكون ايضا تصوره مع تصور ملزومه كافيا فى الجزم باللزوم بينهما على إختلاف المذهبين فهومن اللوازم البعيدة عند اصحاب هذا الفن.ن

حاشية عبيد: [٣]أقول لما كان الإلتزام دلالة على الخارج وليس كل خارج يفهـم مــن اللفظ فلذا قال الشارح واشترطوا آه إن قيل إن تعريف الدلالة اللفظية الوضعية كما سبق من من الشارح يقتضى أن لايدل اللفظ على كل خارجا بل على ما له لــزوم ذهــنى فمـا الإحتياج الى هذالإشتراط قلنا لما جوز أهل العربية والأصول دلالة اللفظ على الذى لــيس بلازم ذهنى لم يكتفوا بما فهم من التعريف بل صرحوا الإشتراط لأجل التنصيص على مخالفتهم عــبيد الله.



المعميات[١] قلنا نمنع كون اللوازم البعيدة من مدلولات الألفاظ والمعميات إن لم يلزم الإنتقال الذهنى إليها بعد كمال التصورات مسميات الألفاظ فدلالتها عليها ممنوعة وإلا[٣] فلا نقض ان قيل[٤] ان تمثيل المصنف للدلالة الالتزامية بالمثال المذكور لايصح لان الدلالة الالتزامية عندهم عبارة عن كون الامر الخارجى بحيث يلزم من حصول المسمى فى الذهن حصوله فيه وليس يلزم من حصول الحيوان الناطق فى الذهن حصول قابلية العلم فيه قلنا نعم المعتبر عندهم

الشرط مع الجزاء خبر للمبتدأ. جزاء. فى دلالة الإلتزام.

---

(١) قوله والمعميات فإن الحاجى فى قولنا أنت حاجى عقور مشعر بالكلب فيكون دالا عليه بالإلتزام مع أنه لايلزم من تصوره تصور الكلب بل تصور الحاجى للتجنيس الخطى ومنه تصور القوس لأنه القوس فى اللغة التركى ومنه تصور كمان بالفتح لأنه معناه الفارسى ومنه تصور گمان بالضم للتجنيس ومنه تصور الشك لأنه معناه الفارسى ومنه تصور سگ للتجنيس .ص .(٢) قوله المعميات المعمى كلام موزون يدل على اسم بطريق الرمز والاشارة دلالة التزامية مع انه لالزوم بين المعى والاسم .كمافى قول الشاعر تعمية بإسم على رضى الله عنه : «جشم بكشا زلف بشكن جان من بهر تسكين دل بريان من »يعنى إفتح العين وإكسر اللام للمشاكلة للمرسل من الشعر وقلب لفظ بريان هو الياءساكن فصار على (٣) قوله والا فلا نقض اى على تقدير الانتقال اليها فلا نقض بها اذ لايلزم حينئذتحقق الدلالة التزامية بدون اللزوم الذهنى لوجوده.ج .(٤) قوله ان قيل الخ اجاب{١} عنه الفاضل الهندى بان الحق ان قابل العلم وان لم يكن لازما بينا بالنسبة إلينا لكنه يجوز أن يكون لازما بينا بالمعنى الأخص بالنسبة إلى شخص آخر من الاشخاص وهذا القدر كاف فى صحة التمثيل .ج .

حاشية عبيد: كما قال بعض الشعراء تعمية عن القبلة بتقليب وترديق وبتجنيس زروى بار خوهم ضد شرقى *فتد بر وإستخرج المرام.عبيد كندهارى.{١} هذاالجواب ليس بشئ لأن اللازم البعيد هو ما يكون نفس تصور الملزوم فيه مستلزما لتصور اللازم ففى هذه المادة إن كان هذا الإستلزام موجودا كان اللازم بالنسبة إلى الكل وإلا فلايكون لازما بينا بمعنى الأخص محمد زاهد عزيزخيل

هو اللازم البيِّن با المعنى(١) الأخصّ الذى هو عبارة عما ذكر إلاَّ

أنَّ هذا المثال للازم المعتبر عندهم بل(٢) اللازم المطلق من غير
فهو تنظير لا تمثيل.

النظر(٣) إلى إعتباره اويقال إن المصنف بنى(٤) الكلام على أن المعتبر
فى الجواب. فى الدلالة الإلتزامية.

فى الدلالة الإلتزامية هو اللزوم البين با لمعنى الأ عم كما ذهب إليه

الإمام وكثير من المتأخرين وهو متحقق بين الإنسان وقابل
أى إلى إعتبار الأعم فى الإلتزام.

العلم هكذا قالوا والأولى أن يقال كدلالة العمى

---

(١) قوله بالمعنى الأخص وهو أخص{١} مطلقا من اللازم البين بالمعنى الأعم فإنه كلما يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم يلزم من تصورهما الجزم باللزوم من غير عكس كلى نص.(٢) قوله بل الازم المطلق وهو اللازم البين بالمعنى الأعم المفسر بما يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافيا فى الجزم باللزوم بينهما.ص (٣) قوله من غير النظر إلى إعتباره فيه نوع تأمل لايظهر فائدةفى إيراد المثال للازم الغير المعتبر وترك مثال المعتبر لأن الغرض من المثال توضيح الممثل له ج.(٤) والجواب[١] أن شهرة ذلك المثال كفى للاختيار بالنظر إلى إعتياد المبتدئ بما أشتهر على الألسنة مع ان المثال قديكون مبينا على الفرض والتقدير وأيضا هذا المثال فيه فائدة لطيفة هى حث الطالب المبتدى على تحصيل العلم وتحمل المشاق فى طلبه وعلاوة على كل ذلك أن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين.شيخ عبد القادر الكاكرى إبن مولنا المرحوم الحاج المبرور عبد الرحمن رحمه الله (٥) قوله والأولى ليصح على ما هو المعتبر عند الجمهور صادق

حاشية عبيد: [١]هذا الجواب ليس بشئ لأن الأمر المشهور إذا كان غير مطابق للواقع يجب الإحتراز عنه لئلا يقع المبتدى فى الغلط وأما ما قال إن المبتدى أعتاد بما اشتهر فالمبتدى إن كان لايعلم الغلط فعلى المنتهى أن يخرج المبتدى عن عن هاوية الغلط لا أن يقرره على الغلط لأن فائدة التعليم أن يبين الحق وأما ما قال إن المثال قد يكون على الفرض آه ففيه إنه إذا كان المثال موجودا فى الواقع فلاحاجة إلى المثال خصوصاإذاكان المثال الفرضى موجبا لإيقاع المتعلمين فى الغلط وأما ما ذكره من الفائدة واللطيفة فليس لشئ لأن الإحتراز عن الغلط واجب والتنبيه على الفائدة المذكورة أمر مستحب ولاينبغى للعاقل أن يترك الوجب للتنبيه على الامر المستحب وأما ماذكره من أن المناقشة آه فمسلم لكن مقصود المعترض بيان ما هو الأولى والأليق بحال المصنفين من أن يوردوا ما هو المعتبر فى الفن فتأمل.عبيد كندهارى {١} أقول: لايثبت بهذا القدر عموم المعنى الثانى من الأول لأنه ربما ما تصور الملزوم كافيا فى تصور اللازم ولايكون التصوران كافيين فى الجزم باللزوم لأن الجزم أمر زائد على الإستلزام نعم لو فسر اللازم البين بمعنى الأخص بما يكون تصور الملزوم كافيا فى تصوراللازم والجزم باللزوم لكان المطلوب حاصلا ولكن لم يوجد هذا التفسير فى كلام القوم صرح به السيد الشريف محمد زاهد عزيزخيل.

كدلالة(۱) العمى على(۲) البصر وقد قيل الاولى(۳) أن يقال كدلالة الاثنين على الزوجية ولايشترط فى الدلالة الإلتزاميّة اللزوم الخارجىُّ لتحقق(٤) الدلالة الإلتزامية بدون اللزوم الخارجىّ كما فى العمى وقيل بين اللزوم الذهنى والخارجى عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما(٥) فى الزوجية والإثنين وإفتراق(٦) الذهنى عن الخارجى فى البصر للعمى وإفتراق الخارجى عن الذهنى فى خواص نباتات المخفية على أكثر

التى لا يعلمها إلا الحذاق من الإطباء.

البريات التى لاتظهر إلا بعد التَّجارُب الكثيرة مع إمعان النظر والنُّسبُ

نعت خواص. فى دلالة الإلتزام.

بين الدلالات الثلث باللـــزوم وعدمـــه بإعتبـــار مقايسةكل منـــها

---

(۱) كدلالة العمى على البصر فإن العمى موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه.ص (۲) قوله على البصر: فيه أن البصر ليس بجزء لما صدق عليه العمى إلاأنه جزء من أجزاء مفهوم العمى والمانع عليه لعله مكابر كما أن الكتابة جزء مفهوم الكاتب على رأى الجمهور لالما صدق عليه فحٍ كانت دلالة العمى على البصر بالتضمن لا بالإلتزام هذا ما حققه الـــصدر الـــشيرازى فى بعـــض حواشيه فتدبر.مولنا عبد الحليم رحمه الله لعله إشارة إلى أن خروج المضاف إليه من حكم المـــضاف حكم لفظى[۱] راجع إلى المفهوم فالقول بدخول البصر فى مفهوم العمى خارج عن قوانين الطبعيـــة بحسب متفاهم العرف.شيخ كاكرى.(۳) قوله الأولى: قال فى الحاشية ويرد عليه إنا نتصور الإثنين مع الذهول عن الزوجية فلايكون هذا المثال اولى من المثال المذكور فى المتن إنتهى وإلى هذا أشـــار بقوله وقد قيل.ج.(٤) قوله لتحقق الخ والمشرط لايتحقق بدون الشرط اصلا فلو كـــان اللـــزوم الخارجى شرطا لما تحققت بدونه .جلال (٥) قوله لإجتماعهما فى الزوجية والإثنين فإنه لازمة له فى الذهن والخارج لأنه إذاتصور او تحقق فى الخارج يستلزم تصور الزوجية أو تحققها.جلال (٦) قوله وإفتراق الخ :فإن تصور العمى يستلزم تصور البصر فيه وأما تحققه فى الخارج لاييستلزم تحققه فيـــه للمعاندة بينهما.جلال (۷) قوله فى خواص النباتات: فإن تحقق النباتات فى الخـــارج يـــستلزم تحقق الخواص فيه كالإسهال بالقياس الى السقمونيا وأما تصورها فلا يستلزم تصور الخواص ج

حاشية عبيد: [۱] أقول مفهوم هذا الجواب فى بطن القائل لانا لاندرى ماذا أراد بأن الخروج المذكور حكم لفظى راجع إلى المفهوم بل المفهوم من لفظ العمى عدم البصر دخول البصر فى مفهوم العمى ولاندرى ماذا أرادالشيخ بالقوانين الطبعية عبيد كندهـــــــــــــــــــــــارى

إلى الآخر منحصرة فى ستة فالتضمن والإلتزام يستلزمان المطابقة لأنهما(١) يستلزمان الوضع وهو مستلزم للمطابقة(٢) فيستلزمان
أى وضع اللفظ للكل والملزوم .
المطابقة وهو ظاهر والمطابقة لايستلزم التضمن لأنه قد يكون
لأن مستلزم المستلزم للشئ مستلزم لذلك.ج
اللفظ موضوعا لمعنى بسيط كالنقطة(٣) فهو يدل عليه بالمطابقة و
وهى مايكون قابلا للإشارة الحسية لا القسمة.ص
لا تضمن ولا تستلزم الإلتزام أيضا لجــواز أن لايكون للمسمى

---

(١) قوله لأنهما يستلزمان الوضع لأن الدلالة على الجزء وعلى اللازم فرع لتحقق الموضوع له.صادق .(٢) أقول لاحاجة إلى قياس المساوات فى هذه المسئلة بل يكفى[١] ان يقال أن التضمن فهم الجزم فى ضمن فهم الكل وكذا الإلتزام فهم اللازم بتبع فهم الملزوم وهما لايتحققان بدونهما وهو غير خاف كاكرى.(٣) قوله كالنقطة : قيل قدأشتهر هذالمثال وفيه نظر لأن البساطة العقلية فيها ممنوعة كيف وهى تركب من جنس وفصل والبساطةالخارجية لاتجدى نفعا إذلاعبرة بها فإن التضمن هى الدلالة على جزء مفهوم اللفظ لا على جزء فرد موجود لمفهوم وبه صرح المحقق الدوانى فى شرح التهذيب.ن أقول لعلك دريت[٢] ماحققوا أن التركيب الذهنى مستلزم للتركيب الخارجى فإن الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة .عبد القادر الكاكرى رح .

حاشية عبيد: [١] أقول لايكفى أن يقال التضمن فهم الجزء فى ضمن فهم الكـــل فى إســتلزام التضمن المطابقة ما لم ينضم إليه أن الكل هو الموضوع له فهو مطابقة وكذا لايكفــى أن يقـــال أن الإلتزام فهم اللازم فى ضمن فهم الملزوم فى إستلزام الإلتزام للمطابقة مالم ينضم إليــه أن الملـــزوم هوالموضوع له فهو المطابقة فرجع إلى ماقال الشارح وعاد ماسماه قياس المساوات قهقــرى فتــدبر .عبيد [٢] أقول لم يدر الشيخ معنى ماحققوا أن التركيب الذهنى مستلزم للتركيب فظن الشيخ أن ما له جنس وفصل فله مادة وصورة بالمعنى المتعارف فى كتب الحكمة وكيف يكون ذلك مــرادهم مع أن العقول العشرة داخلة تحت مقولة الجوهر والجوهر جنس لها وكلما له جنس فله فصل فيلزم على مقتضى قول الشيخ أن يكون لها مادة وصورة مع أنها مجردة عن المادة بالإجماع بل مراد القوم من المادة والصورة فى القول المذكور المادة والصورة الشبيهيتان يعنى أن الجنس إذا أخــذ بــشرط لايكون شبيها بالمادة الحقيقية فى عدم الحمل وهكذا فى الصورة وأما ما قال أن الجنس مأخوذ مــن المادة والفصل من الصورة فهو مخصوص بالمركبات الخارجية ولايجرى فى المجردات الداخلــة تحــت الجنس والفصل وإلا لم تكن مجردة والجواب عن سوال المحشى أن هذا لمثال مبنى على ماذهب إليــه بعض الحكماء أن النقطة خارجة عن المعقولات فلاتركيب فيها ذهنا ايضا فافهم وانصف .

لازم[١] بين بالمعنى الأخص وحٍ يتحقق المطابقة لاالإلتزام وأيضا لوكانت المطابقة مستلزمة للإلتزام لكان كلما تعلقنا شيئا تعلقنامعه شيئ آخر وليس كذلك ضرورة إنا نتصور كثيرا من الأشياء مع ذهول عن سائر أغياره والإمام قال[٢] به لأن لكل ماهيةٍ لازما بينا وأقله أنها ليست[٣] غيرها وأجيب بأن كون المعنى ليس غيره لازم[٤] بين بالمعنى الأعم[٥] والمعتبر فى الدلالة هو المعنى الأخص وأنت خبير بأن المعتبر[٦] عند الإمام هو المعنى الأعم لا الاخص فيكون المطابقة مُستلزمة للإلتزام عنده وأما التضمن والإلتزام فــلا تلازم بينهما لأنه يجــوز أن لايكون للمسمى

اى أقل لازمها. الإلتزامية.

---

(١) قوله لازم بين بالمعنى لأخص يلزم تصوره من تصور المسمى فيه إشارة إلى أن المعتبر فى الإلتزام هو الازم البين بالمعنى الأخص لامطلق اللازم واللازم البين بالمعنى الأعم .ج .(٢) قوله قال به: اى بإستلزام للمطابقة للإلتزام فينبغى أن يقول باستلزام التضمن للالتزام لأن مستلزم المستلزم مستلزم لإتحاد الجهة .صادق. (٣) قوله ليست غيرها لأن سلب الغير لازم ذهنى لكل معنى من المعانى فيلزم من حصول المعنى فى الذهن حصول السلب فيه .صادق.(٤) قوله لازم بين با لمعنى الأعم لاالأخص وإلا لإستلزم كل تصور تصديقا وهوباطل للزوم إدراك أمور غير متناهية من إدراك أمر واحد.ص (٥) قول بالمعنى الأعم لالازم بين باالمعنى الأخص ضرورة إنا نتصور كثير أشياء ولم يخطر ببالنا غيره فضلا عن أنه ليس غيره جلال.(٦) قوله المعتبر عند الإمام الخ :نقول المعتبر فى الإلتزام عند الكل هو اللازم البين بمعنى الأخص لأنه لاخلاف فى ذلك بين الجمهور وبين الإمام كما وهم الشارح وكثير من المصنفين بل إنما الخلاف بينه وبينهم فى أن سلب الغير لازم بين بالمعنى الأخص أو لا فزعم¤ الإمام أنه بين بالمعنى الأخص وقدصرح الجمهور بأنه بين بالمعنى الأعم والحق ماذهب إليه الجمهور جلال.(٧) قوله لأنه يجوز أن لايكون للمسمى المركب لازم بين بالمعنى الأخص لأن تصور المسمى لايستلزم تصور أنه مسمى فضلا عن غيره من تصور سلب الغير عنه وتصور البساطةوالتركيب فعلى هذا لايرد ما قيل إن التضمن يستلزم اللإلتزام لأن تصور الماهية المركبة يستلزم تصور أنها مركبة جزما فيتحقق الإلتزام بالضرورة.ج ¤ أقول يظهر بالرجوع إلى الوجدان أن سلب الغير ليس لازما أخص والإمام ذو وجدان تام صحيح ويبعد عن مثله الحكم بخلاف الوجدان شيخ عبد القادر الكاكرى بن مولنا الحاج المبرور عبدالرحمن رحمه الله .

المركب لازم فينفك التضمن عن الإلتزام وكذا يجوز أن يكون المسمى
بالمعنى الأخص.
البسيط ملزوما لما يلزم من فهمه فهمُه فينفك الإلتزام عن التضمن ولما كان
نظر المنطقى فى الألفاظ من[١] حيث أنها دلائل طُرقُ[٢] الإنتقال وهى معان
مركبة من مفردات أراد البحث عن الألفاظ الدالة على طرق الإنتقال
إما بالذات كالقول الشارح أو بالواسطة كالحجة.
وعن الألفاظ المفردة الدالة على طريق أجزائه فشرع فى تقسيم اللفظ
إلى المركب والمفرد وقدم[١] المركب لكونه وجوديا[٣] فقال وَاللَّفْظُ
الدَّالُ [٢] بالْمُطَابَقَة[٤] أى[٥] مطلقا أو نقـــول[٦] قيّد بالمطـــابقـــة
أى أعم من الدال بالوضع النوعى أو الشخصى.

---

(١) قوله من حيث أنها دلائل إلخ : إعلم أن طريق الإنتقال هو القول الشارح والحجة والأول مركب من معان مفردة والثانى من معان مركبة فلما فرغ من الدلالات الثلث أراد البحث عن الألفاظ المركبة الدالة على تلك المعانى حتى تبين أن اى مركب يدل على القول الشارح واى مركب يدل على القضية التى يتألف منها الحجة وعن الألفاظ المفردة الدالة على أجزاء القول الشارح والحجة.جلال (٢) قوله طرق الإنتقال اى إنتقال الذهن من المعرِّف إلى المعرَّف ومن الحجة إلى النتيجة .ص.(٣) قوله لكونه وجوديا لأن القيود المعتبرة فى مفهومه وجودية بخلاف المفرد فإنه عدمى لكون القيود المعتبرة فى مفهومه عدمية والوجود مقدم على العدم لشرفه.ج (٤) قوله بالمطابقة جواب لما يقال إنه يصدق على اللفظ المركب بالقياس إلى معناه المطابقى كالحيوان الناطق أن مفرد بالقياس إلى المعنى التضمنى اوالإلتزامى لكون كل منهما بسيطا فيلزم أن يكون اللفظ الواحد مفردا ومركبا وهو باطل بأن مورد القسمة هوالدال بالمطابقة لاالأعم فالتقيد إحترازى.ص (٥) قوله أى مطلقا جواب لما يقال إنه لوكان مورد القسمة هو الدال بالمطابقة لم يكن اللفظ المفرد والمركب المجازيان مفردا ومركبا لعدم دلالة المطابقة فيهما لإعتبار الوضع فى الد لالة المطابقية مع إنتفائه فى المجا ز بأن المراد بالدال بالمطابقة أعم من أن يكون بالنسبة إلى المعنى المراد وغيره فالمجاز وإن لم يكن الدال بالمطابقة بالنسبة إلى المعنى المراد لكنه دال بالمطابقة بالنسبة إلى المعنى الوضعى الغير المراد.ص (٦) قوله أو نقول محصله أنه ليس التقيد للإحتراز لجواز أن يكون اللفظ الواحد مفردا ومركبا بإعتبارين بل للإصالة لأن الدلالة على الجزء او الازم فرع لتحقق الموضوع له فظهر أن كلمة او بمعنى بل للإعراض .ملخص ص .

حاشية عبيد: [١] جواب سوال هو أن المفرد مقدم طبعا على المركب فلم اخره ذكرا وحاصل الجواب أن المركب بإعتبار المفهوم وجودى فله التقدم والتعريف باعتبار المفهوم وأما تقدم المفرد فباعتبار المصداق عبيد كنده ـــــــــــــــــارى

لإصالتها[٣] إنْ قُصدَ اى إن[١] كان بحيث يقصد بجُزْئه[٤] المرتب[٢] المسموع حقيقة[٣] او تقديرا قصدا جاريا[٤] قانون اللغة دَلاَلَةً عَلَى جُزْءِ[٥] معْنَاهُ حين مايقصد به فلا بد أن يكون للفظ جزء ولذلك الجزء دلالة على المعنى وذلك المعنى بعض المعنى المقصود

كضربت زيدا.

(١) قوله إن كان الخ إشارة إلى أن المراد بالقصد القصدبالقوة لابالفعل فلاينتقض الحد بالمركبات قبل إستعمالها .منه (٢) قوله المرتب المسموع إحتراز عن الفعل بدون الفاعل{١} لأن أجزائه أعنى المادة الدالة على الحدث والهيئة الدالة على الزمان ليسا بمرتبين فى السمع لكونهما مسموعين معا[٥] وفيه نظر لأن الهيئةليست جزءا ولا دالا بل المادة بشرط الهيئة على ماسيجئ.ص (٢) قوله المرتب المسموع اى المرتبة فى السمع بأن يسمع بعضها قبل بعض.منه (٣) قوله اوتقديرا ليدخل فيه مثل إضرب وكل فعل أستتر فيه ضمير الفاعل .ج .(٤) قوله جاريا على قانون اللغة وإلا يلزم أن يكون زيد قائم مفردا لا أن الزاء مثلا لايدل على جزء معناه وزيد مثلا مركب لأن الزاء بحساب الأبجد موضوع لسبعة والياء للعشرة والدال للأربعة وبالجملة المراد بالجز هوالجزء القريب.صادق (٥) قوله على جزء معناه المعنى مايفهم عند سماعه فهمها غيرضرورى وإلا لزم أن يكون وجود اللافظ المفهوم من تلفظ به من وراء الجدار معنى ذلك اللفظ لأنه يصدق على اللافظ أنه شئ فهم من اللفظ عند سماعه لكن فهم المعنى من اللفظ غير ضرورى وأما فهم اللافظ ضرورى عقلى لايمكن التخلف عنه .ص (٦) قوله حين مايقصد به جواب لما يقال إنه إن أريد بالقصد القصد بالفعل لخرجت المركبات قبل إستعمالها فيه وإن أريد بالقوة يخرج مثل الحيوان الناطق علما من حد المفرد لأن له صلاحية لأن يراد بالجزء جزء معناه فانتقض التعريفات جمعا ومنعا بأن المراد بالقوة حين كون المعنى مقصودا باللفظ والحيوان الناطق وإن كان له صلاحية مطلقا لكن حين كون المراد به الشخص الإنسانى لايكون له صلاحيـــــة.ص

حاشية عبيد: بقيه[٢]أقول لما عمم الشيخ الوضع من النوعى والشخصى فيكون اللفظ بالنسبة الى المعنى المجازى ايضا دال بالمطابقة لتحقق :نوضع النوعى فكيف يقول الملا صادق فالمجاز وإن لم يكن الدال بالمطابقة بالنسبةالى المعنى المراد وهو المجازى فعلم أن معنى الإطلاق ماذكره الملاصادق لاماذكره الشيخ [٣] أقول التقيد بالمطابقة او بالوضع ضرورى لإخراج اللفظ الدال بالطبع او بالعقل لأنه لايسمى مفردا ولامركبا كذا قال بعض الأفاضل فى حواشى القطبى [٤] أقول قا ل الفاضل المدقق مولنا نور محمد فى حاشية عبد الغفور المتبادر من جزئه جزء مادته فعلى هذا لاحاجة الى قيد المرتب المجموع إلا أن يقال أن الواقع فى عبارة عبد الغفور هكذا بجزء منه ههنا بجزئه بالإضافة .[٥] أقول كتب أهل العربية مملوة بأن الهيئة جزء من الفعل ودال على الزمان واستدلوا على ذلك وكفى بهؤلآء السادات قدوة .{١}لأن الفعل مع الفاعل مركب فلايقصد إخراجه عن تعريف المركب بل وجب إدخاله فيه لكون التعريف جامعالأفراده.عزيزخيل حفـــــظہ اللہ

ودلالة الجزء على بعض المعنى المقصود مقصودة كرامى الحجارة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كب[1] إذاجعل علما او يكون له جزء لكن لايدل على شئ كزيد وماله جزء دال على جزء المعنى لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله إذا جعل علما لشخص وما يكون له جزء دال

قيّد به لأنه فى حال الإضافة مركب.

على جزء معناه المقصود لكن لايكون دلالته على جزء المعنى المقصود مقصودة كاالحيوان الناطق إذا جعل[2] علما لشخصٍ إنسانى فعبد الله وحيوان ناطق علمين كزيد بإعتبار معناهما العلمى فى عدم قصد دلالة جزء لفظه على جزء معناه العلمى والفرق بينهما أن المعنى التركيبى فى الحيوان الناطق جزء معناه العلمى فإنه عبارة عن المعنى التركيبى والتشخص فإذا دل جزء اللفظ بإعتبار الوضع التركيبى على جزء المعنى فدلالته عليه دلالة على جزء المعنى العلمى المقصود لأن جزء الجزء جزء والمعنى التركيبى فى عبد الله ليس بجزء من المعنى العلمى الذى هو الشخص الإنسانى لأن العبودية والألوهية خارجة عن الشخص فدلالة جزء لفظه بإعتبار الوضع

---

(١) قوله كب إذاجعل علما لوقال كباءالجر لما أحتاج إلى الشرط جلال.(٢) قوله إذاجعل علما لشخص إنسانى: وأما إذاجعل علما لغيره كالجبل مثلا فيكون مثل عبد الله فى أن لكل منها جزء دالا على معنى لكن لا على جزء المعنى المقصود .جلال.(٣) قوله والفرق بينهما اى بين عبد الله وحيوان الناطق علما لشخص إنسانى أما لوجعل علما لحجر او غيره فلا .جلال .(٤) قوله لأن العبودية والألوهية فى كونهما مدلولى¤ لفظ عبد الله تأمل فتأمل ¤ بالوضع التركيبى بل هما إسمان غير مشتقين لامصدرلهما فالأظهر أن يعبر بمفهوميهما الإسمين يعنى بنده والذات الجليلة .شيخ :

التركيبى على جزء معناه ليست دلالة على جزء المعنى المقصود(١) فالحاصل أن اللفظ الدال بالمطابقة أن تحققَ فيه القيود الأربعة المذكورة فَهُوَ مُركَّبٌ كَرَامِى السَّهْمِ فإن الرامى يدل على ذاتٍ صدر منه الرمى والسّهم على جسمٍ معين وهذه الدلالة مقصودة لايقال إن المقصود ههنا التقسيم والتقسيم(٢) بإعتبار الذات ولاخفاء أن الذات المفرد مقدم(٣) على ذات المركب فينبغى أن يقدم المفرد على المركب لأنا نقول المقصود ههنا تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة إلى القسمين و تعريفهما

أى تقسيم اللفظ إلى المفرد والمركب.

فى دلالة الإلتزام.

(١) وبقيت[١] ههنا إفادة وإشارة إلى سوال وجواب وهو أن مذهب الرضى من علماء لغة العربية أن غلبة الإسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فإذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفى إسما محضا وإن خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة إجرائه على غير المفرد المسمى فعبد الله علما غير منسلخ بالكلية عن المعنى التركيبى باقى الدلالة عليه حين العلمية فعدم دلالته عليه غير مسلم عليه والجواب أن ظاهر كلام إبن حاجب يقتضى عدم إشتراط إبقاء المعنى الوصفى كما صرح به السيد فتدبر .كاكرى .(٢) قوله والتقسيم بإعتبار الذات فإن قيل التقسيم ضم قيود متخالفة الى الكلى ليحصل بكل قيد قسم فيكون التقسيم ايضا بإعتبار المفهوم فالجواب أن معنى قولهم أن التقسيم بإعتبار الذات أن الباعث عليه حصول الذات التى هى الأقسام الأولية للمقسم .منه .(٣) قوله مقدم على ذات المركب اى طبعا لإحتياجه إليه فالأولى أن يقدم وضعا وإلا لزم المخالفة بين الوضع والطبع التى هى فى قوة الخطاء عند المحصلين .ج .

حاشية عبيد: [١] أقول العجب كل العجب من هذا الشيخ حيث أجرى خلاف الرضى وإبن الحاجب فى نحو عبد الله علما وليس فيه إختلاف لأحد وإنما الإختلاف بين هذين الإمامين فى الأسماء التى غلبت إسميتهما على وصفيتهما ويقال لها أعلام بالغلبة كأسود للحية وأرقم للقيد وأخيل للطائر ونحو عبد الله ليس من هذا القبيل كما لايخفى على من راجع شروح الكافية فافهم.[٢] أقول:لفظ عبد صفة مشبهة من عبد يعبد عبادة وعبودية وأما لفظ عبد الله فقد ذهب بعض العلماء على ما فى البيضاوى أن أصله من البعيد أله وهو مصدر من أله يأله إلها بمعنى عبد فلفظ الله مشتق وإن كان هذا المذهب خلاف التحقيق والتفصيل فى البيضاوى وح فيمكن الجواب عن سؤال الحاشية أن المصدرين بمعنى المشتقين وعبر بالمبدئين تنبيها على أن خروج المشتقين خروج مبدئين فافهم.

لاتقسيمهما (١) والتعريف بإعتبار المفهوم ومفهوم المركب مقدم على مفهوم المفرد لأن مفهوم المركب وجودى ومفهوم المفرد عدمى فإن القيود المعتبرة[١] فى مفهوم المركب وجودية وفى مفهوم المفرد عدمية لأن القيود المعتبرة فى مفهوم المركب تحقق جزء اللفظ وتحقق جزء المعنى وتحقق الدلالة وتحقق قصد الدلالة فهذه القيود معتبرة فى مفهوم المركب بمعنى أنه لابد من تحقـــق كل واحد منها لتحقق المركب وهذه القيود غير معتبرة فى المفرد

فمرجه إلى رفع الإيجاب الكلى .

بمعنى أنه لابد من عدم تحقق هذا المجموع لتحقق المفرد لا بمعنى أنه لابد

فمرجعه إلى الإيجاب الكلى .　　أى السلب الكلى

فى تحقق المفرد من إنتفاء كلٍ منها وإلا لم يكن مثل عبد الله وحيوان ناطق علمين مفردا فالقيـــود فى مفهوم[٢] المركب وجـــودية وفى مفهوم المفرد عدمية كما أشار إليه المصنف بقوله وَإلاَّ أى وإن لم يقصد بجزء[١] منـــه

(١) قوله لاتقسيمهما اى لاتقسيم اللفظ الدال بالمطابقة إليهما فهو من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول لطريق الحذف والإيصال وتنقيح الجواب أن التعريف يقتضي تقديم المركب لأنه بإعتبار المفهوم وفيه للمركب رجحان لكونه وجوديا والتقسيم يقتضى تقديم المفرد لأنه بإعتبار الوجود وفيه للجزء تقدم على الكل لكن المقصود الأصلى والفرض الاولى ههنا هو التعريف لا التقسيم إلاأنه يقتضى سابقية التقسيم ولو تقديرا فقدم المركب رعاية للمقصود فتأمل نور الله (٢)قوله وإلا لم يكن إذ ليس فيه إنتفاء كل وإن كان فيه إنتفاءالمجموع.منه

حاشية عبيد: [١] بأن لم يكن للفظ جزءاو كان و لم يدل أو دل على جزء غير المقـــصود اوعلـــى جزء المقصود من غير قصد الدلالة .كاكرى .أقول أى حاجة إلى هذه الحاشية للشيخ العلامة لأنه نقـــل عين عبارة الشارح آنفا ولعله ظن أنه ألهم إليه ولم يلتفت إلى مابعيده .محمـــد عبيـــد الله ســـليمانخيلى كندهارى [١] لايقال إن القيود المعتبرة فى مفهوم المركب زائدة من هذه المـــذكورة لأن مـــن قيـــوده الترتب فى السمع وايضا من قيوده الجريان على قانون اللغة فلم لم يذكرها لأنا نقـــول الحـــصر غـــير مقصود وليس فى العبارة شئ من أداة الحصر بقى ترجيح المذكورة ووجه أنها مذكورة صـــراحة عبيـــد كندهارى.[٢] قوله فى مفهوم المركب وجودية آه أقول الوجودى وإن كان يطلق بمعان كثيرة لكـــن المراد بالوجود ههنا ما لايدخل السلب فى مفهومه كالعلم والبصر والعدمى بخلافه كالجهل والعمى.عبيد

فلا يرد المركبات قبل الإستعمال.
الدلالة على جزء معناه حين مايكون ذلك المعنى مقصودا يعنى(١) إن لم
أى حين ما يقصد إستعماله فيه.
يتحقق مجموع تلك القيود المعتبرة فى المركب فَهُوَ مُفْرَدٌ بأن لايكون للفظ جزءٌ كهمزة الإستفهام اويكون له جزء غير دال على معنى كزيد اويكون له جزء دال على معنى لكن لاعلى جزء المعنى المقصود كعبد الله علما او يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لايكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق علما لشخص(٢) إنسانى والمحققون من النحويين يجعلون مثل عبد الله علما مركبا لأن(٣)
كجار الله الزمخشرى صاحب المفصل. ويخرجونه عن حد الكلمة بذكر اللفظ فيه.
نظرهم[٣] إلى اللفظ نفسه فلما رأو أنه قد أجرى عليه أحكام المركب جعلوه مركبا أما المنطقى فنظرهُ القصدى ليس(٣) إلاّالمعانى
لكونه معربا بإعرابين.

---

(١) قوله يعنى إن لم يتحقق مجموع تلك القيود بإنتفاء جميعها اوبعضها فإن الكل كما ينتفى بإنتفاء جميع الأجزاء ينتفى بإنتفاء بعضها.ن (٢) قوله لشخص إنسانى إنما قيد به لأنه لوكان لحجر لما إستقام[١] ماذكره أصلا.ج.¤ لأنه حين العلمية لحجر مثل عبد الله فى عدم الدلالة أصلا[٢] .كاكرى .(٣) قوله لأن نظرهم أى لأن نظرهم{١} القصدى إلى نفس اللفظ وإن كان نظرهم التبعى إلى المعنى المقصود واللفظ مركب جلال (٣)قوله ليس إلا المعانى ومعنى عبد الله علما مفرد فجعله علما مفردا وأما نظره الطبعى فإلى اللفظ

حاشية عبيد: [١] أقول عبد الله دال جزئه على جزء المعنى الإضافى فلا يصح قوله فى عدم الدلالة أصلا.[٢] أقول هذه اخير الحاشية الكافلة لحل بديع الميزان المسماة بترويج تجارة الكتب وإلى الله المشتكى.[٣] ولفظ عبد الله مركب لإجراء أحكام المركب عليه من كونه معربا بإعرابين نحو جائنى عبد الله فكلمة عبد مرفوع على الفاعلية ولفظ الله مجرور بالإضافة وهكذا حالة النصب نحو رأيت عبد الله فإن الجزء الأول منصوب وكذافى حالة الجر إلا أن جزء الأول مجرور بحرف الجر والثانى منه مجرور بالإضافة نحو مررت بعبد الله و يخرجونه عن تعريف الكلمة بإيراد لفظة بتاء الوحدة وعبد الله لفظان وفيه بحث لأنه إن أراد بالوحدة فى لفظة الوحدة الحقيقية لم يدخل فى تعريف الكلمة إلا ندر من الكلمات وإن أراد نوع الوحدة فلا يخرج منه مثل عبد الله لوجود نوع الوحدة العلمية فيه وإن اراد خصوص الوحدة بحيث يخرج به عبد الله وأمثاله فلا يدل لفظة عليه كماهو الظاهر إلا بأن يراد بالوحدة الوحدة العرفية ولايعد فى العرف عبد الله لفظ واحد فافهم عبيد {١} ولايرد أن نظرهم كما هو إلى اللفظ فكذلك إلى المعنى فلايصح قصر نظرهم على الألفاظ .محمد زاهد عزيزخيل

ولما فرغ عن تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة إلى المفرد والمركب شرع فى تقسيمهما وقدم تقسيم المفرد لأن(١) ذاته{١} مقدم على ذات المركبْ فقال فَإنْ لَمْ يُصْلِحْ المفرد صلاحية ذاتية لأَنْ يُخْبَرْ به عن شئ وإنما قدم هذا القسم من المفرد مع أنه عدمى لكون ماصدق عليه واحدا وهو والواحد قبل المتعدد. الأداة بخلاف القسم الثانى فإن شرط وجوابه قوله فَهُوَ أَدَاةٌ اى(٤) حرف كلا فإنها بإعتبار مفهومها الأصلى الغير المستقل لاتقع مخبراً بها لا وهو الربط السلبى.منه وحدها(٥) ولا مع غيرهاو إن وقع جزء من المخبر به بعد العدول عن متصلة.

(١) قوله لأن ذاته مقدم على ذات المركب لإحتياجه إليه فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع والمراد بذاتها ماصدق عليه .ج.(٢) قوله فإن لم يصلح المفرد الخ لايخفى عليك أن المراد أن المفردبإعتبار معناه إن لم يصلح لأن يخبر به وحده (لأنه بإعتبار مفاهيمها صالحة للأخبار بها وأنكان إتصافها مانعا شيخ.) فلايرد عيه الضمائر المتصلة فلا يحتاج إلى التأويل وذلك لأن معناه صالح لأن يخبر به وحده نعم يشكل بالجزئى الحقيقى فإنه لايحمل على شئ ويمكن أن يقال أن المراد الصلاحية بإعتبارإستقلال المفهوم كمايفهم من سياق الكلام والحاصل أن اللفظ المفرد إن لم يستقل معناه فهو أداة ولاخفاء فى أن معنى الجزئى مستقل فلا يخرج عن التعريف .ج .(٣) قوله صلاحية ذاتية :قيد بها لئلا يشكل بالضمائر المتصلة كالألف فى ضربا والواو فى ضربوا والكاف فى ضربك والياء فى غلامى فإن شيئا منها لايصلح لأن يخبر به لكن لها صلاحية ذاتية لأن يخبر بها وإذا كان ههنا مانع يمنع هن وقوعها مخبرا بها وهو كونها متصلة بالفعل لاتستعمل منفصلة .منه . (٤) اى حرف[١] تفسيره لإفهام المبتدى الغير العارف بالإصطلاح (٥) قوله لاوحدها ولا مع غيرها فتكون الموصولات و ذو وغير ذلك مما لايخبر به وحده أسماءوإحتياجها إلى إنضمام الغيرلتوضيح معناها .ص .

حاشية عبيد [١] يعنى ليس بين الحرف النحوى والأداة المنطقى لأن الأفعال الناقصة أداة عند المناطقة وليست حروف عند النحوى فتدبر {١} لايخفى أن الذات عبارة عن الماهية الكلية للمفرد عدمية فكما لاتتقدم على الماهية الكلية للمركب بحسب الشرف فكذلك لاتتقدم عليها بالطبع إلا أن يراد من الذات ما صدق عليه المفرد والمركب كما صرح به المحشى الجلال.محمد زاهد عزيزخيل

المعـنى الغير المستقل كما فى قولنا زيد لاحجر فلهذا سميت معدولة وَإنْ (١)صَلُحَ المفرد لَهُ أى لأن يخبر به أى لأن يسند به فلا يرد(٢) فعل الأمر والنهى ولما كانت الكلمة وجـودية(٣) مع عـدم(٤) تقسـيم فيـها قـدّمها على الإسم فقـال: فَإنْ دَلَّ أى المفــرد وضـعا(٥) بالتضمن فخــرج(٧) غــدا اوأمس والآن

---

(١) قوله وإن صلح المفرد له يرد[١] عليه أنه إنكان المراد من الصلاحية الصلاحية بإعتبار المعنى الطابقى يلزم دخول جميع الكلمات فى تعريف الأداة لعدم صلاحيتها بإعتبار المعنى المذكور للأخبارية وإن كان أعم فالأداة ايضا صالحة لذلك إذ متعلق معناها لازم هنى وهو لا محالة يصلح للأخبارية.ج (٢) قوله فلا يرد فعل الأمر والنهى لأنهما وإنكانا مما لا يخبر بهما بحسب العارض من حذف حرف المضارعة وإدخال لام الأمر والنهى بغير تأويل مثل حرف الإستفهام كهل لكنهما مما يسندبهما فلا يخرجان عن حد الكلمة ولا يدخلان فى حد الأداة .ص.(٣) قوله وجودية فلو قدم الإسم الذى هو على مرتبة منها لزم تقديم العدمى عليه .ص.(٤) قوله مع التقسيم فيها فلوقدمه بدون أقسامه لزم الإنتشار بين المقسم والأقسام ولوقدم معها لزم البعد بين القسمين.ص (٥) قوله ضعا لئلا يخرج الأفعال المنسلخة والمضارع ويرد عليه أنه يلزم من ذلك خروج أسماء الافعال عن حد الكلمة مع أنها كلمات .ج (٦) قوله بالتضمن لأن الفعل بإعتبار مجموع المفهوم المركب من الحدث والنسبة والزمان والنسبة التامة الغير المستقلة لا يصلح لأن يخبر به ولا عنه ولا مع غيره وفيه بحث[٢] لأن جزء الفعل هو النسبة إلى فاعل ما لا إلى فاعل خاص معين وهو معنى مستقل كا لإبتداء المطلق الغير المعين .ص .قوله فخرج الخ يتفرع على قوله بالتضمن وفيه رد للعلامة حيث أسند إخراجها إلى قيد الهيئة .صادق

حاشية عبيد: [١] أقول قد صرح شراح الكافية أن المراد الصلاحية بإعتبار المطابقى والتضمنى لا الشامل للإلتزامى و ح الفعل صالح للأخباربه بإعتبار معناه التضمنى وايضا نقول قد صرح السيد الزاهد فى حواشيه أن المعنى الفعلى إجمالى بسيط مستقل يحلله العقل إلى الحدث والنسبة والزمان وعلى هذا فالمراد الصلاحية بإعتبار المطابقى ولايرد شئ وايضا قدصرح العلامة قطب الدين الرازى أن الحرف لايصلح للأخبار به أصلا فإن المخبر به فى قولنا زيد فى الدار حصل او حاصل ولا دخل لفى فى الأخبار به وأما كلمة لا وإن كانت داخلة فى المخبر به لكنها معدولة عن معناها الغير المستقل كما قال الشارح آنفا فافهم عبيد كندهارى [٢] أقول جزء الفعل بإجماع الأمة النحوية والمنطقية النسبة إلى فاعل معين ما لا النسبة إلى الفاعل المطلق ولا النسبة إلى فاعل معين مشخص فعلى هذا لايفهم معنى الفعل ما لم ينضم إليه ضميمة الفاعل فعليك بالتأمل فى الفرق بين معانى الفاعل الثلثة عبيد كندهارى

فخرج اللفظي الماضي والمستقبل.

بمقارنته[١] بهيئته التصريفية أى بصورته العارضة للحروف الأصلية

إحتراز عن حجر فإنه ليس بمتصرف أصلا .ص

والزّائدة عَلَى زَمَانٍ فخرج مالايدل على الزمان مُعَيَّنٍ فخرج[٢] ما يدل على مطلق الزمان كالمدخل[٣] والمضرب مِنَ الأَزْمَنَة الثَّلَثَة كالصبوح[٤] والغبوق فاحفظ ماذكرنا وافهم مأشرنا فإن هذا الموضع موضع مذلة الأقدام فَهُوَ كَلِمَةٌ أى فعل[٥] وهى[٦] على نوعين حقيقية

تعريض على العلامة.

إن دلت على حدث اى أمر يقوم بالفاعل وزمانٍ كضرب مثلا و وجودية[٧] إن دلت على الاخير فقط ككان[٨] فإنه لايدل على الحدث

---

(١) قوله بمقارنته إلى قوله والزائدة رد لما ذكر العلامة أن الهيئة جزء من الكلمة دال على الزمان بالإستقلال فإن إختلافه عند إختلافها وإتحاده عندإتحادها إتحدت المادة او إختلفت بأن الهيئة أمر إعتبارى ليست جزء من الكلمة ولامستقلة لعدم وجودها بدون المادة بل الدال على الحدث والزمان هو المادة بشرط الهيئة وإن الهيئة هى الحاصلة للحروف أصلية كانت او زائدة فلانسلم أن المادة متحدة فى ضرب يضرب بل هى مختلفة كإختلاف الصيغة ولايصح أن الزمان مختلف بإختلاف الصيغة مع إتحاد المادة .صادق .(٢) قوله فخرج مايدل على مطلق الزمان رد لما ذكر العلامة أن التقيد بالمعين من الأزمنة الثلثة لادخل له فى الإحتراز .صادق .(٣) قوله كالمدخل والمضرب عدل عما مثل به من الزمان لخروجه بقيد التضمن .صادق (٣) قوله كالمدخل والمضرب وهو ظرف زمان وأما ظرف مكان فهو مما لايدل على الزمان منه. (٤) قوله كالصبوح والغبوق فإن معناه بالفارسية شراب صبح وشراب شام وفيه رد العلامة حيث أسند إخراجها إلى قيد الهيئة لكنه ح اى فائدة فى قيد الهيئة.ص.(٥) قوله اى فعل يرد عليه أن المضارع المتكلم والمخاطب ليس بكلمة عندهم مع أنه فعل عند النحاة فلايصح تفسيرهابه (٦) قوله وهى على نوعين محصله أن الكلمة عندهم منقسمة إلى الحقيقية والوجودية لدلالتها على الزمان وعلى ثبوت الأخبار لأسمائها واما عند أهل العربية فالوجودية كلمة حقيقية لدخول قد والسين وسوف وغيرها من خواص الفعل عليها صادق.(٧) قوله و وجودية إنما سميت وجودية لأن معناها وجود شئ لموضوع وكان قد يكون تامة إذا كان بمعنى وجود شئ فى نفسه كما يقال إن الأمر كان اى وجد منه . (٨) قوله ككان عد هذه الأفعال من الروابط مع تصريحهم بأن الروابط أداة ينافى هذالكلام ن (٩) قوله فإنه لايدل على الحدث هذا غير مسلم وقوله لأن هذا الحدث ليس عبارة عن مطلق المعنى أنت خبير بأنه عبارة عن المعنى المصدرى قوله ولا لكان كل معنى حادثا غير مفيد ج .

والكون ليس بحدثٍ لأن الحدث ليس عبارة عن مطلق المعنى وإلا لكان كل معنى حدثا بل المعنى المنسوب إلى الفاعل بأنه[١] قائم به وبهذا ظهر أن ماقيل إن الكلمة حقيقية إن دلت على حدث ونسبة ذلك الحدث إلى موضوعٍ وزمان تلك النسبةِ لايخلو[٢] عن إستدراكٍ قال الشيخ ليس كل فعلٍ عند العرب كلمة عند المنطقيين لأن المضارع المتكلم والمخاطب فعل عند العرب وهو ظاهر وليس[١] بكلمةٍ عند المنطقيين لتركبه لإحتماله[٣] الصدق[٢] [٣]والكذب بخلاف المضارع الغائب فإنه كلمة بالإتفاق لعدم[٤] الصدق و الكذب و لا يرد[٥] صورة التصريح

كمافى شرح القسطاس. ج

والماضى الغائب.

---

(١) قوله بأنه قائم به يعنى أمر يقوم بالفاعل إتصاف الفاعل بذلك الأمر وإسناده إلى ذلك الفاعل جلال (٢) قوله لايخلو عن إستدراك الكفاية قوله إن دلت عل حدث بدون حاجة إلى باقى الكلام لأن إيراد هذه القيود إنما هو للإحتراز عن الكلمات الوجودية وذا يحصل بمجرد ذكر الحدث ن.(٣) لإحتمال الصدق والكذب للدلالة على موضوع معين شخصى وكل ما يحتملهما بنفسه فهو مركب مقابل للمفرد المقسم للكلمة لأنه من خواص الحكم صادق.(٤) قوله لعدم إحتماله الخ كيمشى مثلا فإن معناه أن شيئا معينا[٤] فى نفسه عند القائل مجهول عند السامع صدر منه المصدر فلم يحتملهما ما لم يصرح بذلك مثل يضرب رجل ص.(٥) قوله ولايرد صورة التصريح جواب سوال مقدر تقريره أن عدم إحتمال الغائب لهما لو كان لأجل جهل السامع للزوم أن لايكون مثل يضرب رجل محتملا لهما فإن رجلا مجهول عند السامع وتقرير الجواب أنه فى نفسه لايحتملهما بل مع فاعله الذى ذكر معه وحصل له التعين جلال.

حاشية عبيد: [١]لأنه يدل جزء لفظه على جزء معناه فإن الهمزة تدل على المتكلم الوحد الفاعل والنون تدل على الفاعل المتكلم المتعدد والتاء على الفاعل المخاطب وكل ما دل جزء لفظه على جزء معناه فهو مركب والكلمة من أقسام المفرد كما مر [٢] قيل لما إحتمل الصدق والكذب فيكون قضية لصدق مفهوم القضية عليه مع أنهم قالوا لاقضية أحادية والجواب سلمنا أنه لابد فى القضية من لفظين دالين على المسند والمسند إليه وهما فى المضارع المذكور الهمزة والنون مثلا مادة الماضى فالأول يدل على المسند إليه والثانى على المسند وأما الضمير المستتر فلا إعتداد به لأنه إعتبار محض لايصار إليه إلا ضرورة فافهم ب[٣] بأن يمشى المتكلم والمخاطب فى الواقع وكذلك بأن لايمشى ويقول بلسانه أنا أمشى مثلا [٤] أقول لقد نسى الملا صادق ما قال قبل أن مدلول الفعل النسبة إلى فاعل ما لا إلى فاعل معين إنتهى عبيد

لأنه فى نفسه لايحتملهما بل مع فاعله الذى ذكر معه وفيه(١) بحث وَإِنْ
وحِ يكون جملة وقضية.
لَمْ يَدُلْ المفرد بهيئته التصريفية على زمانٍ معين من الأزمنة الثلثة فَهُوَ
إِسْمٌ ثم شرع فى تقسيم الإسم بالنسبة إلى معناه إلى عدة أقسام
إشتقاقه من السمو بمعنى العلو لأنه عال على أخويه او من الوسم بمعنى العلامة .
مجموعها تختص بالإسم(٢) وإن لم يكن(٣) كل واحد منها مخصوصا
المصنف رح
بالإسم فقدم الذى كان معناه واحدا على الذى كان معناه متعددا لأن
الواحد قبل المتعـــدد فقال وَحِيْنَئِذ اى حين إذا كـــان المفرد إسمـــا

(١) قوله وفيه بحث لأنه لوأعتبر لفظ المضارع بدون إعتبار الفاعل معه فالكل سواء فى عدم الإحتمال وإن أعتبر معه فالكل سواء فى الإحتمال فلاوجه للتفرقة ن.(٢) قوله بالإسم لإمتناع تقسيم الكلمة والأداة إلى الجزئى والكلى المنقسم إلى المتواطى والمشكك لأن الجزئية والكلية لمّاكانا من صفات المعانى ومعنى الكلمة والأداة لايصلحان لأن يوصفا يحكم عليهما بشئ لايجرى فيهما التقسيم لأنه يستدعى الحكم والوصف وأما الأنقسام إلى المشترك والمنقول بإقسامه وإلى الحقيقة والمجاز فليس مما يختص بالإسم وحده لأنه لماكان هذه صفات الألفاظ والألفاظ كلها متساوية الأقدام فى صحة الحكم يمكن تقسيم لفظ المطلق بإعتبار هذه الصفات إلى الأقسام المذكورة فإن الفعل قديكون مشتركا كالخلق بمعنى أوجد وأفترى وقد يكون منقولا كصلى وقديكون حقيقة كقتل إذا أستعمل بمعناه الوضعى ومجازا إذا أستعمل بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الحروف ايضا تكون مشتركة كمن بين الإبتداء والتبعيض ويكون حقيقة كفى إذا أستعمل بمعنى الظرفية ويكون مجازا كفى إذا أستعمل بمعنى على.ص (٣) قوله وإن لم يكن الخ جواب لما يقال إن المصنف جعل هذه القسمة حِ مخصوصة بالإسم مع أنه ليس كك .ص.(٤) قوله اى حين إذا كان المفرد إسما كما يفهمه الذوق السليم من كلام المصنف رحمه الله وهو المصرح به فى بعض كتب هذا الفن قال الفاضل المحشى (صادق)ويحتمل أن يكون المعنى حين إذا كان اللفظ مفردا او مجموع هذه الأقسام مشتركة وإنكان بعضها مخصوصا بالإسم إنتهى.ج .

حاشية عبيد: [١] أقول قوله فى حاشية (١) والجواب أن الدال على الفاعل موجود فى لفظ المضارع المتكلم او المخاطب وهو الهمزى او النون والتاء بخلاف المضارع الغائب لأن الياء فيه ليست تدل على الفاعل المعين اوغيره والقرينة على ذلك إنا إذا قلنا أمشى أنا او تمشى أنت يعد أنا وأنت تاكيد للفاعل لا فاعلا بخلاف يمشى رجل او زيد فأنه يعد فاعلا. فتدبر عبيد

إمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَعْنَاهُ أى(١) المعنى الذى يقصد باللفظ مفهوما(٢) وَاحداً أَوْ كَثيرًا فَإنْ كَانَ معناه واحدا فَإنْ تَعَيَّنَ أى(٣) تشخص ذلك المعنى أى لايمكن إشتراكه بين كثيرين وهذا لإنقسام لايختص بالإسم الذى يكون معناه واحدا لأن الإسم الذى يكون معناه كثيرا يجرى(٤) هذا الإنقسام فيه أيضا[١] كما سنشير(٥) إليه آنفا واعلم أن المضمر وإسم الإشارة و المعهود(٦) أختلف فيه فقال بعضهم إن (٧) معناه لا يكون

هم المتقدمون ومنهم التفتازانى .ج

(١) قوله أى المعنى الذى يقصد يريد أن المعنى مايقصد من اللفظ ويستعمل هو فيه سواء كان مطابقيا او تضمنيا او إلتزاميا فح يصح جعل الحقيقة والمجاز من الأقسام.ص (٢) قوله مفهوما :إشارة إلى أنه ليس المراد بالوحدة أن لايصدق الإسم على أكثر من معنى واحد وبالكثرة أن يصدق كما توهم والا لزم أن يكون معنى الحيوان والفرس كثيرا وليس كك فإنها من قبيل معناه واحدا من الكلى المتواطى بل المراد من المعنى الواحد هو الوصف العنوانى الذى باللفظ ويفهم منه عند إطلاقه .صادق (٣) قوله اى تشخص وقوله اى لايمكن إشتراكه بين كثيرين إشارة إلى أن المراد من التعين الشخصى لاالأعم منه ومن النوعى.صادق.(٤) قوله يجرى هذا الإنقسام فيه ايضا هذا ما أفاده السيد السند فى حاشية شرح الرسالة أن وحدة المعنى ليست شرطا لتحق الكلية والجزئية لأن المشترك ايضا قد يكون جزئيا بحسب كلا معنييه كالعلم المشترك بين الإثنين وكذا كليا كالعين وقد يكون كليا بحسب أحدهما وجزئيا بإعتبار الآخر كا الكلى إذاجعل علما وكذالمنقول.ن (٥) قوله كما سنشيره إليه إشارة إلى قوله فعلى هذالتحقيق يكون كل الخ فإن حاصله ماذكره فى مقابلة قوله بل يكون كليا إن معانيها كثيرة مشخصة ومعلوم أن المشترك قد يكون كليا كالعين فيجرى فيما معناه كثير الإنقسام المذكور فيصح الإشارة إليه فاندفع ماقاله الفاضل المحشى وفيه بحث لأن المشار إليه هو أن معانى أمثال المضمرات كثيرة لاأن ما يكون معناه كثيرا يجرى فيه الإنقسام إلى المشخص وغيره فإن أمثال المضمرات مشخصة على التحقيق إنتهى.ج (٦) قوله والمعهودوأما المعرف بلام الحقيقة فلم يختلف فيه أحد لتصريحهم بأن لام الجنس لايستعمل الافيما وضع له اعنى الحقيقة المتحدة من حيث أنها معلومة سواء كان القصد إلى الجنس من حيث هوهو او من حيث الوجود فى ضمن البعض او الكل فلم يستقم أحد من المذهبين .ص (٧) قوله إن معناه محصله إنه موضوع لمعنى كلية لكن غرض الواضع من وضعها إستعمالها فى أفرادها فإن لفظ أنا مثلا لايستعمل الا فى الأشخاص معينة إذ لايصح أن يقال أنا ويراد به المتكلم لا بعينه وبالجملة إن كلا من الوضع والموضوع له عام لأنه تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بإزائه .صـــــــادق

لايكون متحدا بالشخص بل كلى لكونه مقول على كثيرين وقال بعضهم وهو التحقيق أن(١) الضمير كانت مثلاً موضوع بوضع عام
القاضى عضدالدين وأختاره السيد السند.ج
لكل واحد من المذكرين المخاطبين فإن الواضع تعقل أولا كل واحد من تلك المعانى فى ضمن مفهوم[١] كلى ووضع اللفظ بإزاء كل واحد منها ثانيا وكذا إسم الإشارة فإن لفظ هذا موضوع بوضع عام لكل مُشار إليه مذكر مفرد وعلى هذا القياس المعهود فعلى(٢) هذا التحقيق يكون كل واحد منها من قبيل مايكون معناه كثيرا ويكون(٣) الفرق بينه وبين المشترك بأن المشترك موضوع لمعانٍ متعددة بأوضاعٍ مُختلفة وكل واحد منها موضوع لها بوضع عام

---

(١) قوله إن الضمير محصله أن الوضع عام والموضوع له خاص لأنه تصور الواضع امورا مخصوصة بإعتبار معنى مشترك بينها وعين اللفظ بإزاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظة أنا لكل متكلم واحد .صادق.(٢) قوله فعلى هذا التحقيق اى القول الأخير وأما على الأول فيكون كل واحد منها من[٢] قبيل ما يكون معناه واحدا .جلال (٣) قوله ويكون الفرق الخ إشارة إلى وجه التحقيق ورد لإستدلال المذهب المرجوح وهو إنه ليست موضوعة لواحد منها وإلا لكانت مجازا فى غيره ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة بعدد أفراد المتكلم وهو محال إذ لايمكن أن يتصور واضع اللغة كل واحد من الخصوصيات التى يطلق عليها لفظ أنا لأن أفراده غير متناهية العدد وتقرير الرد أنها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا فى شئ منها ولاالإشتراك ولا تعدد الأوضاع صادق

حاشية عبيد: بقيه:[١] قلنا هب ولكن لايضر لأن هذاالتقسيم با القياس إلى المعنى الواحد من حيث هو واحد [٢] وذلك لأن أفراد المخاطبين غير متناهية لايمكن للواضع ملاحظتها فى آن الوضع ولابد فى الوضع من ملاحظة الموضوع له فدبر الواضع هذا التدبير فافهم [٣] اى من المنمر وإسم الإشارة والمعهود فعلى هذا الفرق بينها وبين المشترك بوحدة المعنى فيها وكثرتها فى المشترك أبو الفضل عبيد الله كندهـــــــــــــــارى

فظهر(١) بهذا أنه لاحاجة إلى قوله وَلَمْ يَكُنْ ضَمِيْرًا اَوْإِسْمَ إِشَارَة أَوْ مَعْهُوْدًا كَانَتْ وَهَذَا وَالرَّجُلُ فإن شرط وجوابه قوله يُسَمَّى [١] عَلَمًا و[٢] جزئيا(٢) حقيقيا أيضا عند المنطقيين وَإِنْ كان معناه واحدا و لَمْ يَتَعَيَّنْ ذلك المعنى فهو يُسَمَّى مُتَوَاطِيَّةً لتوافق(٣) أفراده فى معناه إنْ كَانَ حُصُوْلُهُ أى حصول ذلك المعنى فِىْ كُلِّ الأَفْــرَاد أى فى جميع افراد المتصــورة موجودة أو لا

إشارة إلى أن الكل مجموعى. ليد خل فيه الشمس.ج

---

(١) قوله فظهر بهذا أى بما ذكر من المذهبين إما على غير التحقيق فيخرج أمثـال الـضمائر بقوله معناه واحد وبالجملة فالشارح بنى الكلام على المذهب المختار وعلى ان المراد بـالتعين التشخص وأما المصنف رحمه الله فبنى الكلام على المذهب المرجوح وعلى أن المراد بـالتعين أعم.ص (٢) قوله جزئيا حقيقيا إشارة إلى أن المصنف رحمه الله جرى على خلاف إصـطلاح المنطق فإنه إصطلاح النحو وفيه بحث لأن الجزئي الحقيقى مشتمل لأمثـال الـضمائر علـى المذهب المختار دون العلم .صادق. (٣) قوله لتوافق أفراده فى معناه أى لـيس حـصوله فى بعضها أولى وأقدم من حصوله فى بعض آخر فمعنى التواطى التوافق .جلال.

حاشية عبيد: [١]قوله علما آه أقول ينبغى للمصنف رحمه الله أن يتكلم بإصطلاحه والحاصل أن الجزئي أعم من العلم لشموله المضمرات وأسماء الإشارات وقد علمت أنه لامعنى لقوله ولم يكن ضميرا آه وأما علم الجنس فإطلاق العلم عليه من ضرورة الأحكام اللفظية من كونها مبتدأ وذوالحال فهى كلية عندنا فتدبر.[٢] قوله وجزئيا إلخ أقول :فى تعريف العلم والجزئي ههنا بحث مشهور هو أن التعريف المذكور للجزئي غير جامع لخروج الأعلام التى معانيها غير مدركة بالحس بل بوجوه كلية كإسم الله وجبريل فإن معناهما فى الذهن وتصوراتهما فى الذهن غير مانعة عن فرض الإشتراك فيها لأن المنع المذكور من خواص المحسوسات فتلك الوجوه الكلية ليست مشخصة مانعة عن الإشتراك بين كثيرين وجوابه أن التشخص عبارة عن خصوصية يكون بها الشئ بحيث لو فرض تصوره بنفسه لايكون فى نظر العقل صالحا للإشتراك بين الكثرة والإنطباق عليها ولاريب أن الأعلام التى معانيها غير مدركة بالحس لو فرض تصور معانيها بنفسها لابصورها الكلية كان العقل غير مجوز لصلاحية صدقها وإنطباقها على الكثرة وإن كان تصورها بصورها الكلية صالحة للإشتراك بين كثيرين فافهم كذا فى حواشى السلم وحواشى الملا مبين.عبيد كندهارى

عَلَى السَّوَاء كَإِنْسَان وَفَرَسٍ وشمس فإن معنى الإنسان حاصل فى جميع الأفراد على السّوية(١) وكذا معنى الفرس والشمس وَيُسَمّى مُشَكِّكًا لأنه يوقع الناظر فى الشك أهو من المتواطى بناءً على حصول أصل المعنى فى الكل او من المشترك بناءً على التفاوت وبعضهم لم يعتبروا هذا القسم عليحدة لأن أصل المعنى حاصل فى الكل على السّواء والتفاوت خارج عن أصل المعنى فلا إعتداد بذلك الخارج فيكون هذا القسم من المتواطى وأجاب عنه بعضهم بأن التفاوت وإن كان خارجا عن أصل المعنى إلاّ أنه لما كان وقوعه على أفراده وحصوله فيها أعتبر قسما على حدةً مقابلا لما ليس فيه هذا التفاوت إنْ كَانَ حُصُوْلُهُ أى حصول ذلك المعنى فِى الْبَعْضِ أى بعض الأفراد أَوْلَى(٢) وَأَقْدَمُ مِنْ البعض الآخَرِ بالذات كَالْوُجُوْد بِالنِّسْبَة إِلَى الوَاجب وَالْمُمْكن

(١) قوله على السوية :فيه نظر لأن النطق فى أفراد الإنسان متفاوت تفاوتا بالغا وتفاوت الجزئي يوجب تفاوت الكل والمحقق التفتازانى قال مامن مقسم إلا وأقسامه متفاوتة ومن هذا يعلم أن وجودالكلى المتواطى ليس إلا بوجود العنقاء فأمثلة المتواطى كلها مجروحة ومقدوحة.ن (٢) قوله على التفاوت المقتضى لأن يكون لكل واحد منها حقيقة مغايرة لحقيقة الأُخرى كما فى اللفظ المشترك .صادق. (٢) قوله أولى وأقدم زاد بعض الأفاضل لفظ أشد وهذا هو الأشد (اى هذالرأى هوالأقوى والأولى من الرأى الآخر .ع) لأن الأشية ايضا تتفاوت والمراد بها كثرة ظهور الأثار مثل كثرة ترتب تفرق البصر على بياض الثلج بالنسبة إلى بياض العاج إلا أن البعض لم يذكر الشدة وإعتذر عنه بعض الفضلاء بأنها مندرجة فى الأولية. نور الله (٣) قوله بالذات يعنى أن المراد بالتقدم التقدم الذاتى هو كون الأقدم علة للآخر لا للزمان كما فى أفراد الإنسان لرجوعه إلى أجزاءالزمان لا إلى حصول معناه فى أفراده منه{١} هذا إنما كان واردا لوكان المراد من النطق التكلم والإدراك وليس كذلك بل المراد منه المبدأ الذى يعبر عنه بالناطق وهو لايتفاوت وكلام التفتازانى لاينافى هذا محمد زاهد عزيز خيل

فإن وجود الواجب أولى وأقدم من وجود الممكن لأنه لذاته غير محتاج إلى
ناظر إلى الأول ح

شئ آخر بخلاف وجود الممكن ولكونه مبدأماعداه ثم عطف على قوله إن
ناظر إلى الثانى.

كان واحدا قوله وَإنْ كَانَ المعنى كثيرا فَإنْ كَانَ وَضْعُهُ اى وضع ذلك

اللفظ المفرد الذى معناه كثيرا لِتَلْكَ الْمَعُانِى الْكَثيْرَة عَلَى السَّوِيَّة(١) سواء

كانت كلها من لغة واحدة اومن لغات مختلفة ولم يعتبر النقل من أحدها
تفسير للسوية والأولى الأتصال به.

إلى الآخر فَهُوَ مُشْتَرَكٌ أى فهويسمّى مشتركا بالنسبة إلى جميع المعانى

---

(١) قوله سواء كان وضعه لتلك المعانى من وضع واحد فى لغة واحدة كالعين فإنها فى الغة العربية موضوعة لعدة معان او وضع واضع من لغة بإزاء معنى ثم وضعه واضع آخر فى لغة أخرى بإزاء معنى كالبير فإنه موضوع للمعروف فى العربية وفى التركية للمحب وللأخ فى الهندية (٣) قوله ولم يعتبر بأن وضع لهذا ولا وضع لذلك لم يعتر النقل من أحدها الى الآخر قال السيد أن المعتبر فى المشترك عدم ملاحظة أحد الوضعين للآخر سواء كانا فى الزمان واحد اولا وسواء كان بينهما مناسبة اولا .ج .(٤) قوله فهو مشترك بمعنى مشترك فيه فحذف فى وأوصل الفعل .جلال .

.حاشية عبيد: [١] والحاصل أن عد المشكك من الاقسام عليحدة وإندراجه فى المتواطى نزاع لفظى راجع إلى الإصطلاح فافهم .[٢] قوله إن كان حصوله آه أقول وجوه التشكيك على ما إعتبره المحققون من المنطقين محصورة فى أربعة الأقدمية والأولية والشدة والزيادة مع مقابلاتها من الآخرية وعدم الأولية والضعف والنقصان وتفسير الأقدمية أن يكون إتصاف بعض أفراد الكلى به علة لإتصاف البعض الآخر كالوجود فإن إتصاف الواجب تعالى بالوجود علة لإتصاف الممكن به فالوجود كلى مشكك صدقه على الواجب تعالى بالأقدمية وعلى الممكن بالآخرية والأولوية أن يكون إتصاف بعض الأفراد بالكلى بإقتضاء نفس ذاته وإتصاف بعض الآخر بالنظر إلى غيره كالوجود ايضا فإن صدقه على الواجب تعالى بإقتضاء ذاته من غير إفتقار إلى الغير وعلى الممكن بخلافه والشدة أن يكون احد الفردين من الكلى بحيث يتنزع منه العقل معونة الوهم أمثال الأضعف كالبياض فإن وجوده فى الثلج أشد من وجوده فى العاج بحيث ينتزع العقل من الثلج مثل بياضات العاج وكذا الزيادة ايضا تفسر بكون أحدالفردين من الكلى بحيث ينتزع منه العقل بإستعانة الوهم أمثال الأنقص إلا أنّ الفرق بينهما هو أن الشدة والضعف من عوارض الكيف والزيادة والنقصان من عوارض الكم وأما المصنف فقد أدرج الشدة والزيادة فى الأولوية ولكل وجهة هو موليها.عبيد كند هـــــارى .

يسمى مشتركا بالنسبة إلى جميع المعانى وإن كان(۱) يسمى مجملا بالنسبة إلى كل واحد منها كعين للباصرة والجارية والذهب وكبير(۲) والمرتجل(۳)
مثال لما كان معانيه من لغة واحد عربية. ج
داخل فى هذا القسم من وجهٍ وذكره فى مقابل المشترك فى بعض التصانيف لايضر وَإنْ لَمْ يَكُنْ كَذلكَ اى وإن لم يكن وضعه لتلك المعانى على السّوية بَلْ وُضعَ ذلك اللفظ المفرد أَوْ لاَ لأَحَدهَا اى لأحد تلك المعانى فَنُقلَ إلى الثَّانىْ اى أستعمل(٤) فى الثانى لمناسبة بينهما فَحيْنَئذ اى حين إذا نقل إلى الثانى إنْ تُرِكَ[۱] مَوْضُوعُه الأَوَّلُ اى ترك إستعماله فى المعنى الأول بطريق(۵) الحقيقة بالنسبة إلى ذلك الوضع والإصطلاح
اى الثانى.
فلايرد(٦) أن الصّلوة قد تستعمل فى معناها الأول وهو الدعاء
بأن يتبادر عند الإطلاق. ج

(۱) قوله وإن كان يسمى مجملا وهوما أزدحمت فيه المعانى وأشتبه المراد إشتباها لايعلم إلاّ من جهة المجمل (۲) قوله وكبيرا أورد الكاف لئلا يتوهم إنه عطف على الذهب وهذا مثال لما معانيه من لغات مختلفة فإنه بالعربية للمعروف (چاه)والتركية للواحد وبالهندية للأخ والمحب وفى بعض الحواشى بالتركية للمحب.ج (۳) قوله والمرتجل الخ جواب لما يقال إن لم يعتبرفى النقل المناسبة يدخل المرتجل فى المنقول فإنه لفظ نقل من موضوعه الأول إلى الثانى للمناسبة كجعفر علما بعد وضعه للنهر وإن أعتبر يخرج المرتجل عن أصل القسمة بأنا نختار الشق الثانى والمرتجل مندرج فى المشترك من جهة عدم إعتبار المناسبة بين معانيه ومقابل للمشترك من جهة تخلل النقل فى المرتجل وعدم تخلله فى المشترك فالمصنف إعتبر جهة الأولى والبعض إعتبر الثانى .ص (٤) قوله اى إستعمل دون أن يقول وضع له لئلا يخرج المجاز وأما قوله لمناسبة بينهما فليصح قوله ويسمى منقولا ص (۵) قوله بطريق الحقيقة فإن المنقولات بالقياس إلى معانيها الثانية تكون حقيقة عند الناقل ومجازا عند أهل الوضع الاول وبالقياس إلى معانيها الأولى بالعكس وأما بطريق المجاز فسواء ترك اولا فقوله بطريق متعلق بقوله ترك وقوله بالنسبةمتعلق بقوله الحقيقة.(٦) قوله فلايرد أن الصلوة فإن إستعمالها فى معناها الأول ليس بطريق الحقيقةبالقياس إلى الوضع الثانى بل بطريق المجاز (۷) قوله قد تستعمل فى معناها فينبغى أن لايكون منقولا لأن شرط المنقول كون إستعماله فى المعنى الأول متروكا بالكلية وحاصله أن شرط إستعماله فيه بطريق الحقيقة بالقياس إلى الوضع الثانى متروكالا إستعماله فيه على سبيل المجاز بالقياس إليه.ج

حاشية عبيد: [۱] بأن أشتهر فى المعنى الثانى بحيث لايفهم المعنى الأول إلاّبقرينة عبيد كندهارى .

يسمى الإسم منقولا وينسب إلى الناقل لأن وصف المنقولية ما حصل
إلا من جهته فيسمى منقولا عرفيا إن كان ناقله عرفا عاما كدابة
متفرع على قوله ينسب .
فإنها فى الأصل وضعت لكل مايدب على الأرض ثم نقلها العرف
العام إلى الخيل والبغال والحمير ويسمى(١) منقولا شرعيا إن كان
وقيل إلى الفرس خاصة .مير
ناقله شرعا أى صاحب(٢) الشرع كصلوة فإنها فى الاصل وضعت
للدعاء ثم نقلها صاحب الشرع إلى أركانٍ مخصوصةٍ معلومةٍ ويسمى
منقولا إصطلاحيا إن كان ناقله عرفا خاصاً وهو عبارة عما كان
مقررا فى العقول و تلقته الطبائع السليمة بالقبول كإصطلاح النحوى

---

(١) قوله ويسمى منقولا شرعيا قال بعض الفضلاء فى حواشى الشرح الشمسية أن الشرع عرف خاص مع أنه ذكره فى مقابلته تنبيها على عظم رتبته وشرف مرتبته فلو قدمه على عرف العام لكان أولى ويمكن أن يقال فى إيراد المنقول الشرعى بعد المنقول العرفى إيماء إلى أن وجوده بعد وجوده لكونه داخلا فى المنقول الإصطلاحى لأن الشرع عرف خاص ومن البين أن الخاص لايتحقق إلاّ بعد تحققه فلهذه الإشارة ذكر فيما بعده وإلاّ فمرتبته التقديم على الكل.جلال قوله اى صاحب الشرع فيه تنبيه على مسامحة المصنف وإلا فالناقل ليس بشرع بل الشرع أحكام مخصوصة بيّنها صاحب الشرع فالناقل هو لاالشرع ولايخفى عليك أنه لابد من هذا التأويل فى العرف العام لأنه مقدم فلا وجه لتأخير التأويل مع أن المقدم محتاج إليه فالأولى أن يتعرض للتأويل فى الكل لأنه محتاج إليه او فى المقدم فقط ويترك فى غيره إكتفاءً به.ج **حاشية عبيد:** [١] قوله منقولا آه أقول إعلم أن سيبويه{١} جعل الأعلام كلها منقولات اى وضعت فى الأصل لمعان ثم نقلت وجعلت أعلاما وخالفه الجمهور وقالوا إن بعض الأعلام منقولات وبعضها مرتجلة والإستقراء الصحيح يحكم بصحة ماقال الجمهور [٢] هذا وجه إنتساب الإسم المنقول إلى ناقله وتقسيمه إلى أقسامه بإعتباره فافهم [٣] قوله لما صدر عن الفاعل آه فى الصراح فعل بالفتح كردن وبالكسر كردار فهو فى الأصل لماصدر عن الفاعل وأستعمل فيما قام به الشئ تجوزا والتعريفات اللغوية تعريفات لفظية فلا بأس لأخذ الفاعل فى تعريف الفعل مع أنه مشتق منه ولايلزم الدور عبيد الله أيوبى السليمانخيلى كند هارى {١} مراد سبويه من الأعلام لامطلق الأعلام بل الأعلام التى وضعها الفصحاء ولاشك أن هذا الأسماء تكون مشتملة على المناسبة بين المعنيين ومراد الجمهور مطلق الأعلام أو نقول أن سيبويه لايعتبر المناسبة فى المنقول والجمهور يعتبرها فمراد سيبويه المنقول بالمعنى الأعم ومراد الجمهور المنقول بالمعنى الأخص. محمد زاهد

كالفعل فإنه فى أصل اللغة إسم لماصدر عن الفاعل كالأكل والشرب ثم نقله النحوى إلى كلمة دلت الخ ولما(١) كانت[١] اللغة أصلا والنقل طاريا عليها لم يتحقق من أقسام المنقول الحاصلة من ضرب الأربعة فى الأربعة إلا(٢) ماذكر هذا(٣) إذا ترك موضوعه الأول وإن لم يترك موضوعه الأول بل(٤) يستعمل[٢] فيه أيضا يسمى بالنسبة[٣]

---

(١) قوله ولما كانت اللغة الخ جواب دخل مقدر تقرير السوال إن كل واحد من الوضع الأول والوضع الثانى ينقسم إلى أقسام أربعة اى اللغوى والشرعى والعرفى والإصطلاحى فيكون منهما أربعة أقسام فاضرب الأربعة فى الأربعة حتى يحصل لك ستة عشر قسما والمذكور ههنا ثلثة فأجاب الشارح بأن اللغة أصل والنقل طار عليها حتى لايقال منقول لغوى فلم يتحقق بعض الأقسام الحاصلة من ضرب الأرعة فى الأربعة حتى يحصل لك ستة عشر فى الوجود كالمنقول اللغوى من معنى عرفى وشرعى وإصطلاحى وكالمنقول العرفى من معنى شرعى وإصطلاحى وغير ذلك فالحاصل أن اللغة إذا كانا أصلا فلا يكون العرف العام والخاص والشرعى أصلا فسقط إثنى عشر قسما وإذا كان المنقول فرعا لم يكن اللغة فرعا فسقط واحد منها فبقى الأقسام بأن اللغة أصل والمنقول عرفى اوشرعى اوإصطلاحى (٢) قوله إلا ماذكر وهو ثلثة فسقط ثلاثة عشر النقل من شرعى إلى شرعى ولغوى وإصطلاحى وعرفى ومن عرف إليها ومن إصطلاح إليها ومن لغة إليها سوى الثلثة.ص (٣) قوله هذا إذا الخ أعاده ليظهر ربط قوله وإن لم يترك الخ والمراد بالموضوع الموضوع له كما يراد بالمشترك المشترك فيه .ج .(٤)قوله بل يستعمل فيه ايضا اى بطريق الحقيقة وإلا فالمنقول ايضا يستعمل فى المنقول عنه .ن .

حاشية عبيد: [١] قوله لما كانت آه أقول فى وجه إنحصار المنقول فى الثلثة بحث قوى للفاضل اللاهورى فى حواشى شرح الشمسية وهو أن الحقيقة الطارية كلفظ الإيمان فى التصديق ليست مجازا وهو ظاهر ولا داخلة فى المشترك لملاحظة الوضع الأول فيه فلو لم يدخل فى المنقول بطل الانحصار المذكور فيتحقق النقل من اللغة إلى اللغة فيتحقق القسم الرابع للمنقول إنتهى مع الزيادة والجواب أن ذلك القسم لغاية الندرة حتى كأنه لم يوجد له مثال غير المذكور لم يعتد به المصنف ولم يزد قسم رابع فصح الحصر فى الثلثة فافهم.[٢] قوله بل يستعمل آه اى فى وقت من الأوقات سواء كان قبل الإستعمال فى المعنى المجازى او بعده غاية الأمر أنه إنما سمى حقيقة بعد تحقق الإستعمال فيه لاقبله كما يدل عليه قول الشارح آه ويفهم من كلام المصنف ايضا حيث إعتبر النقل فى كون اللفظ مجازا وكلام السيد السند فى الرسالةالفارسية ايض يدل على ذلك فهم يوافقون فى هذالإصطلاح اهل العربية الذين صرحوا بأن اللفظ قبل الإستعمال لايكون حقيقة ولا مجازا كذافى حواشى شرح الرسالة.[٣] المراد من الحقيقة الحقيقة التى تحقق لها معنى مجازى وهى التى من القسم الذى معناه كثير لامطلق الحقيقة فإنه لايجب أن يكون لكل حقيقة مجاز لجواز أن يتحقق الإستعمال فى الموضوع له ولا يتحقق فيما ناسبه وحٍ لايتحقق المجاز. باوردى رح

إلَى المَعْنَى الأَوَّل الموضوع له حَقِيقَةً[١] لثبوته(١) فى مكانه الأصلى ويُسمّى بالنِّسْبَة إلىَ المَعْنَى الثَّانىْ مَجَازًا لتجاوزه(٢) عن مكانه الأصلى كَالاَسَد بالنِّسْبَة إلىَ الحَيْوَان الصَّائلَ وَالرَّجُل الشَّجَاع فإن الأسد وضع أولا للحيوان الصائل ثم نقل إلى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما فإستعماله فى الأول بطريق الحقيقة وفى الثانى بطريق المجاز لايقال إنّ المصنف رحمه الله جعل المجاز من أقسام الإسم الذى جعله من أقسام المفرد الذى من أقسام الدال بالمطابقة فيكون المجاز من أقسام الدال بالمطابقة لأن قسم القسم قسم لما(٣) أشرنا إليه فى مورد القسمة ولقولنا الحيوان إماأبيض اوغير أبيض

متعلق بقوله لايقال الخ . وهذا باطل .

(١) قوله لثبوته فى مكانه الأصلى إشارة إلى أن الحقيقة مأخوذة من حق اللازم بمعنى الثابت (٢) قوله لتجاوزه إشارة إلى أن المجاز مصدر ميمى أستعمل بمعنى الفاعل ثم نقل عن ذلك المعنى العام إلى اللفظ المذكور الذى لم يستعمل فى الموضوع له الاصلى لأنه جاوز وتعدى عن مكانه الأصلى.ص (٣) قوله لما أشرنا إليه أن المراد بالدال بالمطابقة أعم من أن يكون با لنسبة إلى المعنى المراد وغيره فالمجاز وإن لم يكن دالا بالمطابقة بالنسبة إلى المعنى المجازى المراد لكنه دال بالمطابقة بالنسبة إلى المعنى الوضعى الغير المراد.ج (٣) قوله لما أشرنا إليه بقوله الدال بالمطابقة مطلقا .(٤) قوله الحيوان الخ حاصله أنه يجوز أن يكون بين المقسم والقسم عموم من وجه كما فى تقسيم الحيوان إلى الحيوان إلى الأبيض وإلى مايقابله ثم تقسيم الأبيض إلى الحيوان وغيره فلا يلزم من إنقسام الأبيض إلى غيرالحيوان إنقسام الحيوان إليه فكذا الحال فيما نحن فيه فلا يلزم أن يكون المجاز قسما من الدال بالمطابقة وكلية قولنا لأن قسم القسم قسم مم.ج

حاشية عبيد: [١] إعلم: أن لفظ الحقيقة إن كان مأخوذا من حق اللازم كما هو رأى الشارح فهو فعيل بمعنى الفاعل اى الثابت وإن كان مأخوذا من حق فلان الأمر اى أثبته كما صرح به قطب الدين الرازى فهو فعيل بمعنى المفعول اى المثبت فى موضعه ثم التاء فيه للنقل من الوصفية إلى لإسمية كما فى الذبيحة لا التانيث أما على التقدير الثانى فلان فعيل بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث فلا حاجة إلى تاء التانيث وأما على التقدير الأول فلان فعيل بمعنى الفاعل وإن لم يستو فيه المذكر والمؤنث لكن يحتاج فى تصحيح التانيث إلى تأويل بعيد وهو تأويل المفرد بالكلمة فافهم.

أو الأبيـــض إما حيوان او غيرحيوان ولما فرغ عن تقسيم اللفظ بالنسبة إلى
المصنف
معناه شرع فى تقسيمه بالنسبةِ إلى لفظ آخر مرادفٍ له فقال وَكُلُّ لَفْظ
فَهُوَ(١) بالنِّسْبَة إلَى لَفْظٍ آخَرَ مُرَادِفٍ له اى للفظٍ آخر كأن اللفظين(٢)
راكبا على المعنى أحدهما خلف لآخر إنْ تَوَافَقَا اى إتحد اللفظان فى المَعْنَى
الذى(٣) هو الوصف العنوانى ولايعتبر فى الترادف الإتحاد(٤) بالذات
كَالْغَيْث وَالْمَطَر وَالْأَسَد وَاللَّيْث فإنهما(٥) مترادفان لإتحادهما فى المفهوم
وكل لفظ بالنسبة إلى لفظٍ آخر مُبَايِن لَهُ إنْ لَمْ يَتَوَافَقَا اى إختلفا فِيْه اى فى
المعنى الذى هو الوصف العنوانى سواء كانا متحدين بالذات كا الإنسان
والناطق اومختلفٍ بالذات كَالحَجَر وَالشَّجَر ولما فرغ عن بحث المفرد
وأقسامه شرع فى المركب فقال وَالُمرَكَّب ولما (٦)كان[١] مفهوم المركب التام

---

(١) قوله فهو بالنسبة الخ أدخل الفاء مع أن المبتدأ ليس موصولا بفعلٍ اوظرف اومنكرا موصوفا بأحدهما لأن الشيخ صرح بجواز دخولهما فى حيز كل المضاف إلى المنكرٍ وههنا كَك .ص (٢) قوله كأن اللفظين إشارة إلى وجه التسمية به لأن المرادف من ركب على فرس خلف الآخر.ص (٣) قوله الذى هو الوصف العنوانى العنوان فى الاصل ما يكتب على رأس الصحيفة يعرف منه ما فى الصحيفة والمراد ههنا المعنى الذى يعرف به إفراد الموضوع .منه (٤) قوله الإتحاد بالذات اى فقط وإلا لكان الناطق والإنسان مترادفين.ص.(٥) قوله فإنهما اى كلا من الغيث والمطر والأسد والليث.ن (٦) قوله ولما كان جواب لما يقال أن المركب التام ما ينتفع به فى المطالب التصورية ولا شك أن القول الشارح الموصل إلى المطالب التصورية مقدم على الحجة الموصلة إلى المطالب التصديقية فلا بد من تقديم ما ينتفع به فيها على المنتفع به فى المطالب التصديقية والمصنف عكّس الأمر بأن الامر كما قلت لكن مفهومه وجودى ومفهوم الغيرالتام عدمى فقدمه للشرف وعظم الرتبة .ص

حاشية عبيد: [١] قوله ولما آه اى لما فرغ عن تقسيم المفرد وبيان أقسامه وهذه الشرطية لزومية نظر إلى الترتيب الذى إلتزمه المصنف وفائدتها التنبيه من أول الأمر على أن هذا إبتداء مبحث ....

ويسمى كلاما .

وجوديا(١) قدمه على غير التام فقال وَهُوَ إِمَّا تَامٌ وهو اى المركب التام اَلَّذِىْ يَصِحُّ السَّكُوْتُ عَلَيْه اى لايفتقر فى الإفادة إلى لفظ آخر إفتقار(٢) المسند إليه إلى المسند وبالعكس سواء(٣) أفاد فائدة جديدة أولا وَأمَّا غَيْرُهُ اى غير تامٍ وهو الذى لايصح السكوت عليه وَالأَوَّلُ اى المركب التام إن إحتمل بحسب(٤) مجرد مفهومه من(٥) حيث أنه خبر على سبيل(٦) البدليــة الصِّدْقُ و هو(٧) مطابقة الحكم

ليدخل خبر الله ورسوله .منه .

---

(١)قوله وجوديا إعلم: أن الوجودى يطلق على ثلث كما يفهم من كلام السيد الزاهد فى تـصانيفه الأول الموجود مطلقا خارجيا كان او ذهنيا والثانى الموجود الخارجى والثالث مالا يكون السلب جزء من مفهومه والمراد ههنا ثالث الثلاثة كما لايخفى على أهل الخبرة . مولنا عبد الحليـم رحمـه الله (٢) قوله إفتقار الخ دفع لما يقال يلزم أن لايكون مثل ضرب زيد مركبا تامـا لإفتقـاره إلى المـضروب والزمان والمكان مثلا لكن يرد أنه يلزم أن لايكون الجملة الواقعة خبر مركبا تاما الا أن يقـال أن لا يكون مفتقرا إلى لفظ آخر إفتقار المسند إليه إلى المسند وبالعكس فى الحال او فى الأصل .منـه .(٣) قوله سواء افاد الخ هذا لإدخال الأخبار المعلومة للمخاطب مثل قولنا ألسماء فوقـا والأرض تحتنـا منه.(٤) قوله بحسب مجرد مفهومه :اى إذاجرد النظر إلى المفهوم المركب وقطع النظر عن خصوصيته المتكلم ونظر إلى محصل مفهومه وماهيته كان عند العقل محتملا لهما فلا يرد خبر مخـصوص صـادق (كالأخبار القرآنية والحديثية ع) لايمكن كذبه لأن عدم إحتماله لهما بالنظر إلى خصوصية المـتكلم لا بالنظرإلى مفهوم الخبر وماهيته .جلال (٥) قوله من حيث أنه خبر :جواب سوال وهو أنـه ينـتقض بقولنا الواحد نصف الإثنين فإن العقل بمجرد مفهومها مع قطع النظرعن الغير يجـزم بـصدق الأول فكيف يحتمل الكذب عنده وبكذب الثانى فكيف يحتمل الصدق عنده وحاصل الجواب أنهمـا مـن حيث أنهما خبر إن يعنى ثبوت شئ لشئ مثلا يحتملان الصدق والكذب وإن لم يحتملاهما من حيـث خصوصية البداهة .توضيح منه (٦) قوله على سبيل البدلية[١] :توهم الـشارح أن إحتمـال الخـبر للصدق والكذب يستلزم إجتماع النقيضين فقال ماقال والحق أنه سفسطة فإن إحتمـال النقيـضين لايستلزم إجتماعهما حتى يندفع بالتبادل بل الإحتمال إنما يتحقق إذا لم يكن على سبيل التبادل فمعنى إحتمال الخبر للصدق والكذب معا إمكان إتصافه بكل منهما على التبادل فلا تبادل فى الإحتمال بل فى الإتصاف الا ترى أن العلماء يقولون هذا اللفظ يحتمل هذا المعنى وذلك بمعنى أنه يمكن أن يراد به هذا وذاك ولم تسمع أحدا من الثقات يقول هذا المعنى اوذاك .ن (٧) قوله وهو مطابقةالخ لامطابقـة الخبر للواقع حتى يلزم الدور صادق . **حاشية عبيد:** [١] أقول جواب الشارح مبنى بقيه ص٦٣

مطابقة الحكم(١) للواقع وَالْكَذب هوعدمها والمراد بالحكم الوقوع

واللاوقوع فلايرد(٢) مطابقة الشئ لنفسه لأن الوقوع المدرك غير(٣)
أى النسبة من حيث المعلومية.

الوقوع فى نفس الأمر وقيل والمراد به الإيقاع والإنتزاع والأول
أى النسبة من حيث أنها فى نفس الأمر.

أظهر(٤)قيل(٥) معنى إحتماله لهما إمكان إتصافه بهما فهو خبر
القائل العلامة التفتازانى.

وقضية(٦) وَإلاَّ(٧) اى إن لم يحتمل الصدق والكذب فَإنْ دَلَّ عَلَى

طَلَب الْفِعْلِ الذى هـــو مأخذه اوكف(٨) النفس عنه دَلاَلَـــةً صِيْغيّةً
بالرفع.ص

قوله الحكم للواقع اى الحكم المدرك المفهوم من الكلام للحكم الواقع فى نفس الأمـــر .منـــه .(٢) قوله فلايرد :الصواب ولايرد كما يظهر بأدنى تأمل فى سياق الكلام وتوضيح الإيراد أنه لابـــد فى المطابقة من الأمرين وإذا فسر الحكم بالوقوع لزم مطابقة الشئ لنفسه إذليس ههنا أمران .توضيح جلال ون (٣) قوله وغير الوقع فى نفس الأمر لاتدرك أن زيد كاتب مع أنه لـــيس بكاتـــب.ص .(٤) قوله أظهر لأن مطابقة الوقوع واللا وقوع المدركين للوقوع واللاوقوع الواقعين أظهر مـــن مطابقة الإيقاع للوقوع الواقع والإنتزاع للاوقوع الواقع بناءً على أن الإيقـــاع بمعـــنى الإذعـــان بالوقوع والإنتزاع معناه إنكار الوقوع ومآله الإذعان باللا وقوع ومطابقـــة الإذعـــان للوقـــوع واللاوقوع الواقعين لايتصور إلا بإعتبار مطابقة المذعن به كما أن مطابقة العلـــم للواقـــع بإعتبـــار مطابقة المعلوم .ن (٥) قوله وقيل الخ جواب آخر لتوهم المذكور بأن المراد به إمكان إتصافه بهما لا أن يكون متصفا بهما بالفعل حتى يلزم إجتماع المتناقضين لكن لاوجه للفصل بـــين الجـــوابين .ص .(٦) قوله وقضية لأنه مصطلح أهل المعقول دونه .ص .(٨) قوله وإلا لم يقل والا فإنشاء للإكتفاء بالشهرة جلال (٨) قةله اوكف النفس الخ جواب لما يقال أن النهى خارج عن القسمة لكونه دالا على طلب الترك فلا يدخل تحت الأمر لكونه دالا على طلب الفعل ولاتحت التنبيه لأنه أعلام ماقى الضمير لاطلب شئ بأن النهى لايدل على طلب الترك كما هو المتبادر لأن الترك مستمر من الأزل غير داخل تحت قدرة العبد ولاحاصل بتحصيله بل يدل على كف النفس عن الفعل الـــذى هـــو المأخذ فالنهى إذا تشارك الأمر فى أن المطلوب بهما الفعل فالفعل أعم من أن يكون مأخذ المركب التام او كف النفس عن ذلك المأخذ ومن البين أن الكف عن فعل آخر فعل مخصوص.ص .

حاشية عبيد: [١] بقيه _على أن الإحتمال بالمعنى اللغوى يعنى برداشتن وإن المتبادر من قولنا يحتمل الصدق والكذب أن يكون ذالك الإحتمال بحسب نفس الأمر فلذا أجاب بالبدلية وحمل الإحتمال على الإمكان العام اوالخاص تدقيق فافهم. عبيدكند هـــــارى

أى وضعيّة فخرج غير الخبر الدال[١] على طلب الفعل مثل ليت زيدا يضرب ولعل الله يُحدِثُ بعد ذلك أمرا فإنه يدل على طلب الفعل لكن[٢] لابالصيغة بل بواسطة تمنية اوترجية وقيل إنه لإخراج مثل أطلب منك الفعل وفيه[٣] نظر وَهُوَ مَعَ الإِسْتِعْلاَءِ [١] وهو [٢] عد النفس عاليا أمر ويندرج فيه النهى لما[٤] أشرنا إليه آنفا كَقَوْله أُنْصُرْ ولم يشترط فى الأمر العلو ليدخل فيه قول الأدنى للأعلى إفعل علـى سبيـل الإستعـلاء ولهـذا نسب إلى سـوء الأدب

إنه قيد الوضع . القائل شارح الشمسية .ج من الأخبار الدالة على طلب الفعل. اى فى الحقيقة.ص

(١) قوله الدال صفة الغير لاالخبر بدليل قوله فإنه يدل الخ .صادق .(١) قولـه لكـن لا بالصيغة فيه نظر فإن التمنى والترجى مثلا يدلان على طلب الفعل دلالـة وضـعية فـإن دلالتهما عليه إلتزامية وهى من أقسام الوضعية جلال . (٣) قولـه وفيـه بحـث[٢] لأن الأخبار الدالة على طلب الفعل مثل أطلب منك الفعل خارجة بقوله وإلا اى وإن لم يحتمل لأن أمثاله محتملة للصدق والكذب .منه . (٤) قوله لما أشرنا إليه من تعميم الفعـل مـن لأخذ الذى إشتقاق ذلك المركب منه ومن الكف عن ذلك المأخذ.ج (٥) قولـه ولهـذا إشارة إلى عدم الإشتراط فلوكان ذلك شرطا لما نسب إليه بل حكم بخطائه .صادق .

حاشية عبيد: [١] قوله وهو مع الإستعلاء آه أقول أختار المصنف هنا مذهب أهل أصول الفقه وقال الشيخ الرضى الأمر كل ما يصلح أن يطلب به الفعل بحذف حرف المـضارعة سواء طلب به الفعل على جهة الإستعلاء وهو المسمى أمرا عند الأصولين اوطلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء عندنا وعندهم اومن غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل كالإباحة والتهديد فعلى ماذكره الرضى تسمية الأمر الغائب أمـر مجـاز للمشاركة فى الطلب وقال العلامة التفتازانى فى المطول مادل فى الطلب هو الأمـر سـواء كان صيغته مقترنة باللام نحو ليحضر زيد اوغيرها نحو أكرم عمرا ورويـد بكـرا فهـذه الصيغ الثلثة هو الأمر أقول وما ذكره العلامة التفتازانى هو المطابق لنظر فن المنطق الـذى هو مصروف إلى المعانى أولا فافهم [٢] والجواب أن المراد بالوضعية والصيغية ههنا المعنـى المتبادر اعنى المطابقية وليس التمنى والترجى مما يدل على الطلب مطابقة فافهم [٢] فيـه إشارة إلى أن السين والتاء ههنا للطلب والطلب هـهنـا بمعـنى عـدالنفس عاليـا علـى المـأمور .

فإن قيل هذا[١] منتقض بقول فرعون لقومه ماذا تأمرون فإنه لاإستعلاء منهم عليه قيل هو مجاز عن تُشيرون اويقال إن فرعون
لأن الإشارة لازة للأمر .ج
لما[٢] إستشارمن قومه فى أمر موسى عليه السلام والمستشار منه من حيث أنه مرشد للمستشير عالٍ عليه لضرورة علو المرشد والهادى على المسترشد والمهتدى ففرعون لما جعلهم مستشارا منهم نزلهم[٣] مترلة من لهم علو تعظيما لهم فى الجملة ليعاونوه فى دفع أمر موسى عليه السلام فجعل كلامهم كالأمر على نفسه أشار إلى هذا
وهو مشورتهم لفرعون.ص
صاحب الكشاف وَمَعَ الْخُضُوْعِ دُعَاءٌ وَسُوَالٌ[٤] مثل اللهم إغفرلى وَمَعَ التَّسَاوِى إِلْتِمَاسٌ هذابحسب اللغة وأما فى العرف فيطلق على ما يكون مع نوعٍ من التواضع وَإِنْ لَمْ يَدُلْ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ دَلاَلَــــةً وَضْعِيَّةً فَهُوَ تَنْبِيْـــهٌ أى إعلام على ما فى ضميـــره

(١) قوله هذا منتقض وفيه بحث لأنا لانسلم إنتقاضه بهذا لأنه خبر والأخبار خارجة عن قوله وإلا لإحتمال[١] الصدق والكذب .صادق (٢) قوله لما إستشار جوابه قوله فجعل كلامهم والإستشارة طلب المشورة .صادق (٣) قوله مترلة من لهم علو قيل إن المراد بالعلو ههنا الإستعلاء وإلا فلا يكفى تترليهم مترلة من له علو فى نفس الأمر فى جعل كلامهم أمرا ويمكن أن يكون المراد مترلة من لهم علو فى زعمهم سواء كان لهم علو فى نفس الأمر اولا وأراد مترلة من لهم إظهار العلو.ملخص. (٤) قوله دعاء وسوال إشارة إلى أنه لافرق بينهما وقد فرق بعض الفضلاء بأن الأول للطلب من الخالق والثانى للطلب من المخلوق لكن يستعمل كل منهما مكان الآخر.ن .

حاشية عبيد: [١] أقول ليس مراد الشارح الإنتقاض بنفس القول المذكور المحكى فى القرآن بل بما يفهم من قوله ما تأمرون لأن الفرعون سمى ما يصدر عنهم من الصيغ الدالة على طلب الفعل منه امرا وح فلا إيراد والحاصل أن المضاف فى عبارة الشارح محذوف فتدبر.عبيد كندهارى

وَيَنْدَرِجُ[١] فِيْهِ اَلتمنىْ(١) وَالنِّدَاءُ وَغَيْرهمَا كالقسم والترجى والتعجب والإستفهام وألفاظ العقود وفعلى(٢) المدح والذم اصطلاحا ولا مناقشة فيه فإن قلت النداء والإستفهام يدلان على طلب دلالة وضعية فإن النداء يدل بالوضع على طلب الإقبال والإستفهام على طلب الإعلام فكيف يندرجان تحت التنبيه الذى لايدل على طلب الفعل دلالة وضعية قلنا قد ذكر السّيد رحمه الله فى حاشية اللوامع أن طلب الإقبال فى النداء لازم(٣) لمعناه كلزوم طلب الأعلام بمعنى الإستفهام فافهم(٤) وَأَمَّا الثَّانِىْ اى المركب الغير التام فَهُوَ إِمَّا مركب تَقيِّيْدىٌّ إن كان الثانى قيدا للأول لفظا(٥) او معـــنى

نحو بعت واشتريت .ص

---

(١) قوله التمنى وهو إظهار إرادة الشئ ممكنا أولاوالترجى هو إظهار إرادة الشئ الممكن أوكراهية.ص.(٢) قوله فعلى المدح والذم فإنهما بحسب اللغة خبران وليس إنشائيتهما إلا بحسب الإصطلاح على أنهما لإنشاء المدح والذم .صادق (٣) قوله لازم لأن معنى النداء ظاهر ومعنى الإستفهام طلب الفهم وليس{١} بفعل لأنه عبارة عن الصورة الحاصلة بل إنفعال او كيف (بل ههنا للترقى فافهم عبيد) فطلب الإقبال لازم للأول وطلب الأعلام للثانى فلا يكون دلالتهما عليهما مطابقة .ص.(٤) قوله فافهم فإنه إشارة إلى أن الإستفهام دال عليه وضعا لأن الفهم يعد فى عرف اللغة من أفعال القلوب على أنه لو لم يكن فعلا للزم أن لايكون نحو إفهم أمرا.ص (٥) قوله لفظاآه: كما فى المركب التوصيفى لأن معنى الموصوف من حيث أنه موصوف لايتم بدون الصفة فهو قيد لفظى او معنى كما فى المركب الإضافى فإن الثانى فيه وإن لم يكن قيدا للأول لفظا لكنه قيد له معنى إذ المراد بغلام زيد كائن لزيد جلال .

حاشية عبيد: [١]قوله ويندرج فيه آه أى يندرج فى التنبيه المركب التام الذى دخل عليه حرف التمنى او حرف الترجى او حرف القسم او حرف النداء فإن كلها إنشاءات وتنبيهات على مافى ضمير المتكلم من تمنى مضمون الجملة وترجيه مثلا فافهم عبيد كند هارى {١} هذا هو بعد التسليم أن الإستفهام دال على طلب الفعل هو الفهم بحسب الوضع وأما قبل التسليم فنقول هو دال على الشك والتردد وأما طلب الفهم فلازم معناه .محمد زاهد عزيز خيل

كَالرَّجُلِ الْفَطِنِ وغلام زيد وهو النافع(١) فى المطالب التصورية
اى المركب التقييدى .ج
ولايتركب إلا من إسمين او إسمٍ وفعلٍ لأن الحكم التقييدى إشارة(٢) إلى حكم الخبرى فكما يستدعى الحكم الخبرى التركيب من إسمين اوإسمٍ او فعلٍ فكذا التقييدىّ وَإمَّا مركب غَيْرُ تَقَيِّيْدِىٍّ إنْ لَمْ يَكُنْ(٣) كذلك كَالْمُرَكَّب منْ إسْمٍ وَأَدَاة نحو بزيد او من حرف وفعل كقد قام فى قد قام زيد ولما فرغ المصنف[٢] عن مباحث الألفاظ شرع الآن فى مباحث(٤) المعانى فقال فَصَلٌ فى الْمَعَانِىْ[٣] والأولى(٥) أن يقال فى المفهومات المفردة والمعنى والمفهوم واحد بالذات و ذلك الواحد هو الصورة[٤] الحاصلة فى العقل

(١) قوله وهو النافع لأنه لاحكم فى أجزاء التعريف أصلا بل فى بعضها وصف للبعض اومضاف إليه .ص (٢) قوله إشارة إلى الحكم الخبرى فإن معنى الرجل الفطن الرجل الذى هو فطن ومعنى غلام زيد الغلام الذى هو مملوك لزيد .ص (٣) قوله إن لم يكن كك: اى لم يكن الثانى قيدا للأول لالفظا ولا معنى .ص .(٤) قوله مباحث المعانى التى يتركب منها الموصل إلى المطالب التصورية .ج .(٥) قوله {١}والأولى فإن الكلى والجزئي من أقسام الصور الذهنية من حيث أنها حاصلة فى العقل لامن حيث أنها تقصد من اللفظ وإنما قال والأولى لأنه كثيرا{٢} مايستعمل أحدهما مقام الآخر .صادق .

حاشية عبيد: [١] والجواب أن الكلام ههنا مبنى على عرف المنطق دون اللغة لأن كل متكلم يتكلم بإصطلاحه والفهم ليس بفعل عندهم ولا بعد فى عدافهم من التنبيه عندهم ع .[٢] وإنما قدم مباحث الألفاظ مع أن المقصود فى هذا الفن المعانى لأن الألفاظ وسائل المعانى كما لايخفى .
[٣] قوله والأولى الخ أقول قال الفاضل اللاهورى المعانى إذا وقعت فى مقابلة الألفاظ كما ههنا لأن المباحث السابقة كانت فى الألفاظ فيراد بها الصور الذهنية وإن كانت المعانى فى الأصل عبارة عما يقصد من اللفظ فعلى هذا لاوجه لأولوية ماقال الشارح فافهم [٤] فإن عبر عنها بألفاظ مفردة فهى معان مفردة وإن عبر عنها بألفاظ مركبة فهة معان مركبة .عبيد الله كندهارى {١} وايضا يلزم المخالفة بين العنوان والمعنون لأن المنقسم فى المعنون الكلى والجزئى {٢} فاراد المصنف من المعانى المفهومات وإنما فعل كذلك للإشارة إلى أنهما متحدان بالذات ومتغايران بالإعتبار.عزيز خيل

مختلف(١) بإعتبار القصد والحصول ولما كانت الكلية والجزئية[١] أولا(٢) وبالذات صفة المفهوم على عكس الإفراد والتركيب قسّم المفهوم من حيث هُو هُو(٣) إلى الكلى فقال كُلُّ مَفْهُوْمٍ[٢] وهو ماحصل فى العقل أى(٤) من دون اللفظ المفرد .ع شانه أن يحصل فى[٣] العقل سوآءٌ حصل بالفعل أو بالقوة بالذات(٥) أو [٤]

---

(١) قوله مختلف بإعتبار القصد والحصول فإن المعنى هو الصورة الحاصلة فى العقل من حيث أنها قصدت من اللفظ والمفهوم هو الصورة الحاصلة المذكورة من حيث أنها حاصلة فى العقل منه . (٢) قوله أولاً وبالذات صفة{١} للمفهوم وثانيا وبالعرض صفة اللفظ وعلى عكس هذا لإفراد والتركيب فإنهما أولا وبالذات صفة اللفظ وثانيا وبالعرض صفة المفهوم .ص (٣)قوله من حيث هوهو قيد به لئلا يرد أن الحاصل فى النفس الجزئية المشخصة جزئي البتة لإكتنافه بعوارض فكيف ينقسم إلى الكلى (٤)قوله اى من شانه الخ إشارة إلى جواب سوال مقدر تقريره ان هذا التعريف غير جامع لما لايحصل فيه بالفعل كمفهوم الإنسان والفرس إذا لم يتصور وتقرير الجواب أن المراد بحصوله فيه حصوله بالفعل او بالقوة جلال. (٥) قوله بالذات الخ دفع سوال مشهور فى هذا المقام أن الحصل فيه بالفعل او بالقوة ليس إلا كليا فإن الجزئي لايحصل فيه لا بالفعل ولا بالقوة فيلزم تقسيم الشئ إلى نفسه أعنى الكلى وإلى غيره أعنى الجزئي وتقرير الدفع أن الحاصل فيه بالفعل او بالقوة أعم من أن يكون حاصلا فيه بالذات او بالواسطة والجزئي وإن لم يكن حاصلا فيه بالذات لكن حاصل فيه بواسطة الآلآت فلايلزم مايلزم فقدتبين أن قوله فلا يلزم الخ تفريع للتعميم الثانى كما هو الظاهر لاللتعميم الأول .جلال .

حاشية عبيد: [١] وأما الألفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالعرض تسمية الدال بإسم المدلول .قطبى. [٢] قوله كل مفهوم آه اى مفهوم مفرد مفرد كما يقتضيه عنوان الفصل وقد نص فى الشفاء على أن المقسم للكلي والجزئي هو المفرد لا المركب وعلى هذا فيكون الكلى والجزئي قيد القسم إذ لو كانا عبارتين عن القسم يلزم أن يكون الكلى عبارة عن مفهوم مفرد كذا فلايصدق التعريف على الكليات والجزئيات المركبة [٣] أقول لو بدل الشارح كلمة فى بلفظ عند لم يحتج إلى التعميم الثانى تدبر [٣] أقول قال المحققون المراد من العقل ههنا الذهن الشامل للحواس الباطنة فحينئذ لاحاجة فى شموله للجزئيات المادية الحاصلة فى الحواس إلى التعميم الثانى كما سيأتى فتدبر[٤]هذا التعميم على مذهب من يقول بأن الجزيات المادية لاتحصل فى العقل بل فى الآلات وأما على مذهب من يقول حصولها فى العقل فلاحاجة إلى هذا التعميم فافهم عبيد {١}وذلك لأن المأخوذ فى مفهوم الكلى والجزئي الصدق على كثيرين وعدم الصدق من شأنه أن يكون وهما ... .المفرد والمركب هى الدلالة وهو من أوصاف اللفظ.محمد زاهد

أو بالواسطة فلا يلزم تقسيم الشئ إلى نفسه وإلى غيره فَهُوَ جُزْئِيٌّ إنْ مُنعَ نَفْسُ تَصَوُّرِه أى[١] إن منع من حيث أنه متصوّر عَنْ وَقُوْعِ الشِّرْكَة أى شركة[٢] كثيرين فِيْه أى فى ذلك المفهوم كزيد

المعرف بماحصل فى العقل.

ومعنى[٣] تصوُّر المفهوم حصُول المفهوم نفسُه لاصُورته فلايرد

ففى لفظ التصور تجريد فافهم .ع

ماقيل إن التصوُّر حصُول صُورة الشئ فى العقل فيكون معنى قوله تصوُّر المفهوم حصول صورة المفهوم فيلزم أن يكون للمفهوم

وقد سبق أن المفهوم هو الصورة الحاصلة فى العقل .ع

جواب ثان.

مفهومٌ وهو باطل وقد يُقال إن مفهوم المفهوم عينُه كوجود الوجود

فيه إنه كيف يكون الضاف عين المضاف إليه .

---

(١) قوله اى إن منع الخ جواب لمايقال إنا لانسلم أن المانع للعقل من وقوع الشركة نفس تصور المفهوم بل المفهوم نفسه بشرط تصوره وحصوله عنده لأن المانع ماهو فى نظره وهو هوية المعلوم دون العلم وإنما يدخل العلم فى نظره ولايلتفت إليه كيف وإن الجزئي بمجرد تصوره لايمنع وقوع الشركة سوء إلتفت إلى تصوره اولا فدخل الجزئيات بإسرها فى تعريف الكلى بأن مراده هذا لكن أسند المنع إلى التصور تجوزا إسناد الفعل إلى الشرط صادق .(٢) قوله اى شركة كثيرين إشارة إلى أن ا لمشترك فيه ماحصل فى العقل فعلى[١] هذا لايرد ماقيل إن طائفة من الناس إذا تصوروا زيدا كان صورته الموجودة فى الخارج مشتركة بين الصور الكثيرة الحاصلة فى أذهان الطائفة فينبغى أن يكون كليا ووجه الدفع ظاهر لأن الكلية إمكان إشتراك كثيرين فيما حصل فى العقل لاإشتراك الصور الحاصلة فى الأذهان فى الصورة الموجودة فى الخارج ولاشك أنه لا يمكن إشتراك الكثيرين فيما حصل فى العقل من مفهوم زيد ج.(٣) قوله ومعنى تصور المفهوم حصول المفهوم نفسه فإن التصور إذا أضيف إلى المفهوم يكون معناه حصول نفسه لاحصول صورته وإذا أضيف إلى اللفظ يكون معناه حصول صورته فلا يلزم أن يكون للمفهوم مفهوم.جلال

حاشية عبيد: [١] أقول إنما تجوز وتسامح الصنف فى العبارة لكونها أدل على المقصود وهو أن مناط الكلية والجزئية هو الوجود العقلى والمجاز فى التعريف عند وجود القرينة غير غريب فافهم أبوالفضل محمد عبيد الله أيوبى كندهارى {١}وايضا أن الكلى والجزئي من أقسام المفهوم والصورة الخارجية ليست بمفهوم فلايصدق عليه تعريف الكلى وأجاب سيد السند بأن مدارالكلية على الإنتزاع والظلية بأن يكون ظلا للكثيرين وللصورة الخارجين إظلال كثيرين ولا يخفى مافيه لأن الإتحاد يصلحه الظلية والإنتزاع هو موجود لأن حصول الأشياء بانفسها.محمد زاهد عزيز خيل

وَكُلِّيٌّ إنْ[١] لَمْ يَمْنَعْ نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه فالتقييد[٢] بالتصور يفيد قطع النظر عن الخارج والتقييد[1] بالنفس يفيدُ قطع النظر عن البرهان ولم يغن أحدهما عن الآخر فيجب التقييد بهما لئلا[٣] ينتقض التعريفان طردا ولاعكسا ومعنى[٤] شركة كثيرين فيه أنه يمكنُ للعقل

لأن تصور الشئ حصوله صورته فى الذهن .ص

---

(١) قوله إن لم يمنع أى يمكن وقوع شركة كثيرين فى المفهوم فلا يرد أن الكثيرين جمع الكثير والكثير هو المتعدد فلا بد من حمل الكلى على أكثر من المتعدد فعلى هذا لايصدق التعريف على كلى صادق على إثنين فقط وذلك لأن كلما صدق على الإثنين صدق عند العقل على الأكثر ولو بالفرض{١} جلال.(٢) قوله فالتقييد الخ إشارة إلى دفع ماقيل من أن قيد النفس فى التعريف مستدرك لأنه يتم بدونه جلال .(٣) قوله لئلا ينتقض الخ إذ لو لم يعتبر فى تعريف الكلى والجزئي بالتصور الداخل فى الجزئي الكليات الفرضية مثل اللاشئ واللاإمكان واللا وجود فإنها تمنع أن تصدق على شئ من الأشياء بالنظر إلى مجرد تصورهما ولو لم يعتبر النفس فيها لدخل واجب الوجود فى الجزئى ر فإن الشركة فيه ممتنعة بالدليل الخارجى لكن إذا جرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين فإن مجرد تصوره لو كان مانعا من الشركة لم يفتقر فى إثبات الوحدانية إلىالدليل فلا يكون مانعا وخرجت عن تعريف الكلى فلا يكون جامعا فلا يكون قيد التصور مغنيا عن قيد النفس كما توهم به عبارة العلامة .صادق .(٤) قوله ومعنى الشركة الخ إشارة إلى جواب سوال مقدر تقريره أن الكليات الفرضية خارجة عن تعريف الكلى لأن معنى شركة كثيرين فيه أن يصدق عليهم وهى لاتصدق على شئ من الأشياء الخارجية اوالذهنية فضلا عن أن تصدق على الكثيرين كاللاشئ مثلا فإنه لايمكن صدقه على شئ منها فإن مافرض فى الخارج فهو شئ فى الخارج وكل ما فرض فى الذهن فهو شئ فيه .جلال .

حاشية عبيد: [١] قوله والتقيد آه :قال شارح المطالع لما أخذ التصور فى تعريف الكلى والجزئي علمنا أن الكلية والجزئية من عوارض الصورة الذهنية فربما يسبق إلى الوهم أنه لو كان من صور الذهنية ما لايمنع الشركة كان حقيقتها الخارجية ايضا كك لأن الصور الذهنية مطابقة للحقائق الخارجية فيكون مثل الواجب تعالى لايمنع الشركة فى الخارج ايضا وهذا خلف فأزيل هذ الوهم بأن منع الصور الذهنية للشركة وعدم منعها ليس بالنظر إلى ذاتها بل من حيث نفس تصورها فنفس تصور الواجب هو الذى لايمنع الشركة لا ذاته فالتقيد بالنفس لإزالة هذا الوهم وزيادة الإيضاح إنتهى فتدبر. عبيد كند هارى {١} المراد من الفرض: التجويز العقلى لاالتقدير البحث لإمكان ذلك فى الجزئى ايضا عزيز خيل.

أن(١) يفرضه صادقا على كثيرين فيدخل فيه الكليات(٢) الفرضية فإن قيل لايجوز دخول الكليات الفرضية تحت الكلى لأن التصور الذى هو عبارة عن حصول صورة الشئ فى العقل مأخوذ فى تعريف الكلى فلو كانت كليات لكانت أشياءً(٣) قلنا الشئ المأخوذ فى تعريف التصوّر بالمعنى اللغوى الشامل للموجود والمعدوم واللأشئ واللأموجود وهكذا صرّح فى بعض حواشى القطبى والفرق(٤) بين الكلى والجزئي أن الكلى[٢] جزءُ للجزئي غالباً(٥) فيكون الجزئي كليا والكلى جزءاً

تذكرة لما مر فى صدر الكتاب .

مايعبر عنه مايخبر عنه .

لاالإصطلاحى وهو الموجود .ج

(١)قوله أن يفرضه الخ إن قيل لانم أن مجرد الفرض كاف وإلاّ فليفرض الجزئي أيضا لأنه مشترك قلنا أنه[١] فرض ممتنع أى يحكم العقل بإمتناعه إذخلى ونفسه بخلاف فرض إشتراك الكليات الفرضية فإنه فرض ممكن فإن العقل إذا خلى ونفسه لايحكم بإمتناعه بلا ملاحظة الغير منه (٢) قوله الكليات التى يمكن فرض صدقها على شئ فى نفس الأمر ج (٣) قوله أشياء مع أنها ليست بأشياء فإن الشئ هو الموجود .(٤) قوله والفرق بينهما الخ وإعلم أن مامر كان فرقا بينهما بالنظر إلى الماهية فأشار ههنا إلى فرق آخر بالنظر إلى أمر خارجى على وجه يتبين به وجه التسمية بالكلى والجزئي والأولى أن يقال إنما سمى .ج (٥) قوله غالبا إشارة إلى أن الخاصة والعرض العام ليس جزء للجزئيات وأما الجنس والفصل فجزءآن لماهية النوع والنوع جزء للشخص .ج(٥) قوله غالبا وإنما سمى الكلية مطلقا كليا حملا للأقل على الأكثر .ج

حاشية عبيد: [١] حاصله أن فرض صدق الجزئي على كثيرين فرض ممتنع بالتوصيفية وفرض صدق الكليات الفرضية فرض ممتنع بالإضافة وبينهما بون بعيد كما قا ل السيد السند فى شرح إيساغوجى [٢] قوله أن الكلى آه لايخفى أن الكلام فى أفراد الكليات الخمس وهى مطلقا جزء للجزئي لأن العرض والخاصة جزءآن لحصصهما لما تقرر أن الكلى بالنسبة إلى حصصه نوع فكيف يصح قوله غالبا ويمكن أن يقال غرض الشارح أن الكليات من حيث الإتصاف بتلك المفهومات يكون جزء للجزئي غالبا يصح قيد غالبا لأن الضاحك من حيث أنه متصف بمفهوم الخاصة ليس جزء لجزئيه لأن أفراده من تلك الحيثية هى زيد وعمر وغيرهما وكذا الماشى من حيث أنه عرض عام أفراده الإنسان والحمار وغيرهما وليس بجزء منهما لكن عبارة الشارح قاصر فى أداء هذا المعنى والامر فى ذلك سهل إذا كان المرد واضحا كذا قال بعض المحققين فتدبر عبيد الله كند هارى

والكل له نسبة إلى الأجزاءِ لكونه مركبا منها والأجزاء لها نسبة إلى الكل لكونها أجزاء له فالكل جزئي لكونه منسوبا إلى الأجزاءِ والجزء كلى لكونه منسوبا إلى الكل فإن قيل كيف
والمنسوب إلى الكل كلى .ج
يتصور كون الكلى جزء للجزئي والكلى محمول على الجزئي والجزء(١) لايحمل على الكل فإن السقف لايحمل على البيت قلنا(٢) إن أهل الصناعة إذ اعتبروا الكلى محمولا على الجزئى لا يأخذونه بإعتبار(٣) الجزئية وقد قيل(٤) إنه جزء إعتبارىٌ لاحقيقىٌ وإنما يمتنع الحمل فى الحقيقى ولما فرغ عن بيان مفهوم الكلى
المصنف
والجزئي شرع فى تقسيم الكلى الذى صار[١] نظر المنطقى

---

(١) قوله والجزء لايحمل على الكل الخ لأن الجزء الخارجى متقدم على الكل فى الوجود والمحمول يكون متحد الوجود فى الخارج بالموضوع .ص (٢) قوله قلنا الخ محصله أنه لايراد بكونه محمولا لأنه من حيث أنه جزء محمول بل يراد أن معروض الجزئية هو مفروض المحمولية مثلا الحيوان المأخوذ بشرط دخول الناطق فيه نوع وبشرط عدم دخوله فيه جزء غير محمول وبلا شرط شئ اى بحيث يمكن أن يعرضه النوعية والجزئية جنس ومحمول فهو جزء بإعتبار و محمول باعتبار آخر .ص (٣) قوله بإعتبار هو إعتبار بشرط لاشئ بل بإعتبار لابشرط شئ جلال. (٤) قوله وقد قيل محصله أن الكلى جزء عقلى لجزئياته والمنافى للحمل هو الجزئي الخارجى لاالعقلى لأن الحمل هو إتحاد المتغائرين ذهنا لا فى الخارج{١} .ص

حاشية عبيد: [١] قوله الذى صار آه أقول الغرض من وضع مباحث الكليات إنما هو معرفية كيفية إقتناص المجهولات التصورية من معلوماتها وهى لاتقيص بالجزئيات بل لايبحث عن الجزئيات فى العلوم الحكمية لتغيرها وتغير أحوالها والمقصود فى العلوم الأحوال الباقية الدائمة المسماة بالأحوال المطلوبة وايضا غير منضبطة لكثرتها وعدم إنحصارها فى عدد تفى قوةالإنسانية بتفاصيلها {١} فالحمل يقتضى التغاير بحسب العقل والإتحاد بحسب الوجود الخارجى والجزء الذهنى متحد الوجود مع الكل فى الخارج بخلاف الجزء الخارجى فإنه يكون وجوده متقدما على وجود الكل فلا يكون بينهما إتحاد فى الوجود الخارجى فلذا لم يجز الحمل محمد زاهد عزيز خيل

مقصورا[١] عليه فَقَالَ فَالْكُلىُّ الَّذىْ تَمَامُ مَاهيَّة جُزْئيَّاته نوع المراد[٢] بماهيّة جزئياته ماهيته الكلية لاالشخصية فلايرد[٣] ماقيل إن النوع إن كان تمام ماهية جزئياته لايكون كليا لأن الكلى جزء للجزئي وَهُوَ اى النوع إما أن يكون خارجيا او ذهنيا والثانى كالعنقاء والأول إما أن يكون متعدد الأشخاص فى الخارج او لايكون فإن كان متعدد الأشخاص فهو مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة[١] والخصوصية معا[٤] فى الخارج كالإنسان[٥] وإن لم يكن متعدد الأشخاص فهو مقول فى الخارج وإن وجد التعدد بحسب الفرض . فى جواب ماهو بحسب الخصوصية المختصة فى الخارج كالشمس إذ ولايجمع الأفراد المفروضة مع الموجودة فى السوال . ليس لها فرد آخر حتى يجمع بينه وبين ذلك فى السوال بماهو

---

(١) قوله مقصورا عليه لأن الجزئي لايكون كاسبا لأنه لايقع فيه نظر ولافكر ولا مكتسبا لأنه لايحصل بفكر فإن قلت مامر من تقسيم المفرد إلى الكلى والجزئي كان بحثا من الجزئي فكيف يكون بحث المنطقى مقصورا على الكلى قلت إن المراد بحث المنطقى بالذات مقصور على الكلى وأما البحث عن الجزئي فإنما وقع على سبيل التبع والإستطراد. ج (٢) قوله المراد بماهيةيريد أن كون النوع تمام الماهية بالقياس إلى ماهيتها النوعية وكونه جزء منها بالنظر إلى ماهيتها الشخصية وذلك لأن جزئية الجزئيات بالنظر إلى ماهيتها الشخصية لاالنوعية فالكلى جزء للجزئي .جلال (٣)قوله فلا يرد ايضا أن النوع جزء لجزئياته فلايكون الكلى الذى هو تمام ماهية جزئياته نوعا.ج. (٤) قوله معااى جميعا يقال كنا معا إذا كنا جميعا (٥) قوله كالإنسان فإنه يقال فى جواب ما زيد خاصة وكذا فى جواب ما زيد وعمرو وبكر .منه .(٦) قوله فرد آخر اى سوى هذا الفرد وهو القرص المدور المنور المضئ للعالم الذى فى جو السمآء .ج .

حاشية عبيد: [١] اى إن كان السوال بالشركة يكون مقولا فى جوابه بحسب ذلك وإن كان السوال بالخصوصية يكون مقولا فى جوابه وليس المراد إجتماع الشركة والخصوصية فى السوال والجواب فى زمان واحد لأنه غير ممكن فتدبر عبيد كند هارى

فالنوع كيف ماكان صَادقٌ عَلَى كَثيْريْنَ سواءُ كانوا موجودين فى

الخارج اولا مُتَّفقيْنَ بالْحَقَائق المراد الفرد(١) الكامل منه فلا حاجة

لأن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل .ع

إلى قيد فقط لإخراج الجنس كما توهم فىْ جَوَاب سوال مَا هُوَ

والمراد(٢) بما الشارح دون(٣) الحقيقية وإن أريد بالكثيرين

أشار بكلمة إن إلى ضعف المراد

الموجودون فى الخـارج كان المـراد بمـا الحقيقية دون الشارحـة

(١) قوله الفرد الكامل منه اى من الإتفاق وهو أن يكون جميع الأفراد متفقة الحقيقة ولايكون فيها فرد مخالف لما فيها وفيه إشارة إلى جوال إعتراض ذكره العلامة التفتازانى فى شرح الشمسية وهو أن كل قيد إنما يخرج ما ينافيه لا ما يغايره ولا منافات بين المقول على المتفقة والمقول على المختلفة فإن الجنس كما يقال على المختلفة يقال على المتفقة إذا ضم إليها حقيقة أخرى فلابد من قيد لإخراج الجنس جلال. (٢) قوله والمراد بما الخ جواب سوال مقدر تقريره أن السوال عن الحقيقة ولاحقيقة إلا للموجودات فلا يصح التعميم المذكور بقوله سواء كانوا موجودين فى الخارج اولا وتقرير الجواب أن ما نوعان حقيقية وشارحة والشارحة أعم من أن تكون موجودة فى الخارج ام لا والمراد ههنا هى فيصح التعميم ولايلزم التخصيص بالنوع الخارجى واالمراد بما الشارحة التى يطلب بها شرح الإسم كقولنا ما العنقاء طالبا أن يشرح هذا الإسم ويبين مفهومه وإنه لأى معنى وضع فيجاب بايراد لفظ أشهر سواء كان من هذه اللغة اوغيرها ج (٣) قوله دون الحقيقة وهى التى يسأل عن ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقوله ما الحركة اى حقيقة مسمى هذا اللفظ فى نفسه فيجاب بإيراد ذاتياته من الجنس والفصل .منه .

حاشية عبيد: بقيه [١] قوله معا آه فيه بحث لأنهم صرحوا أن السوال بما هو إن كان عن شئ واحد كان طالبا تمام الماهية المختصة به وإن جمع بين شيئين او أشياء كان طالبا لتمام ماهيتها المشتركة بينها وإذا كان كك ففى النوع المتعدد الأشخاص كيف يكون النوع مقولا فى الجواب عن فرد واحد مع أن النوع ليس تمام الماهية المختصة بالفرد لأن تمام ماهيته النوع مع الشخص والجواب أن ماهو سؤال عن الماهية والماهية تدل على الكليةفتمام الماهية الكلية للفرد الواحد النوع كما أن تمام الماهية الكلية المشتركة ايضا النوع فتدبر [١] إنتصابه على الحالية والفرق بينه وبين قولنا جميعا أن معا يفيد الإجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كليا سواء إجتمعت اولا كذا فى الرضى فالمعنى حال كون الشركة والخصوصية مجتمعين فى المقولية فى جواب ماهو وذلك لايقتضى المقولية فى زمان واحد فاضل لاهورى رحمه الله [٢] أقول قوله على كثيرين ظرف لغو متعلق بقوله صادق وأما قوله فى جواب ماهو فهو ظرف مستقر متعلق بواقعا حال من ضمير صادق فلايرد أن الصدق على كثيرين فى جواب ماهو لايتصور فى النوع المنحصر فى الفرد الواحد لأنه كمامر مقول فى جواب ماهو بحسب الخصوصية وجه الدفع ظاهر

وحينئذٍ(١) يكون هذا تعريفا للنوع الخارجى الذى هو متعدد الأشخاص فى الخارج كالأنسان والمناسب بهذه الصناعة هُو السابق.(٢) تأمل فقوله على كثيرين يشمل الكلى مطلقا وقوله متفقين بالحقائق يخرج(٣) الجنس وقوله فى جواب ماهو يخرج الثلث الباقية أعنى الفصل والخاصة والعرض العام وأعلم(٤) أن قوله متفقين بالحقائق وإن كان يخرج العرض العام متصلة. والفُصول البعيدة وخواص(٥) الأجناس أيضا لكن إسناد إخراجها إلى كالحساس والنامى وقابل الأبعاد .منه القيد الأخير أولى لأن القيد الأخير يخرج الفصول والخواص مطلـــقا(٥)

---

(١) قوله وحٍ اى حين أرادة الكثير الموجودين فى الخارج .جلال (٢) قوله هو السابق اى التعميم نظرا إلى عموم قواعد هذا الفن من الموجودات وغيرها ولعل وجه التأمل أن كون التعميم مطلقا مناسبا مم ألا ترى أنه كمال مقتدا به فى معرفة أحوال الإعتباريات والكسب والإكتساب ايضا لايجرى فيها كما يجرى فى الموجودات ولذا لايبحث عن الجزئيات فتدرب[١] مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٣) قوله يخرج الثلث الباقية أما الفصل والخاصة فلإنهما مقولان فى جواب اى شئ هو فى ذاته او فى عرضه لا فى جواب ماهو واما العرض العام فلا يقال فى الجواب أصلا .ج(٤) قوله وأعلم الخ إعتراض يرد على من خصص قوله متفقين بالحقائق بإخراج الجنس وتقرير الإعتراض أن قوله متفقين لايختص بإخراج الجنس فإنه يخرج العرض العام والفصول البعيدة وخواص الأجناس ايضا فلاوجه لتخصيصه بإخراج الجنس .ج .(٥) قوله وخواص الأجناس كالماشى فإنه وإن كان{١} عرضا عاما بالقياس إلى الإنسان مثلا لكنه خاصة بالقياس إلى الحيوان .منه(٦) قوله مطلقا أى سواء كانت الفصول النو عية قريبة او بعيدة وسواء كانت الخواص نوعية او جنسية .ن

حاشية عبيد: [١] أقول: فيه بحث لأنه قال السيد السند فى مباحث الفصل من حواشى القطبى أن قواعد الفن وإن كانت عامة ولكن قد تخصص بالمحقق الموجود لزيادة الإعتناء بشانه وأما التعريفات فالأولى شمولها للكل والمقام ههنا مقام التعريف فتدبر.[٢] لأن الغرض من السوال إما الإطلاع على الذاتى او الإمتياز عما عداه وفى العرض العام لا يتصور شى محمد عبيد الله كند هارى.{١} والفرق بينهما باللحاظ فإن الملحوظ فى الخاصة وحدة المعروض وفى العرض العام تعدد المعروض ولم يعكس الأمر لأن المناسب مع الخاصة وحدة المعروض ومع العرض العام تعدده .محمد .اهد عزيز خيل

فإسنادُ إخراجها إليه أولى وأما العرض(١) العام فلأنه شريك للخاصة فى العرضية وعدم الوقوع فى جواب ماهو فإدراجها فى سلك الإخراج بقيدٍ واحدٍ أولى ولايخفى(٢) مافيه وَالكلى(٣) الذى هو الدَّاخِلُ غَيْرُ الْمُسَاوِى لتلك الماهية بأن كان أعم منها فى تِلْكَ المَاهِيَّة[٢] أى(٤) فى تمام ماهية جزئياته كالحيوان مثلا الداخل فى ماهية الإنسان والفرس جِنْسٌ وفى جعله جزء داخلا فى الماهية تسامح(٥) تأمل وَهُوَ أى الجنس صَادِقٌ أى(٦) محمول بالمواطاة(٧) على كَثِيْرِيْنَ جنس للخمسة

خبر مبتدأ محذوف اى هو .ج

(١) قوله وأما العرض العام اى إسناد إخراجه إلى القيد الأخير أولى فلأنه الخ .صادق (٢) قوله ولايخفى ما فيه وذلك لأن فى الإندراج فى سلك الإخراج بقيد واحد إخراج المخرج وهو غير[١] جائز بل غير ممكن وفى ترك الإندراج المذكور إهمال رعاية أمر مناسب لافائدة فيه معتد بهاوفيه تزئيف لقول السيد .ج (٣) قوله والكلى الذى لا فائدة{١} فى تقدير الذى وكلمة هو فينبغى أن يكتفى على تقدير الكلى لأنه موصوف الداخل .ج (٤)قوله اى فى تمام ماهية جزئياته إشارة إلى أن اللام فى لفظ الماهية عوض عن المضاف إليه ومغنية غناؤه .ج(٥) قوله تسامح لأن الحيوان مثلا بشرط عدم النطق جزء وهو ح ليس بجنس بل لا بشرط النطق وعدم النطق وأمابشرطه فنوع ولايخفى أن التسامح يقتضى الصحة فى الجملة كان وجهه أن الجنس مشابه للجزء ويجوز وضع أحد المتشابهين موضع الآخر .ص (٦) قوله اى محمول بالمواطاة إشارة إلى أن الصدق ههنا بمعنى الحمل لابمعنى التحقق وإن المعتبر فى حمل الكليات على ما تحتها هو حمل المواطاة لاحمل الإشتقاق .ج (٧) قوله بالمواطاة وهو حمل الشئ بالحقيقة بلا واسطة بخلاف حمل الإشتقاق نحو زيد عدل .صادق .

حاشية عبيد: [١] فيه بحث لأنا سلمنا أن إخراج المخرج باطل لكن ههنا ليس كك بل إخراج الخارج وهو غير باطل [٢] الماهية فى إصطلاح المنطقين مابه يجاب عن السوال بما هو وهى لا يكون إلا كليا وعند أهل الحكمة ما به الشئ هو هو وبين المعنيين عموم وخصوص من وجه كما يظهر بالتأمل قاله اللاهورى رحمه الله . عبيد كند هارى {١} فى تقدير الذى إشارة إلى أن المذكور فى المعطوف عليه يكون مقدرا فى المعطوف وبعد تقرير الذى لابد من تقرير هو عزيز خيل

إن قيل(١) يلزم فى قولك الصّادق على كثيرين جنس للخمسة حمل النوع على الجنس وهو ممتنع قلنا الحمل ههنا بإعتبار(٢) عارض كونه جنسا للخمسة لا بإعتبار مفهومه فلا يلزم حمل النوع على الجنس تأمل(٣) مُخْتَلِفِيْنَ بَالْحَقَائِقِ خرج به النوع فِىْ جَوَابِ سوال(٤) مَا هُوَ خرج به الكليات الباقية وهذا(٥) كما[١] يذكر فى لغة العرب إسم الفرد و يراد(٦) به الإثنان و الجمع

---

(١) قوله إن قيل الخ حاصل السوال أن الصادق على كثيرين جنس لكونه صادقا على مختلفة الحقائق وهى الكليات الخمس فيكون مطلق الجنس الذى هو من الكليات الخمس نوعا من أنواعه وجنس الخمس نوع من مطلق الجنس ونوع النوع للشئ نوع له فيلزم فى قولك الصادق على كثيرين جنس للخمسة حمل النوع وهو جنس الخمس على الجنس وهو الصادق على كثيرين وهو ممتنع و حاصل الجواب[٢] أن الصادق على كثيرين وإن كان بإعتباره مفهومه أعم من مطلق الجنس لكنه بإعتبار عارض كونه جنس الخمس نوع منه ولاحجر فى كون الشئ الواحد أعم من شئ بإعتبار مفهومه ونوعا منه بإعتبار عارضه .ج (٢) قوله بإعتبار عارض اى الذى يعرض له من حيث وقوعه فى تعريف الجنس وهو كونه جنسا للخمسة .ص (٣) قوله تأمل لعله إشارة إلى جواب آخر للسوال وهو أن حمل الخاص على العام (على طريق القضية المهملة لاالكلية .)لاريب فى جوازه فلا إمتناع فتدرب مولنا محمد عبد الحليم .(٤) قوله فى جواب سوال إنما قدر السوال لأنه صادق على كثيرين فى جواب السوال بما هو لا فى جواب ما هو إلا أنه إكتفى بالشهرة .ج (٥) قوله وهذا جواب لما يقال أن الجنس لايقال فى جواب ما هو بل فى جواب ما هما او ما هم .صادق (٦) قوله ويراد به الإثنان كقوله تعالى والله ورسوله أحق أن يرضوه اى يرضوهما وإنما أفرد إشارة إلى أن رضاء أحدهما رضاء الآخر والجمع كقوله تعالى على عباده الذين إصطفى .ص بناء على أن المراد بالعباد هو النبى صلى الله عليه وسلم خاصة وإلا فلاشاهد فيه .شيخ

حاشية عبيد: [١] أقول لاحاجة إلى هذا التوجيه البعيد عن الفهم لعدم شيوع مثل هذا فى الإستعمال بل الأسهل فى الجواب أن ماهو منقول عن معناه الأصلى بحسب إصطلاح المنطقين إلى السوال عن تمام الماهية المختصة او المشتركة وقد نصوا على ذلك فاعتبر.[٢]وتوضيحه أن الصادق على كثيرين بإعتبار مفهومه جنس للجنس فإن كل جنس يصدق عليه أنه صادق على كثيرين وبإعتبار عارض وهو كونه جنسا للأمور الخمسة نوع للجنس ولاعائبة فى كون مفهوم الجنس جنسابإعتبار ذاته ونوعا بإعتبار عارضه كذا قال الفاضل عماد الدين .عبيد

إن قيل لايتصور كون جزء الماهية محمولا بالمواطاة لأن الجزئية تقتضى الغيرية فى الوجود والحمل يقتضى الإتحاد فيه وبينهما تناف
لأن وجود الجزء ليس عين وجود الكل .منه
قلنا(١) الحمل يقتضى الإتحاد فى الخارج لأن الحمل هو إتحاد المتغائرين ذهنا[١] فى الخارج[٢] والجزئية تقتضى المغائرة فى العقل فلا منافات(٢) بينهما وفيه بحث(٣) ثم الجنس[٤] على نوعين قريب إن كان الجواب عن سوال الماهية اية(٤) ماهية فرضت وعن
إذ لامعنى للجواب عن الماهية .ص

---

(١) قوله قلنا محصله أن الجزء يتقدم على الكل حيث يكون جزء فإن كان جزء فى الخارج يتقدم عليه فى الخارج وإن كان فى العقل يتقدم عليه فى العقل والكلى جزء عقلى لجزئياته فهو متقدم عليها ويتغاير لها فى العقل فهو لاينافى الحمل بل لابد منه وبهذا ينحل ما أشتهر فى وجه البحث من أن الجزئية تقتضى المغايرة فى الخارج ايضا .صادق (٢) قوله فلا منافات بينهما أى بين الجزئية الذهنية وبين الحمل لأن كلا منهما يقتضى المغايرة فى الذهن والإتحاد فى الخارج . جلال (٣)قوله وفيه بحث لعل وجهه أن الجنس حين الجنسية ليس بجزء فالجزء الغير المحمول مرتبة بشرط لا والمحمول الغير الجزء مرتبة لابشرط فلا يلزم المنافات ولاإجتماع الجنسية الجزئية كما فهمه المجيب[٣] مولانا محمد عبد الحليم رح (٤) قوله ايةماهية بالجر على أنه بدل من الماهية والرفع على أنه مبتدأ خبره قوله فرضت والنصب على أنه مفعول أعنى ومحصله أنه ليس المراد الماهية المعينة كما توهم اللام .ص

حاشية عبيد: [١] قوله ذهنا هذا متعلق بالتغاير وقوله فى الخارج متعلق بالإتحاد [٢]فإن قيل كيف يتصور الإتحاد فى الخارج فى مثل قولنا العنقاء طائر وشريك البارى ممتنع قلنا يكفى الوجود الفرضى فتدبر [٣] والجواب أن مبنى الجواب على الظاهر حيث قالوا الحيوان جزء الإنسان وجنسه ومحمول عليه .[٤]قوله ثم الجنس آه قال قطب الدين الرازى القوم قد رتبوا الكليات اى بينوا ترتيبها حتى يتهيأ لهم التمثيل بها فوضعوا الإنسان ثم الحيوان ثم الجسم النامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فا لإنسان نوع كما عرفت والحيوان جنس لأنه تمام الماهية المشتركة بين الإنسان والفرس وكذلك الجسم النامى جنس للإنسان والنبات لأنه كمال الجزء المشترك بينهما وكذلك الجسم المطلق جنس له لأنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والحجر وكذا الجوهر جنس له لأنه تمام الماهية المشتركة بيه وبين العقل فقد ظهر أنه يجوز أن يكون لماهية واحدة أجناس مختلفة بعضها فوق بعض نعم لايجوز أن يكون لها جنسان فى مرتبة واحدة فأراد المصنف أن يبين هذ المراتب.عبيد الله

وَعَنْ[١] بَعْضِ مَايُشَارِكُهَا اى تلك الماهية فِيْهِ اى فى ذلك الجنس هُوَ بعينه الْجَوَابُ عَنْهَا أى عن تلك الماهيّة وَعَنْ كُلِّ مَا يُشَارِكُهَا فِيْهِ اى فى ذلك الجنس كَالْحَيْوَان بالنِّسْبَة إلَى الإنْسَان وَالْفَرَس فإنه إذاسُئل ماَ الإنسان والفرس كان الجواب الحيوان وكذا إذا سُئل[٣] عن الإنسان وجميع ما يشاركه فى الحيوانية كان الجواب الحيوان ايضا وَبَعِيْدٌ إنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنْ سُوال الْمَاهِيَّة وعَمَّا يُشَارِكُهَا اى الماهية فِيْهِ اى فى ذلك الجنس غَيْرُالْجَوَاب عَنْهَا اى عن تلك الماهية وَعَنْ بَعْضٍ آخَرَ كا لجسم النامى بالنسبة إلى الإنسان فإنه جواب عن الإنسان وعن بعض مشاركاته كالنباتات لأنه تمام الماهية المشتركة بين الإنسان والنبات . و أما الجواب عن الإنسان و عن بعض آخر كالفرس مثلا ليس إياه(١) بل الحيوان و على(٢) هذا فقس و مراتب[٤] البعد

اى بعض ما يشاركها .

(١) قوله ليس إياه لأن المطلوب من السوال عن الأمور المختلفة الحقائق إنكشاف الحقيقة التامة الإشتراك بحيث لايكون بينها سواها قدر مشترك والجسم النامى ليس كك .نور الله (٢) قوله وعلى هذا اى على حال الجسم النامى قس حال الجسم المطلق والجوهر فإن كل واحد منهما أيضا لايكون جوابا إلا عن الماهية وعن بعض المشاركات .ج

حاشية عبيد: [١] متعلق بقوله اى ماهية فرضت وغرضه أن المراد السوال عن مصداق الماهية إذ لامعنى للسوال والجواب عن الماهية فتدبر .[٢] قوله عن بعض آه أعترض عليه أن هذا التعريف غير جامع لأنه لايصدق على الجنس القريب الذى هو تمام الماهية وعن بعض مشاركاتها فى ذلك الجنس عين الواجب عنها وعن جميع المشاركات فيه إن وجدت فافهم أحمد جند [٣] وكذا إذا سئل آه لأن غرض السائلين إجتماع الشيئين او الاشياء إنما هو تمام ماهية المشتركة بينهما او بينها والجنس القريب كا لحيوان هو ذلك فهو الحواب [٤] إعلم أن القرب والبعد ليسا قسمين متباينين بل مختلفين فإن الأجناس البعيدة للماهية كل منها جنس قريب للجنس الذى يندرج تحته. عبيد الله

يعرف(١) بإعتبار عدد الأجوبة وَالْكُلىُّ الذى هوالدَّاخلُ فى ماهية ماتحته من الجزئيات الْمُسَاوى لها اى لتلك الماهية كالناطق(٢) بالنسبة إلى الإنسان ﴿فَصْلٌ﴾ :وَهُوَ اى الفصل كُلىٌّ إن قيل مالسّر(٣) فى تعرضه لذكر الكلى فى تعريف الفصل دون التعريف الكليين السّابقين قلنا هو أن يقال إن قوله الصادق على كثيرين المذكور فى تعريف الكليين السّابقين يغنى(٤) عن ذكر الكلى بخلاف الصّادق على الشئ لأنـــه يعم(٥) الكلى و الجزئي فلا يغـــنى عنه

في الصدق .

النوع والجنس .

---

(١) قوله يعرف بإعتبار اى إن كان الجواب واحدا كالحيوان فلا بعد وإن كان إثنين كالحيوان والجسم النامى فيكون البعد بمرتبة وإن كان ثلثة كهما والجسم المطلق كان البعد بمرتبتين وإن كان أربعة كهى والجوهر كان البعد بثلث مراتب وبالجملة إن عدد الأجوبة يزيد دائما على مرتبة البعد لأن الجنس القريب جواب وما وراءه جواب آخر.ج (٢) قوله كالناطق قيل المراد بالنطق الفكر الكسبى فخرج كلام الطوطى والملك والجن لكن عدم تحقق الفكر الكسبى وإن سلم بالنسبة إلى الملك لأن علمهم ضرورى لكن بالنسبة إلى الجن غير مسلم إلا أن يقال أن تعريف الإنسان بالحيوان الناطق من الحكماء وهم لايقولون بوجود الجن.منه (٣) قوله مالسر فى تعرضه اى المصنف لذكر الكلى حيث قال كلى صادق ولم يكتف بقوله.صادق (٤) قوله يغنى وذلك لأن الصادق على كثيرين كالمرادف{١} للكلى لأنه ليس المراد ههنا إلا الصالح لأن يصدق على كثيرين كالكلى وإلا يخرج عنه مفهومات كلية ليست لها أفراد فى الخارج ولا فى الذهن فإنها ليست صادقة على كثيرين بالفعل بل بالصلاحية فلايرد ماقيل من أن أدلة قوله الصادق على كثيرين على الصلاحية بالإلتزام.جلال (٥) قوله يعم الكلى والجزئي اى فلا بد من ذكر الكلى لإخراج الجزئي ولايخفى عليك أن الجزئى وإن دخل فى الصادق على الشئ نظرا{٢} إلى الظاهر لكنه يخرج بقوله فى جواب أى شئ هو فى ذاته فلا حاجة إلى ذكر الكلى لإخراج{٣} الجزئى اللهم إلا أن يقصد إخراجه فى أول الوهلة.ج {١} وإنما قال كالمرادف لوجود الإختلاف بالإفراد والتركيب ولا ترادف بين المفرد والمركب عند الجمهور إن قال به البعض ودليل الجمهور عدم إتحاد الوضع لأنه شخصى فى المفرد ونوعى فى المركب {٢} وإنما قال نظر إلى الظاهر لعدم وجود الحمل بالطبع فى الجزئىوإنما الموجود الحمل بحسب القول {٣} يمكن أن يكون ذكر الكلى ليكون المقسم الذى هوالجنس القريب مذكورا فى التعريف ولايكون ذكره لإخراج الجزئى .محمد زاهد عزيز خيل

إن قيل المراد من الصادق على الشئ المحمول وهو(١) لايكون إلا كليا فيكون الصادق على الشئ مساويا للكلى فيغنى عنه قلنا المساواة بينهما بحسب الواقع لابحسب(٢) المفهوم والتعريف(٣) بإعتبار المفهوم صَادِقٌ[١] اى محمول على الشَّيئ قال العلامة سعد الملة والدين التفازانى قدَّسَ اللّٰهُ سره إنما قال على الشئ ليشمل المتفقة الحقيقة كالفصل القريب والمختلفة الحقيقة كالفصل البعيد

---

(١) قوله وهو لايكون إلا كليا لأن حمل الجزئى على نفسه غير متصور قطعا إذ لابد فى الحمل الذى هو النسبة من أمرين متغايرين ذهنا لإمتناع ثبوت الشئ لنفسه وحمله على غيره حقيقة إيجابا ممتنع أما مجازا كقولنا بعض الإنسان زيد اى مسمى بزيد وقولنا هذا الضاحك اى الموصوف بصفة الضحك فالمحمول هو الكلى.صادق (٢) قوله لا بحسب المفهوم فإن مفهوم الحمل على الشئ المتحد به فى الخارج المتغاير له فى الذهن أعم من مفهوم الكلى .ص (٣) قوله إنما قال على الشئ جواب دخل مقدر وهو أن الفصل مقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة وتقرير الجواب أن الفصل قد يكون مقولا على المتفقة وقد يكون على المختلفة فلو تعرض للإختلاف لخرج الأول (ولو تعرض للإتفاق لخرج الثانى .ع) ومعنى العبارة أن المصنف ما قال على الشئ إلا للشمول فالمقول[٢] محصور فى الشمول لاالشمول فى المقول نعم يفهم بالذوق أن المراد أنه إنما قال على الشئ ولم يقل ما عداه لقصد الشمول فيلزم إنحصار الشمول ايضا فلا بد فى دفع الإعتراض من كون الحصر إضافيا لاحقيقيا .جلال

حاشية عبيد: [١] قوله صادق آه إعلم أن الفصل لكونه موصوفا بالصفات الثلثة الذاتية والخصوص وعدم كونه ماهية تامة يستحق بالنظر إلى الصفة الأولى التقديم على العرضيات الآتية من الخاصة والعرض العام ويستحق التأخير بالنظر إلى الصفتين الأخيرين عما سبق من الجنس والنوع كذا فى بعض حواشى السلم [٢] فالمقول أى الذى قاله المصنف وهوالصادق على الشئ محصور فى [illegible] أى لم يقله إلا لأن يشمل الفصل القريب والبعيد لاالشمول فى المقول أى ليس شمول الفصل القريب والبعيد محصور فيما قاله المصنف لأنه يحصل الشمول إذا قيل صادق على كثيرين نعم آه غرضه أن الظاهر من العبارة بحسب الذوق حصر الشمول فى المقول ايضافلا بد آه يعنى ح يرد الإعتراض بأن الشمول ليس بمحصور فى المقول كما عرفت فأجاب بأن الحصر المذكور إضافى بالنظر إلى بعض ماعداه [illegible] ما عدا المقول مثلا إذا قيل كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة لا لحقيقى حتى يضر وجود الشمول فى غير المنحصر ايضا كما عرفت فتدبر. عبيد كند هارى

وبعض من لامهارة له فى هذا الفن لم يطلع على مراد العلامة قال فيه بحث لأنه لو قال صادق على النوع مثلا لكان شاملا لهما ايضا لأنه
مبنى على أن الحصر حقيقي.
إذا سُئل الإنسان ایُ شئ هو فى حقيقته يجوز أن يقال فى جوابه الناطق وهُو متفقة الحقيقة ويجوز أن يقال فى جوابه الحساس وهُو مختلفة الحقيقة أقول مراد العلامة قدس الله سرَّه إنما قا ل على الشئ ولم يقل كثيرين متفقين بالحقيقة الخ مع أن الفصل كذلك كالناطق فإنه مقول على كثيرين[1] متفقين بالحقيقة لأنه لو قال صادق على كثيرين متفقين بالحقيقة لم يشمل الفصل البعيد فقال على الشئ يشمل الفصلين ولم يروا أن الإشتمال لايحصل إلا بذكر الشئ دون ما عداه على طريق[2] القصر الحقيقى كما زعم الباحث فىْ جوَاب سوال أَیُّ بالرفع[3] على الحكاية[4] شئ هـو خرج[5] بـه الجنس
مع أن عبارة المتن يقتضى الجر لأنه مضاف إليه فتأمل .ع

(١) قوله على كثيرين متفقين الخ إنما قال ذلك ولم يقل على كثيرين مختلفين مع أن الفصل ايضا كذلك لأن الفصل القريب مشهور فيما بينهم وهو مقول على متفقة الحقيقة فيتوهم منه أن الفصل مطلقا مقول على متفقة الحقيقة فنفى مايتوهم أن يكون الفصل إياه أنسب من نفي ما لايتوهم إياه.جلال (٢) قوله على طريق القصر الحقيقى فإنه محال على ما حقق فى موضعه فضلا عن كونه متبادرا بل أراد الإشتمال على طريق القصر الإضافى .ص (٣) قوله بالرفع يشير إلى أن المراد حِ اللفظ دون المعنى ضرورة أنه ليس جوابا لكل شئ.ن (٤) قوله على الحكاية اى حكاية رفع كان فيه إذا سئل به وقيل الإنسان اى شئ هو فى ذاته.ج (٥) قوله خرج به الخ أما خروج الجنس وخروج النوع فلقولهما فى جواب ما هما فقط وأما خروج العرض العام فلعدم قوله فى الجواب أصلا لأنه من حيث أنه عرض عام لايميز شيئا عن شيئ وتميزه عن بعض الأغيار إنما هو بملاحظة كونه خاصة إضافية وبهذا سقط ما قيل إنه تميز فى الجملة كالفصل البعيد فا الحكم بكون هذا جوابا دون ذلك تحكم .ن

والنوع والعرض العام فى حقيقته أىُ ذاته[١] خرج به الخاصة لأنه يفيد التميز العرضى لا الذاتى وأعلم[٢] أن السائل بأىٍّ إنما يطلب بما ليمزالمسؤل عنه فى الجملة[٣] عما يشاركه فيما أضيف إليه اى فإذا قيل الإنسان أىُّ حيوانٍ هُو يجاب بمايميز الإنسان عمّا يشاركه فى الحيوانية كالناطق[٤] وإذا سئل عنه بأىّ شئ هو يُجاب بمطلق[٥] الفصول والخواصّ المميّزة له عن المشاركات فى الشيئية وإذا قيل الإنسان اىُ جسم هُو فى ذاته يُجاب بالفصول المميِّزة لهٗ فى ذاته عما يشاركه فى الجسمية وهى[٦] ما ماعدا قابل لأنه داخل فى حقيقة الإنسان والجسمية .
الأبعاد[٧] وإذاقيل الإنسان أىُّ جسم نام هُو فى ذاته يُجاب عنه

---

(١) قوله اى ذاته إنما فسر الحقيقة بالذات لإظهار وجه تسمية الفصل بالذاتى ولأنه ليس المراد بالحقيقة الحقيقة الموجودة فى الخارج.منه (٢) قوله وأعلم الخ إيماء إلى دفع خدشة هى أن هذ التعريف لايشمل الفصول البعيدة كا لحساس مثلا فإنه لايفيد التميز والسائل بأى إنما يطلب ليميز المسؤل عنه وتوجيه لقوله فى جواب اى شئ هو دون أن يقول اى جسم واى جوهر وغير ذلك وتوطية للإعتراض بالجنس ثم الجواب عنه .صادق (٣) قوله فى الجملة اى عن جميع ما يشاركه فيما أضيف إليه اى او عن بعضه .صادق (٤) قوله كالناطق الضاحك والكاتب وغير ذلك مما يميز الإنسان عن المشاركات الحيوانية .ص (٥)قوله بمطلق الفصول سواء كان قريبا كالناطق اوبعيدا كالحساس والخواص سواء كانت خاصة مطلقة كالضاحك او إضافيا كالماشى فإنه عطف على الفصول فقوله المميزة صفتها .ص(٥) قوله وهى ما عدا قابل الأبعاد وهو الناطق والحساس والنامى والمتحرك بالإرادة ولايجاب بالخواص لأنها تفيد التميز العرضى لاالذاتى ولا بقابل الأبعاد لأن المطلوب ما يميزه عن المشاركات فى قابل الأبعاد ولاخفاء فى أن قابل الأبعاد لايفيد هذا التميز .منه (٦) قوله الأبعاد جمع بعد والبعد عبارة عن الطول والعرض والعمق .جلال

بالفصول المميزة عمّا يشاركه فى الجسم النامى وهى ماعدا قابل الأبعاد و النامى إن قيل الجنس ايضا مميز فى الجملة قلنا(١) الجنس
وكذا العرض العام. فيكون فصلا.
من(٢) حيث هو جنس غير مميِّز أصلا وَهُوَ أى الفصل ايضا على نوعين
اى كالجنس. ج
قَرِيْبٌ إنْ مَيَّزَ[١] النَّوْعَ عَنْ مُشَارِكه أى النوع فى جنس قريب كالناطق فإنه يميز الإنسان عن مشاركه فى الحيوانية كالفرس والبقر ونحوهما وَبَعِيْدٌ إنْ مَيَّزَهُ أى النوع عَنْهُ اى عن مشاركه فِىْ جِنْسٍ بَعِيْدٍ[٢] كالحساس المميّز للإنسان عما يشاركه فى الجسم النامى وإنما[٣] أعتبر القرب والبعد فى الفصل المميّز للشئ عن المشارك فى الجنس دون الوجود لإمتناع إعتبارهما فى الفصل المميِّز عن المشارك فى الوجـــود

---

(١) قوله قلنا حاصله أن الجنس من حيث هو جنس والعرض العام من حيث هو عرض عام لايفيدان التميز أصلا لأنهما بإعتبار هذه الحيثية مشتركان بين الشيئ وغيره فهما بهذا الإعتبار يمتنع أن يقال فى جواب أى شئ هو وبهذا ظهر أن السوال والجواب جار فى العرض العام ايضا .ج (٢) قوله من حيث أما من حيث أنه فصل فلاريب فى ذلك .ص

حاشية عبيد: [١] قوله إن ميز النوع آه أقول ذكر النوع فى المتن إنما هو بطريق التمثيل إذلايختص الفصل القريب والبعيد بالنوع الحقيقى وأما حمله على النوع الإضافى فبعيد كذا قال الفاضل اللاهورى ف حواشى القطبى . [٢] قوله جنس بعيد آه أقول لابد من قيد فقط بقرينة المقابلة لئلا ينتقض التعريف بالفصول القريبة فإنها يتميز عن المشاركات فى الجنس القريب ايضا كذا قال الفاضل المحقق اللاهورى [٣] قوله وإنما أعتبر آه قال المحقق الرازى وأعلم أن قدماء المنطقين زعموا أن كل ماهية لها فصل وجب أن يكون لها جنس حتى أن الشيخ تبعهم فى الشفاء وحد الشيخ بأنه كلى مقول على شئ فى جواب أى شئ هو فى جوهره من جنسه لكن ليس لهم على ذلك دليل ولهذا حد بعض المتأخرين بأن الفصل ما يميز الماهية عن المشاركات فى الجنس اوالوجود وإلى هذا التفصيل يشير الشارح ههنا بقوله وإنما أعتبر آه عبيد الله كندهارى

لإنتفاء الفصل الذى هذا شانه فى أجزاء الماهية[١] المركبة من أمرين
اى القرب والبعد
مُتساويين لأن كلا من الأمرين مساوٍ لها فكون أحدهما فصلا قريبا والآخر بعيدا لايكون أولى من العكس وفيه(١) نظر و لإن[٢] الفصل المميّز فى الوجود ليس له تحقق فى الوجود بل هو مبنى على الإحتمال(٢) فلا(٣) يكون فى البحث عن أحكامـــه فائـــدة وأما ماذهب المتقـــدّمون

---

(١) قوله وفيه نظر فإن إعتبار القرب والبعد بين الشيئين بالنسبة إلى شئ واحد وإن كان غير ممكن لكن بالنسبة إلى الشيئين ممكن فإنا إذا فرضنا تركب الماهية من جنس وفصل وفرضنا تركب ذلك الجنس من أمرين متساويين وجدنا أحوال الفصول المميزة عن المشاركات الوجودية مختلفة فى التميز فإن كلا من المتساويين مميزلذلك الجنس عن المشاركات الوجودية ومميز لتلك الماهية عن بعضها فحٍ يمكن أن يقال الفصل المميز للماهية عن المشاركات الوجودية إن ميز عن جميع فقريب وإن ميز ها عن بعضها فهو بعيد فكل منهما بالقياس إلى الماهية بعيد وبالقياس إلى ذلك الجنس قريب .جلال (٢) قوله على الإحتمال اى إحتمال تركب الماهية من أمرين متساويين بناء على أمور هى جائزة فى الأمور الذهنية .ملا صادق (٣) فلا يكون جواب لما يقال إن قواعد الفن عامة شاملة للمفهومات المحققة الوجود وغيرها فلا يقتضى تحقق الوجود تخصيص البحث بأنه ليس ترك البحث من غير المحقق لهذا بل لعدم الفائة فى البحث عنه
حاشية عبيد: [١] كما إذا فرضنا أن ماهية الإنسان مركبة من الناطق والضاحك بـــل مـــن الأمور المتساوية تأمل [٢] ولأن آه بخلاف فصل الجنس فإنه متحقق بلا ريب إذ ثبت فى كتب الحكمة بدلائل لايحوم حولها شائبة شك وترديد أن كل جسم مركب من المادة والصورة وكل منهما إذا أخذ لا بشرط شئ كانا جنسا وفصلا على تحقق فى موضعه حتى إتفقت كلمتهم على أن التركيب الخارجى يستلزم التركيب الذهنى والتفصيل فى كتب الحكمة وههنا يكفى هـــذا الإجمال فتدبر .[٣] قوله ليس آه ربما يختلج بالبال أن الحساس والمتحرك بـــالإرادة فـــصلان قريبان للحيوان وهما متساويان والجواب عنه أنه قال السيد قدس سره فى حاشية التجريد وربما لايكون ماهية الفصل الحقيقى معلومة إلا بإعتبار عوارضها فيدل عليه بأقرب عوارضها ويوضع مكانه ويطلق عليه الفصل تسامحا كالناطق فإنه وضع مكان الفصل الحقيقى للإنسان لأنه أقرب إليه من باقى العوارض كالضاحك والكاتب وإذا أشتبه الحال فى تقدم أحد العارضـــين علـــى الآخر يوضعان معاً مكانه كالحساس والمتحرك بالإرادة والحاصل أنهما ليسا بفصلين بالإستقلال حتى يرد الإشكال بل هما أثران لفصل الحيوان الحقيقى ولا مانع فى تعدد أثر الشئ الواحد تدبر

من إمتناع(١) تركب الماهية من أمرين متساويين فلا إشكال(٢) ومجال(٣) الكلام واسع لايليق إستقصائه بهذا المختصر وَالْكُلىُّ الْخَارِجُ عَنْ ماهية الشيئ إنْ إمْتَنَعَ إنْفكَاكُهُ أى الخارج عَنْهُ اى عن الشئ وهذا(٤) أولى مماوقع فى عبارة بعض القوم من قوله والكلى الخارج عن الماهية الخ لعدم ورود الإشكال الذى فى تقسيم(٥) اللازم الّذى سيأتى عن قريب وهو تقسيم(٦) الشئ إلى نفسه إلى غيره(٧)

صفة التقسيم لااللازم .

---

(١) قوله من إمتناع الخ: وذلك لأنه لابد فى أجزاء الماهية الحقيقية من إحتياج البعض إلى البعض فإحتياج كل إلى الآخر دور وإحتياج أحدهما فقط ترجيح بلا مرجح لأنهما ذاتيان متساويين وجوابه منع لزوم الدور والترجيح أما لأول فلجواز إحتياج كل[١] منهما إلى الآخر بوجه كالهيولى والصورة أما الثانى فلجواز أن يكون مفهوم أحدهما ما يقتضى الإحتياج إلى الآخر من غير عكس لأنهما وإن تساويا فى الصدق لكنهما متغايران بحسب المفهوم.ج (٢) قوله فلا إشكال لأن الفصل المميز عن المشارك فى الوجود إنما يتحقق على تقدير تركب الماهية منهما وهو باطل .صادق (٣) قوله ومجال الكلام إشارة إلى ذكر الإستدلال ومافيه نور الله (٤) قوله وهذا أولى إشارة إلى أن المراد من المهية فى المقسم أعم من الماهية الشخصية والكلية لاالكلية فقط .ص (٥) قوله فى تقسيم اللازم وهو التقسيم اللازم إلى لازم الماهية ولازم الوجود .ص (٦) قوله وهو تقسيم الشئ الخ لأن المقسم مايمتنع إنفكاكه عن الماهية وهو مقسوم إلى لازم الماهية الذى ممتنع الإنفكاك عن الماهية ولازم الوجود الذى فير ممتنع الإنفكاك عنها .ص (٧) وإلى غيره أى مباينة[١] فيكون فاسدا من كلا الجانبين وإنكان المشهور فى الإشكال لزوم الفساد من الجانب الأول .جلال {١} وإنما فسره بذلك لايكون إلا إلى الغير لأن المقسم لابد أن يكون أخص من المقسم والأخص لايكون إلا مغايرا من الأعم محمد زاهد عزيز خيل

حاشية عبيد: [١] قال الحكماء أن الهيولى تحتاج إلى ماهية الصورة فى الوجود والبقاء والصورة تحتاج فى وجودها الشخصى إلى الهيولى فالدور غير لازم ولايخفى عليك أن مثل هذا الإحتمال لايجرى فيما نحن فيه لأن الأمران المتساويان من الأجزاء الذهنية على تقدير تحقق التركيب منهما وليس فى أحدهما الإبهام وفى الآخر التحصيل فلايقبل العقل تخالف وجه إحتياجهما وأما قوله وأما الثانى فلجواز ه فأقول فى دفعه بأن الأمران المتساويان لكونهما جزءان لماهية حقيقية لايكونان إلا وجوديين فإما أن يكونا من قبيل المتضادين فيستغنى كل منهما عن الآخر او من قبيل المتضائفين فالإحتياج من الجانبين فافهم.عبيد كند هارى

لكنه[١] يخالف مقتضى سوق كلامه فَهُوَ اى الخارج الذى يمتنع إنفكاكه عن الشئ عرض لاَزِمٌ كالضحك[٢] بالقوة بالنسبة[٣] إلى الإنسان وَإلاَّ اى وان لم يمتنع إنفكاكه عن الشئ بل يمكن سواء كان دائم الثبوت او مفارقا بالفعل فهو عَرَضٌ مَفَارِقٌ كالضحك بالفعل بالنسبة إلى الإنسان وككون[٤] الشخص أميا وذكر العرض مَعَ المفارق وتركه مع اللازم بناء على الإصطلاح ولامناقشة فيه ثم شرع فى تقسيم اللازم [٥] بالنسبة إلى نفس الأمر على وجه منع الخلو[٦] فقال وَ اللاَّزِمُ و هو ما يمتنع إنفكاكه عن الشئ قَدْ يَكُوْنُ لاَزِمًا لِلْوُجُـوْد كَالسَّوَاد لِلْحَبَشِىْ فإنـه لازم[٧] لوجوده

جواب خدشة .ج

فلايلائم تقدير العرض فى اللازم .ج

فيه مسامحة والأظهر كا الأسود .ن

---

(١) قوله لكنه يخالف اى لكن جعل المقسم لازم الشئ والذى حمله عليه بتذكير الضمير مقتضى سوق الكلام لأنه يدل على إرجاع الضمير إلى الماهيّة لا إلى الشئ لأن سوق الكلام فى الكلى الداخل فى الماهية او المساوى لها او غير ذلك فالمناسب له نسبة الإنفكاك وعدمه إلى الماهية لا إلى الشئ .ج (٢) قوله كالضحك بمعنى الفاعل وإلا لم يكن محمولا على جزئياته كالمواطاة مع أن المعتبر ذلك .ص (٣) قوله بالنسبة إلى الإنسان إنما قيد به لأن الضحك بالنسبة إلى ماهية الضاحك من حيث أنه ضاحك داخل فيه{١} .منه (٤) قوله ككون الشخص أميا بالنسبة إلى الشخص الذى مات على الأمية مثال الدائم الثبوت .ص (٥) قوله بالنسبة إلى نفس الأمر لاالتعقل متعلق بالتقسيم تأمل .ص (٦) قوله على وجه منع الخلو دون منع الجمع فإن لازم الماهية لازم الوجود عند وجود فرد منها .ن (٧) قوله لازم لوجوده لايقال إن التعريف يقتضى كون الملزوم هو الشئ لاوجوده ولازم الوجود يستدعى كونه وجوده لأنا{٢} نقول المراد بلازم الوجود لازم الشئ الموجود على أن الوجود ايضا شئ .ج{١} هذا يصح على مذهب الجمهور وعلى مذهب السيد السند لأن المشتق مركب عند هذين المذهبين أما على مذهب الأول فمن الأمور الثلاثة وعلى المذهب الثانى من الأمرين ولا يصلح على مذهب المحقق الدوانى لقوله بالإتحاد بين العرض والعرضى إلا أن يكون المراد من الداخل ما ليس بخارج {٢} أو يقال أن المراد من الوجود الماهية الشخصية بإعتبار الوجود ولاشك أن الماهية الشخصية شئ زاهد عزيز خيل.

وشخصه(١) لاالماهية وإلا لكان كل إنسانٍ أسود وليس كذلك اَوْ لاَزِمًا لِلْمَاهِيَّة كَالزَّوْجِيَّة لِلإِثْنَيْن فإن الزوجية وهى كون العدد منقسما إلى المتساويين لازمة لماهية الإثنين وهُو(٢) ضعف الواحد لأنه متى تحققت[٢] ماهية الإنسان إمتنع إنفكاك الزوجية عنها ثم شرع فى تقسيم آخر للازم بحسب التعقل على(٣) وجه الإنفصال الحقيقى فقال وهو أى الازم مطلقا إما بين وهو الذى لايتوقف على دليل(٤) برهانى سواء توقف على حدس(٥) او تجربة او نحو(٦) ذلك او لم يتوقف وهو المراد بقوله وهو الذى[٣] لايَقْتَرِنُ بِقَوْلِنَا لأَنَّهُ كَالْفَرْدِيَّة لِلْوَاحد فإن لزوم الفردية للواحد لايتوقف على البرهان

هو منع الخلو والجمع.

(١) قوله وشخصه دفع لما يقال أن السواد كما لايلزم ماهية الإنسان لايلزم وجودها ايضا لأن الإنسان الأبيض كثير بل إنما يلزم الماهية الصنفية أعنى الحبشية بحسب وجودها فى الخارج بأن المراد بلازم الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص فإن السواد للحبشى إنما يلزم صنفه الذى هو من جملة ما أعتبر فى تشخصه فيكون لازما لشخصه لايقال إن السواد ليس لازما للحبشى بحسب الوجود لجواز أن يوجد حبشى أبيض ولجواد أن يزول سواده بالبرص بأن المراد بالحبشى الممتزج بالمزاج الصنفى المخصوص سواء كان بالحبشة او غيرها فيخرج ما ليس المزاج وأن تولد فى الحبشة وأن المراد بالسواد كونه أسود بطبعية الشخصية والتخلف لمرض لاينافى ذلك على أن المريض لايبقى على ذلك المزاج.صادق (٢) قوله وهو راجع إلى ماهية الإثنين والتذكير بإعتبار الخبر (٣) قوله على وجه الإنفصال الحقيقى إلى قوله وهو المراد بقوله دفع لما يقال أن هذا التقسيم على وجه منع الخلو لوجود قسم ثالث وهو اللازم الذى يتوقف على حدس مثلا فلا يكون التقسيم حاصرا بأنه داخل فى القسم الأول .ص (٤) قوله على دليل برهانى الدليل الرهانى قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين.(٥) قوله على حدس هو سرعة الإنتقال من المبادى إلى المطالب نحو نور القمر مستفاد من نور الشمس .ص (٦) او نحوذلك كالحس مثلا نحو الإحراق للنار .ص

حاشية عبيد: [١] قوله لازما للماهية آه قال بعض المحققين فى حواشى القطبى أقول المراد منها حقيقة الفرد أعم من أن تكون جزئية او كلية ليشمل وجوب الوجود بالنسبة إلى ذات الواجب والتشخص بالنسبة إلى الأفراد فالمراد من لازم الماهية ما يكون ممتنع الإنفكاك عن الفرد بحسب الوجودين لاأن يكون ممتنع الإنفكاك عن الماهية الكلية فإن الشيئية من قبيل لوازم الماهية بالنسبة إلى –بقيه–

وَإِمَّاغَيْرُ بَيِّنٍ وَهُوَ الَّذِىْ يَقْتَرِنُ به اى بقولنا لأنه اى(١) يحتاج إلى دليل برهانى كَالْحُدُوْث لِلْعَالَم فإن كون الحدوث لازما للعالم محتاج إلى دليل برهانى وهُو قولنا العالم متغير وكل متغير حادث وَالْعَرْضُ الْمُفَارِقُ بالْفعْل(٢) إِمَّا سَرِيْعُ الزَّوَال اى سهله كَحُمْرَة الْخَجل وصفرة الوجل وَأَمَّا بَطِيْئُهُ اى بطيئ الزوال كالعشق والكهولة والشباب والتمثيل بالشيب فاسد[١](٣) إلا أن يراد به الكهولة كذا قيل(٤) وأعلم(٥) أن المفارقة قد تطلق على زوال الصفةمع بقاء الذات

القائل عماد فى حواشى شرح الشمسية .ج

(١) قوله اى يحتاج الخ إنما إضطر إلى التفسير لأن المقترن بقولنا لأنه هو المتغير كما لايخفى واللازم الغير البين هو الحدوث فلا يصدق التعريف عليه فتأمل مولنا محمد عبد الحليم (٢) قوله بالفعل جواب لما يقال أن تقسيم العرض غير حاصر لخروج العرض الدائم {١}الثبوت لأنه ليس منفكا أصلا كحركات الأفلاك ع حتى يكون سريع الزوال او بطيئه مع أن المقسم شامل له بأن المراد بالمقسم المفارق بالفعل لا الأعم .ص (٣) قوله فاسد لأنه لايزول ما لم يمت صاحبه مع أن المفارق ما يمكن إنفكاكه عن الشئ .ص (٤) قوله كذا قيل وجه الضعف أنه خلاف المتعارف، قال بعض الفضلاء الشباب لغة من تسعة عشر والكهل من أربع وثلثين والشيخ من إحدى وخمسين إلى آخر العمر كما فى التتمة والظاهر أن الشيب يرادف الشيخ شرعا ولغة .ص (٥) قوله وأعلم إشارة إلى أن إطلاق الحكم بفساد التمثيل غير صحيح .جلال

حاشية عبيد: بقيه: ذات الواجب والتشخص وليس لهما ماهية كلية .[٢] اى فى الخارج او فى الذهن وفيه إشارة إلى أن الوجود الفرضى كاف للازم الماهية ولايجب وجوده بالفعل لاخارجا ولاذهنا .[٣] قوله وهو الذى الخ اى اللازم البين هو الذى لايحتاج فى إثباته لملزومه إلى إيراد قوله لأنه الخ وحاصله أن لايكون ثبوته له نظريا فدخل فيه جميع البدهيات .عبيد [١] قوله فاسد آه قال الفاضل اللاهورى أما الشيب فهو بياض الشعر او السن الذى يضعف فيه الحرارة الغريزية ففى كونه بطيئ الزوال خطاء إلا أن يراد الشيب الغير الطبعى فإنه يزو ل بالأدوية بمدة مديدة ويصير الشعر الأبيض أسود ويعود القوة التى كانت فى الشباب وكتبوها فى كتبهم رأيت شيخا بلغ مدة عمره مأنة وست عشرسنة قد صار بإستعمال الأدوية شعر لحيته البيضاء من أصله أسود وبقى البياض فى أعلاه وعلى هذا فالجزم بفساد مثال الشيب لايخلو عن فساد إلا أن يبنى حكم الفساد على ظاهر الأمر والله أعلم فافهم عبيد {١} عد عرض الدائم الثبوت من أقسام العرض المفارق إنما هو بحسب النظر الجلى وإلا فهو لازم بحسب النظر الدقيق وذلك لأنه لابدللممكن الدائم الثبوت علة دائمة وعند دوام العلة يكون ذلك الممكن واجبا .محمد زاهد عزيز خيل .

وقد تطلق على زوال الصفة مع زوال الذات ايضا فعلى الأول لايستقيم التمثيل بالشيب لأن الشيب لايزول ما لم يمت صاحبه وعلى الثانى يصح التمثيل به وهو ظاهر هكذا ذكر فى بعض كتب هذا الفن وفيه(١) نظر تأمل وَكُلَّ وَاحد منَ العرض اللَّازِم وَالْمَفَارق إنْ[١] أُخْتُصَّ بأَفْرَاد حَقيْقَة[٣] وَاحدَة فَهُوَ خَاصَةٌ والخاصة تنقسم إلى مطلقة وغير مطلقة فالمطلقة هى التى لاتكون(٢) موجودة فى غير ذلك النوع كالكتابة(٣) بالنسبة إلى الإنسان وغير المطلقة التى تكون موجودة فى غير ذلك النوع كالمشى بالنسبة إلى الإنسان فإنه خاصة إضافية للإنسان لا مطلقا(٤) وأيضا تنقسم إلى الخاصة المساوية(٥) للمعروض كالضحك بالقوة لـه

أراد بالجمع مافوق الواحد .ع

بتقسيم آخر

إنسان .

(١) قوله وفيه نظر: لأنه لو أريد الثانى يلزم أن يكون كل لازم مفارقا ولاينقسم الكلى الخارج إليهما فإن كل لازم يزول بزوال الملزوم.ص(٢) قوله لاتكون موجودة فتكون خاصة له مطلقا لا بالقياس إلى شئ آخر ولهذا سمية مطلقة.ج (٣) قوله كالكتابة فيه نظرلأن الملئكة يكتبون[٢] وأما مثال المتن فأيضا منظور فيه فإن الجن والملئكة يضحكون ويبكون .(٤) قوله لامطلقا بل بالنسبة إلى ما لايكون موجودا فيه كالشجر.ص(٥) قوله المساوية اى فى الصدق كالضحك بالقوة بالنسبة إلى الإنسان فإن كلما صدق عليه الإنسان صدق عليه الضاحك بالقوة وكلما صدق عليه الضاحك بالقوة صدق عليه الإنسان بخلاف الضحك بالفعل فإنه أخص منه .ج

حاشية عبيد: [١] قوله إن أختص بافرادآه :المناسب لما سبق إن أختص بماهية واحدة إلا أنه أختار لفظ الحقيقة إذلا خاصة وكذا العرض العام للماهية المعدومة لأن المعدوم مسلوب فى نفسه فكيف يتصف بشئ وزاد لفظ الأفراد لأن كلية الشئ إنما هو بالنظر إلى الأفراد وأختار لفظ الجمع إشارة إلى أن المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة كخواص الأشخاص التى لها ماهية اولا كخواصه تعالى لايتعلق غرضنا به إذ لابحث للمنطقى عن أحوال الجزئيات كذا قا ل الفاضل اللاهورى .[٢] أقوله المثال مبنى على مذهب الحكماء وهم لايقولون بالجن والملائكة عندهم مجردات لايصح نسبة الكتابة إليها [٣] قوله حقيقة آه أقول المراد بالحقيقة أعم من النوعية والجنسية فيعم خواص الأجناس أيضا قاله اللاهورى .عبيد كندهارى

وإلى التى هى أخص منه كالضحك بالفعل له وأيضا تنقسم إلى بسيطة ومركبة فالمركبة التى تكون مركبة من صفاتٍ كل واحدة(١) منها لاتكون مختصة لكن حصلت من إجتماعها صفة مساوية لذلك الموصوف كقولنا فى تعريف الإنسان بادى البشرة منتصف القامة عريض الأظفار وفيه(٢) نظر والبسيطة مالا يكون كذلك كالتعجب له والمعتبر(٣) عند جمهور المتأخرين فى التعريفات الخاصة(٤) المطلق المساوية وعند المحققين لافرق(٥) بين الأقسام فى الإعتبار فى التعريفات كَالضِّحْك بالْقُوَّة اى بالإمكان(٦)

---

(١) قوله كل واحدة منها لحصول الصفة الأولى للحية والثانى للحيوان الذى على صورة الإنسان المسمى بالبناس بتقديم الباء الموحدة على النون الفوقانية والثالث للفرس.ص (٢) قوله وفيه نظر لوجود هذه الصفات جملة فى حيوان يكون على هيئة الإنسان ويكون فى الصحراء يقول له الإنسان البرى والغول فلو [1]زيد ضحاك بالطبع لم يتوجه النظر كذا نقل عنه (٣) قوله والمعتبر الخ لأن مساوات المعرف للمعرف شرط عندهم.ج (٤) قوله الخاصة المطلقة المساوية لأن المقصود عن المعرف للشئ إما التميز عن الأغيار أوالإطلاع على الذاتيات وغيرها لايفيد شيئا منهما فلا فائدة فى التعريف بها.ص (٥) أقول لافرق لجواز أن يكون فائدة جزء من اجزائه التوضيح وأن يكون التعريف أعم اوأخص كما فى الرسم الناقص أو أعم فقط كما فى الحد الناقص (هذا إذا كان الحد الناقص بالفصل البعيد كتعريف الإنسان بالنامى فافهم.ع) لأن الحد الناقص إما يكون بالفصل إما وحده او مع غيره والفصل لكونه جزء الشئ لايكون أخص وإلا لزم وجود الكل بدون الجزء وأما الخاصة فلا يكون الرسم الناقص إلا بها فجاز أن يكون غير شاملة وأخص من الشئ.ص (٦) قوله اى بالإمكان: جواب لما يقال أنه لايصح تمثيل اللازم بالضحك بالقوة فإن القوة صلاحية الحصول مع عدم الحصول فإذا حصل بالفعل لايبقى حاصلا بالقوة فيكون حينئذ منفكا فلا يكون مثالا للازم الذى يمتنع إنفكاكه بل للمفارق الذى هو غير ممتنع الإنفكاك بأن للقوة معنيين أحدهما مامر وهو بهذ المعنى قسيم الفعل والضحك بهذا المعنى مفارق والثانى الإمكان وهو إستواء طرفى الوجود والعدم وهو بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول لأن الممكن لايخرج عن الإمكان بالحصول بالفعل وعدمه فالضحك بهذا المعنى لازم والمراد ههنا هو هذا .ص

حاشية عبيد: [١] أقول: لو زيد قيدضحاك بالطبع لكان هذا القيد فقط مختص بالإنسان مع أن الكلام فى أن لايكون قيد واحد فقط مختص فالصحيح فى الجواب أن الغول إنسان خيالى فقط ليس له تحقق عند الحكماء. عبيد .

نظيرالعرض اللازم والفعل نظير العرض المفارق وَإِلاَّ اى وإن لم يختص بأفراد حقيقة واحدةٍ بل يعمها وغيرها فَهُوَ عَرَضٌ عَامٌ هذا العــرض ليس العرض القسيم[١] للجوهر كما زعم البعض لأن هذا قد يكــون محمولا على الجوهر بالمواطاة كالمواشى المحمول على الإنسان بالمواطاة وقد يكون جوهرا كالحيوان فإنه عرض عام للناطق مع أنــه جــوهر

فإن الحيوان خارج عن ماهية الناطق.

بخلاف العرض القسيم للجوهر فإنه يمتنع أن يكون محمولا على الجوهر بالمواطاة إذ لايقال الإنسان بياض بل ذو بياض ويمتنع أن يكون جوهرا لكونه مقابلا له كَمَا شٍ بهمَا أى بالقوة[٢] والفعل فَتُرَسَّمُ الْخَاصَةُبِأَنَّهَا أى الخاصة كُليــَةٌ ولقائل أن يقول إن قوله صادقة على أفــراد حقيقةٍ

---

(١) قوله القسيم للجوهر إعلم أن الجوهر هو الماهية التى إذا وجدت فى الأعيان لكانت لافى موضوع والعرض المقابل له هو الذى إذا وجد فى العين كان فى موضوع لا ما توهم الجلال من أن العرض القابل له هو الموجود فى الموضوع فإنه ليس مقابلا للجوهر بل هو عرض عام له لصدقه على الماهيات الجوهرية الحاصلة فى الأذهان والتفصيل فى حاشيتنا على الحاشية الزاهديةعلى الرسالة القطبية مولانا عبد الحليم نور الله مرقده .(٢) قوله اى بالقوة والفعل الأول نظير العرض اللازم والثانى للمفارق وفيه نظر فإن الماشى هو الحركة بالإرادة والمتحرك هو جزء من الحيوان وجزء الجزء جزءفكيف يقال بعرضه للإنسان اللهم إلا أن يقال العرض هو المتحرك بالفعل وهو ليس بجزء وإلا لم يكن الحيوان حيوانا حال السكون فظهر أن قوله بالقوة سهو.

حاشية عبيد: [١] أقوله المتحرك المأخوذ من الحركة التى هى عرض من الأعراض ليس بجزء للحيوان لأن الحيوان جوهر والمتحرك يعنى مفهومه الإشتقاق عرض لايكون جزء للجوهر بل المتحرك فى مفهوم الحيوان تعبير عن الجزء الجوهرى فى الحيوان فالماشى المشتق من المشى بمعنى النقل من مكان إلى مكان وكذا المتحرك المشتق من الحركة التى هى عرض كلا هما عرضيان من عوارض الإنسان فالتسجيل بالسهو على التمثيل سهو من العالم الجليل. عبيد كندهارى

يغنى[١] عن ذكر الكلية فينبغى أن لايتعرضه كما فى تعريف النوع والجنس وأجيب عنه بأن الكلى عبارة عما يصلح[٢] لأن يقال على كثيرين وقوله صادقة الخ إنما يدل عليه بالإلتزام لأنّ معناه صادقة[٣] بالفعل على أفراد حقيقةٍ واحدةٍ الخ ودلالة الفعل على الإمكان بالإلتزام والدلالة الإلتزامية مهجورة[٤] فى التعريفات
للإحتياط فيها .ج
وفيه بحث لأنا لانسلم أن معناه صادق بالفعل الخ بل[٥] معناه الصالح لأن يصدق على أفراد حقيقة واحدة الخ فالكلام لايخلو عن نوع[٦] إستدراكٍ عند ذكر الكلية مع قوله صَادِقَـةٌ عَلَى أَفْرَادِ حَقِيْقَةٍ وَاحِـدَةٍ فَقَطْ خرج[٧] به الجنس والعرض العـام

(١) قوله يغنى عن لأن مفهوم الكلية بعينه مفهوم الصادق على الأفراد غاية مافى الباب أن لفظ الكلية يدل على ذلك المفهوم الواحد بالإجمال ولفظ الصادق على الأفراد يدل عليه بالتفصيل وذلك لايوجب الإختلاف فى المفهوم .ص (٢) قوله عما يصلح اى عما يمكن للعقل أن يفرضه صادقا على كثيرين لا الصلاحية بحسب نفس الأمر وإلآخرج الكليات الفرضية .ص (٣) قوله صادقا بالفعل لما تقرر فى العربية أن نسبة الصفات تقتضى الفعلية فإن معنى زيد قائم أنه قائم بالفعل لا أنه قائما او يكون قائما .ن (٤) قوله مهجورة الأولى جواز وقوع الإلتزامية فيها مع ظهور القرينة المعينة للمقصود[١] .ج (٥) قوله بل معناه الصالح لأن لو أريد الصادق على كثيرين بالفعل لخرج عن التعريف الكليات الفرضية إذ ليس أفراده موجودة فى الخارج ولا فى الذهن فلا تكون صادقة.ص (٦) قوله عن نوع إستدراك مايدفع الإستدراك أن قوله كلي ههنا لايخ عن نوع إفادة إذيمكن أن يقال أن الكلى جنس الكليات صريحا والصادق على كثيرين ليس بصريح وذكر الجنس الصريح فى التعريف أولى وأليق ثم لما لم يتصل به قوله على أفراد حقيقة واحدة أدرج قوله مقولا فذكر الكلى لفائدة لايحصل عن الآخر .منه (٧) قوله خرج به الجنس والعرض العام فإنهما صادقان على أفراد حقائق مختلفة.ج (٧) خرج به الجنس والعرض العام والمحققون أسندوا لإخراج مطلق الفصول إلى القيد الأخير لإخراجه الفصول مطلقا.

حاشية عبيد: [١] والقرينة ههنا موجودة وهى أن المعتبر فى نفس الكلى الصلوح لا الفعلية .

قَوْلاً عَرْضيًّا اى غير ذاتى خرج[١] به الفصل والنوع وَيُرَسَّمُ[١] الْعَرَضُ الْعَامُ بأَنَّهُ كُلِىٌّ صَادقٌ عَلَى أَفْرَاد حَقيْقَة وَاحدَة وَغَيْرهَا خرج[٢] بـه النوع والفصل القريب والخاصة صدْقاً عَرْضياً خـرج بـه الجـنس والفصل البعيد لأنهما ذاتيان ولابد[٣] من قيد الحيثية لئلا ينتقض تعريف العرض العام بخواص الأجناس فظهر مما ذكر أن الكليات بإعتبار المأل خمس[٤] النوع و الجنس والفصل والخاصة والعرض العام و فيه[٥] تأمل

كالمشى فإنه خاصة للحيوان مع أنه عرض عام للإنسان .ص

(١) قوله خرج به الفصل والنوع فإنهما يصدقان على أفراد حقيقة واحدة قولا ذاتيا لاعرضيا .ج (٢) قوله النوع فإن كل واحد منها صادق على أفراد حقيقة واحدة .ج (٣) قوله ولابد من قيد الحيثية فإنه بحيثية كونه عرضا عاما بالنسبة إلى النوع عرض عام له وبحيثية أنه خاصة للجنس خاصة له لأن خاصة الجزء لها نوع إختصاص بالكل .ن (٤) قوله خمس فإن الكلى إن كان تمام ماهية الأفراد فهو النوع وإن كان داخلا فيها فجنس إن كان تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وإلا فهو الفصل وإنكان خارجا عنها فخاصة إن أختص بأفراد حقيقة واحدة وإلا فهو العرض العام وظاهر التقسيم يقتضى أن الكليات سبعة لأنه قسم الخارج إلى اللاز والمفارق والمشهور أن الخاصة والعرض العام من أقسام الخارج فيكون أقسام الخارج أربعة والذاتى ثلثة فيكون أقسام الكلى سبعة .ملخص ج.(٥) قوله وفيه تأمل فإن أقسام الكلى بإعتبار المآل خمسة إلا أنه يلزم بإعتبار ظاهر التقسيم كون قسم القسم معتبرا لا القسم فإن الخاصة والعرض العام من أقسام الكلى وهو المتفق عليه فلا يجعل اللازم والمفارق من أقسامه فينبغى أن يقسم الخارج إلى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كلا منهما إلى اللازم والمفارق لكن لايخفى أنه مناقشة فى العبارة .ج

حاشية عبيد: [١] أقول لعل المراد بالرسم ههنا و فى الخاصة المعنى اللغوى لا المعنى المصطلح وماقيل فى وجهه لعل لتلك الكليات مفهومات وراء تلك المذكورات والمذكورات من عوارضها فسهو لأن الكليات الخمسة مفهومات إصطلاحية لا حقائق موجودة فليس لها ماهيات غير اللتى حصلها وغيرها المنطقيون و وضعوا لها أسمائها فالتعريفات حدود.[٢] قوله ولابد من قيد آه أقول تفصيل هذا المقام على مابينه العلامة التفتازانى فى السعدية هذا فإن قلت تعريف العرض العام صادق على خواص الأجناس كالماشى للحيوان فإنه يقال على أفراد الإنسان والفرس وغيرهما قلت الحقيقة التى يجعل الماشى بالنسبة إليها خاصة هو الحيوان والماشى إنما يحمل عليه فقط لاعلى غيره وإذا نسب إلى الإنسان وأطلق عليه وعلى غيره من الفرس وغيره كان عرضا عاما والحاصل أن قيد من حيث هو كك مراد فى التعريفات فالماشى من حيث المقولية على الحيوان فقط خاصة ومن حيث المقولية على الإنسان وغيره عرض عام هذا تفصيل ما أجمله الشارح ولابد من قيد آه فتدبر .

وكل(١) واحد من الكليات[١] الخمس قد يشارك غيره مشاركة
هذ الحكم لافائدة معتدة فيه .ج
بين الجنس والفصل والنوع فى عدم العرضية .ص
ثنائية وثلثية ورباعية وخماسية ولايخفى ذلك على المحصل وإنقسام
بين الجنس والفصل فى الذاتية .ص بين الكليات فى الكلية .ص
الكلى إلى الخمسة بالنسبة(٢) إلى الأفراد الحقيقية دون الإعتبارية لأن
كل واحد من الكليات بالنسبة إلى الأفراد الإعتبارية نوع حقيقى
ليس إلاّ تأمل تدبر ولمافرغ من بيان الكليات الخمس شرع فى بيان
المثنى محذوف
النسب بين كليين فرضا من الكليات الخمس فقال ﴿فَصْلٌ﴾
اَلْكَلِّيَّان وإنما أعتبر الكليان دون المفهومين لأن النسب[٢] الأربع
كما إعتبره صاحب المفتاح .ج
لاتتحقق إلا(٣) بين الكليين مُتَسَاوِيَان إنْ صَدَقَ كلٌّ وَاحِد مِنْهُمَا

---

(١) قوله وكل واحد الخ لامعنى لإيراد الكل الإفرادى ههنا فإن المشاركة الموجودة فى كل كلى إنما هى المشاركة الخماسية وأما البواقى فبعضها فى لإثنين وبعضها فى الثلثة و بعضها فى الأربعة ويمكن دفعه بجعل قوله مشاركة ثنائية الخ تفصيلا للحكم المفاد من قوله وقد يشارك اى المشاركة المطلقة ثابتة فى كل كلى لكن فى البعض ثنائية وفى البعض ثلاثية وهكذا .ن (٢) قوله بالنسبة إلى الأفراد الحقيقية التى فرديتها بحسب الحقيقة ونفس الأمر وإن كانت بتوهم كأفراد العنقاء وإلاّ لخرج الكليات الفرضية لا بالقياس إلى حصصها التى هى نفس طبائعها وفرديتها إنما هى بحسب إعتبار العقل بتقيده بما يخصها من الأمور الخارجية إياها كما فى النوع هذا الإنسان وذلك الإنسان وقس على هذا الأربعة فإن كل واحد من الكليات بالنسبة إلى هذه الأفراد الإعتبارية ليس إلا نوعا حقيقيا.(٣) قوله إلا بين الكليين يعنى يوجد كليان مخصوصان بينهما تساو وكليان آخران بينهما تباين وكليان آخران بينهما عموم وخصوص مطلقاوكليان آخران بينهما عموم وخصوص من وجه وأما الجزئيان والكلى والجزئي لغيره فبينهما تباين فقط والكلى والجزئى له فبينهما عموم مطلقا فقط ملخص الحواشى.

حاشية عبيد: [١] أقول: فائدة هذاالكلام مزيد توضيح لأمر الكليات الخمسة فلا يرد ماقيل فافهم [٢] قوله لأن النسب آه فيه بحث لأنه لوقال المفهومان كما قال صاحب المفتاح لايجب تحقق جميع النسب الأربع فى كل المفهومات بل يجب أن لايتحقق مفهومان خارجان عن النسب الأربع وهو كذلك لأن الجزئيين وكذا الكلى والجزئى سواء كان من نوع ذلك الكلى أوغيره غير خارجة عن تلك النسب الأربع فتدبر.عبيد الله كندهارى

اى من الكليين عَلَى كُلّمَا يَصْدقُ عَلَيْه الآخَرُ كَالإنْسَان وَالنَّاطق

فإن الإنسان يصدق على كل مايصدق عليه الناطق وبالعكس

والمراد بالنطق ههنا القوة الموجودة فى[١] جنان(١) الإنسان التى

ينتقش فيها المعــانى ولاخفاء فى أنها لاتوجد فى الملائكة(٢) وكذا فى الجن فلايرد

ماقيل إن النطــق يوجد(٣) فى الملائكة ايضاً وماقيــل كما فى الجن إن المــراد

بالنطق الإدراك فظاهر(٤) البطلان

---

(١) قوله فى جنان الإنسان لاخفاء فى أن أخذ الإنسان فى تعريف فصله يستلزم الدور أللهم إلا أن يقال أن المراد بالإنسان ههنا هو المعنى العرفى الذى يعرفه كل أحد .نور الله .(٢) قوله فى الملائكة وهى جمع ملاك على الأصل كالشمائل جمع شمال والتاء للتانيث مشتق من الألوكة بمعنى الرسالة والملك جوهر بسيط ذوحيوة ونطق عقلى من مادته والجن حيوان هوائي مشفف الجرم من شانه أن يشكل بأشكال مختلفة ومن ههنا ظهر أن الجرم ليس مخصوصا بغير العقلاء ولا بالعلوى .ص (٣) قوله يوجد الخ فلايكون الإنسان والناطق متساويين ايضا فلايكون الناطق فصلا فيهما ولاالحيوان الناطق حدا تاما .ن (٤) قوله فظاهر البطلان لأن الإدراك إنفعال وهو عرض وإذا كان الإنسان الذى هو جوهر[٢] مساوى له لزم تقوم الجوهر بالعرض وايضا يلزم أن لايكون بين الناطق والإنسان نسبة التساوى لتحقق الإدراك فى غيره ايضا وفى الوجه الأول نظر من وجهين ألاول إنا لانم لزوم تقوم الجوهر بالعرض لأن المساوى للإنسان وجزئه هو الناطق الذى هو واجب الإدراك لا الإدراك[٣] والثانى[٤] لانم بطلان تقوم الجوهر بالعرض مطلقا لأن السرير مركب من قطع الخشب ومن الصورة فيجوز أن يكون الجوهر مركبا من الجوهر والعرض ويكون العرض قائما بالجزء الذى هو الجوهر نعم لايجوز تقوم الجوهر بالعرض بمعنى حمل العرض عليه بالمواطاة .منه .

حاشية عبيد: [١]هذ مبنى على قانون الإسلام وهو أن محل إنتقاش المعانى هو القلب وأما الفلاسفة فعندهم محل الإنتقاش هو الحواس الباطنة والنفس .[٢] أقول القوة الموجودة فى جنان الإنسان ايضا عرض فلا يكون هذا سبب البطلان بل الوجه هو الثانى فتدبر [٣] فيه أن الإدراك الذ هو عرض مأخوذ فى صاحب الإدراك فيلزم من عرضيته عرضيته كما لايخفى .[٤] فيه بحث لأن إمتناع تقوم الجوهر من الجوهر والعرض إنما هو فى الماهيات الحقيقية الى منها الإنسان والسرير ماهية صناعية وقد صرحوا بذلك فافهم .

ومرجع(١) التساوى إلى موجبتين(٢) كليتين وَبَيْنَهُمَا عُمُوْمٌ وَخُصُوْصٌ مُطْلَقًا إِنْ صَدَقَ أَحَدُهُمَا عَلى كُلِّ مَايَصْدقُ[٣] عَلَيْه الآخَرُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِىٍّ وإنما قيد بذلك لأن العكس الجزئى ثابت(٣) قطعا فالصادق على ما كل ما يصدق عليه الآخر أعم مطلقا والآخر أخص مطلقا كَالْحَيْوَان وَالإنْسَان فإن الحيوان يصدق على كل مايصدق عليه الإنسان من(٤) غير عكس كلى ومرجعه إلى موجبة كلية وسالبة جزئية
كل إنسان حيوان . بعض الحيوان إنسان .

(١) قوله ومرجع التساوى أى مايجب أن يحصل التساوى اورجوع التساوى إلى موجبتين كليتين نحو كل إنسان ناطق و كل ناطق إنسان وههنا بحث وهو أن اللاشئ واللا ممكن خارج عن تعريف المتساويين مع أنهما متساويان لأنهما نقيض الشئ والممكن بالإمكان الذين هما متساويان ونقيض المتساويين متساويان وذلك لأنهما لايصدقان على شئ أصلا وقد أخذ الصدق فى تعريفهما والجواب عنه بتخصيص الدعوى بالكليات الصادقة فى نفس الأمرعلى شئ او أشياء اوالكليات التى يمكن صدقها كذلك[١] فيخرج الكليات الفرضية.ج (٢) قوله إلى موجبتين كليتين اى مطلقتين عامتين فيكون بين القائم[٢] والمستيقظ مساواة لصدق كل نائم مستيقظ بالفعل وكل مستيقظ نائم بالفعل فتدرب مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده .(٣) قوله ثابت قطعا لأن الإنسان يصدق على بعض مايصدق عليه الحيوان جلال (٤) قوله من غير عكس كلى اى لايصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الحيوان ونقيض الأعم أخص من نقيض الأخص فإنه يصدق كل لاحيوان لاإنسان ولايصدق كل لاإنسان لاحيوان لأن بعض أفراد اللاإنسان كالفرس وغيره حيوان فيصدق بعض الإنسان ليس بلاحيوان .ج

حاشية عبيد: [١] وقد أجاب بعضهم بأن الموجبة فيهما موجبة حقيقية والحكم فيها على أفراد مقدرة الوجود والصدق فى تعريف المتساويين أعم من التحقيقى والتقديرى فافهم .[٢] فيه بحث لأنه يجوز أن يتولد الصبى على الإستيقاظ ولايصير نائما بل يموت والجواب أن الصبى المذكور كما أنه ليس بنائم ليس بمستيقظ ايضا لأن الإستيقاظ إنما يقال لما يكون بعد النوم فافهم [٣] فيه بحث وهو أن الحيوان أخص من الجنس لأن للجنس أفراد آخر غير الحيوان كالجسم النامى مع أنه لايصدق كل حيوان جنس إذ لايحمل الجنس على أفراد الحيوان بل على طبعيته والجواب بأن المعتبر فى نسبة التصادق بين الكليات أن يكون أفراد احدهما أفراد الآخر وليس أفراد الحيوان أفراد الجنس ولا بالعكس فليس بين الحيوان والجنس العموم والخصوص المطلق والحاصل أن المعتبر فى نسب الكليات الحمل المتعارف الشائع والحيوان جنس قضية طبعية فعلى هذا بينهما تباين .ع

وَبَيْنَهُمَا عَمُوْمٌ وَخَصُوْصٌ مِنْ وَجْه إِنْ صَدَقَ كُلٌّ وَاحِد مِنْهُمَا عَلَى بَعْض مَا يَصْدقُ عَلَى الآخَرُ فَقَطْ اى لا على الكل كَالْحَيْوَان وَالأَبْيَضَ فكل واحد منهما عام بالنظر إلى أنه شامل للآخر ولغيره وخاص من جهة كون الآخر شاملا له ولغيره فلا بد(١) بينهما من(٢) ثلث صور ليحصل التصادق والتفارق والمباينة(٣) الجزئية مندرجة(٤) فيه او فى التباين ومرجعه إلى سالبتين(٥) جزئيتين
اى مرجع العموم من وجه .
وموجبتين جزئيتين وَمُتَبَايِنَان إِنْ لَمْ يَصْدقْ شَيْئٌ مِنْهُمَا أى من الكليين عَلَى شَيْئٍ مِمَّايَصْدقُ عَلَيْه الْكُلىُّ الآخَرُ كَالإِنْسَان وَالْفَرَس فإن الإنسان لا يصدق مما يصدق عليه الفرس وكذا العكس فيكون بينهما مباينة كليـــة ومرجعه(٦) إلى سالبتين كليتين
اى لايصدق الفرس على شئ من أفراد الإنسان .

(١) قوله فلا بد بينهما من ثلث صور ليحصل التصادق فى موضع واحد كالفرس الأبيض لا التفارق فى موضعين كالفرس الأسود فإنه يصدق عليه ا الحيوان دون لأبيض والحجر الأبيض فإنه يصدق عليه الأبيض دون الحيوان.ج (٢) قوله من ثلث صور بحسب الحقيقة وأما بحسب الظاهر فلا بد من أربع صور لأن الموجبة الجزئية من أحد الطرفين غير الموجبة الجزئية من الطرف الآخر وإن كان مستلزما لها ولذا قال فيما بعد وموجبتين جزئيتين لا موجبة جزئية .ص (٣) قوله والمباينة الجزئية جواب لما يقال أنه نسبة خاصة فبطل حصر النسب فى الأربع بأنه داخل فى أحدهما لأن المفهومين إن لم يتصادقا فى بعض الصور فإن لم يتصادقا فى صورة أصلا فهو التباين الكلى وإلا فالعموم من وجه .ص (٤) قوله مندرجة فيه اى فى العموم والخصوص من وجه ومعناه أن المباينة الجزئية قد تكون بين الأعم والأخص من وجه فهى داخلة فى العموم والخصوص من وجه وتكون فى مادة الكلية فهى داخلة فيها ولاتحقق لها إلا فى ضمن أحدهما فلايضر إعتبارها فى حصر النسب فى الأربع .منه (٥) قوله إلى سالبة الخ كقولنا بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بحيوان وبعض الأبيض حيوان وبعض الحيوان أبيض .منه (٦) قوله ومرجعه اى مرجع التباين الكلى إلى سالبتين كليتين كقولنا لاشئ من الإنسان بفرس ولاشئ من الفرس بإنسان .ج

وأعلم[١] أن المعتبر فى مفهوم النسب التحقق والصدق فى نفس الأمر وإلا(١) لم ينضبط(٢) هذا فى المفردات وأما فى القضايا فالمعتبر
إشارة إلى إعتبار كل من التحقق والحمل .
فى مهوم النسب الوجود والتحقق لا الصدق وإذا أستعمل الصدق
فى القضايا
يراد به التحقق والوجود فإذا قلنا كلما صدق كل ج ب بالضرورة صدق كل ج ب دائما كان المراد كلما مضمون القضية الأولى تحقق مفهوم الثانية ﴿فَصْلٌ﴾ الْجُزْئِىُّ مبتدأ وخبره(٣) الجملة(٤) التى بعده[٢] وهو قوله يصدق على كل أخص وقوله
لاقبله
كَمَا يَصْدُقُ متعلق بقوله يصدق على كل أخص والتقديرُ الجزئى يصدق اى يطلق بالإشتراك(٥) اللفظى على كل أخص تحت أعـم

(١) وقوله إلا اى وإن لم يقيد الصدق بنفس الأمر لم ينضبط الأقسام بحسب الواقع وأما بحسب غير الواقع فيصير النسبة ست عشر .ص (٢) قوله لا الصدق اى لاالصدق بمعنى الحمل إذ لايتصور حمل إحدى القضيتين على الاخرى إذا الحمل مختص بالمفردات .ج (٣) قوله وخبره الخ هذا التوجيه هو الموافق لما هو المقصود من الكلام .ج (٤) قوله الجملة التى بعده هذه العبارة زائدة لاتجدى نفعا كما لايخفى (لأن بعدية تلك الجملة معلومة بالحس .ع) والصواب خبره قوله يصدق الخ اللهم إلا أن يقال فيه تنبيه على تقدم[٣] ما تأخر وتأخر ما تقدم .ن(٥) قوله بالإشتراك اللفظى كإشتراك العين فى معانيه لا المعنوى كإشتراك ا لكلى فى أفراده.ص

حاشية عبيد: [١] أقول من هذا البيان ظهر ان الجواب الذى نقلناه عن بعض المحققين فى نقائض الأمور الشاملة غير مقرون بالصواب والتفصيل فى شرح السلم للمولوى حمد الله محمد عبيد الله كندهارى [٢] قوله بعده آه أقول ههنا نكتة ولفظة تحت قوله بعده وهى قوله لا قبله وقد يتحير الطلباء فى حلها وهذه اللفظة فى الحقيقة واقعة تحت قوله وهو قوله آه ومعناها أن الخبر هو يصدق لا قبل المقول المذكور وهو قوله فكذا لأن لفظة فكذا كما سيأتى زائدة لتاكيد ماقبله فتدبر .ويحتمل أن يكون المراد بما قبله قوله كمايصدق آه كما سيأتى فى التوجيه الآتى وعلى هذا ضمير ماقبله أيضا راجع إلى قوله يصدق آه [٣] لأن الصدق على كل أخص آه الذى هو مدلول الجملة المتأخرة مشبه والصدق على المعنى المذكور الذى هو مدلول الجملة المتقدمة مشبه به والمشبه يتقدم عىى المشبه به بالطبع لأن التشبيه إنما يكون لتوضيح المشبه .عبيد الله كندهارى

كمايصدق أى يطلق عَلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُوْر وهو كل مفهوم يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه وَيُسَمَّى هذا جُزْئِيًا حَقِيْقِيًا لأن جزئيته بالنظر إلى حقيقته(١) المانعة من الشركة ويقابله الكلى الحقيقى وهُو مايصلح لأن يندرج فيه شئ آخر بحسب(٢) فرض العقل سواء[٢] أمكن الإندراج أو فى نفس الأمر أو لا وكذا فى قوله فَكَذَا يَصْدقُ تَاكِيْدٌ (٣) لقوله كما يصدق والفاء(٤) زائدة وقوله عَلَى كُلِّ[٤] أَخَصُّ متعلق بقوله يصدق وقوله تَحْتَ ظرف مستقر واقع صفة لقوله أخص أى كائن تحت أعم مُطْلَقًا(٥) اومطلقا على(٦) إختلاف المذهبين وقيل الكاف[٥] فى قوله كما يصدق زائدة ولفظة ما موصوفة بمعنى شئ خبر مبتدأ لقوله الجزئى وقوله فكذا الكاف ههنا

اى لا من وجه فإنه متبادر .ص

---

(١) قوله إلى حقيقته اى لم يلاحظ فيه كونه أخص من شئ.ج (٢) قوله بحسب فرض العقل ليس الفرض بمعنى التقدير[١] بل بمعنى تجويز صدقه على كثيرين.ص (٣) قوله تاكيد لاحاجة إلى هذا التاكيد[٣] .ج (٤) قوله والفاء زائدة إذ الفاء لاتدخل على الخبر .ج (٥) قوله مطلقا أو مطلقا المراد من الأول ألأعم المطلق الذى فى مقابلته الأخص المطلق ومن الثانى عدم كونه مقيدا بالأعم المطلق فيتناول الأعم من وجه منه (٦)قوله على إختلاف المذهبين فعلى المذهب الثانى كما أن الإنسان بالنسبة إلى الحيوان جزئى إضافى كذلك الحيوان بالنسبة إلى الأبيض ذهب إليه العلامة التفتازانى مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده

حاشية عبيد: [١] كما هو المعتبر فى مقدم الشرطية لأن الفرض بهذا المعنى يجرى فى الجزئى ايضا كما لايخفى .[٢] قوله سواء أمكن آه كما فى الكليات التى لها أفراد فى نفس الأمر كالإنسان والحيوان أولا كما فى الماهيات الفرضية ومفهوم الواجب .[٣] أقول الحاجة ماسة إلى هذا التاكيد لأن بين المعنيين بون بعيد لأن الثانى يصدق على الكلى ايضا فكان مظنة التردد فيحتاج إلى التاكيد فتدبر [٤] أقول لفظ كل لايناسب التعريف لأنه للماهية إلا أن يكون بيان الحكم فيناسه كما سيأتى تدبر [٥] أقول لايخفى ما فى هذا التوجيه من الركاكة لفظا أو معنى فافهم عبيد كندهارى

منصوب[١] المحل على أنه مفعول مطلق لفعل بعده وهُو يصدق وذا إشارة إلى الصدق والفاء لعطف يصدق المتأخر على ما يصدق المتقدم تقديره الجزئى شئ يصدق على المعنى المذكور فيصدق مثل ذلك الصدق على كل أخصّ تحت أعم ولايخفى(١) ركاكته على من له أدنى لبّ وفى تعريف الجزئي الإضافى نظر لأنه والكلى الإضافى متـــضايفان(٢) وأحد المتضايفين لايجوز(٣) أن يؤخذ فى تعريف المتضايف الآخر وههنا أخذ(٤) الكلى الإضافى اى الأعم فى تعريف الجزئى الإضافى وأجيب[١] عنه بأن
المجيب العلامة التفتازانى .ج
هذا النظر إنما يرد لوكان مراده تعريف(٥) الجزئى الإضافى وليس كذلك(٦)

---

(١) قوله ولايخفى ركاكته إذ لايخفى أنه ليس المقصود ههنا الجزئى يطلق على المعنى المذكور إذ قد علم مماتقدم بل المقصود ههنا أن الجزئى يطلق على كل أخص تحت العام كما يطلق على المعنى المذكور قبله .منه (٢) قوله متضايفان وذلك لأن معنى الجزئى هو المندرج تحت الشئ الآخر العام والخاص مضايف للعام فكذا ما هو بمعناهما والتضايف كون كل من الأمرين معقولا بالقياس إلى الآخر كالأبوة والبنوة ولاشك أن العام لايعقل إلا بالقياس إلى الخاص وبالعكس .ج (٣) قوله لايجوز لا لأن فيه دورا لأنه الدور المعى الذى ليس فيه توقف الشئ على آخر بل تحقق الشيئين معا فالتعريف المشهور للدور المحال ودور المعية غير محال بل لأنه لو جاز كان تعقله قبل تعقله لامعا ضرورى أن تعقل التعريف وأجزائه يكون مقدما على تعقل المعرف .ص (٤) قول أخذ الكلى الخ لايقال المذكور فيه الأعم لا العام الذى هو بمعنى الكلى الإضافى حتى يلزم ذكر أحدهما فى تعريف الآخر لأنا نقول تعقل الأعم يتوقف على تعقل العام فذكره فيه يستلزم لذكره فيه معنى على أن المقصود من الأخص والأعم ههنا هو العام والخاص لامعنى التفصيل. (٥) قوله تعريف الجزئى اى تعريف القصدى الأصلى لاالضمنى التبعى .ج (٦) قوله وليس كك اى ليس المراد تعريفه القصدى الأصلى فلايكون لفظة كل زائدة .ج

حاشية عبيد: [١] قوله منصوب آه يعنى أن الكاف إسمية بمعنى مثل وكونه مفعول مطلق بإعتبار الموصوف المقدر فافهم عبيد[٢] قوله وأجيب عنه آه أقول الأسهل الأقرب فى الجواب أن المقصود بيان إطلاق لفظ الكلى المشترك ويدل عليه قول الشارح اى يطلق بالإشتراك اللفظى ولايكون التعريف مقصودا إصالة وتصريح صاحب القسطاس ليس بحجة على المصنف وأما التشبيه فلا يقتضى المشابهة من جميع الوجوه فافهم

بل المراد ذكر حكم من أحكامه بحيث يمكن أن يستنبط منه تعريفه

أقول قدصرح صاحب القسطاس بأن ذلك تعريف للجزئى الإضافى

وظاهر كلام المصنف أيضا مشعرٌ(١) بأنه تعريف لأنه شبّه إطلاق الجزئى
أى تعريفه الأصلى .

على المعنى الإضافى بإطلاقه على المعنى الحقيقى والمذكور للمعنى

الحقيقى هُوَ تعريفه(٢) وكلام شارح الإشارات أيضا مشعر بأنه(٣)
فكذا المذكور للمعنى اللإضافى .ص

تعريف فتحريفه[١] عن التعريف إلى غيره تعسُّف وَيُسَمَّى جُزْئيًّا إضَافيًا

لأن جزئيته بالإضافة إلى شئ كالإنسان بالنسبة إلى الحيْوان ويقابله

الكلى الإضافى وهو ما إندرج تحته شئ آخر فى نفس الأمر وهُو أعم من

الحقيقى لأن كل[٢] جزئى حقيقى فهو جزئى إضافى من غير عكسٍ[٣]

---

(١) قوله مشعر بأنه تعريف فيه بحث لأن ذكر كلمة كل يأبى عن أن يكون تعريفا والحق ماقال الإمام التفتازانى أنه تبين لمعناه لاتعريف. (٢) قوله هو تعريفه أى الأصلى القصدى لا الضمنى التبعى فينبغى أن يكون المذكور للمعنى الإضافى أيضا تعريفا والمراد أن الكلام المذكور لبيان المعنى الحقيقى تعريفه .ج (٣) قوله بأنه تعريف ذكر فى بعض الشروح أن التفصى عند جعله تعريفا لفظيا إنما هو بجعله تعريفا لفظيا لاإسميا وحاصله بيان مفهوم اللفظ وهو من قبيل توضيح لفظ بلفظ أوضح منه وليس بتحقيق للماهية حتى يجب مراعات هذا الأمور .ن (٤) قوله لأن كل جزئى حقيقى فهو جزئى إضافى لأن كل جزئى حقيقى إما مندرج تحت كليات كثيرة كزيد المندرج تحت الإنسان المندرج تحت الحيوان المندرج تحت الجسم النامى المندرج تحت الجسم المطلق المندرج تحت الجوهر إما مندرج تحت شئ والممكن العام كواجب الوجود المندرج تحتهما فيكون جزئيا إضافيا بالنسبة إلى مافوقه وليس كل جزئى إضافى جزئى حقيقيا لجواز أن يكون كليا مندرج تحت كلى آخر كالحيوان بالنسبة إلى الجسم .ص

حاشية عبيد: [١] قد أوصى السيد راع جزالة المعانى وإن أحوجتك إلى تكلفات كثيرة عبيد [٢] لأن كل آه قال العلامة التفتازانى لايقال هذا منقوض بالتشخص لأنه لوكان مندرجا تحت ماهية كلية لأحتاج فى تعينه إلى تشخص آخر وتسلسل لأنا نقول هو أمر إعتبارى ينقطع التسلسل فيه بإنقطاع الإعتبار وكون مفهوم التشخص محمولا على هذا التشخص وغيره ضرورى فيكون التشخص جزئيا إضافيا قطعا [٣] المراد بالعكس ههنا العكس اللغوى وهو عكس الموجبة إلى الموجبة الكلية لأن العكس المنطقى صادقا قطعا .

والنسبة[١] بين[٢] الكليين على[٣] عكس هذا ﴿فَصْلٌ﴾ اَلنَّوْعُ كَمَايَصْدقُ أى يطلق[٤] عَلَى مَاذَكَرْنَا وهُو كلى صادق على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ماهو وَيُقَالُ لَهُ نَوْعٌ[1] حَقِيْقِيٌّ لأن نوعيته بالنظر إلى الحقيقة الواحدة فى أفراده فَكَذا يَصْدقُ اى يطلق بالإشتراك اللفظى عَلَى كُلِّ[2] مَاهِيَّة[3] يُقَالُ أى يحمل عَلَيْهَا وَعَلَى غَيْرِهَا أى غير تلك الماهية جنس مطلقا[٥] خرج به الكلى الغير المندرج تحت جنس كالماهية[٦] البسيطة التى لايحمل عليها جنس أصلا

---

(١) قوله والنسبة الخ يعنى أن الكلى الحقيقى أعم من الكلى الإضافى بدرجتين الأولى أن الكلى الحقيقى قد لايمكن إندراج الشئ تحته كما فى الكليات الفرضية ولايتصور ذلك فى الإضافى الثانية أن الكلى الحقيقى ربما إمكن إندراج الشئ تحته ولم يندرج بالفعل لاذهنا ولاخارجا ولابد فى الإضافى من الإندراج بالفعل .منه (٢) قوله بين الكليين الإضافى والحقيقى على عكس هذا اى على عكس النسبة التى من الجزئى الإضافى والجزئى الحقيقى .ج (٣) قوله على عكس هذا وأما الجزئى الحقيقى فمباين للكليين لأنه مباين للكلى الحقيقى ومباين الأعم مباين الأخص والجزئى الإضافى أعم من الكليين من وجه لصدقهما فى الإنسان ولصدق الإضافى دونهما فى زيد وبالعكس فى الجنس العالى .ص (٤) قوله بالنظر إلى الحقيقة اى مع قطع النظر عن إندراجه مع الغير تحت الجنس .ج (٥) قوله مطلقا اى سواء كان جنسا لتلك الماهية وغيرها كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان فإنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس فى جواب ما هو الحيوان او بغيرها كالحيوان بالنسبة إلى الناطق والضاحك والماشى فإنه يصدق إنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها جنس .ص (٦) قوله كالماهية البسيطة التى لاتكون عبارة عن مختلفات الحقائق كما هية الواجب تعالى والنقطة .منه

حاشية عبيد: [١] لفظ النوع فى لغة اليونانين موضوع لمعنى الشئ وحقيقته .[٢] قوله كل آه قال القطب الدين الرازى ولابد من ترك لفظ الكل لأن الكل للإفراد والتعريف للإفراد لايجوز .[٣]قوله ماهية آه قال القطب الدين الرازى الكلى جنس الكليات فلايتم حدودها بدون ذكره وما قيل فى جوابه أن الماهية هى الصورة العقلية للشئ والصور العقلية كليات فذكرها يغنى عن ذكره فأجاب عنه الرازى بأن مفهومها ليس مفهوم الكلى غاية ما فى الباب أنه من لوازمها فيكون دلالة الماهية على الكلى دلالة الملزوم على اللازم يعنى دلالة الإلتزام لكن دلالة الإلتزام مهجورة فى التعريفات كما هو المشهور وسيأتى أيضا .أبو الفضل عبيد الله أيوبى الكند هارى

فى جواب ماهو خرج[١] الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة[٢] إلى جنس الماهية وبهذا[٣] ينحل ما أورد أن كل واحد من هذه الثلثة إن [٤]كان له جنس كان جنسه مقولا عليه وعلى غيره فى جواب ماهو فلايصح الإحتراز عنه بقوله فى جواب ماهو وإن[٥] لم يكن له جنس خرج به القيد السّابق قَوْلاً أَوَّلِيًّا اى بلاواسطة خرج[٦] به الصنف

وهو قوله جنس.

وهو النوع المقيد بقيود مختصة كلية[٧] كالرومى[٨] والهندى مثلا لأن الجنس لايحمل عليه بالذات بل[٩] بواسطة حمل السافل عليه فلايكون نوعا إضافيا وَ يُسَمَّى نَوْعًا إضَافِيًّا لأن نوعيته بالإضافة إلى مافوقه

---

(١) قوله خرج الفصل الخ :لأنه لايقال لكل منها أنه نوع إضافى وإن يحمل عليها وعلى غيرها الجنس لأنه لايحمل فى جواب ماهو فإنه إذا سئل عن الناطق والضاحك والماشئ بما هم لايقال فى الجواب الحيوان.منه (٢) قوله بالنسبة إلى جنس ا لماهية فإن المقول على الماهية وغيرها فى جواب ما هو لايكون إلا ما هو ذاتى لهما وتمام المشترك بينهما وجنس الماهية بالنسبة إلى كل واحد منها خارج.ص (٣) قوله وبهذا إشارة إلى قيد الإطلاق والنسبة لأنه حِ يدخل فى الجنس ويخرج بما هو فلايكون قيد ما هو ضايعا ووجهه أن جنس الماهية محمول عليها لكن لا فى جواب ما هو فقوله وإن لم يكن له جنس خرج بالقيد السابق مم .ص (٤) قوله إن كان له جنس بأن كان مركبا كالحيوان الذى هو عرض عام بالنسبة إلى الناطق وخاصة أيضا بالنسبة إليه فإنهما نوعان إضافيان فإنه إذا قيل ماالحيوان والشجر يقال جسم نام .ص (٥) قوله وإن لم يكون له جنس بأن كان بسيطا كالناطق الذى هو فصل بالنسبة إلى الإنسان فإنه بسيط .صادق (٦) قوله خرج به الصنف دون النوع المقيس إلى الجنس البعيد فإنه حمل عليه بعض الأجناس أعنى القريب بالذات منه .(٧) قوله كلية إحتراز عن الشخص فإنه عبارة عن النوع المقيد بصفات جزئية .منه (٨) قوله كالرومى فإنه يقال عليه وعلى الفرس الجنس الذى هو الحيوان فى جواب ما هو لكن لا أوليا بل بواسطة حمل السافل عليه .ج (٩) قوله بل بواسطةفإن الحيوان ما لم يصر إنسانا لم يكن محمولا فإن الحيوان الذى ليس بإنسان لايحمل عليه أصلا .

وبينهما عموم وخصوص من وجه(١) لوجودهما فى النوع السافل
اى بين النوع الحقيقى والنوع الإضافى .ج
كالإنسان(٢) و وُجود الإضافى بدون الحقيقى فى الأجناس المتوسطة كالجسم(٣) والجسم النامى ووُجود الحقيقى بدون الإضافى فى البسائط كالواجب(٤) والنقطة والوحدة ولما فرغ عن بيان معنى النّوع الإضافى شرع فى مراتبه فقال وَمَرَاتِبُهُ[٢] اى مراتب النوع الإضافى بالنسبة[٣] إلى النوع الإضافى وأما النوع الحقيقى فلا يترتب

---

(١)قوله من وجه هذا مذهب المتأخرين وأما القدماء فقد ذهبوا إلى أن الحقيقى أخص[١] مطلقا من الإضافى وهذا إنما يصح لو صح أن كل نوع فله جنس وليس فليس لجواز بساطة النوع الحقيقى أو تركبه من أمرين متساويين .(٢) قوله كالإنسان فإنه مقول على زيد و عمرو وبكر فى جواب ما هو وهم متفقة الحقيقة فإنه تمام حقيقتها ولا تمايز بينهم إلا بالعوارض الشخصية فيكون نوعا حقيقيا ويقال عليه وعلى غيره كالفرس الحيوان فى جواب ما هو فيكون نوعا إضافيا .ص (٣) قوله كالجسم والجسم النامى فإن الجسم النامى يقال عليه وعلى غيره كالجماد الجسم فى جواب ما هو والجسم يقال عليه وعلى غيره كالعقول الجوهر فى جواب ما هو فيكونان نوعين إضافيين ليسا نوعين حقيقيين لإختلاف أفرادهما فى الحقائق مولنا عبد الحليم (٤) قوله كالواجب والنقطة والوحدة فإنها أنواع حقيقية وليس نوعا إضافيا لأنه بسيط خارجى فلو كانت أنواعا إضافية لكانت مركبة لوجوب إندراج النوع الإضافى تحت الجنس فيكون مركبا منه ومن الفصل .ص

حاشية عبيد: [١] وأيده بعض الفضلاء بمانقل عن أرسطو من أنه ليس بشئ ممكن موجود خارجا عن المعقولات آه أقول ما قال أرسطو إنما هو فى المركبات العقلية دون الإطلاق وإن سلمناه فمادة الإفتراق موجودة وهو الواجب فتدبر [٢] قوله ومراتبه آه وإنما قالوا مراتب النوع الإضافى دون أقسامه لحصولها بوقوعه تحت نوع آخر اوفوقه لابحسب إنقسامه فى نفسها كذا قال الفاضل اللاهورى [٣] قوله بالنسبة آه إنما قال ذلك لأن النوع إما حقيقى او إضافى كما عرفت فقياسه إما إلى النوع الإضافى أو الحقيقى فبضرب الإثنين فى الإثنين تصير الأقسام أربعة ١: النوع الإضافى بالقياس إلى النوع الإضافى ٢: النوع الإضافى بالقياس إلى النوع الحقيقى ٣: النوع الحقيقى بالقياس إلى النوع الإضافى ٤: النوع الحقيقى بالقياس إلى النوع الحقيقى أما الأول فمراتبه أربع كما سيأتى وأما الثانى فإثنتان العالى والمفرد فقط وأما الثالث فله أيضا مرتبتان المفرد والسافل فقط وأما الرابع فليس له إلا مرتبة الإفراد فتأمل حق التأمل ليتضح حقيقة المقال.

لأنه كان نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي أو تحته نوع حقيقي .

وإلاّ(١) يلزم أن يكون النوع الحقيقي جنسا وهُو باطل أَرْبَعٌ لأنّه أى لأن النوع الإضافى لايخلو إما أن يكون داخلا فى (٢)سلسلة الأنواع الإضافية الحاصلة من ترتب بعض أفرادها على بعضٍ بحسب الصدق و حينئذٍ إما أن يكون أَعَمُّ الأَنْوَاعِ الواقعة فى تلك السلسلة وَهو يَسُمَّى النَّوْعُ الْعَالِىْ كَالْجِسْمِ الْمُطْلَق إذ فوقه الجوهر وهو ليس بنوعٍ أو يكون أخصها أى أخص الأنواع الواقعة فى تلك السلسلة وَهو يُسَمَّى النوع السَّافِلُ كَالإِنْسَان إذتحته الأفراد وَيُسَمَّى السافل نَوْعُ الأَنْوَاعِ بإعتبار(٣) كونه تحت جميع الأنواع أَوْ يكون أَعَمَّ مِنَ النوع السَّافِلِ وَأَخَصَّ مِنَ النوع الْعَالِىْ كَالْحَيْوَان(٤) وَغَيْره كالجسم(٥) النامى وَيُسَمَّى هذا النوع مُتَوَسطًا أو لم يكن دخلا فى تلك السلسلة وهو نوع مباين للكل اى لكل الأقسام الثلثة المذكورة وهو يسمى المفرد لـــذلك(٦) وإنماجعل المفرد من المراتب مع أنه غير واقعٍ فى المرتبة

(١) قوله وإلا يلزم لأنه إذا كان للنوع الحقيقى نوع حقيقى آخر كان هذا النوع أعم من ذلك النوع فيوجد فى نوع آخر بدونه تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتركا بينهما فيكون جنسا .ص (٢) قوله فى سلسلة إشارة إلى أن كون النوع عاليا أو متوسطا او سافلا ليس بالنسبة إلى جميع ماورائه من الأنواع بل بالنسبة إلى الأنواع الداخلة فى السلسلة الخاصة من كون بعضها شاملا والآخر مشمولا وقس عليها الأجناس .صادق قوله بإعتبار كونه تحت جميع الأنواع إشارة إلى نوعيته بالقياس إلى ما فوقه .جلال (٤) قوله كالحيوان فإنه أخص من الجسم النامى وأعم من الإنسان .جلال (٥) قوله كالجسم النامى فإنه أخص من المطلق وأعم من الحيوان .صادق (٦) قوله لذلك اى لكونه غير داخل فى تلك السلسلة.ج

بإعتبار[١] أن الترتيب ملحوظ فيه عدما كما أن الترتيب فى غير المفرد ملحوظ وجودا كَالْعَقْل(١) إنْ قُلْنَا إنَّ الْجَوْهَرْ جنْسٌ لَهُ حتى يقال عليه وعلى غيره فى جواب ماهو ويكون العقول(٢) العشرة أفرادا له لا أنواعا له حتى(٣) لايتحقق تحته نوع وَمَرَاتبُ[٢] الأجْنَاس أَيْضًا أَرْبَعٌ لأنه إما أعم الأجناس الواقعة فى السلسلة وهُو العالى او أخصها وهُو السافل أو أعم من السافل وأخص من العالى وهو المتوسط أو مباين للكل وهو المفرد ولما(٤) قال مراتب الأجناس أيضا أربع كان مظنة أن يتوهم أن الجنس الأخير يسمى جنس الأجناس كالنوع الأخير يُسمى نوع الأنواع فاستدركه فقال لَكنَ الْجنْسَ الْعَالِىْ كَالْجَوْهَر فِىْ مَرَاتب الأَجْنَاس يُسَمَّى جنْسُ الأَجْنَاس

وقد عرفت فائدته .ج

(١)قوله كالعقل قال السيد هذا المثال إنما يتم بشيئين أحدهما أن العقول متفقة الحقيقة وثانيها أن الجوهر جنس لها ولذلك ضم الشارح إليه بقوله إن قلنا إن الخ .ج (٢) قوله العقول العشرة وهى الجواهر الغائبة عن الحواس الإنسانية المؤثرة فى الأجسام هذا بلسان الحكماء وأما عند الشرع فيقال لهم الملأ الأعلى وهم أشرف الملآئكة.ص (٣) قوله حتى لايتحقق تحته نوع ليكون العقل بالنسبة إلينا نوعا مفردا لانوعا عاليا .صادق (٤) قوله ولما قال الخ تصحيح لكلمة لكن فى قوله لكن الجنس الخ .جلال

حاشية عبيد: [١] قوله بإعتبارآه فكآنه قال ومراتب النوع بإعتبار وجود الترتيب وعدمه أربع فيدخل فيه النوع المفرد أيضا كذا قيل [٢] قوله ومراتب آه قال شارح المطالع الأجناس تتصاعد والأنواع تتنازل ولاتذهب إلى غير النهاية بل تنتهى الأجناس فى طرف التصاعد إلى جنس ليس فوقه جنس وإلا لتركب الماهية من أجزاء لا تتناهى فيتوقف تصورها بالكنه على إحاطة العقل بها وهو محال وتسلسلت العلل والمعلولات لكون كل فصل علة لحصة من الجنس والأنواع فى طرف التنازل إلى نوع لايكون تحته نوع وإلا لم يتحقق الأشخاص إذ بها نهايتها فلا تحقق الأنواع أيضا إنتهى بحاصله.عبيد الله الكندهارى.

لاالسافل كالحيوان لأن الجنسية بالنسبة[١] إلى ماتحته الجنس فهو إنما يكون جنس الأجناس إذا كان فوق جميع الأجناس ونوعية الشئ بالنسبة[٢] إلى ما فوقه فهو إنما يكون نوع الأنواع إذا كان تحت جميع الأنواع ومثال المتوسط بينهما أى بين العالى والسافل الجسم النامى والجسم المطلق لأن فوقهما الجوهر وهو جنس وتحتهما الحيوان وهو أيض جنس فيكون كل واحد منهما جنسا متوسطا ومثال المفرد العقل إن[٣] قلنا إن الجوهر ليس بجنسٍ له بل[٤] يكون عرضا عاما لئلا[٥] يتحقق جنس أعـــم منه ويكون العقول العشرة

---

(١) قوله بالنسبة إلى ماتحته وذلك لأن جنس الشئ كلى مقول عليه وعلى غيره فى جواب ماهو فلا يكون جنس الأجناس إلا إذا كان ما ورائه من الأجناس تحته.صادق (٢) قوله بالنسبة إلى مافوقه وذلك لأن النوع الأضافى مشمول الجنس فلا يضاف إلا إلى ما هو فوقه فلايكون نوع الانواع إلا إذا كان ما ورائه من الأنواع فوقه.صادق (٣) قوله إن الجوهر الخ إعلم أن لفظ الجوهر يقال بالإشتراك اللفظى على معان أربعة الأول الموجود الغنى عن المحل والواجب بهذا المعنى جوهر[١] والثانى الماهية التى إذا وجدت فى الخارج كانت لا فى موصوع وهذا المعنى يقتضى زيادة الوجود على الماهية والشيخ ذهب إلى أن وجوده تعالى عين ذاته فلا يطلق الجوهر عليه والإمام إلى أن وجوده زائد فيتناوله الثالث القابل للصفة والحكماء إتفقوا على أنه تعالى ليس بجوهر بهذا المعنى بناء على إستحالة قيام الصفات بذاته تعالى الرابع الشئ الذى يتعاقب عليه الصفات والحكماء على إمتناع تعاقب الصفات على ذات الواجب وقد يطلق الجوهر على الذات والحقيقة ولاخفاء فى تناوله للواجب تعالى هذا ما أفاده السيد السند فى حاشية شرح حكمة العين مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٤)قوله بل يكون عرضا عاما هذا المثال أيضا إنما يتم بشيئين أحدهما عدم كون الجوهر جنسا وثانيها كون العقول أنواعا مختلفة منحصرة فى شخص ولذا ضم إلى قول المصنف قوله ويكون العقول الخ (٥)قوله لئلا يتحقق جنس أعم منه ليكون جنسا مفردا بالنسبة إليه لاجنسا سافلا .ص

حاشية عبيد: [١] ولكن لاينبغى إطلاقه عليه تعالى لأنه منع شرعا عن إطلاق الألفاظ الموهمة للنقص عليه تعالى.عبيد كندهارى

أنواعا(١) مختلفة منحصرة(٢) فى شخصٍ فالعقل(٣) يصلح منا لا للجنس المفرد على تقدير كون العقول العشرة مختلفة بالنوع بمعنى(٤) أن العقل تمام الماهية المشتركة بالنسبة إلى كل واحد منها ويصلح مثالا للنوع المفرد على تقدير كون العقول العشرة متفقة بالنوع بمعنى(٥) أن العقل تمام(٦) الماهية بالقياس إلى كل واحد منها وهذا(٧) القدر كاف فى التمثيل لما فرغ عن بيان مُقدّمات القول الشارح وهى الكليات الخمسة . شرع فيه فقال ﴿فَصْلٌ﴾ فىْ التَّعْريْفَات الْمُعَرِّفَ للشَّيْءِ هُوَالَّذىْ[١] يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرَهُ بطريق(٨) النظـــر[٢] والإكتساب تَصوُّرَ ذَلكَ الشَيئِ

---

(١) قوله أنواعا مختلفة لأجناسا ليكون العقل بالنسبة إليه عاليا.ص (٢) قوله منحصرة فى شخص أى منحصر كل واحدفى فرد واحد .ن (٣) قوله فالعقل الخ جواب سوال مقدر تقرير السوال أن التمثيل الأول مبنى على إتفاق العقول فى الحقيقة وكون الجنس جنسا لها والتمثيل الثانى مبنى على إختلافها فى الحقيقة وعدم كون الجوهر جنسالها فيستحيل صحتها معا .ج (٤) قوله بمعنى أن العقل وإلا فليحتمل أن يكون العقل على هذا التقدير عرضا عاما لها لاجنسا مفردا بالقطع .ص (٥) قوله بمعنى أن الخ وإلا فلا يقطع كونه نوعا مفردا لإحتمال كونه عرضا عاما لها .ج (٦) قوله تمام الماهية المختصة فيكون العقول العشرة أفرادا للعقل الذى هو نوع مفرد مباين للكل لا أنواعا له حتى لا يتحقق تحته نوع فيكون مفردا .منه (٧) قوله وهذا القدر كاف يعنى أن الفرض كاف فى التمثيل لأن المقصود عنه تفهيم القواعد وتوضيحها سواء طابق الوقع أولا .ص (٨) قوله بطريق النظر والإكتساب جواب لما يقال أن هذا التعريف يصدق على الملزومات والمحدودات بالنسبة إلى اللوازم البينة بالمعنى الأخص والحدود بأن المراد أن يكون تصور ذلك الشئ حاصلا من تصوره مكتسبا بأن قصد أولا إلى المعلوم بوجه ما ثم رتب أمورا معلومة ليحصل منه ما يؤدى إلى علم ذلك الشئ بوجه غير ذلك الوجه .صادق

حاشية عبيد: [١] قوله هو الذى آه فيه نظر لأن المراد ههنا مطلق المعرف وهذا التعريف لكونه تعريفا للمعرف أخص من مطلق المعرف فيفوت المساوات والجواب أن التعريف المذكور بحسب المفهوم والذات مساو لمطلق المعرف ولايضر كونه أخص منه بإعتبار ما عرض له من الإضافة أعنى كونه معرفا بالكسر [٢]قوله بطريق النظر آه فيه بحث لأنه على هذا لايشمل هذا التعريف التعريف اللفظى......

إما بالكنه أو بوجه ما سواءٌ كان مع التصور بالوجه الإمتياز عن جميع
كما فى الحد التام .ص
ماعداه أو عن بعض(١) ما عداه ولايجب الإمتياز عن جميع ماعداه وهُو(٢)
كما فى تعريف الشئ بالمساوى الداخل أوالخارج .
مختار المتقدمين وهُوالصواب(٣) وذهب جماعة إلى أنه لايجوز بتعريف المعرف
وإلا يلزم التسلسل والجواب أن التسلسل فى الأمور الإعتبارية غير متحقق
لأنه أمر معنوى لاتحقق له فى الخارج .ص
لإنقطاعه بإنقطاع الإعتبار أو يقال إن معرف المعرف عينه كوجودالوجود
وقيل عليه إن العينية ممنوعة ضرورة ثبوت التغاير بين المضاف والمضاف إليه

---

(١) قوله عن بعض ما عداه كما فى تعريف الشى بالأعم منه والأخص منه فإنه المتبادر لا الأول فقط[٣] .ص (٢) قوله وهو مختار المتقدمين وذهب المتأخرون إلى أن أحد الأمرين لازم فى التعريف إما الإيصال إلى كنه المعرف أو الإمتياز عن جميع ما عداه من غير الإيصال المذكور ولذا حكموا بإمتناع التعريف بالأعم والأخص لأن الإمتياز عن بعض ما عداه فى غاية النقصان عندهم .جلال (٣) قوله وهو الصواب لأنه كما يكون تصور الشئ بالكنه كسبيا محتاجا إلى التعريف كك تصوره بوجه ما سوء كان مع إمتيازه عن جميع ما عداه أو بعضه يكون كسبيا أيضا فلا وجه لإيجاب الإمتياز عن جميع ما عداه فيكون التعريف با لأعم والأخص جائزا عند المصنف رح .صادق (٤) قوله وإلا يلزم التسلسل اى وإن جاز تعريف المعرف للزم التسلسل لأن معرف المعرف أيضا معرف فأحتاج إلى معرف آخر وهلم جرا والجواب أن المعرف معلوم غير محتاج إلى التعريف لامن حيث الذات ولا من حيث الوصف أما الأول فلبداهة أجزائه أبتداء وإنتهاء أو لكونها معلومة واما الثانى فلأن هذا الوصف وهو كونه معرفا معلوم لأنه يصدق عليه أنه معرف والمعرف معلوم بتعريفه ليكون مايصدق عليه الأمر المعلوم معلوما أيضا جلال.(٥) قوله لإنقطاعه بإنقطاع الإعتبار فإن معرف المعرف من حيث أنه معرف من غير نظر إلى خصوصيته الإضافية فبهذا الإعتبار لايحتاج إلى معرف أصلا فيجوز أن يقطع .جلال

حاشية عبيد: ....بقيه ..لأنه ليس فيه تصور الشئ بطريق النظر والإكتساب بل الإلتفات إلى الصورة المخزونة والإلتفات ليس بتصور والجواب أن المختار عند المصنف والشارح هو مذهب السيد المحقق وهو أن التعريف اللفظى من المطالب التصديقية إذ مآله إلى التصديق بأن هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى كما يقال الغضنفر أسد وتسميته تعريفا مسامحة وفيه إختلاف عظيم تفصيله فى الكتب المبسوطة كشرح القاضى على السلم وحاشية الزاهد على الأمور العامة [٣] فيه أن الإمتياز عن تعض ماعداه مقابل للإمتياز عن جميع ما عداه فى عبارة الشارح فكيف يشمل التعريف بالأخص لأن فيه الإمتياز عن جميع ماعداه حاصل كما لايخفى فتدبر عبيد

وأجيب عنه بأن كون التغاير ضروريا إنما فى الأمور الخارجية وأما فى الإعتبارية فيصح الإتحاد بحسب الواقع والوجود من(۱) الأمور الإعتبارية فيكون وجود الوجود عين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا حد الحد ثم شرع فى تقسيم المعرف إلى الحد والرسم وكل منهما إلى التام والناقص فقال وَيُسَمَّى[۱] اى المعرف حَدًا لكونه(۲) مانعا عن دخول الأغيار تَامًا لأشتماله(۳) على جميع(٤) الذاتيات إِنْ كَانَ بِجِنْس[۳] وَ فَصْل قَرِيْبَيْن مع(٥) تقـدم الجنس على الفصل

فالأقسام أربعة . والحد فى اللغة المنع .ص

أقول هذا أمر إستحسانى ولذا قال صاحب السلم ويستحسن .ع

(۱) قوله من الأمور الإعتبارية لأنه أمر معنوى لاتحقق له فى الخارج وإنما الموجود فى الخارج هو الموجود .صادق (۲) قوله لكونه مانعا بيان للمناسبة بين المعنى الإصطلاحى والمعنى اللغوى فلا يرد أن الرسم أيضا مانع عن دخول الأغيار فيه فينبغى أن يسمى حدا .ج .(۳) قوله لإشتماله الخ قد أفاد السيد السند قدس سره أن الإطلاع على ذاتيات الماهيات الحقيقية الموجودة[۲] فى الخارج من غير إعتبار المعتبرين لحقيقة الإنسان وغيره فى غاية الصعوبة والتفرقة بين أجناسها وأعراضها العامة وكذا بين فصولها وخواصها تكاد تصل إلى حد التعذر لما بين الجنس والعرض العام والفصل والخاصة من الإشتباه فى العموم والخصوص فبأى دليل يعرف دخول بعض فى الحقيقة وخروج بعض آخر ولذلك يستصعب رئيس القوم تحديد الحقائق .ن (٤) قوله على جميع الذاتيات الذاتى[٤] مالا يمكن تصوره بدونه والعرضى بخلافه .صادق .(٥) قوله مع تقدم الجنس على الفصل إشارة إلى أن لتقدم الجنس عليه دخلا فى تمامية الحد فلا يكون قولنا الناطق الحيوان فى تعريف الإنسان حدا تاما .جلال

حاشية عبيد: [۱] قوله ويسمى حدا آه أقول هذا على مصطلح المناطقة وأما أهل العربية فيستعملون الحد بمعنى المعرف الجامع والمانع وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن إختلاف الإصطلاحين كذا قيل.[۲] قيد بذلك لأن المفهومات اللغوية والإصطلاحية أمرها سهل فإن اللفظ إذا وضع فى اللغة أو الإصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه يكون عرضيا له فتحديد المفهومات المذكورة فى غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الإسم هذا ماقال السيد فى حاشية القطبى [۳] قوله بجنس وفصل آه إما بنفسها أو بما هو فى حكمها فيشمل تعريف الإنسان بالجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة الناطق ثم إعلم أنه لابد أن يكون الجنس والفصل ملحوظين بالكنه فإنه إذا كان ملحوظين بالوجه لايكون المركب منهما حدا تاما لأنه لايفيد كنه المعرف حينئذ فالمعرف بالكسر حينئذ ذلك الوجه إذهو وجه للمعرف بالفتح فيكون رسما فتدبر[٤] فيه بحث لأن الملزوم لايمكن تصوره بدون اللازم البين بالمعنى الأخص فيلزم أن يكون ذاتيا.

كالحيوان الناطق فى تعريف الإنسان أو بأمرين متساويين أو أمور متساوية والمصنف لم يذكره لعدم تحققه إن قيل هذا يقتضى جزئية كل منهما للمركب والجزء لايحمل على الكل والجنس والفصل محمولان على النوع قلنا(١) إن الجنس والفصل بإعتبار الجزئية غير محمول وبإعتبار محموليتهما ليسا بجزئين وَيُسَمَّى حَدًّا لَمَّا ذَكَرْناه نَاقِصًا لخلوه عن بعض الذاتيات إنْ كَانَ بفَصْلٍ قَرِيْبٍ وَحْدَهُ[١] كقولنا فى تعريف الإنسان ناطق أَوْ به وبفصل قريب وَبِجِنْسٍ بَعِيْدٍ كقولنا فى تعريف الإنسان جسم ناطق وكلما كان الجنس أبعد كان التعريف فى النقصان أدخل(٢) أو به وبخارجى والمصنف لم يذكره لأنه(٣) علم دلالة وقيل إنما لم يذكره لكونه غير معتبر لأن العرض العام مع الفصل القريب لا(٤) يفيد الإمتياز

(١) قوله قلنا الخ محصله أن فيهما إعتبارين الجزئية وهو إعتبار تغاير وجود كل منهما مع وجود الماهية وإعتبار المحمولية وهو إعتبار الإتحاد وعند إعتبار الجزئية لايعتبر المحمولية وبالعكس فيصح كل منهما بهذا الطريق .صادق (٢) قوله أدخل فبذكر الجنس البعيد بمرتبة كالجسم النامى يترك جزء الجزء أعنى الحساس المتحرك بالإرادة ويذكر جزئه الآخر وبذكر البعيد بمرتبتين كالجسم المطلق يذكر جزء جزءالجزء يترك أحد جزئى الجزء هكذا .ص (٣) قوله لأنه علم دلالة فإنه لما صلح القريب وحده للحد الناقص فصلاحيته لذلك مع الخارج بالطريق الأولى فإنه أكمل وأقوى من الأول فى التعريف .ص .(٤) قوله لايفيد الإمتياز ولا الإطلاع على الذاتى المعتبران فى صناعة التعريف بل كلاهما يحصل بالفصل فلا حاجة إلى إنضمام العرض العام والخاصة إليه .جلال .

حاشية عبيد: [١] قوله وحده الخ أقول عرف بعض المناطقة النظر والفكر بترتيب أمور معلومة ليتأدى إلى مجهول تصورى أوتصديقى فلايشمل التعريف بالمفرد ومنهم من فسره بملاحظة المعقول لتحصيل المجهول فيشمله فتدبر والتحقيق فى موضعه .عبيد

ولا الإطلاع على الذاتى وكذا الخاصة مع الفصل لأن الإمتياز حاصل بالفصل وفيه[١] نظر أو به وبفصلٍ بعيدٍ ولم يذكره لأنه[٢] بمنزلة الجنسِ البعيد وَيُسَمَّى رَسْمًا لكونه تعريفا بالخاصةِ التى هى أثر الشئ تاما لمشابهته للحد التام فى وضع الجنس القريب ثم
ورسم الدار أثرها
تقيده بمايخصصه الماهية إنْ كَانَ بجنْس قَرِيْب وَخَاصَة كقولنا فى تعريف الإنسان حيوانٍ ضاحكٍ وَيسمى رَسْمًا لما ذكرناه نَاقصاً لنقصان أجزائه بالنسبة إلى الرسم التام إنْ كَانَ التعريف بهَا أى بالخاصة فَقَطْ نحو الإنسان ضاحك أو بها وبعرض عام ولم يذكره المصنف لما مر[٣] نحو الإنسان ماشٍ ضاحك أَوْ بهَا وبالخاصة وَبجنْس بَعيْد نحـــو الإنسان جسم ضاحك والتعريف[٣] بالمثال

---

(١) قوله وفيه نظر وجه النظر ما ذكره السيد من أن تميز الشئ قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه والعرض قد يفيد التميز الثانى اى التميز عن بعض ما عداه فإن الماشى الذى هو عرض عام يميز الإنسان وغيره من الأنواع عن الجسم النامى كالشجر مثلا فينبغى أن يعتبر فى التعريفات .ج (١) قوله وفيه نظر لأن كل قيد فى التعريف لايلزم أن يكون مفيدا للتميز أو الإطلاع على الذاتى لجواز أن يكون لزيادة الإيضاح فالصواب أن المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أكمل وأقوى من الخاصة وحدها وإن المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه أكمل وأقوى من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص لكنه أكمل من العرض العام والفصل .منه .(٢) قوله لأنه بمنزلة الجنس البعيد فى كونه ذاتيا شاملا للمحدود وغيره .ص .(٣) قوله لمامر اى لمثل مامر من أنه علم دلالة لكونه أكمل من الخاصة وحدها لكونه مفيدا لما يفيده التعريف بالخاصة فقط مع أنه أمر زائد (٤) قوله والتعريف بالمثال الخ جواب لما يقال من ان ما يقال فى تعريف النباس مثلا بانه مثل الانسان فرد من أفراد المعرف فما وجه تركه .ص

تعريف[1] بالمشابهة المختصة به فيكون(١) رسما أيضا أو بها وبفصل بعيد ولم يذكره لمامر(٢) ثم شرع فى بيان ما يجب(٣) الإحترازعنه فى التعريفات فقال **وَيَجِبُ الإِحْتِرَازُ عَنْ تَعْرِيْفَ(٤) الشَّيْئِ بِمَا يُسَاوِيْهِ فِىْ الْمَعْرِفَة وَالْجَهَالَة** لافى الصدق بل بحسب ذلك كتعريف أحد(٥) المتضايفين بالآخر مثل أن يقال ألإبن من له أب والأب من له إبن فإن الأب والإبن متساويان فى المعرفة والجهالة ويجب الإحتراز فى التعريف **عَنْ إِسْتِعْمَال أَلْفَاظ غَرِيْبَة** أى وحشية **غَيْرَ ظَاهِر الدَّلَالَة** على المراد

(١) قوله فيكون رسما قال بعض الشارحين أنه راجع إلى الرسم الناقص .ج (٢) قوله لمامر من أن الفصل البعيد بمنزلةالجنس البعيد فكان داخلا تحته .منه .(٣) قوله يجب الإحتراز لعدم الفائدة إن كان معلوما وبقاء الجهل إن كان مجهولا .ص .(٤) قوله عن تعريف الشئ وعن تعريف الشئ بما يتوقف معرفته عليه إما بمرتبة ويسمى دورا مصرحا أو بمراتب ويسمى دورا مضمرا مثال الأول الكيفية ما يقع بها المشابهة والمشابهة إتفاق فى الكيفية ومثال الثانى الإثنان زوج اول والزوج هو المنقسم إلى المتساويين هما الشيئآن اللذان لاينفصل أحدهما عن الآخر والشيئان هما الإثنان .ح .(٥) قوله أحد المتضايفين هما الشيئان الوجوديان يتوقف تصور كل منهما على تصور الآخر .ص

حاشية عبيد: [١] قوله والتعريف آه أقوله هذا جواب السوال مقدر تقديره من وجهين ألأول أن حصر التعريف فى الأربعة غير منحصر لأن ههنا نحو آخر من التعريف وهو التعريف بالمثال سواء كان جزئيا للمعرف كقولنا الأسم كزيد والفعل كضرب أو لايكون جزئيا له كقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة وحاصل ما أجاب الشارح عنه بهذا القول أن التعريف بالمثال فى الحقيقة تعريف بالمشابهة التى بين ذلك المعرف وبين المثال وليس التعريف بنفس المثال فإن تعريف الإسم بزيد مثلا تعريف بكونه مستقلا بالمفهومية غير مقترن بأحد الأزمنة الثلثة وكذا تعريف العلم بالنور تعريف بكونه موجبا للانكشاف وقس على ذلك فتلك المشابة خاصة لذلك المعرف فيكون التعريف رسما ناقصا والثانى أنه كثير ما يعرف الشئ بالمثال وهو قد يكون أخص كتعريف الإسم بزيد والفعل بضرب وقد يكون مباينا كما تقول العلم كالنور والجهل كالظلمة ففى الأول يلزم التعريف بالأخص وفى الثانى بالمباين مع أن المعرف يجب حمله على المعرف وحاصل جواب الشارح أن التعريف بالمثال تعريف بالمشابهة المختصة فيرجع إلى التعريف بالخاصة وهى رسم ومحمول على المعرف مساوية للمعرف فتدبر .عبيد .

هذا[1] تعميم بعد تخصيص لأن عدم الظهور قد يكون للغرابة وقد يكون للمجاز والإشتراك من[2] غير قرينةٍ معينة ظاهرة بالْقيَاس¤ إلَى السَّائل لاإلى غيره لأن المطلوب علمه لا علم غيره وإنما يجب الإحتراز عن مثل هذه الألفاظ لكونه مفوتا للغرض المقصود من التعريف والعام يجب تقديمه على الخاص للأعرفية[3] والحد التام لا يقبل[4] الزيادة والنقصان من حيث المعنى ولكن يقبلهما من حيث[5] اللفظ وأما غير الحد التام فيقبل الزيادة والنقصان معنى والحـــد التام لايكون إلا[7] بالقول

وهو علم السائل .ص

والأعرف يستحق التقديم .منه

---

(١) قوله هذا تعميم بعد تخصيص لأن عدم الظهور قد يكون للغرابة وقد يكون للمجاز والإشتراك فيكون غير ظاهر الدلالة عاما من الغريبة فلو لم يقل ذلك لأحتاج إلى ذكر الإحتراز عن المجاز والإشتراك أيضا كما فعله بعضهم .ج .(٢) قوله من غير قرينة معينة ظاهرة فلو أستعمل شئ منها فى التعريف فلا بد من القرينة المعينة لأحد المعنيين ولابد أيضا من ظهور تلك القرينة .منه .(٣)قوله للأعرفية اى لأن العام أعرف من الخاص ولذلك إدراك الإنسان من حيث أنه شئ أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث أنه جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق .صادق .(٤) قوله لايقبل الزيادة والنقصان إذ لابد فيه من ذكر جميع الذاتيات فلو ترك بعضها لم يتحقق الجميع ليكون حدا تاما وكيف يجتمع النقصان مع التام وعند ذكر جميعها لايمكن الزيادة عليها ليكون زائدا على التام وكان الأصوب إتصال هذه العبارة بما سبق من تعريفه .نور الله (٥) قوله من حيث اللفظ لجواز أن يذكر جميعها بألفاظ كتعريف الإنسان بالجسم النامى الحساس المتحرك بالإرادة الناطق لأنه باللفظين غير لازم .صادق .(٦) قوله وأما غير الحد التام سواء كان ناقصا أورسما ناقصا .منه. (٧) قوله إلا بالقول أى بالمركب الملفوظ أو المعقول .جلال.

حاشية عبيد: [١] أقول لما لم يجز التعريف بالمساوى فلا يجوز بالأخفى بالطريق الأولى فلا حاجة إلى نفى التعريف بالأخفى كما نفاه صاحب السلم [٢] أقول إعلم أن المعتبر الوحشة والغرابة بالقياس إلى السامع حى إن تعريف النار بأنها أسطقس فوق الإستقساط صحيح بالقياس إلى السامع مع الحكيم وغير صحيح بالنسبة إلى أهل العرف العام فتدبر عبيد ¤ قوله بالقياس متعلق بما قبله على سبيل التنازع .ص [٣] قوله للأعرفية آه قالوا إن العام له أفراد كثيرة وشرائطه قليلة وموانعه أيضا قليلة بخلاف الخاص فإن أفراد قليلة وشرائطه وكذا موانعه كثيرة فيكون العام أقرب إلى الفهم.عبيد

بخلاف الحد الناقص فإنه(١) قد لايكون بالقول ولما فرغ عن بيان
وكذا الرسم الناقص.
مايكسب منه التصوّر{١} المجهول شرع فيما يكتسب منه التصديق
المجهول ولما (٢)كان إكتساب التصديق بالحجة المؤلفة من القضايا شرع
فى بحث القضايا فقال ﴿فَصْلٌ﴾ فِىْ تَعْرِيْفِ الْقَضَاياَ وأقسامها(٣) وَمَا
يَتَعَلَّقُ بهَا أى بالقضايا كالعكس وغيره وَتَعْرِيْفُ(٤) الْقَضِيَّة قَوْلٌ [١]
أى(٥) مركب و هو جنس شامل لجميع الأقـوال التامة و الناقصة

---

(١) قوله فإنه قد لايكون الخ هذا عند من جوز التعريف بالمفرد قال العلامة الأصفهانى فى شرح الطوالع الحق عدم صحته لأن الشئ المطلوب تصوره يعلم أولا بوجه ما بناء على إمتناع توجه النفس نحو طلب المجهول المطلق فيجتمع التصوران ولايبقى التعريف مفردا نورالله (٢) قوله ولما كان الخ إعتذار{٢} لتقديم بحث القضايا وإلا فتقديم بحث الحجة أولى لأن الحجة هى المقصد الأعلى. جلال. ع (٣) قوله وأقسامها لو عمم القضايا كما يشعر به الجمع أو ما يتعلق[١] بها لما أحتاج إلى تقديره جلال (٤) قوله وتعريف القضية الخ لاحاجة إلى تقدير التعريف إلا أنه قصد كونه موافقا للعنوان. ج. (٥)قوله أى مركب لأن القول عندهم بمعنى المركب فهو معقول إن كان تعريفا للقضية المعقولة وملفوظة إن كان تعريفا للقضية الملفوظة والقضية تطلق على المعقولة والملفوظة إما بالحقيقة والمجاز أو بالإشتراك. ج

حاشية عبيد: [١] أقول لما أضاف المصنف التعريف إلى القضايا وقد تقرر عندهم أن التعريف للماهية وبالماهية لا للأفراد وبالأفراد فينبغى أن يبطل الجمعية باللام وأما تعميم ما يتعلق فغير مناسب لأن أقسام الشئ لايسمى بالمتعلقات عرفا فلذا زاد لفظ الأقسام تدبر [٢] قوله قول يقال آه أقول قدعرفوا القضية بتعريفات وهذا أجود التعريفات ولا يرد عليه السؤال بمثل السماء تحتنا والأرض فوقنا أو السمآء فوقنا والأرض تحتنا وكذا بالقضايا الواقعة فى القرآن والحديث وكذا بمثل قولنا الأربعة زوج والشمس طالعة وأمثال ذلك مما يشهد البداهة أو العقل بصدقها أو كذبها لأنه قال يقال لقائله صادق فيه أو كاذب ولايخلو الأقوال المذكورة من أحد الأمرين بخلاف قولهم القضية قول يحتمل الصدق والكذب إذ يرد عليه الإعتراض بالقضايا المذكورة إذ بعضها لاتحتمل الكذب وبعضها الصدق فيجاب بأن المراد الإحتمال لهما بمجرد المفهوم مع قطع النظر عما عداه. عبيد كندهارى {١} توصيف التصور والتصديق بالمجهول توصيف الشئ بحال متعلقه لأن المعلومية والمجهولية من أوصاف متعلقاتهما فلا يرد ما يرد {٢} ويعلم من هذا وجه إيراد البحث عن القضايا فلا يكون الإشتغال بالبحث عنها إشتغالا بما لايعنى. زاهد عزيز خيل.

أى يصح أن يقال وإلا فالقول غير لازم. ع

وقوله يُقَالُ لِقائِله أَنَّهُ صَادِقٌ فِيْه أَوْ كَاذِبٌ فصل يخرج الأقوال الناقصة والإنشاءات كلها والمراد بالصادق ههنا قائل[١] القول المطابق حكمه للواقع والمراد بالكاذب قائل القول الغير المطابق حكمه للواقع

من الأمر وغيره.

ثم شرع فى أقسام[٢] القضيّة فقال وَهِىَ اى القضية شَرْطِيَّةٌ لأنتسابها[٢] إلى الشرط إنْ إنْحَلَّتْ القضيّة اى عادت[٣] إلَى قَضِيَّتَيْن أى[٤] غير منفردين بالفعل او القوّة بَعْدَ[٥] حَذْفِ الرَّابط وهو ما يدل على الربط الحكمى بينهما كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالهار موجود

---

(١) قوله قائل القول المطابق حكمه للواقع لا القول[١] المطابق حكمه للواقع بقرينة حمله على القائل وقس عليه قوله والمراد بالكاذب .ص (٢) قوله لإنتسابها إلى الشرط إنتساب الكل إلى الجزء مطلقا كقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد فإنه فى قوة قولنا إن كان هذا العدد زوجا فليس بفرد وبالعكس .ص (٣) أى عادت إذ لو أريد معناه الحقيقى الذى هو بطلان صورتها وإنفكاك أجزانها المادية بعضها عن بعض بحذف الأدواة الدالة على إرتباط أحد طرفيها بالآخر لم يتعدى بإلى ويكون قوله بعد حذف الرابط لغوا صادق (٤) قوله أى غير مفردين تفسير القضيتين بغير المفردين بالفعل أو بالقوة لأن أدواة الشرطية أخرجتهما عن كونهما قضيتين بالفعل فلما إنحلت الشرطية بزوال الصورة لايصيران قضيتين بل بقيت ما كانتا عليه حال التركيب ولذا أولهما بغير المفردين بالفعل أو بالقوة فإنهما وإن لم تصيرا[٣] بعد الزوال قضيتين إلا أنهما ليس بمفردين أيضا لا بالفعل ولا بالقوة فإنهما قضيتان بالقوة القريبة من الفعل فتأمل .جلال (٥) قوله بعد حذف الرابط وهى كلمة الشرط والفاء فى المتصلة وأما واو فى المنفصلة .ج

حاشية عبيد: [١] بعد حذف آه فيه بحث من وجهين الأول أنه ليس بجامع لأنه لايصدق على إنحلال القضية الثنائية وإلا يلزم حذف المحذوف والثانى أنه ليس بمانع إذ يصدق على حذف الرابط من القضية الثنائية مع أنه لا إنحلال لها والجواب أن الحذف كما يستعمل فى ترك التلفظ مع التقدير كك يستعمل فى الترك مطلقا اى من اللفظ والتقدير وهذا هو المراد فاندفع الإيرادان فتدبر عبيد {١}فلا يلزم توصيف الأحد المتباينين بوصف المتبين الآخر {٢} لايخفى عليك أن للقضية قسمان الحملية والشرطية لا أقسام إلا أن يقال المراد من الأقسام أعم من الأولية والثانوية {٣} وإنما تصيران بعد الإنحلال قضيتين لأن الإنحلال إنما يكون إلى ما منه التأليف. محمد زاهد عزيز خيل

والعدد إما أن يكون زوجا أو فردا فإنا إذا حذفنا الرابط بقى الشمس طالعة والنهار موجود وهما قضيتان ليستا بمفردين لا بالفعل ولا بالقوة(١) والعدد زوج والعدد فرد وهما أيضا قضيتان وَإلاَّ أى وإن لم تنحل القضية إلى قضيتين بعد[١] حذف الرابط بل(٢) تنحل إلى مفردين بالفعل أو بالقوة أى يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين مع ملاحظة نوعيّة الحكم فَحَمْلِيَّةٌ لإنتسابها إلى الحمل[٢] كقولنا زيد قائم

(١) قوله ولا بالقوة أى لايمكن أن يعبر عنهما بمفردين مع ملاحظة نوعية الحكم وأما بدونهما فيمكن أن يعبر عنهما بمفردين جلال .(٢) قوله بل تنحل إلى مفردين بالفعل أو بالقوة دفع لما ورد من أن قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمه النهار موجودة حملية مع أن طرفيها قضيتان بل ليسا بمفردين فانتقض التعريفان طردا وعكسا فأشار إلى دفعه بقوله بل تنحل الخ حاصله أن المراد بالمفرد أعم من أن يكون مفردا بالفعل أو بالقوة وأراد بالمفرد بالقوة ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد وطرفاهما وإن كانا قضيتين بل ليسا بمفردين إلا أنه يمكن أن يعبر عنهما بمفردين وأقلهما أن هذا ذاك أو هو هو أو الموضوع محمول بخلاف الشرطيات فإنه لايمكن أن يعبر عن أطرافها بألفاظ مفردة فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل أن تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية وإما أن يتحقق هذه القضية أو يتحقق تلك القضية وهى ليست بألفاظ مفردة (٣) قوله مع ملاحظة نوعية الحكم جواب لما يقال أن الشرطية أيضا تنحل إلى مفردين بعد الحذف بأن يقال هذا ملزوم لذلك أو معاند لذلك فتدخل فى تعريف الحملية بما ينحل إلى مفردين مطلقا فإن المفرد بالقوة هو ما يمكن أن يعبر عنه بمفرد بأنها لاتنحل إلى مفردين بالقوة أيضا فإن المفرد هو مايمكن أن يعبر عنه بمفرد مع ملاحظة نوعية الحكم من اللزوم والعناد إن كان الحكم فى القضية بهما والحمل إن كان الحكم فيها به فلا يمكن التعبير عن طرفى الشرطية باللزوم واللازم أو المعاند أوالمقدم والتالى عند ملاحظة الحكم باللزوم أو العناد .صادق .

حاشية عبيد: [١] أقول إعلم أن المراد بحذف الرابط فى القضية الملفوظة عدم التلفظ بها وفى القضية المعقولة إسقاطه عن النية والقصد فيبقى الأجزاء المادية فى الصورتين ١يرد ههنا سوال دقيق أورده الفاضل عصام هو هذا التعريف للانحلال لايصدق على إنحلال قضية محمولها الفعل نحو قام زيد فإنه ليس فيه رابط حتى يحذف بل المحمول فيها يربط بنفسه كما بين فى المطولات والجواب أن القول المذكور فى تأويل قولنا زيد هو قائم فى الزمان الماضى ففيه رابط تقديرا فافهم [٢] إعلم أن الحمل هو الإتحاد بين المتغايرين فى الذهن فتسميته للسالبة بالحملية مجاز.عبيد كندهارى

وقولنا زيد قائم يضاده زيد ليس بقائم فإنا إذا حذفنا الرابط بقى زيد قائم وهما مفردان بالفعل وزيد قائم يضاده زيد ليس بقائم وهما أيضا مفردان لكن بالقوة لأنه يمكن أن يعبر عنهما بمفردين مع ملاحظة نوعيّة الحكم بأن يقال هذا ذاك وهو هو بخلاف الشرطية فإنه لايمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين مع ملاحظة نوعيّة الحكم الحملى أو الشرطى.
بل يلزم عند ذلك إبدال الحكم الشرطى بالحملى كما لايخفى .ع
بقى(١) ههنا إشكال وهو أن القضية الشرطية غير مركبة من القضيتين لأن أدوات الشرط والعناد أخرجت(٢) طرفيها عن أن إلى الإنشاء.
يكونا قضيتين وكل ماهو مركب من غير القضيتين إنما ينحل إلى غير القضيتين لا إلى قضيتين لأن إنحـــلال القضية إلى ما منه[١] تركيبهما

---

(١) قوله بقى ههنا إشكال العجب من الشارح فإنه مع إطلاقه على أن القضيتين ليسا على الظاهر بل المراد منها غير المفردين بالفعل أو بالقوة قال بقى ههنا إشكال الخ فإنه بعد تمام تأويله بغير المفردين لايبقى هذا الإشكال أصلا كما لايخفى .ج أقول أغمض الشارح عن تأويله السابق تمهيد أو توطية لجواب آخر .ع (٢) قوله أخرجت لأنه لم يوجد حكم فى شئ من طرفيها بل فرضه وهذا ظاهر فى المتصلة وأما فى المنفصلة فلا إلا بإرجاعها إلى المتصلة فإن قولنا هذا العدد إما زوج أو فرد فى قوة قولنا إن كان هذا العددزوجا لم يكن فردا وإن كان فردا لم يكن زوجا .ج

حاشية عبيد: [١] قوله إلى ما منه آه أورد عليه أنه لابد فى إنحلال القضية من إبطال بعض أجزائها وهو الرابط فكيف يصح أن الإنحلال إلى ما منه التركيب وأجيب عنه أنه فرق بين قولنا الإنحلال إلى ما منه التركيب وقولنا الإنحلال إلى جميع مامنه التركيب ولم ندع الثانى ولاحرج فى إبطال بعض الأجزاء على الأولى ومن قوله إلى ما منه آه يفهم من شرح السيد أن المراد بما منه التركيب الأجزاء المادية فلايرد السوال السابق فافهم. عبيد الله كندهارى .

وزوال[١] المانع لايكفى[٢] وجود الشئ حتى يقال إن الأدوات كانت مانعة من الحكم فإذا زالت عاد ويمكن أن يقال أن ما منه
جواب الإشكال.
تركيب القضية يعتبر تارة حال كونه واقعا فى التركيب وتارة بدون التركيب فيكون الشرطية مركبة من قضيتين بالإعتبار الثانى دون الأول فيصدق إنحلال القضية الشرطية إلى القضيتين بناء على الإعتبار الثانى وإن لم يصدق بناء على الإعتبار الأول فَالقضية الشرطية إمَّا مُتَّصلَةٌ وهى اى الشرطية المتصلة اَلَّتىْ يُحْكُمُ فيْهَا بصدْق قَضيَّة على تقدير صدق قضية أُخرى سواءٌ تحقق[١] صدقهما أولا وسواءٌ كان على طريق اللزوم أو لا و هى موجبة أَوْلاَ صدْقُهاَ أى سلب صدقها
أى بالعلاقة الذاتية. أى الإتفاق.

---

(١) قوله وزوال المانع الخ رد لما قيل من أنه إذا حذفت الأدوات فقد وجد الحكم فى الأطراف لأنها مانعة وإذا زال عاد الحكم ورده السيد رحمه الله بأن زوال المانع لايكفى فى وجود الشئ بل لابد من وجود المقتضى وزوال المانع لايستلزمه .ج (٢) قوله لايكفى الخ بل لابد فى القضية من وجود الباعث فإنه لابد فى القضية من الحكم وقد يمنع ذلك فى بعض الأطراف كما فى قولنا إن كان الإنسان ناطقا كان حمارا .صادق

حاشية عبيد: [١] إنما قال هذا ليشمل اللزومية الكاذبة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود وإعلم[١] أن تسمية الموجبات بالحملية والمتصلة والمنفصلة وغير ذلك ظاهر لوجود معنى الحمل والإتصال والإنفصال فيها وأما السوالب ففيها إشكال لأن فيها سلب الحمل أو الإتصال أو الإنفصال فلانسبة لها إليها والجواب أولا أن النسبة تعم الوجود والإنتفاء فالحملية السالبة مثلا منسوبة إلى الحمل بمعنى سلب الحمل فيها وعلى هذا فقس وثانيا أن الحمل مثلا فى الإصلاح يشمل الإيجاب والسلب وكذا الإتصال والإنفصال وثالثا أن تسمية السوالب بتلك الأسامى مجاز مرسل بإعتبار ماكان ورابعا بأن تسمية السوالب بتلك الاسامى إستعارة بإعتبار التشبيه فى الاطلاق وخامسا بأن التسمية يكفى فيها المناسب فى بعض الافراد فافهم ع {١} أقول ليس هذا المقام دفع الإشكال بل مقامه فيما سيأتى من قول الشارح وتسمية السوالب الخ مع أن فى ذكر الجواب الثالث والخامس إستدراك بالنظر إلى ما ذكره جلال وفى الرابع إستدراك بالنظر إلى ماذكره الشارح هذه ثمرة التعجيل. عزيز خيل

عَلَى(١) تَقْدِيْر صِدْق قضية أُخْرى وهى سالبة مثال الموجبة كقولنا إنْ كَان هَذا¤ إنْسَاناً فَهُوَ حَيْوَانٌ فإنه حكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدقالإنسانية مثال السالبة كقولنا لَيْسَ إنْ كَان إنسانًا فهُوَ جَمادٌ فإنه حكم فيها بسلب صدق الجمادية على تقدير صدق الإنسانية وإمَّا شرطية مُنْفَصِلَةٌ وَهى أى الشرطية المنفصلة الَّتىْ يُحْكَمُ فِيْهَا بالتَّنَافىْ أى العناد بين الْقَضِيَّتَيْن فى الصِّدْق وَالْكَذب مَعاً أى لايجتمعان صدقا ولا كذبا وَتُسَمَّى منفصلة حَقِيْقِيَّةً[٢] مُوْجبَةً كَقَوْلنا(٢) هَذَا الْعَدَدُ إمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ فإنه حكم فيها بالعناد بين الزوج والفرد صدقا وكذبا معا أَوْ حكم بنَفْيه أى بنفى التنافى بين القضيتين صدقا وكذبا معا وَتُسَمَّى مُنْفَصِلَةً حَقِيْقِيَّةً سَالبَةً كَقولنَا لَيْسَ(٣) هَذاَ إمَّا أَنْ يَكُوْنَ حَيْوَانًا أَوْ أَسْوَدَ

(١) قوله على تقدير صدق الخ المتصلة الموجبة هى التى يحكم فيها بإتصال تحقق قضية بتحقق قضية أخرى فإن إكتفى بمطلق الإتصال ولم يتجاوز عنه سميت متصلة مطلقة وإن قيد بكونه لزوميا سميت لزومية أو إتفاقيا سميت إتفاقية والمتصلة السالبة هى التى يحكم فيها بسلب الإتصال مطلقا أو لزوميا أو إتفاقيا والعدول إلى التحقق تنبيه على أن المراد بالصدق فى القضايا التحقق لا الحمل جلال (٢) قوله كقولنا هذا العدد إما زوج أوفرد ولو قال فى التمثيل إما أن يكون العدد زوجا إما أن يكون فردا وإما أن يكون فردا لكان أصوب لأنه التمثيل للقضيَّة المنفصلة التى من أقسام الشرطية وما ذكر من المثال قضية حملية محمولها مفهوم مردد بين الزوج والفرد[١] هذا جلال (٣) قوله ليس هذا أى الجسم النامى لا الإنسان وإلا لكانت سالبة مانعة الجمع لاسالبة حقيقية صادق

حاشية عبيد: [١] أقول إكتفى المصنف بالشهرة عن التفصيل لأن مبنى الكتاب على الإختصار . [٢] منسوبة إلى الحقيقة بمعنى الكمال لأن فيها إنفصال كامل بين الجزئين وليس المراد ما هو مقابل المجاز كما لايخفى عبيد الله كندهارى ¤هذا مثال المتصلة اللزومية وأما مثال الإتفاقية فكقولنا إن كان الإنسان ناطقا كان الحمار ناهقا.عبيد

فإنه حكم فيها بنفى المنافات بين الحيوان والأسود فى الصدق والكذب معا أو حكم فيها بالتنافى بين القضيتين أو بنفيه فىْ الصّدْق فَقَطْ أى دون الكذب وَتُسَمَّى منفصلة مَانعَةُ الجَمْعِ دون الخلو كَقَوْلنا[١] هَذَا إمَّا إنْسَاْن أَوْ فَرَسٌ هذا مثال الموجبة وأما السالبة فكقولنا[٢] ليس ألبتة إما أن لايكون شجرا أو لايكون حجرا أو حكم فيها بين القضيتين أو بنفيه فىْ الْكَذب فَقَطْ دون الصدق وَتُسَمَّى منفصلة مانعَةُ الخُلوِّ دون الجمع كَقَوْلنَا[٣] زَيْدٌ إمَّا أَنْ يَكُوْنَ فىْ الْبَحْر أَوْ لاَيَغْرقَ هذا مثال الموجبة وأمّا السّالبة فكقولنا[٤] ليس زيد إما أن لايكون فى البحر وإما أن يغرق ذكر الشيخ فى الإشارات أن لغير الحقيقى أصنافا آخر غير[٥] مانعة الجمع والخلو كقولنا رأيت إما زيدا وإما عمرا والعالم إما يعبد الله وإما ينفعُ الناس

بالتنافى

---

(١) قوله كقولنا هذا إما إنسان اوفرس فإنه لايصدق لكنه قد يكذب بأن يكون حجرا . ص (٢) قوله فكقولنا ليس ألبتة فإنه يصدق بأن يكون إنسانا و لايكذب لإستحالة أن يكون هذا شجرا أو حجرا معا صادق (٣) قوله كقولنا زيد فإنه لايكذب لإستحالة أن يكون زيد فى البر ويغرق لكنه قد يجتمع وأمالبير ففى حكم البحر وأما لأرض التى فسمى داخله خسفا صادق (٤) قوله فكقولنا ليس زيد فإنه قد يكذب بأن يكون زيد فى البحر ولايغرق ولكن لايصدق لإستحالة أن لا يكون فى البحر ويغرق صادق (٥) قوله غير مانعة الجمع الخ قال بعض الأفاضل إن منع الجمع والخلو فى مثل هاتين القضيتين متعلق بالعقل لاباعتبار ذات الأمرين فإن المتكلم يمكن أن يقصد فى نحو ما رأيت إمازيدا وإما عمرا انهما لم يجتمع رؤيتهما فى الواقع فيكون مانعة الجمع ونحو العالم إما أن يعبد الله أو ينفع الناس أنه لم يخل أحدهما عن الواقع فيكون مانعة الخلو فلا يكون قضية خارجة عن الأقسام الثلث ح

و بهذا(١) ظهر بطلان ما قيل إن الشرطية المنفصلة منحصرة بحكم الإستقراء فى الأقسام الثلثة المذكورة وتسمية(٢) السّوالب بأسامى
مانعة الجمع والخلو والحقيقية .
الموجبات بناءً على التشبيه فى الأطراف ولما فرغ عن تقسيم القضية الحملية والشرطية شرع الآن فى بيان أجزاء الحملية وأقسامها ولما كانت الحملية من الشرطية بمنزلة(٣) المفرد من المركب قدّم الحملية فقال وَالقضية الْحَمْلِيَّةُ إنما تَتَحَققُ بِـأَجْزَاءٍ(٤) ثَلَثَـةٍ أحدها مَوْضُوْعٌ أعنى(٥) مَحْكُوْماً[٢] عَلَيْه كزيد فى زيدٍ قائم
لأنه وضع ليحكم عليه الشئ .ص

(١) قوله وبهذا ظهر أى بماذكره الشيخ .جلال (٢) وتسمية السوالب الخ جواب سوال مقدر تقرير السوال أنه لابد من رعاية المناسبة بين المنقول والمنقول إليه ولامناسبة بين هذه الأسامى والسوالب التى يرفع فيها الحمل والإتصال والإنفصال وتقرير الجواب المناسب لهذا السوال أن وجود المناسبة فى بعض أفراد هذه المفهومات وهى الموجبات كاف للنقل وأما تسميتها بهذه الأسامى فبالنظر إلى الأصل لأنها فى الأصل موجبات ثم صارت سوالب لعارض حرف السلب وأن المناسبة بينهما غير لازمة وأن تسميتها بها من قبيل تسمية الشئ بإسم ضده وماذكره الشارح من الجواب وإن كان مناسبا لتقرير السوال لكنه يتوهم منه أنهم نقلوا هذه الأسامى من المعانى اللغوية إلى الموجبات لتحققها فيها ثم نقلوا منها إلى السوالب لمشابهتها الموجبات فى الأطراف والظاهر أنهم نقلوا منها إلى جميع القضايا الموجبات والسوالب.ج (٣) قوله بمنزلة المفرد وذلك لأن الحملية وإن كانت مركبة فى نفسها إلا أنها تقع جزء منها فتكون بسيطة القياس إليها فتكون أقل جزء منها والمراد[١] بوقوعها جزء منها أنها وقعت جزء من غير إعتبار الحكم معها إذ لاحكم فى أطراف الشرطيات تأمل (٤) قوله بأجزاءثلثة هذا بحسب الظاهر وأما بحسب التحقيق فأربعة كما سيجيئ.ج (٥) أعنى محكوما عليه هذا يتناول المبتدأ والفاعل أيضا فإن زيدا فى قام زيد موضوع وقال محمول لأن محصول معناه زيد قائل أو ذوقول فى الزمان الماضى منه .

حاشية عبيد: [١] أقول لاحاجة فى تصحيح كلام الشارح إلى قول هذا المحشى إنها تقع جزء منها حتى يحتاج إلى هذا التكلف لأن الشارح قال بمنزلة المفرد من المركب [٢] اعنى محكوما عليه وكذا قوله أعنى محكوما به آه أقول الغرض فى هذا التفسير دفع لما يقال أن الموضوع والمحمول لايشمل الفعل والفاعل فى قولنا زيد قائم لأن الموضوع والمحمول ما كان بينهما إتحاد والحمل وهو منتف فيها فبعد التفسير يشمل ذلك إذلاريب فى أن قام محكوم به وزيد محكوما عليه كذا قال الفاضل. عصام الدين فى حواشى القطبى

حمله على الموضوع .ص

وثانيهما مَحْمُوْل أعنى محكوما به كقائم زيد فى المثال المذكور وثالثها نسْبَةٌ بَيْنَهُمَا أى بين الموضوع والمحمول وَتُسَمَّى[١] نسْبَةً حكَمِيَّةً واللفظ الدال عليه يُسَمَّى(١) رَابطَة لإرتباطه المحمول

تسمية الدال باسم المدلول .ص

بالموضوع وهى قد تكون فى صيغة الكلمة ككان فى قوله تعالى وكان الله عليما حكيما وقد تكون فى صيغة الإسم كهو فِىْ زَيْدٌ هُوَ عَالِمٌ والمراد(٢) بالنسبة الحكمية الإيجاب(٣) والسلب لا النسبة التى هى موردهما ولاحاجة إلى اللفظ الدال على النسبة التى هى موردهما لأن اللفظ الدال عليهما دال عليها فالجزءآن من القضية يُعبران بعبارة

أى الإيجاب والسلب وموردهما

---

(١) قوله يسمى رابطة قال بعضهم أنه أداة لدلالتها على معنى غير مستقل هى النسبة المتوقفة على المنتسبين وفيه تأمل فإنه لوكان توقف مفهوم اللفظ على شئ موجبا لكون اللفظ أداة لكان جميع الأسماء الدالة على نسب وإضافات أدوات ورد بأن الرابطة دالة على نسبة جزئية هى نسبة محمول معين إلى موضوع معين وهذه النسبة الجزئية لايمكن أن تتعقل إلا بذكر متعلقاها بخلاف الأسماء الدالة على النسب والإضافات فإنها دالة على مفهومات كلية مستقلة بالتعقل .جلال .(٢) قوله والمراد الخ جواب عن سوال مقدر وهو أن المراد بالنسبة الحكمية إما النسبة التى هى مورد الإيجاب والسلب وإما وقوع النسبة أو لا وقوعها الذى هو الإيجاب والسلب فإن كان المراد هو الأول فيكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة أو لاوقوعها ولابد أن يدل عليه بعبارة أخرى وإن كان المراد هو الثانى فكانت النسبة التى هى مورد الإيجاب والسلب جزء أخرى فليدل ايضا بلفظ فأجاب بأن المراد الثانى .منه (٣) قوله الإيجاب والسلب إنما قال أن المراد والإيجاب والسلب لاالنسبة التى بين بين لأن الإرتباط يعقل بدون ملاحظة الحكم والإيجاب والسلب فى قول الشارح بمعنى الوقوع واللاوقوع .جلال

حاشية عبيد: [١] قوله تسمى آه قال شارح المطالع وليست القضية مجرد معنى الموضوع والمحمول فإنهما لو إجتمعا فى الذهن بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد اشبهت القضية بالمركبات الخارجية لأن طرفيها يشبهان المادة من حيث أن القضية منهما بالقوة كما ان مادة السرير كذلك والحكم بينهما الصورة لأنها تحصل معها بالفعل كصورة السرير فالحكم جزء صورى ومعلوم أنه أقوى الأجزاء وأدخل فى الاعتبار لأنه المرجح والسالب والصادق والكاذب وبه مناط احكامها ولوازمها فاحرى أن يكون له لفظ دال عليه.عبيد

واحدة فصار كجزء واحد من القضية فانحصرت الأجزاء فى الثلثة

أورده التفتازاني

وإلا فأجزاء القضية أربعة[١] لاثلثة وفيه بحث لأن لفظ هو وهى

أى فى قوله وقدتكون فى صيغة الإسم .ج

ونحوهما ضمائر وضعت لما تقدم ذكره عليها ولادلالة لها على النسبة أصلا وإنما تدل على ما تقدم إذ ليس مدلول هو فى قولنا زيد هو عالم إلا زيد فلايكن رابطة وإن[٢] قيل إن هو فى المثال المذكور ضمير[٣] فصل قلنا على[٤] تقدير التسليم إن ضمير الفصل لا يدل على النسبة الحكميّة بل على[٥] الفرق ويمكن أن يجاب بأن هو ههنا

---

(١) قوله أربعة أى أجزاء القضية عند التفصيل والتحقيق أربعة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما التى هى مورد الإيجاب والسلب والحكم.جلال (٢) قوله وإن قيل الخ جواب عن البحث المذكور بأنه دال على حصر المسند بالمسند إليه وإذا دل على الحصر دل لامحالة على تعليق المسند بالمسند إليه دون غيره وإذا كان كذلك فقد دل على وجود تلك النسبة أيضا وحاصل الجواب منع الملازمة الثانية.صادق (٣) قوله ضمير فصل فلا يكون موضوعا لما تقدم ذكره عليه فيكون رابطة .منه (٤) قلنا على تقدير التسليم يريد إنا لانم أنه ضمير فصل وإنما يكون لو كان الخبر معرفة أو كان افعل من كذا أوفعلا مضارعا على رأى ولو سلمنا ذلك فلا نم دلالته على النسبة الحكمية بل هو دال على الحصر والتاكيد اتى به للفرق بين الخبر والنعت .ج (٥) قوله على الفرق بين النعت والخبر لعدم جواز الفصل بين الموصوف والصفة .ص

حاشية عبيد: [١] قوله ويمكن آه أقول ههنا تحقيق للمحقق السنديلى حيث قال إعلم أنه شبهة فى أن لفظة هو فى زيد هو كاتب ولفظة كان فى زيد كان كاتبا ليس مدلولهما أن زيدا هو شئ لم يذكر بعد ما دام يذكر لفظ هو أو كان ألا ترى أن زيدا هو وزيد كان بدون ذكر المحمول لايفيدان معنى محصلا كما أن سرت من بدون ذكر المتعلق لايفيد ولاشبهة أيضا فى أن هو فى جاء زيد وهو راكب يدل على المرجع لكونه موضوعا للجملة فأما أن يقال بإشتراك لفظ هو بين المرجع والربط كما أن لفظة كان مشترك بين معنيين كان التامة والناقصة وإليه ذهب أكثر المحققين وإما أن يقال أن الضمائر فى لغة العرب حالها كحال الكلمات التامة إلا أن الكلمات تدل على مجموع المنسوب إليه والإرباط والمنطقيون لدلالتها على الرابطة ولو دلالة تضمنية أطلقوا عليها فأن الرابطة عندهم لفظ دال على النسبة بأى دلالة كانت فافهم [٢] قوله للكناية آه أقول لو لم يكن للكناية لما أختلف بإختلاف المرجع مثل الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون إلا أن يقال لما إختلف لفظا الموضوع والمحمول إختلف لفظ الرابطة أيضا عبيد

ليس[1] بمستعمل للكناية بل إستعمل مكان هست فى الفارسية هكذا صرّح الحكيم الفيلسوف المدقق ولما فرغ عن بيان أجزاء الحملية
أبونصر الفارابى .ص
شرع فى تقسيمها بإعتبار الرابط فقال وَتُسَمَّى القضية حِيْنئذٍ أى حين إذا ذكرت فيها الرابط ثُلاَثِيَّةً لإشتمالها على ثلاثة الفاظ
لأربعة معان .ج
وَقَدْ يُحْذَفُ الرَّابِطَةُ فِىْ بَعْضِ اللُّغَات أى[2] لغة العرب بشهادة[3] القرائن الدالة عليها إذ يقولون زيد كاتب إن قيل[4] إن الرابطة ههنا هى الحركة الإعرابية لأنا إذا قلنا زيد كاتب على سبيل التعداد لم يكن هناك ربط قلت لو كانت الحركة الإعرابية رابطة لكان زيد هو فى قولنا زيد هو كاتب زائدا على قدر الحاجة
هذا بناء على أن هو رابط كما فى الكتاب فلايرد ما فى الحاشية .

---

(۱) قوله ليس بمستعمل للكناية عما تقدم حتى يكون ضميرا دالا عليه بل أستعير عنه للربط مكان هست فى الفارسية وأستن فى اليونانية فح يكون دالا على النسبة .جلال .(۲) قوله اى لغة العرب إعتمادا على شعور الذهن بمعناه بحسب تلك اللغة .منه (۳) قوله بشهادة القرائن الدالة عليها أى على الرابط وإيراد صيغة الجمع بإعتبار المواد الكثيرة وإلا فا لقرينة الواحدة كافية فى الدلالة عليها .ج (٤) قوله إن قيل الخ إيراد على قولهم بأن زيد كاتب قضية ثنائية وإن الرابط فيها محذوفة فى اللفظ وحاصل الإشكال أن الرابطة هى الأعراب لأنا إذا قلنا زيد قائم بالرفع يفهم فيه الربط وإذا قلنا على سبيل التعداد زيد قائم لم يفهم منه الربط فلايكون زيد كاتب ثنائية بل ثلاثية وأما إذا كان كلا الجزئين مبنيين فتكون ثنائية ومن هذا تبين فساد ما ذكره الشارح رحمه الله فى جواب هذا الإشكال من أن الحركة الإعرابية لو كانت رابطة لكان هو فى قولنا زيدهو كاتب زائدا على قدر الحاجة فإنا لانسلم كونه زيدا على ذلك التقدير لأن هو فى المثال المذكور راجع إلى زيد فيكون تاكيدا لفظيا مع أنه يمكن أن يكون لتاكيد الربط ولايذهب عليك أن الحركة الإعرابية دالة على الربط سوء كانت لفظية أو تقديرية أو محلية فعلى هذا لايرد ما قيل من أن الإعراب لوكان رابطا لما حصل الربط فى المبنيات .جلال

حاشية عبيد: [۱] أقول ألأولى أن يقال أن الرابطة عندهم لفظ دال على النسبة والحركات الإعرابية ليست بألفاظ مستقلة كذا قال المولى حمد الله فى شرح السلم.عبد

وقيل(١) يجب(٢) ذكر الرابطة فى لغة العجم إذ لايقولون زيد نويسنده بل نويسنده هست وإنما قال فى بعض اللغات لعدم العلم بجواز حذفها فى جميع اللغات وَتُسَمَّى القضية حِيْنَئِذ ثُنَائِيَّةً لإشتماله على جــزئين كزيد عالم قال(٣) الإمام فى الملخص القضية التى محمولها كلمة أو إسم مشتق ثنائية فى اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة مدلول عليها تضمنا(٤) فذكرها يوجب التكرار لأنه يصير حينئذٍهكذا زيد هو يكتب هو وزيد هو كاتب هو ولاشك أنه تكرار وأجاب عنه سراج الملة والدين محمد بن أبى بكر الإرموى بأن الكلمة[١] أو الإسم المشتق دالة على نسبةٍ إلى موضوع ثم شرع فى تقسيم الحملية بإعتبار النسبة الحكمة فقال وَهِيَ أى ما والرابط دال على النسبة إلى مووع معين فأين(٥) أحــدهما عن الآخر

---

(١)قوله وقيل فى بيان تخصيص الحذف بالبعض فالأولى تأخيره عن قوله إنما قال (٢) قوله يجب ذكر الرابطة فى لغة العجم اى فى القضية التامة لا فى مطلق القضية فلايرد ما قيل من أن قولهم زيد دبير است ومنجم قضية خالية عن الرابطة جلال (٣) قوله قال الإمام إعتراض على مايستفاد من المتن من أن ذكر الرابطة فى لغة العرب جائز سواء كان المحمول إسما مشتقا أوكلمة أو غيرهما وأن القضية ثنائية عند الحذف مطلقا بأن ذكرها ممتنع إذا كان المحمول أحدهما وبانه ثلاثية عند كونه كذلك .ص (٤) قوله تضمنا فإن المعنى الذى وضع له الكلمة المجموع المركب من الحدث والنسبة إلى موضوع ما وزمان تلك النسبة والمعنى الذى وضع له الإسم المشتق المجموع المركب من الحدث والنسبة إلى موضوع ما فالنسبة مدلول تضمنى لكل منهما فيه ما فيه .ص إشارة إلى ماحققه الهروى فى حاشية شرح المواقف أن معنى الفعل والمشتق بسيط إجمالى ينحل إلى الأجزاء فى العقل فلايكون النسبة جزء لمعناهما فتدبر عبيد (٥) فأين أحدهما عن الآخر والتكرار إنمايتحق إذا كان الثانى عين الأول .صادق

حاشية عبيد: [١] أقول وبهذا إندفع ما أورد على تحقيق السنديلى رح المذكور سابقا أنه يلزم على هذا التحقيق أن يكون الكَلمـات التامة أيضا روابط لدلالتها على النسبة تضمنا .

القضية الحملية موجبة إن كانت مشتملة على نسبة بِهَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ إنَّ الْمَوْضُوْعَ مَحْمُوْلٌ كَقَوْلِنَا الإنْسَانُ حَيْوَانٌ وَ سَالبَةٌ إن كانت مشتملة على نسبة به بهَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَوْضُوعَ لَيْسَ بِمَحْمُوْلٍ كَقَوْلِنَا الإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ والمراد(١) بالصحة الجواز بمعنى الإمكان فيتناول القضايا الكاذبة أيضا لا الصحة فى نفس الأمر كما يتبادر إليه الفهم ثم شرع فى تقسيم ثالث للحملية بإعتبار الموضوع فقال فَمَوْضُوْعُهَا[٢] أى موضوع الحملية إنْ كَانَ شَخْصًا مُعَيَّناً أى(٢) جزئيا حقيقيا سُمِّيَتْ تلك القضية مَخْصُوْصَةً وَشَخْصِيَّةً لكون(٣) موضوعها شخصا مخصوصا غير محتمل للإشتراك كقولنا زيد عالم وإن كان الموضوع كليا فَإِنْ بُيِّــــنَ فِيْهَا مقْدَارُ أى كمية

---

(١) قوله والمراد الصحة الخ جواب سوال مقدر تقرير السوال أن هذا التعريف لايشمل الكواذب مثل الإنسان حجر ومثل ألإنسان ليس بحيوان موجبة أو سالبة إذ ليس فيها نسبة يصح إثبات الحجر للإنسان وسلب الحيوان عنه فالأولى أن يقال الحكم فى القضية إما بان الموضوع محمول أو ليس بمحمول و تقرير الجواب أن هذا الإشكال إنما يرد لوكان المراد بالصحة الجواز بمعنى الإمكان فلا يرد ان المتبادر من الصحة الصحة فى نفس الأمر وحمل الألفاظ فى التعريفات على المتبادر واجب[١] وإلى هذا أشار الشارح بقوله يتبادر إليه الفهم أى إلى كون المراد الصحى فى نفس الأمر .جلال .(٢) أى جزئيا حقيقيا لاعلما فإنه أعم من العلم على مامر صادق .(٣) لكون موضوعها شخصا معينا سميت شخصية ولكون موضوعها مخصوصا سميت مخصوصة وإذا كان هذا التقسيم بإعتبار الموضوع: لوحظ فى أسامى الأقسام حال الموضوع: .حلال

حاشية عبيد: [١] أقول الحمل المتبادر واجب إذا لم يمنع منه مانع وههنا عدم الشمول الكواذب مانع عن الحمل على المتبادر فافهم [٢] قوله الموضوع آه قدم التقسيم بإعتبار النسبة على التقسيم بإعتبار الموضوع مع تقد الموضوع لأن الموضوع: من حيث أنه موضوع متأخر عن النسبة وإن تقدم ذاته عليها كذا قال الفاضل عصام الدين .

أَفْرَاد الْمَوْضُوْع من الكلية والبعضية أى حكم على جميع الأفراد أو على بعضها سُمِّيَتْ القضية مَحْصُوْرَةً لحصر موضوعها وَمُسَوَّرَةً لإشتمالها على السّور[٢] وَاللَّفْظُ الدَّالُ عَلَيْه أى على مقدار أفراد الموضوع يُسَمَّى سُوْرًا لإحَاطَة(١) الأفراد كإحاطة سور البلد وَهِيَ القضية المسورة المحصورة أربعة أقسام لأنها إما مُوْجَبَةٌ كُلِيَّةٌ إن حكم فيها بالإيجاب على كل الأفراد وَسُوْرُهَا أى سور الموجبة الكليّة كُلٌ(١) الإفرادى لا المجموعى كَقَوْلنَا كُلُّ نَار حَارَةٌ أى كل(٢)

---

(١) قوله كل الإفرادى أى كل واحد واحد لا المجموعى وذلك لأن الثانى قد يستعمل فى الكلية كقولنا كل إنسان حيوان وقد يستعمل فى الجزئية كقولنا كل حيوان إنسان بخلاف الأول فإنه لايستعمل إلا فى الكلية ولذا وقع فى كبرى للشكل الأول دون الثانى ومعنى قولنا كل حيوان إنسان أن فيما بين جميع افراد الحيوان يوجد الإنسانية سواء وجدت فى كل واحد منها أو فى بعضها .ج

(٢) قوله أى كل واحد من أفراد النار حارة لا مجموعها وإلا لكان بعضها غير حارة .صادق

حاشية عبيد:] أقول من الكلية والبعضية آه بين الكمية بهما نفيا لإرادة ما يتبادر منها لغة من بيان العدد وبيانا لما هو المصطلح عليه وكان وجه المناسبة أنه كما يزيل العدد إبهام المعدود يزيل الكلية والبعضية إبهام الموضوع كذا قال الفاضل اللاهورى سفرائنى [٢] قوله على السور آه أقول حق السور أن يرد على الموضوع الكلى أما وروده على الموضوع فلإن الموضوع بالحقيقة هو الأفراد وقد يشك فى كون الحكم على كل الافراد أو بعضها فتمس الحاجة إلى بيان ذلك بخلاف المحمول فإنه مفهوم الشى ولايقبل الكلية والجزئية حتى يشك فيه وأما وروده على الكلي فلإن السور يقتضى التعدد فيما يرد عليه والجزئى لاتعدد فيه فإن إقترن{١} السور بالمحمول نحو زيد بعض الإنسان أو بالموضوع الجزئى نحو كل زيد حيوان فقد إنحرفت القضية عن الوضع الطبعى فتسمى منحرفة وأقسامها أربعة لأن المحمول المسور إما جزئى أو كلى وأيا ما كان فموضوعها أيضا إما كلى أو جزئى فبضرب الإثنين فى الإثنين يحصل أربعة أقسام فتدبر [٣] قيل لايوجد الإحاطة فى لفظ البعض قلنا المراد بالإحاطة أن يخرجها عن الشيوع الذى كان قبل دخول السور فيدخل لفظ بعض .[٤] قوله كل آه وقد زاد صاحب السلم اللام الإستغراقيه فى سور الموجبة الكلية كقوله تعالى إن الإنسان لفى خسر بدليل الإستثناء ويمكن أن يكون مراد المصنف بلفظ كل أعم من الحقيقية والحكمية فيتناول لام الإستغراق لأنه بمعنى واحد .{١} هذا ما ذكره الشارح فى ماسيأتى فلا حاجة إلى بيانه ههنا فهذا من تعجيله وعدم مطالعة مابعده .عزيز خيل

واحد من أفرادالنار حارة وأما السالبة كلية إن حكم فيها بالسلب عن كل الأفراد وَسُوْرُهَا أى سور سالبة الكلية لَاشَيْئَ[١] وَلَاوَاحِدَ{١} كَقَوْلنَا لَاشَيْئَ وَ لَاوَاحِدَ مِنَ النَّاس بِجَمَاد وَإِمَّا مُوْجبَةٌ جُزْئيَّةٌ إن حكم فيها على بعض أفرا الموضوع بالإيجاب وَسُوْرُهَا أى سور الموجة الكلية الجزئية بَعْضُ وَ وَاحدُ كَقَوْلنَا بَعْضُ الْحَيْوَان أَوْ وَاحدُ منْهُ إنْسَانٌ أى بعض أفراده أو واحد من أفراده إنسان وَإِمَّا سَالبَةٌ جُزْئيَّةٌ إن حكم فيها بالسّلب عن بعض الأفراد وَسُوْرُهَا أى سور السالبة الجزئية لَيسَ كُلُّ وَلَيْسَ بَعْضُ وَبَعْضَ لَيْسَ فالأول(١) لسلب الحكم عن الكل بالمطابقــة وعن البعض[٢]

---

(١) قوله فالأول أى ليس كل لسلب الحم عن الكل بالمطابقة وعن البعض بالإلتزام لأن كل حيوان إنسان إيجاب كلى وليس كل رفعه ويلزمه السلب الجزئى بمعنى النفى عن البعض سواء كان مع الثبوت أو بدونه لأن الحكم إذا لم يثبت لفرد فذلك إما بأن لايثبت لفرد أصلا أو يثبت لفرد وينتفى عن فرد وعلى التقديرين يتحقق السلب عن البعض وهو السلب الجزئى

حاشية عبيد: [١] أقول إنما يفيدان السلب الكلى لأن وقوع النكرة فى سياق النفى يفيد العموم كما تقرر فى مقره فعلى هذا لاحاجة إلى ما زاد بعض الفضلاء فى أسوار السلب الكلى من وقوع النكرة فى سياق النفى إلا لتعميم بعد التخصيص دفعا لتوهم تخصيص هذين اللفظين فافهم [٢] أقول{٢} ههنا بحث قوى وهو أن لو كفى دلالة الإلتزام لكون القضية مسورة يلزم أن يكون جميع المهملات مسورات لأن قولنا الإنسان هو حيوان يدل فيه كلمة هو على ثبوت الحيوان لإنسان محمد عبيد الله الكندهارى النقشبندى السليمانخيلى.

حاشية الزاهدية: {١} المراد من فى لاشئ ولاواحد هو لا التى لنفى الجنس لأنها تفيد الإستغراق وليس المراد لا المشبه بليس لعدم كونها للإستغراق {٢}أقول الواجب فى السور أن لايكون من الأجزاء الأصلية ولاشك أن كلمة هو لدلالتها على الربط من الأجزاء الأصلية.محمد زاهد عزيز خيل

بالإلتزام والأخيران[١] بالعكس والأول[٢] منهما قد{١} يذكر للسلب
ليس بعض.
الكلى والثانى[٣] بالعكس وليس محصورا بماذكر بل[٤] فى كل لغة سور
مخصوص بها ومن حق السور أن يرد على الموضوع لأن الذى يحمل عليه
الشئ قد يشك فى كون الحكم على كل أفراده أو على البعض وقلما{٢}
يتفق ذلك فى المحمول لأن المراد منه المفهوم ولاتعدد[٥] فيه حتى يشك
أى الشك .ص
اللهم إلا إذا جعل المحمول أفراده فإذا أورد السور على المحمول فقد
إنحرف عن الموجب فسمّيت القضية حينئذٍ منحرفة[٦] وأقسامها أربعة لأن
المحمول المسور إما جزئى أو كلى وكيف ما كان فالموضوع أيضا كذلك

---

(١) قوله والأخيران بالعكس أى للسلب الجزئى بالمطابقة ولرفع الإيجاب الكلى بالإلتزام أما الأول فلانا إذا قلنا بعض الحيوان ليس بإنسان فهو السلب الجزئى وأما الثانى فلأنه إذا سلب الحكم عن البعض لايكون ثابتا للكل فيكون الإيجاب مرتفعا .ج (٢) قوله والأول منهما قد يذكر للسلب الكلى لأن البعض غير معين فإن تعين بعض الأفراد خارج عن مفهوم الجزئية فأشبه النكرة فى سياق النفى فكما أن تلك النكرة تفيد العموم كك يحتمل أن يفهم منه السلب فى أى بعض كان وهو السلب الكلى بخلاف بعض ليس فإن البعض فيه وإن كان غير معين أيضا لكن ليس واقعا فى سياق النفى (٣) قوله والثانى بالعكس أى لايذكر للسب الكلى أصلا وبين الأخيرين فرق آخر وهو أن بعض ليس قد يذكر للإيجاب العدولى كما إذا قلنا بعض الحيوان ليس بإنسان وأردنا إثبات الإنسانية لبعض الحيوان لا سلب الحيوان لاسلب الإنسان عنه وليس بعض ليس كذلك إذ لايتعقل الإيجاب مع دخول حرف السلب على الموضوع فتأمل مولنا عبد الحليم نوراللہ مرقده (٤) قوله بل فى كل لغة سور مخصوص بها كما أن هو فى الفارسية للموجبة الكلية وكذا جو فى الهندية وبرخى فى الفارسية للجزئية وقس عليه مولنا عبد الحليم نور الله مرقده (٥)قوله ولا تعدد فيه أى فى مفهوم المحمول بخلاف الموضوع فإنه ذات والذات يتعدد ولذلك يشك فى أن الحكم على كل أفراده او بعضه ولاشك فى مفهوم المحمول .جلال (٦) قوله منحرفة كالحيوان مثلا وهو جسم نام حساس متحرك بالإرادة وإذا جعل المحمول أفراده وأورد السور عليه قيل الإنسان كل الحيوان أوبعضه بمعنى أن الإنسان كل فرد من أفراد الحيوان أو بعضه فهذه القضية مشهورة فى الإستعمال ولذلك قال الشارح قلما يتفق إلخ .جلال .

{١} وقد يفرق بينهما بأن بعض ليس قد يذكر للإيجاب العدولى بأن يكون حرف السلب جزءً كما يقال بعض الحيوان ليس بإنسان ويقصد ثبوت اللاإنسانية لبعض الحيوان وذلك حين جعل المحمول على الموضوع أفراده لامفهومه كما ذكره الشارح بقوله إلا إذا جعل إلخ.عزيز خيل

فتحصل أربعة[١] أقسام بضرب الإثنين فى الإثنين وبحث المنحرفات طويل الذيل لايليق إستقصائه بهذا المختصر وإنْ لَمْ يُبَيِّنْ مِقْدَارُ أفراد الموضوع فَإن لَمْ يَصلُحْ[٢] الْقَضِيَّةُ لأَنْ تَقْصُدَ[٣] بهَا كلِّيَّةٌ أَوْ جُزْئِيَّةٌ بأن يكون الحكم فيها على نفس طبعية الموضوع مطلقة[٤] أو مقيدة بالعموم سُمِّيَتْ الْقَضِيَّةُ التى حكم فيها على نفس طبعية الموضوع طَبْعِيَّةً وَإلاَّ أى وإن صلحت القضية لأن تصدق كلية أو جزئية فَمُهْمَلَةٌ أى سميت مهملة لإهمال بيان كمّيّة الأفراد فيها مع الإحتمال[٥] كَقَوْلنا الحَيْوَانُ جِنْسٌ مثال القضية الطبعية فإنه حكم فيها على طبعية من حيث[٦] أنه عام

(١) قوله أربعة أقسام الأول ما موضوعه كلى ومحموله كلى والثانى ما موضوعه جزئى ومحموله أيضا جزئى والثالث ما موضوعه كلى ومحموله جزئى والرابع عكسه مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٢) فإن لم تصلح إلخ أى لاتصلح لأن تقصد فيها الحكم على كل أفراد الموضوع أو بعضها بل على نفس الطبعية لاعلى أفراده ج (٣) لأن تقصد إنما زاد لفظ القصد ليدخل قولنا الإنسان حيوان ناطق فإنه وإن صلح للكلية والجزئية لكنه لم يقصد حينئذفعبارته أحسن من عبارة الشمسية .صادق (٤) قوله مطلقة أو مقيدة بالعموم جواب لما يقال أن الطَّبعية المطلقة كما مر (أى القضية المشتملة عليها طبعية ع)وأما المقيدة كقولنا الحيوان من حيث أنه عام جنس فبطل الإنحصار (وحاصل الجواب) أنها داخلة فى الطبعية لأن القيد المعتبرة فى كوم المحكوم محكوما عليه لايجب ملاحظتها فى آن الحكم ولو سلم فلايجب إعتبارها فى جعل القضية قسما برأسه وإلا لم ينحصر القضايا فى الخمسة أيضا فإن المحكوم عليه بالضحك فى قولنا زيد ضاحك هو الشخص المخصوص بإعتبار كونه متعجبا فلابد أن يكون القضية وتعجبة والمحكوم عليه فى قولنا زيد متعجب هو الذات المخصوصة بإعتبار كونه مدركا لأمر خفى سببه فلا بد أن يكون إدراكية صادق (٥) قوله مع الإحتمال جواب لما يقال أنه أهمل بيان الكمية فى الطبعية أيضا وفيه بحث لأن وجه القسمة غير مطرد.ص(٦) قوله من حيث أنه عام فلايرد ماقيل إن الموضوع إن قيد بالعموم سمّيت عامة وهذاالتقسيم لايتناوله وحاصل الجواب أن هذ التقسيم مندرج فى الطبعية لأن القضية الطبعية قد توخذ مع قيد العموم .منه

حاشية عبيد:[١] أقول سلمنا أنه لم يشترط فى وجه التسمية الإطراد لكن لاريب فى الوجه المطرد أحسن من غيره فلذا قال الشارح مع الإحتمال فافهم.عبيد

وكقولنا الأنسان مقول والحيوان مقوّم فإنه حكم فيها على طبعية الإنسان والحيوان مطلقا وكقولنا الْإِنْسَانُ فِىْ خُسْرٍ مثال القضية المهملة والقضية المهملة فِىْ قُوَّة الْجُزْئِيَّة يعنى أنهما متلازان إذ مَتى صَدَقَ الإِنْسَانُ فِىْ خُسْرٍ صَدَقَ بَعْضُ الإِنْسَان فى خُسْر وَبِالْعَكْس يعنى متى صدق بعض الإنسان فى خُسرٍ صَدق الإنسان فى خسر وذلك ظاهر فإن قيل يبقى قسم آخر وهو أن يكون الحكم على أفراد(١) الموضوع والطبعية معا قلنا إن بحثنا فى القضايا المستعملة فى العلوم والقضية التى يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع والطبعية معا ليست منها كذا أجيب وفيه(٢) بحث لأن القضيـــة الطبعية أيضا غير مستعملة(٣) فى العلوم فلم ذكره

---

(١) قوله على أفراد والطبعية معا كقولنا الحيوان جنس ماش فإن الحكم بالجنسية على طبعية الحيوان وبالمشى على أفراده .صادق (٢) قوله وفيه بحث يمكن أن يجاب عنه بأن الطبعية وإن لم تكن مستعملة ذلك الإستعمال يحتاج إليها فى غرض من الأغراض كإحتياجنا إلى الحكم على الشى بكونه جنسا أو نوعا وأمثالهما التى يتوقف عليها كثير من قواعد العلوم الحكمية بخلاف القضية التى حكم فيها على الطبعية والأفراد معا منه .(٣) قوله غير مستعملة فى العلوم ولذا تركها الشيخ لما ذكر من أن المقصود منها معرفة أحوال الموجودات وهى الأفراد وأما الطبعية فليس لها وجود لها متأصل بل هى موجودة فى ضمن الأفراد .جلال

حاشية عبيد: [١] قوله الإنسان فى خسرآه أقول ليس المقصود التمثيل بالآية القرآنية بقرينة عدم ذكر الإستثناء فلا يرد أن اللام فى الإنسان للإستغراق قائمةمقام كلمة كل فالقضية موجبة كلية كمامر [٢] قوله والقضية آه عقب التقسيم بهذا الحكم إيماء إلى دفع ما يرد على القوم بناء على ما تقررعندهم من أن القضايا المعتبرة فى العلوم والأقيسة منحصرة فى المحصورات الأربع بأن هذا الحصر مم بسند أن المهملة تقع كبرى بعض الأقيسة فصارت معتبرة أيضا ووجه الدفع ان الجزئية والمهملة متلازمان متصادقان متساويان فتكون المهملة مندرجة فى الجزئية وتميزا بينها وبين الطبعية بكونها فى قوة الجزئية بخلاف الطبعية التى لاتكون كك وبذلك ظهر فساد ماقيل إن الطبعية مندرجة تحت المهملة وأيضا ينحصر الضروب المنتجة فى كل شكل فيما حصروا ولا ينتقض بالمهملة.

﴿فصل﴾ فِيْ الْعُدُوْلِ وَالتَّحْصِيْلِ حَرْفُ[1] السَّلْبِ كليس{١} ولا إِنْ كَانَ جُزْءً مِنَ الموْضُوْعِ فَقَطْ كَقَوْلِنَا اللاَّحَيُّ جَمَادٌ أَوْ جزء مِنَ الْمحْمُوْلِ فقَطْ كَقَوْلِنَا لاَحَيٌّ أَوْ جزء منْهُمَا أى من المحمول والموضوع معا كَقَوْلِنَا اللاَّحَيُّ لاَعَالِمٌ سُمِّيَتْ القضية مَعْدُوْلَةً الأولى معدوولة الموضوع والثانية معدولة المحمول والثالثة معـــدولة الطـــرفين مُوْجِبَةً كَانَتْ تِلْكَ الْقَضِيَّةُ وأمثلتها قد مرت

(١) قوله حرف السلب إن كان جزء من الموضوع هكذا فى كثير من كتب المنطق وفيه نظر[٢] فإنه يلزم منه أن لايكون قولنا زيد أعمى أو جاهل مثلا قضية معدولة قال بعض المحققين زعم بعضهم أن المعدولة لا بد أن يكون محمولها عدم ملكة سواء عبرعنه بلفظ محصل كقولك زيد أعمى أو جاهل أو ساكن أو بلفظ معدول بأن يتركب كلمة السلب مع لفظ محصل فعلى هذا يعتبر فى القضية المعدولة أن يكون موضوعها مستعدا للملكة إما بحسب[٣] شخصه أو نوعه أو جنسه قريبا كان أو بعيدا والحق[٤] أن المعدولة ما كان محموله عدميا أى عدم شئ فى نفسه سواء عبر عنه بلفظ وجودى أو عدمى وسواء كان الموضوع مستعدا لذلك الشئ الذى أضيف إليه العدم بوجه من الوجوه المذكورة أو لا هذا كلامه[٥] وهو صريح فى أنه لابد فى القضية المعدولة من كون العدم معتبرا فى محمولها سواء كان بحرف السلب أو لا وإنه لاحاجة فى إستعداد الموضوع لذلك .ج

حاشية عبيد: [١] قوله من الموضوع آه قال بحر العلوم هذا ماعليه المتأخرون والقدماء قالوا إن كان حرف السلب جزءمن المحمول فمعدولة وإلا فمحصلة وما درى هذا العبد فائدة فى تغير الإصطلاح إنتهى وأجاب بعضهم بأن الفائدة دفع توهم الترجيح بلا مرجح فافهم [٢] وفيه آه أقول هذا تقسيم للقضية الملفوظة ويفهم منه تقسيم القضية المعقولة ولذا قال صاحب السلم زيد أعمى معدولة معقولة محصلة ملفوظة آه فزيد أعمى أو جاهل معدولة معقولة فإن معنى العمى عدم البصر ومعنى الجهل عدم العلم ومحصله ملفوظة لعدم حرف السلب فى النفظ واللاحى عالم إذا سمى بلاحى شخص إنسانى معدولة ملفوظة لوجود حرف السلب فى اللفظ محصله معقولة لعدم السلب فى المعنى فتدبر [٣] قوله بشخصه كالأعمى لفاقد البصر العارضى أو نوعه كاالعمى للأكمه أى من يولد أعمى أو جنسه قريبا كعدم البصر للعقرب أو بعيدا كعدم الحركة الإرادية للجبل هكذا مثلوا آه [٤] أقول هذا فى المعدولة المعقولة مسلم وأما فى الملفوظة فلاريب فى أن المعتبر فيها اللفظ دون المفهوم والمعنى [٥] أقول لايخفى أن كلام هذا الفاضل فى القضية المعقولة إذ المعتبر فيها مفهوم المحمول لا لفظه .ع {١} ولا يتوهم عدم المطابقة بين المثال والممثل بأن ليس من الأفعال ولامن الحروف لأن ذلك عند أهل العربية وأما عند أهل الميزان فالافعال الناقصة أدات محمد زاهد عزيز خيل

أَوْ سَالِبَةً كقولنا ليس اللاحى بعالم بلاحى وكقولنا ليس العالم بلاحىٍّ وكقولنا ليس اللاحى بلا جماد وإنما سمّيت معدولة لأن حرف السلب وضعت فى الأصل للسّلب والرفع فإذا جعل مع غيره كشئ واحدٍ يثبت له شئ كما فى الموجبة المعدولة الموضوع أو يثبت هو لشئ كما فى الموجبة المعدولة المحمول أو يسلب عنه شئ كما فى السالبة المعدولة الموضوع أو يسلب عن شئ كما فى السالبة المعدولة المحمول فقد عدل عن موضوعه الأصلى وَإنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفُ السَّلْب جُزْءً لِشَيْئٍ مِنْهُمَا أى من المحمول والموضوع سُمِّيت(١) القضية مُحَصَّلَةً إنْ كَانَتْ مُوْجَبَةً كقولنا زيد كاتب وسُميّت بسيطة إنْ كَانَتْ القضية سَالِبَةً لأنها بسيطة بالنسبة(٢) إلى السّالبة المعدولة كقولنا الحى ليس بجماد وبعضهم(٣) يسموها(٤) محصلة موجبة كانت أو سالبة لتحصّل طرفيها

(١) قوله سميت محصلة لعدم إعتبار العدم فيها ولم يتعرض له الشارح لظهوره جلال (٢) قوله بالنسبة إلى السالبة المعدولة المشتملة على حرف سلب أكثر من واحد لأن السيطة ما لاجزء له وحرف السلب وإن كان موجودا فيها لكنه ليس جزء من أطرافها فكانها البسيطة .ج (٣) قوله وبعضهم إلخ يعنى أن حرف السلب إذا لم يكن جزء من طرفيها كان كل واحد من طرفيها وجوديا محصلا ويفهم من هذا الكلام ومماذكر العلامة التفتازانى أن هذه التسمية قليلة بالقياس إلى التسمة الأولى وما ذكره فى شرح الشمسية من أن القضية التى لم يكن حرف السلب جزء منها سميت محصلة موجبة كانت أوسالبة وربما يخصص إسم المحصلة بالموجبة والبسيطة بالسالبة فيفهم منه[١] عكس هذا والمعقول هو الأول .ج (٤) قوله يسموها أى القضية التى لم يكن حرف السلب جزء من أحد طرفيها .منه .

حاشية عبيد: [١] قوله للسلب آه الأولى أن يقول أن حرف السلب موضوع فى الأصل لرفع النسبة الإيجابية فإذا جعل جزء من أحد الطرفين أو كليهما لم يبق على معناه فصار معدولا فسميت القضية التى هو فيها وجزء معدولة تسمية للكل بإسم الجزء [٢] أقول لا بأس بذلك لأن الإصطلاحات تتغير بمرور الأزمان فتدبر .

والإعتبار[١] بالإيجاب أى بإيجاب القضية وَالسَّلْبُ أى بسلب القضية بالنِّسْبَة لاَ بطَرَفَيْهَا يعنى إن كانت النسبة ثبوتية فالقضية موجبة وإن كانت سلبية فسالبة سواء كانت الأطراف وجودية أو عدمية فإن قولنا كُلُّ مَالَيْسَ بِحَيٍّ فَهُوَ لاَعَالِمٌ مُوْجبَةٌ لأنه حكم فيها بثبوت اللاعالمية على ماصدق عليه انه ليس بحى مَعَ أَنَّ طَرَفَيْهَا عَدَمِيَّان لوجود حرف السلب فيهما وقولنا لاَشَيْئَ مِنَ الْمُتَحَرِّك بسَاكن سَالبَةٌ لأنه حكم فيها بسلب السكون عن كل ما صدق عليه المتحرك مَعَ أَنَّ طَرَفَيْهَا وَجُوْدِيَّان لعدم حرف السلب فيهما وفى[٢] هذا المثال إشـــارة إلى أن المراد بعدمية الأطراف كون حرف السلب جزء من لفظها لا [٣]أن يكون العدم معتـــبرا فى مفهومها

---

(١) قوله والإعتبار إلخ دفع لمايتوهم من أن كل قضية مشتملة على حرف السلب سالبة وأن كل قضية لاتشتمل عليه فهى موجبة فكيف تكون المعدولة أيضا موجبة وذلك لأن مدار الإيجاب والسلب ليس على الإحتمال المذكور وعدمه بل على النسبة فإن كانت ثبوتية فموجبة وإن كان طرفاها عدميين وإن كانت سلبية فكانت سالبة وإن كان طرفاها وجوديين .جلال رحمه الله (٢)قوله وفى هذا المثال إشارة إلى قولنا لاشئ من المتحرك بساكن حيث جعل طرفيها وجوديين مع أن العدم معتبر فى مفهوم أحدهما .ج (٢) قوله لا ان يكون العدم معتبرا فى مفهومها فإذا كان حرف السلب جزء من طرفيها او كليهما أو أحدهما كانت الأطراف وجودية وإن اعتبر العدم فى مفهومها فلا يرد أن قولنا لاشئ من المتحرك بساكن كيف يكون طرفا ها وجوديين مع أن العدم معتبر .منه (٢) قوله لا أن يكون العدم معتبرا فى مفهومها سواء كان حرف السلب جزء أو بدونه وإلا لزم أن يكون الساكن ايضا فى قولنا لاشئ من المتحرك بساكن طرفا عدميا فإن السكون عدم الحركة .صادق

حاشية عبيد: [١] أقول من هذا البيان وضح صحة ما قلنا سابقا ان مدار الملفوظة والمعقولة على وجود حرف السلب وعدمها فى اللفظ لافى المفهوم وإن الكلام ههنا فى القضية المعقولة دون الملفوظة وإنه محل ما أورده المحشى جلال فتدبر.

فهذه[١] أربعة قضايا موجبة محصلة وسالبة محصلة وموجبة ومعدولة وسالبة معدولة ولاإلتباس فى القضايا الأربع معنى ولفظا إلا بين البسيطة والموجبة المعدولة المحمول فإنهما يلتبسان لفظا لوجود
يفهم منه انه لاإلتباس فى معدولة الموضوع والسالبة السيطة .
حرف السلب فيهما مع جواز أن يكون جزء من المحمول فتكون القضية موجبة معدولة المحمول وجواز أن لايكون جزء منه فتكون القضية بسيطة كقولنا زيد ليس بكاتب فلذا[٢] قال وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَسِيْطَة وَالْمُوْجِبَة الْمَعْدُوْلَة الْمَحْمُوْل إما فى المفهوم فما تقدم وهو أن الحكم فى الموجبة بالإيقاع و السالبة بالإنتزاع

(١) قوله فهذه أربعة قضايا إحديها موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب والثانية سالبة بسيطة كقولنا زيد ليس بكاتب والثالثة موجبة معدولة كقولنا زيد لاكاتب والرابعة سالبة معدولة كقولنا زيد ليس بلاكاتب والفرق بين الموجبة المحصلة وبين الثلث ظاهر لوجود حرف السلب فيها دون الموجبة المعدولة وكذا بين السالبةالبسيطة والموجبة المعدولة وبين السالبة المعدولة لأنه يتعدد حرف السلب فى السالبة المعدولة وحرف السلب واحد فيهما وأما الفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة فخفى لوجود خرف السلب الواحد فيهما ولذا تصدى المصنف لبيانه
(٢) قوله فلذا قال أى لأجل عدم اللبس بينهما سواهما خص الفرق بهما ولم يعممه صادق

حاشية عبيد: [١] قوله فهذه آه أقول إعتبر المتأخرون قضية أخرى سموها سالبة المحمول وهى موجبة بأن يتصور الطرفان فيها ويحكم بالسلب ثم يرجع ويحمل ذلك السلب على الموضوع كقولنا زيد هو ليس بقائم ويترجم بالفارسية زيد هست نيست قائم است وسالبة وهى يحكم بسلب ذلك السلب كقولنا زيد ليس هو ليس هو بقائم فعلى هذا الإشتباه فى ثلثة قضايا الموجبة المعدولة المحمول والموجبة سالبة المحمول والسالبة البسيطة والمصنف بين الفرق بين الموجبة المعدولة المحمول والبسيطة وأما الفرق بينهما وبين السالبة المحمول الموجبة بأن الموجبة السالبة المحمول فيها رابطتان والسلب متوسط بينهما بخلاف المعدولة المحمول والبسيطة فإن فيها رابط واحد فافهم ولعل المختار عند المصنف مذهب القدماء من عدم الإعتبار لتلك القضية المذكورة فلهذا لم يشتغل بالفرق المذكور والحق ما قال القدماء والتفصيل فى الكتب المبسوطة فارجع إليها . ع.

وإما فى المادة فبأن السالبة البسيطة أعم[١] من الموجبة المعدولة وَأَمَّا فى
أى الأمثلة الجزئية .ع أعم مطلقا .ص
اللَّفْظ ففى غير لغة العرب ظاهر لأن[٢] رابطة الإيجاب هست والسلب نيست وفى لغة العرب أَمَّا فى الثُّلاَثِيَّة أى التى ذكرت فيها الرابطة فَبِأَنَّهَا أى القضية مُوْجبَةُ مَعْدُوْلَةُ إنْ قُدِّمَت الرَّابطَةُ عَلَى حَرْف السَّلْب كقولنا زيد هو ليس بكاتب لأن الرابطة تربط ما بعدها بالموضوع فيربط حرف السلب وما معها به فيكون إيجابا وَسَالبَةٌ بَسيْطَةٌ إنْ أُخَرَتْ الرابطة عَنْهَا اى عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكاتب لأن من شان حرف السلب سلب الربط الذى بعده فيكون سلبا

(١) قوله أعم لأن صدق المقيد يستلزم صدق المطلق من غير عكس كلى فكلما تحقق مفهوم الموجبة المعدولة المقيدة بوجود الموضوع لأن ثبوت الشئ للشئ فرع ثبوت المثبت له تحقق مفهوم السالبة البسيطة المطلقة عند وجود الموضوع وبالعكس وأما عند عدمه فمفهوم السالبة متحقق فقط .ص (٢) لأن الرابطة إلخ يريد به أن الرابطة للإيجاب فى الفارسية مثلا هست والرابطة للسلب فيها نيست وأن المراد بغير لغة العرب الغير المعتد به المرتب من العربية فى رعاية الفصاحة والبلاغة فلايرد ماقيل إن الدعوى عامة والدليل خاص لأن غير لغة العرب غير منحصرة فى الفارسية .جلال

حاشية عبيد: [١] وذلك لأن زيد ليس بقائم صادق سواء زيد موجودا ويسلب القيام عنه أو لم يكن موجودا بخلاف زيد لا قائم فإنه لايصدق الا إذا كان زيد موجودا وهذا هو الفرق المعنوى بينهما . [٢] قوله أعم آه أى بحسب التحقق والوجود لابحسب الحمل كما سيجى فى بيان النسبة بين الموجهات فانتظره . [٣] المراد بغير لغة الفارسية كما يدل عليه الدليل لأن جميع اللغات التى هى غير اللغة العربية ليست كذلك كما يظهر بتتبع اللغات المذكورة . [٤] قوله الثلاثية آه إعلم أن أول مدارج القضية فى اللغة العربية الثنائية بإعتبار لفظى الموضوع والمحمول ثم تكون ثلاثية بإزدياد لفظ الرابطة ثم رباعية بإزدياد لفظ الجهة و لا تكون خماسية بإعتبار لفظ السور لأنه عين الموضوع لكن ينبغى أن يعلم أن هذا عند من لم يعد الحركات الإعرابية من السور لأن القضايا المذكورة فى مثال الثنائية ثلاثية عنده أيضا كما لايخفى فتدبر .عبيد

وأما الفرق بينهما فِيْ القضية الثُّنَائيَّة وهى التى لم يذكر فيها الرابطة فَبالنِّيَّة يعنى إن نوى ربط السلب يكون موجبة وإن نوى سلب الربط يكون موجبة وإن نوى سلب الربط يكون سالبة ويفهم(١) من ظاهر العبارة أن هذا فرق لفظى وليس(٢) كذلك أو بالإصْطلاَحِ عَلَى تَخْصِيْص لَفْظ غَيْرَ أَوْلاَ بالإِيْجَاب الْمَعْدُوْل كقولنا الحى غير جماد أو لاجماد وتخصيص لَفْظ لَيْسَ بالسَّلْب الْبَسِيْط كقولنا الحى ليس بجماد أو بالعكس وهو تخصيص لفظ غير ولا بالسلب البسيط ولفظ ليس بالإيجاب المعدول وقيل الفرق بينهما[١] بأن الموجبة هى التى محمولها عدم الشئ عما من شانه أن يكون له ذلك الشئ وقت الحكم والسالبة المحصلة عدم شئ عما من شانه أن يكون له ذلك الشئ فى ذلك ليس.
الوقت فعدم اللحية عن إنسان فى سن اللحية إيجاب معدول كالكوسج .

---

(١) قوله ويفهم من ظاهر إلخ لأن المصنف قال فى اللفظ ثم بين فى الثلاثى بتقديم لفظ الرابطة وتأخيرها ثم ذكر الفرق فى الثنائى وقابله بالثلاثى فيفهم من ظاهره أن هذا الفرق فى الثنائى كالفرق المتقدم فى الثلاثى ويمكن أن يكون هذا الفرق أيضا من قبيل الفرق اللفظى إذ فيه نية تقديم لفظ الرابطة وتأخيره فكان عدول القضية وتحصلها بإعتبار إرادة تقدم الرابطة وتأخرها فكان لفظيا بهذا الإعتبار .منه (٢) قوله وليس كذلك لأن الفرق اللفظى لايكون بالنية .صادق (٣) قوله أو بالعكس مبنى على المذهبين أو تجديد الإصطلاح .صادق (٣) قوله وقيل الفرق إلخ القول الاول أخص مطلقا من القول الثانى والثانى من الثالث وفرق المصنف بينهما فى المفهوم يحتمل الأقوال الثلاثة .ص

حاشية عبيد: [١] أقوله لايخفى على المتتبع ان ليس ههنا مذهبان فالأولى الإكتفاء على تجديد الإصطلاح فافهم [٢] أى بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة .{١} أقول المتتبع مقول بالتشكيك فلعل تتبعه يكون كاملا حصل له العلم على وجود المذهبين فى بعض أسفار القوم محمد زاهد.

وعن الطفل[١] والمرأة سلب محصل وقيل الموجبة المعدولة هى التى محمولها عدم شئ عما من شانه أن يكون له ذلك الشئ فى وقت الحكم أو قبله أو بعده والسالبة عدم شئ عما من شانه أن لايكون له ذلك فى وقت من الأوقات فعلى هذا يكون عدم اللحية من الطفل إيجاب عدولى ومن المرأة سلب محصل وقيل الموجبة المعدولة هى التى محمولها عدم شئ عما من شانه أو من شان نوعه أو جنسه القريب أن يكون له ذلك الشئ والسالبة المحصلة عدم شئ عما ليس من شانه ولامن شان نوعه ولا من شان جنسه القريب أن يكون لــه ذلك الشئ فعــدم اللحية من المرأة[٢] والحمار إيجاب(١) عدولى وعدم اللحية عن الشجر سلب محصل ثم شرع فـــى تقسيم القضية ثم شرع فى تقسيم القضية بإعتبار[٣]

---

(١) قوله إيجاب عدولى فقولنا الطفل هو ليس بملتحى إيجاب عدولى إذ من شان الطفل الإلتحاء بعد وقت الحكم فى سن البلوغ وقولنا للرجل البالغ الكوسج هذا ليس بملتحى أيضا معدولة إذ من شان البالغ الإتصاف باللحية وقت الحكم وقولنا المرأة ليست بملتحية سالبة محصلة إذ ليس من شان المرأة الإتصاف باللحية لا حين الحكم ولاقبله ولا بعده وقس على هذا مولنا محمد عبد الحليم نورالله مرقده

حاشية عبيد: [١] أما الطفل فليس من شانه اللحية فى ذلك الوقت أى أوان الطفولية وأما المرأة فليس من شانها أصلا [٢] يعنى أن عدم اللحية عن البالغ الكوسج وعن الصبى وكذا عن المرأة بإعتبار نوعها وهو الإنسان وكذا عن الحمار بإعتبار جنسه القريب وهو الحيوان كلها إيجاب عدولى وعن الشجر إيجاب محصل ومن إعتبر الصلوح بإعتبارالجنس البعيد فعدم اللحية عن الشجر أيضا إيجاب معدول بإعتبار الجسم المطلق فافهم [٣] قوله بإعتبار الجهة إعلم {١} أن مبحث الموجهات من أعضل مباحث القضايا وذلك بسبب الإجمال الوقع من القوم فى بيان مفاهيمها وفى بيان النسب بينها فينبغى للطالب غاية التفكر والتعمق فيها والمتكفل لتفاصيلها شرح القطب الرازى {١} إيراد مثل هذا الكلام بعيد من مذهب المحشى فلا ينبغى تسويد أوراق الكتاب. عزيز حيل

الجهة[٢] ﴿فَصْلٌ﴾ فَقَالَ المصنف فِىْ الْقَضَايَا الْمُوَجَّهَة وإعلم أن كل[٤]

نسبة بين الموضوع والمحمول إيجابية كانت أو سلبية لها كيفية فى نفس

الأمر من الضرورة والدوام ومقابليتهما ونحوهما وسميت تلك الكيفية لا التى بإعتبار العقل

فى نفس الأمر مادة القضية وعنصرها واللفظ الدال أو حكم العقل إن كانت معقولة.ج

بها يسمّى جهة ونوعا والقضية التى ذكرت فيها الجهة لفظية أو عقلية. تسمى موجّهة لإشتمالها على الجهة

ومنوّعة لإشتمالها على الجهة والنوع ورباعيّة لكونها ذات أربعة

أحرف والتى لم تذكر فيها الجهة تسمّى مطلقة والقضايا الموّجهة كثيرة اى أربعة ألفاظ

لكن التى جرَى الإصْطِلاَحُ أى: إصطلاح المنطقين بالْبَحْث عَنهَا

---

(١) قوله كثيرةباعتبار كون الضرورةذاتية ووصفية ووقتية بحسب وقت معين أو غير معين وأزلية وكون الدوام ذاتيا ووصفيا ووأزليا وكون الثبوت بالفعل مطلقا أومقيدا بوقت وبإعتبار تركب هذه الأمور الأربعة مع بعض آخر حيث أمكن وبإعتبار الامكان فى مقابلته كل ضرورة .ص

[٢] باعتبار آه إعلم أن القضية كما تتصف بالصدق والكذب بإعتبار النسبة بأنها إن طابقت نسبتها الذهنية الواقعية فصادقة وإلا فكاذبة ولايخفى على اللبيب أن أحد الصدقين فيها وكذلك الكذبيين لايستلزم الصدق والآخر ولاالكذب الآخر لأن كل إنسان ضاحك صادقة وكل إنسان ضاحك بالضرورة كاذبة وكذا كل حيوان جسم بالإمتناع كاذب وعلى هذا القياس .[٣] أقول لما فرغ المصنف عن تحقيق القضية بانحاء شتّى من الإيجاب والسلب والعدول والتحصيل وغير ذلك شرع فى تحقيقها بإعتبار الجهة .[٤] قوله كل نسبة آه إعلم أن الشارح خالف الشيخ الرئيس وغيره من المحققين كالمحقق البهارى صاحب السلم وغيرهما عمم مادة النقض وعنصرها كل كيفية ثابتة فى نفس الأمر سواء كانت للموجبة أو السالبة والمحققين خصصوا مادة القضية وعنصرها بالكيفيات الثلث أى الوجوب والإمكان والإمتناع لاالدوام والفعلية وغيرها وخصصوا أيضا تلك الثلثة فى كونها مادة القضية بالنسبة الإيجابية فقط فمادة القضية الإيجاب والإمكان والإمتناع فى النسبة الإيجابية خاصة فعند هم الجهة أعم من المادة وعند الشارح هما متساويان والتحقيق فى ذلك يقتضى بسط الكلام ليّس هذا موضعه .

أى عن القضايا الموجهة وعن أحكامها من(١) العكس والتناقض(٢)
بأن يبين مفهوماتها والنسبة بينهما .
والإنتاج(٣) ثَلثَ عَشَرَةَ قَضِيَّةٌ بعضها بَسِيْطَةٌ بالنسبة[١] إلى المركبات
وَبعضها مُرَكَّبَةٌ أَمَّا الْبَسَائِطُ وَهِىَ(٤) الَّتِىْ حَقِيْقَتُهَا أى معناها إِيْجَابُ
فَقَطْ كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة أَوْ سَلْبٌ فَقَطْ كقولنا لاشئ
من الإنسان بحجر بالضرورة أى(٥) لايكون فيها إلا حكم واحد إيجاب
لعدم تقيدها بالوقت أو الوصف أو غيرذلك .
أَوْ سَلْبُ فستة الاولى الضَّرُوْرِيَّة الْمُطْلَقَة وهى الَّتِىْ يُحْكَمُ فِيْهَا
بِضَرُوْرَةِ ثُبُوْت الْمَحْمُوْل لِلْمَوْضُوْعِ هذا فى الموجبة أَوْ بضرورة سَلْبُهُ
أى سلب المحمول عَنْهُ أى الموضوع هذا فى السالبة مَادَامَ(٦) ذَاتُ
الْمَوْضُوْعِ أى مايصدق عليه الموضوع مَوْجُوْدًا فى الخارج أو فى الذهن

---

(١) قوله من العكس كالدائمة فإنها تنعكس إلى حينية مطلقة وبعكس النقيض إلى دائمة .ص
(٢) قوله والتناقض كالضرورية المطلقة فإنها نقيض الممكنة العامة.ص (٣) قوله والإنتاج كالمشروطة العامة الصغرى مع الضرورية فإنها تنتج ضروريةمطلقة.ص (٤) قوله وهى التى حقيقتها إنما قال ذلك لأنه ربما يكون قضية مركبة فى الحقيقة دون اللفظ كالممكنة[١] الخاصة كما سيجيئ فبقيد الحقيقة خرجت عن البسائط .جلال (٥) قوله أى لايكون فيها إلا حكم واحد إيجاب أو سلب الظاهر أن يقول لأنه لايكون فيها إلا حكم واحد إلخ لأنه بيان لتطبيق[٣] المثال على الممثل له (٦) قوله مادام أى فى جميع أوقات الموضوع .منه (٧)قوله أو فى الذهن كلمة أو لمنع الخلو والتنويع دون الشك والتشكيك حتى يكون مناقضا بالتعريف[٤] صادق

حاشية عبيد: [١] إشارة الى أن المراد بالبسيط ههنا البسيط الإضافى اى الأقل أجزاء بالنسبة إلى شئ آخر لا البسيط الحقيقى بمعنى ما لا جزء له فإنه غير صادق ههنا كما لايخفى عبيد كندهارى [٢] كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه ليس فى لفظها سلب أصلا أما فى حقيقتها فالسلب موجود لأن الإمكان الخاص سلب الضرورة عن الطرفين .[٣] أقول ليس هو بيان لتطبيق الممثل بل هو تفسير لقول المصنف إيجاب فقط أو سلب فقط فح الأنسب كلمة أى .[٤] لأن التعريف للتبين والتوضيح لاللشك أو التشكيك وهو ظاهر .

فلاينتقض(١) بقولنا لاشئ من الممتنع بموجود ولايرد(٢) النقض بالقضية(٣) الممكنة الخاصة التى محمولها الموجود لأن الضرورة ههنا إنما يتحقق بشرط وجود الموضوع لا فى جميع أوقات وجود الموضوع وبينهما(٤) بون بعيد كَقَوْلنَا بالضَّرُوْرَة كُلّ إنْسَان حَيْوَانٌ هذا مثال الموجبة وكقولنا بالضَّرُوْرَة[٣] لاَشَيْئَ منَ الإنْسَان بحَجَر

(١) قوله فلاينتقض إلخ تفريع على تعميم الوجود فى الخارج أو فى الذهن وذلك لأن ما يصدق عليه الممتنع وإن لم يكن موجودا فى الخارج إلا انه موجودا فى الذهن[١] .جلال(٢) قوله ولايرد النقض من حيث أنه يدخل فى تعريف الضرورية الممكنة الخاصة التى محمولها الموجود كقولنا كل إنسان موجود بالإمكان الخاص فإن الموجود ضرورى الثبوت للإنسان مادام ذاته موجودة وإن كان وجوده وعدمه مع قطع النظر عن وجوده مستويين فإن الضرورة فى تلك الممكنة الخاصة إنما هى بشرط وجود الموضوع وملاحظته ومدخليته له كما أن الضرورةثبوت تحرك الأصابع للكاتب إنما هو بملاحظة وصف الكتابة حتى لو لم يلاحظ وجود الإنسان لما حكم العقل عليه بأنه موجود بالضرورة كيف وأنه ممكن والممكن ما إستوى طرفاه والضرورة المعتبرة فى تعريف الضرورية إنما هى فى جميع أوقات وجود الموضوع مع قطع النظر عن ملاحظته ومد خليته لها فيها كضرورة ثبوت الحيوان للكاتب فى جميع أوقات وصف الكتابة فى قولنا كل كاتب حيوان من غير ملاحظته وبلا مدخليته له فيها وإنما خص رفع النقض بالممكنة الخاصة لأنها نقيض الضرورية فيشكل دخول مادة من موادها فى تعريف الضروية بخلاف باقى القضايا فإنها لاتنافى الضرورية فلا إشكال فى دخول مادة من موادها فى تعريف الضرورية.ص (٢) قوله بالقضية كقولنا كل إنسان موجود بالإمكان الخاص منه (٤) قوله وبينهما بون بعيد أى بين الضرورة بشرط وجود الموضوع والضرورة فى جميع أوقات وجودالموضوع فرق كثير فإن فى الأول لوصف الوجود دخلا فى الضرورة دون الثانى فإذا قلنا الإنسان موجود بالضروة وأردنا الضرورة بشرط وجود الإنسان كان صادقا فإن الوجود ضرورى للإنسان بشرط وجوده وإن أردنا الضرورة فى جميع أوقات وجود الإنسان كان كاذبا لأن الوجود غير ضرورى فى وقت ما بالنظر إلى ذاته لإستواء الوجود والعدم فيه بالنظر إلى ذاته .منه

حاشية عبيد: [١] أى بإعتبار مفهوم الممتنع وإلا فقد تقرر عندهم أن المحال ليس له صورة فى الذهن [٢] قوله لأن آه إعلم أن لفظ مادام يستعمل على ثلاثة أوجه ١: بمعنى فى زمان الوصف وهو أن يكون ظرف محض أى لادخل له فى الحكم أصلا ٢:بمعنى بشرط الوصف بأن يكون الوصف له دخل فى الحكم ولايكون علة تامة ٣: بمعنى لأجل الوصف بأن يكون علة تامة للحكم كقولنا كل أبيض مفرق البصر مادام أبيض [٣] قوله بالضرورة آه قال المحقق البهارى من المتأخري فى منهيات كتابه سلم العلوم سواء كانت الضرورى ناشيةعن ذات الموضوع كما فى هذا المثال أو عن أمر منفصل عن ذات الموضوع فإن بعض المفارقات لواقتفى الملازمة بين الأمرين يكون أحدهما ضروريا للآخر وإن كان إمتناع الإنفكاك عنه من خارج إنتهى بلفظه. محمد عبيد الله كد هارى

هذا مثال السالبة وإنما سمّيت ضرورية لإشتمالها على الضرورة ومطلقة لعدم تقيد الضرورة فيها بشئ[١] الثانية اَلدَّائمَةُ المُطْلَقَةُ وَهِىَ الَّتىْ حُكِمَ فِيْهَا بِدَوَام ثَبُوْت المَحْمُوْل لِلْمَوْضُوْع هذا فى الموجبة اَوْ حكم فيها بدوام سَلْبُهُ أى سلب المحمول عَنْهُ اى عن الموضوع فى السالبة مَادَامَ[٢] ذَاتُهُ أى ذات الموضوع مَوْجُوْدَةً خارجا أو ذهنا وَقَدْ مَرَّ مثَالُهَا إيْجَابًا وَسَلْبًا فى الضرورية المطلقة وهو قولنا كل إنسان حيوان ولاشئ من الإنسان بحجر وهى أعم من الضرورية المطلقة مطلقا لأن الضرورة بحسب الذات يستلزم الدوام بحسبها من غير عكس كلى لأن معنى الضرورة إمتناع إنفكاك النسبة ومعنى الدوام شمول الأزمنة والأوقات فمتى تحقق الأول تحقق الثانى من غير عكس(١) كلى لجواز أن يكون دائما و [٣]لايمتنع(٢) إنفكاكها والمراد بكون الدائمة أعم من الضرورية

---

(١) قوله من غير عكس لأن الدوام بحسب الذات قد لايستلزم الضرورة بحسبها.ج (٢) قوله لايمتنع كقولنا الزنجى أسود فإنه دائم مع تجويز العقل إنفكاكه بالبرص أيضا صادق. **حاشية عبيد:** [١] قوله بشئ آه قيل عليه كيف يصح أن الضرورى فيها غير مقيد بشئ وقد قيدها بما دام ذات الموضوع موجودة والجواب أن ما دام كما عرفت للظرفية والظرف لايكون قيدا وفيه شئ والأولى أن يقال المراد بالشئ ههنا وإن كان نكرة هو الوصف أو الوقت بقرينة ماسيأتى فتدبر [٢] قوله مادام آه أقول ههنا شك مشهور وهو أنه يلزم على هذا أن لايفارق الدوام الذاتى الإطلاق العام فى قضية محمولها الوجود كقولنا كل إنسان موجود دائما مادم موجودا فهذا صادق مع صدق قولنا لاشئ من الإنسان بموجود بالإطلاق العام مع أنهم قالوا إن الموجبة الدائمة نقيض السالبة المطلقة العامة والجواب أن المتبادر من التعريف أن يكون المحمول مغايرا للوجود فليس هناك دوام ذاتى تدبر. [٣] فإن الحكماء قالوا بدوام حركات السموت ومع ذلك فلايمتنع إنفكاكها عنها فيصدق كل فلك متحرك دائماولايصدق الضرورة .

إن علته الـــدوام غير ملحوظة(١) بها للحاكم فلا يحكم بالضـــرورة فلايرد[١] ماقيل إن الدائمة يجبُ أن تكون مساويّة(٢) للضرورة لأن دوام ثبوت المحمول للموضوع أمر ممكن يحتاج إلى علة فيكون ثبوت المحمول للموضوع ضروريا لدوام علته فافهم وإنما سميت دائمة لإشتمالها على الدوام ومطلقة لما مر اَلثالثة اَلْمَشْرُوْطَةُ الْعَامَّةُ وإنما سميت مشروطة لإشتمالها على شرط الوصف وعامة لأنها أعم من المشروطةالخاصة كما ستجئ فى المركبات وَهِيَ أى المشروطة العامة اَلَّتِىْ يُحْكَمُ فِيْهَا بِضَرُوْرَة ثُبُوْت الْمَحْمُوْل لِلْمَوْضُوْع هذا فى الموجبة أوبضرورة سَلْبُهُ أى سلب المحمول عنه أى عن الموضوع هذا فى السالبة

---

(١) قوله غير ملحوظة بها بخلاف علة الضرورة فإنها ملحوظة بها .ص (٢) قوله مساوية بحسب التحقيق فى المادة والصدق فى المفهوم وبهذا ينحل ماقيل أنه يجوز أن يكون بحسب الصدق فى المفهوم كا لإنسان[٢] والناطق .صادق (٣) قوله ضروريا فالضرورة إمتناع إنفكاك النسبة سواء كان بالنظر إلى ذات الموضوع أو غيره[٣] وفيه بحث لأن مجرد دوام العلة لايقتضى ضرورة ثبوت المحمول للموضوع مالم يكن تلك العلة ضرورية وكأنه لهذ أمر بالفهم .ص (٤) قوله لما مر من عدم التقيد فيها بشئ من الوصف والوقت .ج (٥) قوله المشروطة الخاصة هى المشروطةالعامة مع قيد اللادوام. جلال

حاشية عبيد: [١] قوله فلايرد آه ولك أن تقول أن بناء النسبة بين القضايا والمنظور فيها ما يحكم به مفهوماتها فى بادى الرأى من غير ملاحظة المقدمات الفلسفية وأما بناء الكلام على الأصول الدقيقة التى برهنت عليها فى الفلسفة فذلك مرتبة بعد تحصيل هذا الفن وحِ لاشك أن مساواة الدائمة مع الضرورية بناء على الأصول الدقيقة الفلسفية وهى ماذكرها الشارح بقوله لأن دوام ثبوت آه ولايخفى على المنصف أن هذا الجواب أظهر وبفهم المبتدى أليق من جواب الشارح العلام .عبيد [٢] لأن الناطق أعم من الإنسان بحسب المفهوم لأنه ذات من له النطق دون الصدق .[٣] أقول العلة إذا كانت دائمة فهى إما واجبة بالذات فضرورة ثبوت المحمول حِ تكون ظاهرة أو منتهية إلى الواجب بالذات ضرورة بطلان التسلسل فحِ أيضا يكون ثبوت المحمول للموضوع ضروريا ولو بالغير فتدبر.

بشَرْط وَصْفه أى وصف(١) الموضوع أى يكون للوصف مدخل فى الضرورة كَقَوْلنَا بالضَّرُوْرَة[١] كُلُّ كَاتب مُتحَركُ الأَصَابع مَا دَامَ(٢) كَاتباً هذا مثال الموجبة فإن تحرك الأصابع ضرورى لذات الكاتب بشرط إتصافه بوصف الكتابة وَبالضَّرُوْرَة لاَشَئَ منَ الْكَاتب بساَكن الأَصَابع مَادَامَ كَاتبًا هذا مثال السالبة فإن سلب سكون الأصابع عن ذات الكاتب ضرورى بشرط إتصافه بالكتابة وقد تطلق المشروطة العامة على القضية التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام وصف الموضوع موجودا أى يحكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب فى جميع أوقات إتصاف الذات بالوصف العنـوانى(٣) والنسبة بين المعنيين عموم وخصوص من وجـه

(١) قوله وصف ا لموضوع هو ما يفهم من لفظه إعتبارا للوضع .جلال (٢) قوله مادام كاتبا الصواب تبديله بشرط الكتابة على ما أشار إليه الشارح وإلا لتساويا والجواب أن المراد بالكتابة بالقوة فالمصنف أشار إلى معنى آخر للمشروطة بالمثال فهو مادة إختراعية فتعليل الشارح لمادة الإفتراق .ص (٣) قوله بالوصف العنوانى وهو وصف ذات الموضوع أو لازم لها أو وصف مفارق فى مادة الضرورة الذاتية لاوصف مفارق هو شرط لكون المحمول ضروريا للذات (٣) قوله عموم وخصوص من وجه أى بإعتبار التحقق لابإعتبار الحمل فإن العموم والخصوص بإعتبار الحمل لايكون إلا بين المفردات أوما فى حكمها كالمركبات التقيدية جلال كقولنا الإنسان حيوان ناطق.عبيد الله

حاشية عبيد: [١] قوله كقولنا ه أوقول فى هذا المثال بحث وهو أن المثال المذكور يكون الشرط بعينه عنوان الموضوع فيلزم إشتراط الشئ بنفسه وذا لايجوز وجوابه أن المراد فى الموضوع الكاتب بالقوة وفى الشرط الكاتب بالفعل فمعنى المثال كل كاتب بالقوة محرك الأصابع ما دام كاتبا بالفعل فهذا مثال إخترعه المصنف على خلاف المشهور وهو كل كاتب متحرك الأصابع بشرط الكتابة فقول الشارح فإن آه تعليل للمادة التى تفترق فيها عنوان الموضوع والشرط لا لمثال المصنف إذا عرفت هذا ينحل لك الحاشية المعلمة [٢] وكان المصنف إشار بالمثال المذكور إلى معنى آخر للشرطية وهو أن يكون الشرط عين عنوان الموضوع والفرق بالقوة والفعل. عبد كندهارى

لتصادقهما فى مادة الضرورة الذاتية إذا كان العنوان نفس الذات أو وصفا لازما لها كقولنا كل إنسان أو كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق الأولى
بشرط الإنسانية والنطقية او مادام كذالك .ص
بدون الثانية فى مادة يكون المحمول ضروريا للذات بشرط وصف مفارق كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورةفإن تحرك الأصابع ضرورى للذات الكاتب بشرط إتصافه بالكتابة لا(١) فى جميع أوقات الكتابة وصدق الثانية بدون الأولى فى مادة الضرورة الذاتية[٢] إذا كان العنوان وصفا مفارقا كقولنا كل كاتب(٢) حيوان بالضرورة والمشروطة العامة بالمعنى الأول أعم من الضرورية والدائمة من وجه لتصادقها فى مثل(٣)
أى ما يكون بشرط الوصف .
قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة أو دائما أوما دام إنسانا وصدقهما(٤)
الصواب تبديله بشرط الإنسانية .ص

---

(١) قوله لافى جميع أوقات الكتابة لأن حركة الأصابع ليست بضرورى الثبوت لذات الكاتب فى شئ من الأوقات فإن الكتابة بالفعل التى هى[١] شرط تحقق الضرورة غير ضرورى لذات الكاتب فى زمان أصلا فما ظنك بالمشرطة بها .ص (٢) قوله كل كاتب حيوان بالضرورة أو مادام كاتبا بالمعنى الثانى لأن ثبوت الحيوانية لذات الكاتب ضرورى فى جميع أوقات الكتابة لا بشرط إتصافه بوصف الكتابة إذلا دخل لوصف الكتابة فى ثبوتها لها .ج (٣) قوله فى مثل وهو ما إذا كان الذات والوصف متحدين وكانت المادة مادة الضرورة .جلال (٤) قوله وصدقهما بدونهما اى تحقق الضرورية والدائمة دون المشروطة العامة بالمعنى الأول فى مثل كل كاتب حيوان بالضرورة أو دائما وهو ما إذكان الذات والوصف متغايرين وكانت المادة مادة الضرورة ولم يكن للوصف مدخل فى تحقق الضرورة .جلال

حاشية عبيد: [١] قوله أو وصفا آه أقول أراد بالوصف ههنا ما لايكون عين الذات وإن كان داخلا فيها لا ما هو الخارج عن الذات فلايرد أن الناطق ذاتى للإنسان لاوصف ويمكن أن يقال أن الذاتى هو الناطق والوصف اللازم هو النطقية لكن يشكل على هذا كل إنسان حيوان فتدبر [١] أقولى الأولى أن يقول التى هى ظرف تحقق آه وكذلك الأولى أن يقول فيما بعد فما ظنك بالمظروف بها وذلك لأن الكلام فيما يكون الكتابة ظرفا محضا لاشرطا فتدبر [٢] أى إذا كان المحمول ضروريا لذات الموضوع بدون مداخلة الوصف .ع

دونهما فيمثل قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة أو دائما وصدقهما دوهما

فى المثال[١] المذكور فى المتن وأما بالمعنى الثانى فهى أعم من الضرورية مطلقا

لأنه كلما ثبتت الضرورية فى جميع[٢] أوقات الذات ثبتت فى جميع أو
الضرورة

قات الوصف من غير[٣] عكس ومن الدائمة من وجه لتصادقهما فى

مادة الضرورية المطلقة وصدق الدائمةبدونها فى مادة الدائمة المطلقة
نحو كل إنسان حيوان بالضرورة أودائما أو مادام إنسانا .ج

الخالية[٤] عن الضرورية وصدقهما بدون الدائمة حيث تكون الضرورة

فى جميع أوقات الوصف ولا يكون الدوام فى جميع أوقات الذات الرابعة

الْعُرْفِيَّةُ الْعَامَةُ سميت عرفية[٥] لأن العرف العام يفهم هذا المعنى من السالبة

---

(١) قوله فى المثال المذكور ف المتن وهو قولنا كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا وهو ما كان الذات والوصف متغايرين ولم يكن المادة مادة الضرورة .جلال (٢) قوله فى جميع أوقات الوصف فإنه بعض أوقات[١] الذات والجميع يستلزم البعض من غير عكس كلى .صادق (٣) قوله من غير عكس أى ليس كلما ثبتت الضرورة فى جميع أوقات الوصف تثبت فى جميع أوقات الذات مثل كل منخسف مظلم مادام منخسفا .منه (٤) قوله الخالية عن الضرورة كقولنا كل فلك يتحرك بالدوام فإن الحرك دائم الثبوت للفلك وليس بضرورى فى وقت من الأوقات فضلا عن جميع أوقات الفلكية .ص(٥) قوله من السالبة إنما قال ذلك لأن هذا المعنى أظهر فى السالبة منه فى الموجبة .ج

حاشية عبيد: [١] أقول فيه بحث لأن الوصف قد يكون لازما للذات فلا يكون وقت الوصف بعض وقت الذات عموما ولعله قال ذلك بالنظر إل الغالب فافهم [٢] قوله حيث تكون آه أقول هذا إنما يتصور فيما إذا كان أوقات الوصف بعض أوقات الذات لا جميع أوقات الذات فح لايصدق الدائمة المطلقة لعدم الدوام فى جميع أوقات وجود الذات كما فى المثال المشهور كل دهن حار سيال فى جميع أوقات الحرارة فتدبر عبيد [٣] لعل هذا الأنتساب من قبيل بعلى وتابطى فى بعلبك وتأبط شرا لأن المركب الغير الأضافى ينسب إلى صدره كما تقرر فى موضعه [٤] قوله من السالبة آه أى من بعض السوالب الغير المقيد بقيد ما دام وهى التى يكون بين موضوعها ومحمولها تناف نحو لاشئ من القائم بقاعد وهذا القدر كاف للنسبة إلى العرف ولايجب هذا الفهم فى جميع السوالب فما قيل أنه لايفهم العرف التقيد بالوصف فى قولنا ليس رجل فى الدار ولافى ليس الأنسان حجر .عبيد الله

لاشئ من النائم بمُستيقظ فإنه يفهم منه العرف أن المستيقظ مسلوب عن النائم مادام نائما وعامة لكونها أعم[١] من(١) الخاصة وَهِيَ أى العرفية العامة التى يحكم فيها بدوام سلبه أى سلب المحمول عَنْهُ أى عن الموضوع بشَرْط وَصْفه أى العنوانى للموضوع اى(٢) بشرط إتصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانى وَقَدْ مَرَّ مثَالُهَا إيْجَاباً أَوْ سَلْبًا فى المشروطة العامة فلا حاجة إلى الإعادة وهى أعم مطلقا من المشروطة العامة لأنه متى ثبتت الضروة بحسب الوصف ثبت الدوام بحسبه من غير
لأن الضرورة تستلزم الدوا ع.
عكس ومن الدائمتين لأنه متى تثبت الضرورة أو الدوام فى جميع أوقات
فيه تغليب لايخفى .
الذات تثبت الدوام فى جميع أوقات الوصف من غير عكس الخامسة المطلق العامة وَهِيَ القضية التى يُحْكَمُ فيْهَا بثُبُوْت الْمَحْمُوْل للْمَوْضُوْع

---

(١) قوله من الخاصة اى العرفية الخاصة لأنها هى العرفية العامة مع قيد الدوام .ج (٢) قوله أى بشرط إتصاف لم يقل أن يكون للوصف مدخل فى الدوام إشارة إلى أنه ليس للعرفية معنييان فإن الدوام بشرط الوصف مساو للدوام بما دام الوصف فإن تحرك الأصابع دائم لذات الكاتب بشرط إتصافه بوصف الكتابة وهو ظاهر وفى جميع أوقات الكتابة فإن الدوام لايقتضى إمتناع إنفكاك النسبة بخلاف الضرورة بل بمعنى واحد وهو الحكم على مجموع الذات والوصف سواء كان له مدخل فى الدوام أو لا فالدوام بشرط الوصف والدوام بما دام الوصف متحققان فى قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة ولذا قال ثبتت فى جميع أوقات الوصف .ص (٣) قوله بحسب الوصف سواء كان بشرط الوصف أو مادام الوصف .صادق (٢)قوله ومن الدائمتين أى الضرورية والدائمة .ج (٤) قوله من غير عكس كلى لما مر من أن جميع أو قات الوصف بعض أوقات الذات .جلال

حاشية عبيد: [١] قوله أعم آه وقيل إنها إنما سميت عامة لنسبتها إلى العرف العام وهذا ليس بشئ وإلا لسميت عاية فتدبر {١} قوله بشرط الوصف ألخ إشارة إلى المشروطة بالمعنى الأخص وقوله أو مادام الوصف إلخ إشارة إلى المشروطة العامة بالمعنى الأعم.محمد زاهد عزيز خيل

او سلبه عنه أى سلب المحمول عنه أى عن الموضوع بالفعل[١] كَقَوْلِنَا بالإِطْلَاقِ(١) الْعَام كُلُّ إِنْسَان مُتَنَفِّسٌ وكقولنا به أى بالإطلاق العام لَاشَئَ منَ الإِنْسَان بِمُتَنَفِّسٍ وإنما وقع الإصطلاح على تسمية هذه القضية بالمطلقة مع(٢) أنها فى الأصل عبارة عن القضية التى يتعرض فيها بحكم الإيجاب والسلب فقط من غير التقيد بالفعل والجهة بإعتبار(٣) غلبـــة الإستعمال وتسارع الفهم إلى النسبة الفعلية عند الإطلاق لغة(٤) وعرفا ولا إمتناع فى تسمية المقيد بإسم المطلق عند غلبة الإستعمال

---

(١) قوله بالإطلاق كل إنسان متفس أى فى وقت[٣] من الأوقات وكذا السالبة فلاتناقض بينهما.صادق (٢) قوله مع أنها اى مع أن المطلقة فى الأصل هى القضية الغير المقيدة بالفعل والجهة التى لم يتعرض فيها بزيادة على الحكم بالإيجاب والسلب فهى شاملة للفعليات والممكنات وقد قيد الحكم فى هذه القضية بالفعل فهى مقيدة مخصوصة بالفعليات غير شاملة للممكنات.ص (٣) قوله بإعتبار غلبة الإستعمال يعنى إنما وقع الإصطلاح على تسميتها مطلقة مع أنها مقيدة بإعتبار أن سرعة الفهم عند الإطلاق وعدم التقيد بقيد إنما هو إلى النسبة الفعلية فظهر انه متعلق بقوله إنما وقع واما قوله لغة وعرفا فمتعلق بكل من الغلبة وتسارع الفهم .ص (٤) قوله لغة وعرفا لإن القضية عند الإطلاق يفهم منها النسبة الفعلية عرفا ولغة حتى إذا قلنا كل ج ب يكون المفهوم عند العرب هو ثبوت الباء للجيم بالفعل .ج

حاشية عبيد: [١] قوله بالفعل آه أقول المراد بالفعلية ههنا مقابل القوة أى الوقوع فى نفس الأمر سواء كانت فى أحد الأزمنة الثلاثة كما فى أحوال الجسمانيات أو فى المتعالية منها كما فى أحوال المجردات كذا فى معراج الفهوم .[٢] قوله بالفعل ىه أقول تفسير الفعلية ههنا بالتحق فى أحد الأزمنة الثلاثة كما وقع من كثير من العلماء لايشمل المطلق العامة التى موضوعها متعال عن الزمان كالواجب عز إسمه والعقول المفارقة على مذهب الحكماء نحو قولنا ألله تعالى عالم بالإطلاق العام وغير ذلك فافهم [٣] أقول هذا التفسير صحيح فى هذه القضية وليس بمطرد كما مر فتدبر.

وإنما[١] عد المطلقة فى الموجهات مجازا[٢] كما عد السالبة من الحمليات والشرطيات لأن الفعل[١] ليس كيفية للنسبة لإنتفاء التغاير بينه وبين الحكم وإنما سميت عامة لكونها أعم من الوجودية اللاضرورية واللادائمة وهى أعم مطلقا من الدائمتين والعامتين لأنه متى تحقق دوام النسبة بحسب الذات أو الوصف تحقق فعليتها من غير عكس
كما فى العامتين. منه
السادسة اَلْمُمْكَنَةُ الْعامَةُ وهى القضية الَّتىْ يُحْكَمُ فيْهَا أى فى تلك القضية بإرْتفَاع أى بسلب الضَّرُوْرَةُ الْمُطْلَقَةُ أى الذاتية عَن الْجَانب

(١) قوله وإنما إلخ جواب لما يقال أن المطلقة بالمعنى المنقول إليه أيضا غير داخلة فى الموجهات كما أنها غير داخلة فى المعنى المنقول عنه فإن الفعل ليس إلا وقوع النسبة الذى هو مفهوم الحكم فلا يكون كيفية الحكم لأن كيفية الشئ يجب أن تكون غيره بأن عد المطلقة فى الموجهات تجوزا والعلاقة هى المشابهةفى الأطراف .ص (٢) قوله مجازا وفيه نظر فإنه لامعنى للقضية إلا ان يحكم بأن وصف الموضوع سواء كان بالفعل او بالإمكان وكل منهما كيفية زائدة على نفس النسبة .جلال

حاشية عبيد: [١] أقول إعترض السيد الزاهد على هذا وقال إن مفاد القضية الحملية سواء كانت عارية عن القيد كقولنا النهار موجود أو مقيدة بظرف كقولنا النهار موجود وقت طلوع الشمس أو بحال كقولنا النهار موجود حال طلوع الشمس هو ثبوت الشئ للشئ فى نفس الأمر لامطلق الثبوت وإلا لم تكن كاذبة على تقدير سلب الثبوت فيها ضرورة أن سلب الثبوت المقيد لايستلزم سلب الثبوت المطلق والتالى باطل لأنا نحكم جزما بكذب القضية إذا لم تكن نسبتها مطابقة لنفس الأمر إنتهى بحاصله فتدبر [٢] لأن الفعل آه أقول ذهب السيد الشريف إلى أن مدلول القضية المطلقة يعنى العارية عن جميع القيود والجهات حتى قيد الإطلاق هو الثبوت النفس الأمرى وهذا هو معنى الفعل ولهذا قال الشارح أن الفعل ليس كيفية آه وذهب المحقق الدوانى ان مدلول القضية المطلقة بالمعنى الذى مر هو مطلق الثبوت سواء كان فى نفس الأمر أو فى عالم التقدير فعلى هذا التقدير الفعل الذى معناه نفس الأمر زائد على مدلول القضية فتكون القضية المطلقة العامة من الموجهات حقيقة لوجود قيد زائد فيها هو الفعلية وقد شيد أركانه المحقق البهارى فى كتابه سلوم العلوم وإن شئت التحقيق فى هذا المقام بلا مزيد عليه فارجع إلى سلم العلوم وشرح الفاضل السنديلى عليه وضيق المقام منعنى عن التفصيل فى هذا المرام والله ولى الفضل والإنعام .عبيد

عَنِ الْجَانب أى الطرف الْمُخَالف لِلْحُكْم يعنى إن كان الحكم الإيجاب كان معناه سلب ضرورة السلب وإن كان الحكم بالسلب كان معناه سلب ضرورة الإيجاب مثال الموجبة كَقَوْلِنَا بالإمْكَان[١] الْعَام كُلُّ نَار حَارةٌ فإن معناه أن سلب(١) الحرارة عن النار ليس بضرورى ومثال السالبة كقولنا به أى بالإمكان العام لَاشَئَ مِنَ الْحَار بِبَارِدٍ فإن معناه إيجاب(٢) البرودة للحار ليس بضرورى وهى(٣) أعم من جميع القضايا وذلك ظاهر لاسترة له وَأَمَّا القضية الْمُرَكَبةُ وَهى أى القضية الْمُرَكَبَةُ

(١) قوله سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى بل إيجاب الحرارة له ضرورى .ص (٢) قوله إيجاب البرودة للحار ليس بضرورى بل إمتناع البرودة عنه ضرورى فإنه ممكن عام مقيد بجانب العدم .ص (٣) قوله وهى أعم من جميع القضايا لأنها أعم من المطلقة العامة وهى أعم من القضايا مطلقا والأعم من الأعم أعم وإنما سميت ممكنة لإشتمالها على معنى الإمكان وعامة لعمومها من الممكنة الخاصة جلال

حاشية عبيد: [١] أقول لما كان الجهة يجدد فى القضية معنى قدموها على سائر أجزائها وإن كان حقها التأخير فتدبر . [٢] قوله بالإمكان العام آه إعلم أن الإمكان مقول بالإشتراك اللفظى على أربعة معان الأول الإمكان العام وهو سلب الضرورة المطلقة أى الذاتية عن أحد طرفى الوجود والعدم وهو الطرف المخالف للحكم والثانى الإمكان الخاص وهو سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين اى الطرف المخالف للحكم والموافق جميعا والثالث الإمكان الأخص وهو سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتيةعن الطرفين ورابعها الإمكان الإستقبالى وهو سلب الضرورة عن الطرفين فى زمان الإستقبال هذا إجمال ما فصله العلامة الرازى فى شرح المطالع أقول قد ذكر الحكماء إمكانا خامسا وهو الإمكان الإستعدادى الذى هو صلوح الشئ للشئ مع عدم وجوده كصلوح الأبيض للسواد وكصلوح الأمى للعلم والفرق بين هذا الإمكان والأربعة السابقة أن هذا الإمكان لاتجامع الفعلية بخلاف الأربعة الأول فإنها تجامع الفعل تدبر. [٣] أقول الإمكان العام قد يكون مطلقا وهو يصدق على الواجب والممتنع والممكن الخاص وقد يكون مقيدا بجانب الوجود وه يصدق على الواجب والممكن الخاص دون الممتنع وقد يكون مقيدا بجانب العدم وهو يصدق على الممتنع والممكن دون الواجب. ع

اَلَّتِىْ حَقِيْقَتُهَا(١) أى معناها تُرُكِبَتْ مِنْ قَضِيَّتَيْن إحديهما[١] مذكورة صريحا والأخرى غير صريحا إما بلفظ آخر يدُل عليه إصطلاحا كاللادوام واللاضرورة أو بمجرد الإعتبار كما فى الإمكان الخاص فلايرد ما أورد على المصنف من أنه يلزم من ذلك أن يكون المركبة من قضيتين قضية مركبة بل(٢) إذا جمعنا سوالب وموجبات متحدة الموضوع تكون ذلك القضية مركبة وليس(٣) كذلك مُخَالِفَتَىِّ الْكَيْفِيَّة أى الإيجاب والسلب مُوَافِقَتَىِّ لْكَمِيَّة أى الكلية والجزئية مُعْتَبَرًا[١] إيْجَابُهَا أى القضية المركبة وَسَلْبُهَا بِالْقَضِيَّة الأُوْلى المذكورة صريحا لاالثانية المذكورة إجمالا حتى أن القضية الأولى إن كانت موجبة فالقضية المركبة موجبة و إن كانت سالبة فسالبة فَسَبْعُ الأولى الْمَشْرُوْطَة الْخَاصَة

متعلق بقوله غير صريح .ص

الدال على المطلقة العامة .ج

الدالة على الممكنة العامة .ج

ترجيح للصريح .

---

(١) قوله التى حقيقتها وإنما قال ذلك لأنه قد يكون من المركبات قضية مركبة ولاتركيب فى اللفظ من الإيجاب والسلب كقولنا كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص فإنه وإن لم يكن فى اللفظ تركيب إلا ان معناه أن إيجاب الكتابة ليس بضرورى ولاسلبها فهو فى الحقيقة مركب وإن لم يكن فى اللفظ بخلاف ما إذا قيدت باللادوام مثلا فإنه كان التركيب فى اللفظ أيضا .ج (٢) قوله بل إذا جمعنا الظاهر أنه للترقى فإن الإنتقاض بالمركب من القضيتين الصريحتين موجبتين أو سالبتين أو سالبة أو موجبة بالعكس عند إختلاف الموضوع إنتقاض بما هو بحسب نفس الأمر والإنتقاض بما جمعناه من الموجبة والسالبة كقولنا كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام ولاشئ من الإنسان بضاحك به عند إتحاده إنتقاض بما هو خلافه .ص (٣) قوله وليس كذلك أى والحال أن المركبة من قضيتين ليست قضية مركبة فإن المركبة هو المركب من الصريح وغيره لاالمركب من الصريحين فقط أوالأعم .ملخص **حاشية عبيد:** [١] دفع توهم هو أن المركبة إذا كانت ملتئمة من الإيجاب والسلب كليهما فتسميتا بإسم أحد الجزئين ترجيح بلامرجح .[٢] كما إذا قيدت باللادوام الوصفى للزوم التناقض كما قال الشارح .عبيد.

وهي أى المشروطة الخاصة المشروطة العامة مع زيادة قَيْدُ اللاَّدَوَام بِحَسَب الذَّات دون الوصف وإلاّ يلزم التناقض و(١) إنما لم يقيد بقيد اللادوام الأزلى واللاضرورة الأزلية لأن البحث فى القضايا المشهورة الكثيرة الإستعمال والقضايا المقيدة بالقيدين المذكورين ليست منها وَاللاَّدَوَام[١] عندهم عبارَةٌ أى معتبرة(٢) عَنْ مُطْلَقَة عَامَة موافق للأولى فى الموضوع والمحمول وفى الكم ومخالف لها فى الكيف

(١) قوله وإنما لم يقيد هذا مع ماقبله إشارة إلى أن التركيب المشروطة العامة مع غيره قد يكون ممتنعا (كما إذا قيدت باللادوام الوصفى للزوم التناقض كما قال الشارح) وقد يكون غير ممتنع وغير الممتنع قد يكون على وجه معتبر عندهم وقد لايكون على وجه معتبر (كما إذا قيدت بقيد اللادوام الأزلى فإنه جائز لكنه غير معتبر) ويقاس عليه سائر المركبات .صادق (٢) قوله معتبرة عن مطلقة عامة لأن معناه عند كونه قيد الموجبة هذا الإيجاب ليس بدائم بحسب الذات فيتحقق السلب فى الجملة الذى هو مفهوم المطلقة العامة على عكس السالبة .صادق

حاشية عبيد: [١] قوله واللادوام آه إعلم أن المصنف وسائر المنطقين بينوا تقيد أربعة قضايا باللادوام الذاتى المشروطة العامة فتكون مشروطة خاصة والعرفية العامة فتصير عرفية خاصة والوقتيةالمطلقة فتسمى وقتية كما سيجيئ والمنتشرة المطلقة فتسمى منتشرطة كما سيأتى والإحتمالات العقلية ستة عشر لأن القيود أربعة اللادوام الذاتى واللادوام الوصفى واللاضرورة الذاتية واللاضرورة الوصفية فبضرب هذه القيود لأربعة فى القضيا الأربع المذكورة تحصل ستة عشر إحتمالا منها غيرصحيحة وهى ثلاثة تقيد المشروطة العامة باللادوام الوصفى لأن الضرورة الوصفية التى هى فيها يستلزم الدوام الوصفى فيناقض اللادوام الوصفى ٢:تقيد العرفية العامة باللادوام الوصفى ضرورة إجتماع الدوام واللادوام الوصفين ٣ تقيد المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية للزوم إجتماع النقيضين لأن المشروطة فيها ضرورة وصفية وهى تناقض اللاضرورة الوصفية ومنها صحيحة معتبرة وهى أربعة مذكورة فى الكتاب وهى بقيد القضايا الأبع بقيد اللادوام الذاتى كما مر وسيجيئ ومنها صحيحة لكن غير معتبرة عندهم لعدم شهرتها وعدم كثرة إستعمال القضايا المقيدة بها كما إشار إليه الشارح فيما قبل وهى تسعة ١ تقيد المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية ٢ تقيد العرفية العامة باللاضرورة الذاتية ٣ تقيد الوقتية المطلقة باللاضرورة الذاتية ٤ : تقيد المنتشرة المطلقة باللاضرورة الذاتية ٥:تقييد الوقتية المطلقة باللاضرورة الوصفية ٦: تقييد المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوصفية ٧: تقييد الوقتية المطلقة باللادوام الوصفى ٨: تقييد المنتشرة المطلقة باللادوام الوصفى ٩: تقييد العرفية العامة بقيد اللاضرورة الوصفية والكلام وإن أفضى إلى التطويل لكنه لابد من هذا التفصيل لأن الشارح أجمل الأمر فى ذلك .عبيد الله الكندهارى.

فالقضية اَلمَشْرُوْطَةُ الخَاصَةُ إنْ كَانَتْ مُوْجبَةً كَقَوْلنا بالضَّرُوْرَة كُلُّ كَاتب مُتَحَرِّكُ الأَصَابع مَادَامَ كَاتبًا لاَدَائمًا أى لاشئ من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام فَتَرْكيْبُهَا أى المشروطة الخاصة منْ مُوْجبَة مَشْرُوْطَة عَامَة وهى الجزء الأول من القضية المركبة وَمنْ سَالبَة مُطْلَقَة عَامَة وهى مفهوم اللادوام بحسب الذات وَإنْ كَانَتْ أى المشروطة الخاصة سَالبَة كَقَوْلنَا لاَشَئَ منَ الْكَاتب بسَاكن الأَصَابع مَا دَامَ كَاتباً لاَ دَائمًا أى كل كاتب ساكن الاصابع بالإطلاق العام فَمنْ سَالبَة أى فهى مركبة من سالبة مَشْرُوْطَة عَامَة وهى الجزء الأول من القضية المركبة وَمُوْجبَة مُطْلَقَة عَامَة وهى مفهوم اللادوام بحسب الذات وهى(١) مباينة للدائمتين فيه تغليب وأخص(٢) من المشروطة العامة ومن(٣) البواقى الثانية الْعُرفيَّةُ الخَاصَةُ وَهىْ أى العرفية الخاصة هى الْعُرْفيَّةُ الْعَامةُ مَعَ قَيْد اللاَّدوام بحَسْب الذَّات[١]

---

(١) قوله وهى مباينة للدائمتين مباينة كلية لأن المشروطة الخاصة مقيدة باللادوام بحسب الذات وهو مباين للدوام بحسب الذات وهو ظاهر وللضرورة بحسب الذات لأن الضرورة بحسب الذات أخص عن الدوام ونقيض الأعم مباين لعين الأخص مباينة كلية .جلال (٢) قوله وأخص من المشروطة العامة لأن المشروطة الخاصة هى المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات والمقيد اخص من المطلق .ج (٣) قوله ومن البواقى وهى العرفية والمطلقة والممكنة العامات لأنها أعم من المشروطة العامة التى هى أعم من المشروطة الخاصة والأعم من أعم الشئ أعم من ذلك الشى .صادق

حاشية عبيد: [١] قيد بذلك لأن اللادوام الوصفى ينافى الدوام الوصفى المعتبر فى العرفية العامة .

وَهِيَ أى العرفية الخاصة إنْ كَانَتْ مُوْجَبَةً كقولنا دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لادائما فَتَرْكِيْبُهَا أى تركيب العرفية الخاصة مِنْ مُوْجَبَة عُرْفِيَّة عَامَة وهى الجزء الأول وَسَالبَة مُطْلَقَة عَامَّة وهى[١] مفهوم(١) اللادوام كقولنا لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالإطلاق العام وَإنْ كَانَتْ سَالبَةً كقولنا لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لادائما فَتَرْكِيْبُهَا أى العرفية الخاصة مِنْ سَالبَة عُرْفِيَّةً عَامَّةً وهى الجزء الأول وَمُوجبَة مُطْلَقَة عامَّة وهى مفهوم[٢] اللادوام كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالإطلاق العام الذاتى وَمثَالُهَا أى مثال العرفية الخاصة إيجابا وسلبا وَقَدْ مرَّ[٣] فى المشروطة الخاصة بعينه إلا أن الضرورة تبدل بقولنا دائما وهى أعم من المشروطة الخاصة لأنه متى ثبتت[٤] الضرورة بحسب الوصف أى بشرطه أو فى زمانه

(١) قوله وهى مفهوم اللادوام يريد أن السالبة المطلقة العامة تفهم من اللادوام بطريق الإلتزام لأن معناه المطابقى الصريح رافع دوام الإيجاب وليست السالبة المطلقة العامة عين الرفع المذكور بل لازمة له فهى معناه الإلتزامى .جلال حاشية عبيد [١] قوله وهى إلخ فإن قيل كيف تمكن أن يكون القضية التى هى مركبة مشتملة على النسبة التامة مفهوم اللادوام الذى هو بمعنى عدم الدوام مركب إضافى قلنا قد قالوا إن المطلقة العامة معنى اللادوام بالإلتزام دون المطابقة ولا بعد فى أن يكون المركب لازما للمفرد والقضية للمركب الإضافى لكن يشكل هذا فى اللاضرورة لأنهم قالوا إن الممكنة العامة بعينه معنى اللاضرورة المطابقى إلا أن يقال أرادوا المبالغة فى الفرق بين اللادوام واللاضرورة فتدبر وقل من يتنبه لهذه الدقيقة .عبيد [٢] فيه مامر فى كون المطلقة العامة مفهوم اللادوام فى المشروطة الخاصة [٣] قوله قد مر آه وذلك لأن المشروطة الخاصة كما سيأتى أخص من العرفية الخاصة ومثال الخاص مثال للعام [٤] ثبتت آه وذلك لأن اللادوام مشترك بينهما وقد مر أن الدوام الذى هو فى العرفية الخاصة أعم من الضرورة التى فى المشروطة الخاصة .عبيد

لادائما ثبت الدوام بحسبه لادائما من[١] غير عكس ومباينة
أى فى زمانه .
للدائمتين ضرورة[٢] تقييدها باللادوام المنافى للدوام وأعم من وجه من المشروطة العامة لصدق[٣] المشروطة العامة بدون المشروطة
بالمعنيين المذكورين .
الخاصة فى مادة[٤] الضرورة الذاتية كقولنا بالضرورة كل إنسان ناطق مادام إنسانا وصدق العرفية الخاصة بدون المشروطة العامة فى مادة[٥] الدوام[٦] الصرف بحسب الوصف وصدقهما معا فى مادة[٧]
اى فى زمان الوصف . أى بشرطه أو فى زمانه .
المشروطة الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا لادائما وأخص من العرفية لأن المقيد أخص من المطلق وكــذا من الباقيــين[٨] لكونهــما أعــم من العــرفية العامة

---

(١) قوله من غير عكس اى ليس كلما ثبت الدوام بحسب الوصف لادائما ثبت الضرورة بحسب الوصف لادائما .جلال (٢) قوله ضرورة تقيدها إلخ يعنى أن المشروطة (ن العرفية) الخاصة مقيدة باللادوام بحسب الذات ومنافاته للدوام ظاهر واما منافاته للضرورة فلأن الضرورة تستلزم الدوام ومناف الضروة ينافى الملزوم .مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٣) قوله لصدق المشروطة إلخ لأن الضرورة بحسب الذات تستلزم الدوام بحسبها واما العرفية الخاصة (فهى لاتصدق فى تلك المادة) فمقيدة باللادوام بحسب الذات.جلال (٤) قوله فى مادة الضرورة الذاتية فإن الضرزرة منافية للعرفية الخاصة وأخص من المشروطة العامة .صادق (٥) فى مادة الدوام الصرف اى الخالى عن الضرورة ولايخفى أن وصف الموضوع فى المشروطة والعرفية الخاصتين وجب مفارقته لذاته فإنه لو كان دائما للزم دوام وصف المحمول لذاته وقد كان لادائما بحسب الذات .جلال (٦) قوله فى مادة الدوام الصرف اى المقيد بقيد اللادوام بحسب الذات كقولنا كل شاب أسود الشعر مادام شابا لادائما (٧) قوله فى مادةالمشروطة الخاصة لأن أخص من كل منهما .ص (٨) قوله كذا من الباقيين أى من المطلقة والممكنة العامتين .منه

حاشية عبيد: [١] قوله الصرف آه كقولنا كل شاب أسود الشعر دائما مادام شابا لادائما كذا قال الصادق وينبغى أن يقيد الشاب بأن يكون باقيا على طبعه فلايرد أن الشاب قد يكون أبيض الشعر من جهة البرص وذلك لأنه ليس بباق على طبعه فتأمل .

الثالثة الْوُجُوْدِيَّةُ(١) اللاَّضَرُوْرِيَّةُ وَهِيَ أى الوجودية اللاضرورية هى الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ مع قَيْدِ اللاَّضَرُوْرَة بحَسَب[١] الذَّات وإنما قيد اللاضرورة بحسب الذات وإن أمكن تقييد المطلقة العامة باللاضرورة بحسب الوصف لأنهم(٢) لم يعتبروا الوجودية اللاضرورية بحسب الوصف من القضايا المشهورة الكثيرة الإستعمال ولم يعدوها منها واللاَّضَرُوْرَةُ عندهم عبارةٌ(٣) أى معبَرة عَنْ مُمْكِنَة[٢] عامّة مخالفة(٤) للجزء الأول فى الكيف موافقة له فى الكم

(١) قوله الوجودية اللاضرورية اما الوجودية فلكونها مشتملة على المطلقة العامة التى حكم فيها بفعلية النسبة وأما اللاضرورية فلكون الممكنة العامة التى حكم فيها بسلب الضرورة جزء ثانيا منها .صادق(٢) قوله لأنهم لم يعتبرو إعتبارهم لبعض القضايا دون بعض مبنى على وجدان القضية مستعملة فى العلوم الحكمية وعدم وجدانها فالقضية التى وجدوها مستعملة فيها جعلوها من القضايا المعتبرة وإستخرجوا احكامها وبحثوا عنها وما لا فلا .صادق (٣) قوله عبارة إلخ لأن معناه عند كونه قيدا للسالبة هذا السلب ليس بضرورى الذى هو مفهوم الممكنة العامة الموجبة على عكس الموجبة .صادق قوله مخالفة للجزء الأول فى الكيف أى الإيجاب والسلب وموافقة له فى الكم أى الكلية والجزئية أما الأول فلأن سلب الضرورة عبارة عن الإمكان فإن كان سلب ضرورة الإيجاب فهو ممكن عام سالب وإن كان سلب ضرورة السلب فهو ممكن عام موجب وأما الثانى فمبنى على [٣]الإصطلاح .جلال

حاشية عبيد: [١] قوله بحسب آه ومعناها أن هذه النسبة فى القضية المذكورة ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بإمكان نقيضها لأن الإمكان هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل فلذا يكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة آه [٢] قوله ممكنة آه قال الفاضل مبين فإن سلب ضرورة النسبة الإيجابية عين إمكان النسبة السلبية وكذا سلب ضرورة النسبة السلبية عين إمكان النسبة الإيجابية إنتهى أقول لعل فى قول الفاضل مبين هذا دفع لما قيل وقد مر قبيل هذا أنه كيف يكون اللاضرورة وهو مفرد أو مركب إضافى عين الممكنة العامة التى هى مركبة وقضية وحد الدفع أن المقصود أن اللاضرورة عين الإمكان العام الا انهم تسامحوا فى العبارة فقالوا أن اللاضرورة عبارة عن الممكنة العامة فالعبارة على حذف المضاف أو هى محمولة على المبالغة فافهم .عبيد الله كند هارى [٣] يعنى ليس مانع عقلى من إختلاف الكمية فإتفاق الكمية مجرد الإصطلاح .

فَالْوُجُوْدِيَّةُ اللاَّضَرُوْرِيَةُ إنْ كَانَتْ مُوْجبَةً كَقَوْلنا كُلُّ إنْسَان ضَاحك بالْفعْل لاَ بالضَّرُوْرَة أى لاشئ من الإنسان بضاحك بالإمكان العام فَمنْ مُوْجبَة أى فتركيبها من موجبة مُطْلَقَة عَامَّة وهى الجزء الأول وَسَالبَة مُمْكنَة عَامَّة وهى مفهوم اللاضرورة وَإنْ كَانَتْ أى الوجودية اللاضرورة سَالبَة كَقَوْلنَا لاَ شَيَئْ مَنَ الإنْسَان بضَاحك بالْفعْل لاَ بالضَّرُوْرَة أى كل إنسان ضاحك بالإمكان العام فَمنْ سَالبَة فتركيبها من سالبة مُطْلَقَة عامة وهى الجزء الأول وَمُوْجبَة مُمْكنَة عَامَّة وهى مفهوم اللاضرورة وهى أعم مطلقا من الخاصّتين لأن

اى الوجودية اللاضرورية .

صدق(١) الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائما يستلزم(٢) صدق فعلية(٣) النسبة لا بالضرورة من غير(٤) عكس ومباينـــة للضرورية ضرورة تقيدها باللا ضرورة المنافية للضرورة وأعم من الدائمة

الوجودية اللاضرورية . اى المطلقة .

---

(١) قوله لأن صدق الضرورة أو الدوام بحسب الوصف الضرورة فى المشروطة الخاصة والدوام فى العرفية الخاصة .منه (٢) قوله يسلزم إلخ لأن اللادوام أخص مطلقا من اللاضرورة على عكس الضرورة والدوام .ص (٣) قوله فعلية النسبة أى فى الوجودية اللاضرورية .منه (٤) قوله من غير عكس اى ليس فعلية النسبة لا بالضرورة تستلزم الضرورة أو الدوام بحسب[١] الوصف لادائما .مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده **حاشية عبيد:** [١] قوله وهى مفهوم آه أقول قال ملا جلال فى صـــ١٨٢ ح (١) فى قول الشارح وهى مفهوم اللادوام آه يفهم ويريد أن السالبة المطلقة العامة تفهم من اللادوام بطريق الإلتزام آه ويرد عليه أنه لو كان معنى لفظ المفهوم أنه معنى إلتزامى لكان ينبغى أن يكون الممكنة العامة ايضا معنى إلتزامى للاضرورة مع أنه قال المصنف واللاضرورة عبارة عن ممكنة عامة فتدبر لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.عبيدكندهارى [٢] نحو كل ضاحك كاتب بالفعل لا بالضرورة ولايصدق بالضرورة أو بالدوام كل ضاحك كاتب مادام كاتبا كما لايخفى [٣] بعنى المقيد بأحد المتنافيين ينافى المقيد بالمنافى الأخر

من وجه لصدقهما(۱) معا فى مادة الدوام[۱] الصّرف اى الخالى(۲) عن الضرورة وصدق الدائمة بدونها فى مادة الضرورة(۳) وبالعكس(٤) فى مادة اللادوام وكذا من المشروطة والعرفية العامتين لصدقهما(٥) فى مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها فى مادة الضرورة الذاتية
فإنها منافية للاضرورة.
وبالعكس فى مادة اللادوام(٦) بحسب الوصف وأخصّ من المطلقة العامة لأن المقيد أخص من من المطلقة ومن الممكنة العامة لأنها أعم من المطلقة
والأعم من الأعم أعم كما لايخفى
العامة الرابعة من المركبات الوُجُوْدِيَّةُ(۷) اللاَّدَائمَةُ وَهيَ أى الوجودية اللادائمة هيَ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ مَعَ زِيادَة قَيْد اللاَّدوَام بحَسَب الذَّات

(۱) قوله لصدقهما أى لصدق الدائمة المطلقة والوجودية اللاضرورية .مولنا عبد الحليم (۲) قوله أى الخالى عن الضرورة نحو كل فلك متحرك بالدوام أو بالفعل لابالضرورة .ص (۳) قوله فى مادة الضرورة كقولنا كل إنسان حيوان بالدوام ولايصدق بالفعل لابالضرورة .صادق (٤) قوله وبالعكس أى صدق الوجودية اللاضرورية بدون الدائمة فى مادة اللادوام كقولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل لا بالضرورة ولايصدق ههنا الدوام الذاتى .مولنا عبد الحليم رحمه الله (٥) قوله لصدقهما أى الوجودية اللاضرورية والمشروطة العامة والعرفية العامة .(٦) قوله فى مادة اللادوام بحسب الوصف كقولنا كل كاتب ساكن[۲] الأصابع فإنه يصدق بالفعل لابالضرورة ولايصدق بالضرورة مادام كاتبا أو بالدوام مادام كاتبا .ص (۷) قوله الوجودية اللادائمة أما كونها وجودية فلمامر وأما كونهالادائمة فلكون اللادوام إشارة إلى مطلقة عامة وهى جزء ثان منها .ص

حاشية عبيد: [۱] كقولنا كل فلك متحرك لادائما ما دام فلكا وكذا يصدق كل فلك متحرك بالفعل لابالضرورة [۲] أى ذات الكاتب الملحوظ بهذا العنوان لا الذات المتصف بوصف الكتابة فإنه ليس بساكن الأصابع .[۳] قوله الوجودية اللادائمة آه وقد تسمى المطلقة الإسكندرية لأن أكثر أمثلة المعلم الأول للحكمة اليونانية أعنى أرسطو للمطلقة فى مادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم الإسكندر إلا فردوسى منها اللادوام كذا فى معراج الفهوم .[٤] قوله بحسب الذات آه أقول كما يمكن تقيد المطلقة العامة بقيد اللادوام الذاتى كك يمكن تقيدها باللادوام الوصفى فهذا أيضا من الإحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة لعدم كثرة الإستعمال وشهرة مثل هذه القضية كما قال الشارح فى الوجودية اللاضرورية. محمد عبيد الله كندهارى

وهى الوجودية اللادائمة سواءٌ كانتْ مُوْجبةً أوْ سَالبَةً فمنْ(١) مُطْلَقَتيْن أى
أى الوجودية اللادائمة

فتركيبها من مطلقتين عامتين إحْديهما مُوْجبةٌ وَالأُخْرى سَالبةٌ وَمثالُها ما مرَّ فى

الوجودية اللاضرورية غير أنك تبدل قولك لابالضرورة بقولك لادائما

كقولك كل إنسان ضاحك بالفعل لادائما ولاشئ من الإنسان بضاحك

بالفعل لادائما وهى أخص من الوجودية اللاضرورية لأن صدق المطلقتين[١]
فى لوجودية اللادائمة

يستلزم صدق المطلقة والممكنة من(٢) غير عكس وأعم من الخاصتين لأن(٣)
فى الوجودية اللاضرورية

الدوام مشترك والإطلاق الفعلى أعم(٤) من الضرورة والدوام الوصفيين

ومباينة للدائمتين وهو(٥) ظاهر وأعم من وجه من العامتين لصدق

الجميع فى مادة(٦) المشروطة الخاصة والإفتراق(٧) فى مادة الدوام

الذاتى ومادة(٨) اللادوام الوصفى وأخص من المطلقة والممكنة العامتين

---

(١) قوله فمن مطلقتين الأولى ترك الفاء[٢] .جلال (٢) قوله من غير عكس أى ليس صدق المطلقة والممكنة مستلزما لصدق المطلقتين لأن الممكنة أعم من المطلقة .مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (٣) لأن الدوام مشترك أى بين الخاصيتين وبين الوجودية واللادائمة .ج (٤) قوله أعم إلخ فيكون الوجودية اللادائمة أعم من الخاصتين .جلال (٥) قوله وهو ظاهر لأنها مقيدة باللادوام .جلال (٦) قوله فى مادة المشروطة الخاصة فإنها أخص من الجميع .ص (٧) قوله والإفتراق لتحقق العامتين بدونها فى مادة الدوام الذاتى كقولنا بالضرورة أو بالدوام كل إنسان حيوان مادام إنسانا ولا يصدق بالفعل لادائما .صادق (٨) قوله ومادة اللادوام الوصفى فيصدق فيها الوجودية اللادائمة بدون العامتين .منه

حاشية عبيد: [١] يعنى أن الجزء الواحد منهما مشترك هو المطلقة العامة والجزء الثانى من الوجودية اللادائمة وهى المطلقة اخص من الجزء الثانى للوجودية اللاضرورية وهى الممكنة العامة كما مر . [٢] لعدم الشرط فى الكلام وإنما قال فالاولى لأنه يمكن توجيه الفاء بأن تكون جزاء الشرط المحذوف أى إذا كانت هى المطلقة العامة مع آه لكنه تكلف .عبيد الله كندهارى قوله اللادوام آه كقولنا كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل لادائما ولاتصدق بالضـ ـورة أو بالدوام كل كاتب ساكن الأصابع مادام كاتبا .

وهو ظاهر(١) الخامسة الْوَقْتِيَّةُ[١] وَهِىَ أَىْ الْوَقْتِيَّةُ الَّتِى يُحْكَمُ فِيْهَا بِضَرُوْرَةِ ثُبُوْتِ الْمَحْمُوْلِ لِلْمَوْضُوْعِ اَوْ سَلْبُهُ عَنْهُ أى عن الموضوع فِى وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ أَوْقَاتِ وُجُوْدِ الْمَوْضُوْعِ مُقَيَّدًا بِقَيْدِ اللَّادَوَامِ بِحَسَبِ الذَّاتِ وَهِىَ أى الوقتية إِنْ كَانَتْ مُوْجَبَةً كَقَوْلِنَا بِالضَّرُوْرَةِ كُلُّ قَمَرٍ مُنْخَسِفٌ وَقْتَ حَيْلُوْلَةِ[٢] الأَرْضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّمْسِ لَادَائِمًا فَمِنْ مُوْجَبَةٍ أى فتركيبها من موجبة وَقْتِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ وهى الجزء الأول البسيطة الغير المعدودة فى البسائط وَسَالِبَةٍ مُطْلَقَةٍ عَامَّةٍ وهى مفهوم اللادوام أعنى قولنا لاشئ من القمر بمنخسف بالإطلاق العام وَإِنْ كَانَتْ

الوقتية

سَالِبَةً كَقَوْلِنَا بِالضَّرُوْرَةِ لَاشَئَ مِنَ الْقَمَرِ بِمُنْخَسِفٍ وَقْتَ التَّرْبِيْعِ

---

(١) قوله وهو ظاهر لأن الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة وهى أعم من الوجودية اللادائمة والأعم من الأعم أعم .منه (٢) قوله وقتية مطلقة وهى ما حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت معين من أوقات وجود الموضوع كقولنا كل قمر منخسف وقت الحيلولة فالضرورة مقيدة فيها بالوقت المعين ومن ههنا ظهر بطلان إنحصار المصنف القضايا البسائط المبحوث عنها فى الست .ص (٣) قوله وقت التربيع هو ما إذا كان بين الشمس والقمر مثلا ربع الفلك وهو ثلاثة بروج كما أن التثليث هو ان يكون بينهما ثلاثة وهو أربعة بروج والتسديس هو أن يكون بينهما سدسه وهو برجان **حاشية عبيد:** [١] قوله والوقتية آه بحذف قيد الإطلاق من البسيطة وكذا المنتشرة من المركبات بحذف قيد الإطلاق من البسيطة وهذا أمر إصطلاحى ولا مشاحة فى الإصطلاح .[٢] قوله حيلولة آه أقول قد بين فى الهيئة أن القمر واقع فى الفلك الأول والشمس فى الفلك الرابع وأن نور القمر مستفاد من نور الشمس كما يدل عليه تبدل نوره بالقرب والبعد من الشمس وتقرر أيضا أن منطقة خارج الشمس تقاطع منطقة حامل القمر على نقطتين تسميان العقدتين فإذا كانت الشمس فى إحدى العقدتين والقمر فى أخرى حالت الأرض بينهما ووقع القمر كله أوبعضه فى مخروط ظل الأرض فحير القمر على لونه الأصلى لمنع نور الشمس من الوقوع عليه وهو الخسوف الكلى أو الجزئى وإذا كانتا فى عقدة واحدة حال القمر بيننا وبين الشمس وستر منا ضوئها كلا أو بعضا

لَادَائِمًا فَمِنْ سَالِبَة وَقْتِيَّة مُطْلَقَة وَمُوْجَبَة مُطْلَقَة عَامَّة وهى مفهوم اللادوام وهى قولنا كل قمر منخسف بالإطلاق العام وهى أخص من الوقتية الوجوديتين(١) لأنه متى صدقت الضرورة بحسب وقت معين مع اللادوام بحسب الذات صدق[١] الإطلاق مع اللادوام واللاضرورة من(٢) غير عكس ومن(٣) الخاصتين من وجه لصدق الجميع فى مادة الضرورة الوصفية مع اللادوام الذاتى إذا(٤) كان الوصف العنوانى ضروريا للـــذات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا

---

(١) المراد بالوجوديتين الوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة .منه (٢) قوله من غير عكس أى ليس متى صدق الإطلاق مع اللادوام واللاضرورة صدق الضرورة بحسب وقت معين مع اللادوام بحسب[٢] الذات .مولانا عبد الحليم نورالله مرقده (٣) قوله ومن الخاصتين أى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة .(٤) قوله إذا كان الوصف فإنه إذا كان الوصف العنوانى ضروريا لذات الموضوع فى وقت معين ووصف لمحمول ضرورى لذات الموضوع بحسب ضرورة الوصف العنوانى له كان وصف المحمول ضروريا لذات الموضوع فى ذلك الوقت لأن ضرورى ضرورى الشئ ضرورى لذلك الشئ فيتحقق الوقية أيضا .صادق

حاشية عبيد: بقيه: وهذا هوالكسوف الكلى أو الجزئى وفى غير هاتين وقتين لايمكن حيلولة لأرض بينهما ولا حيلولة القمر بين أبصارنا و بين الشمس وهذا إجمال والتفصيل فى كتب الحكمة الرياضية.[٣] قوله وقت التربيع آه لأن الأرض وقت التربيع أو التثليث أو التسديس لاتكون حائلة بين الشمس والقمر فيقع نورها فى الجملة على القمر فيكون نورانيا وأما إختلاف نور القمر بالزيادة والنقصان والمحاق فليس هذا موضع بيانه بل بيانه موكول إلى علم الهيئة فانتظر. [١] لأن الضرورة أخص من الإطلاق واللادوام مشترك بينهما [٢] كما فى قولنا كل إنسان ضاحك بالإطلاق العام لابالضرورة أو لادائما ولايصدق كل إنسان ضاحك بالضرورة فى وقت معين [٣] قوله كل منخسف آه فإن أردت المشروطة الخاصة قلت بالضرورة كل منخسف مظلم ما دام منخسفا لادائما وإن شئت العرفية الخاصة قلت اللادائمة قلت كل منخسف مظلم بالإطلاق وقت حيلولة الأرض لادائما فتدبر. عبيد كل منخسف مظلم دائما مادام منخسفا لادائما أى بالنظر إلى الذات وإن أردت الوجودية.اللادائمة قلت كل منخسف مظلم بالإطلاق وقت حيلولة الأرض لادائما .

وصدقهما بدون الوقتية إذا[1] لم يكن الوصف ضروريا لذات الموضوع فى وقت ما كقولنا[2] كل كاتب متحرك الأصابع وبالعكس[3] حيث لايصدق الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا[4] كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما إذ[5] يمتنع أن يصدق الإنخساف دائم مادام القمر قمرا وذهب بعضهم إلى أن المشروطة الخاصة أخص مطلقا من الوقتية لإمتناع صدق المشروطة الخاصة بدونها لأنه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف أو مادام الوصف لادائما صدقت
إشارة إلى معنى المشروطة العامة .
الضرورة بحسب الوقت المعين وهو وقت وجود الوصف لادائما فيصدق فى قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة فى وقت الكتابة ولايخفى[6]
وهذا هو معنى الوقتية . أى لادائما .
فساده ومنشأه[7] عدم الفرق بين الضرورة بشرط الوصف ومادام الوصف

---

(١) قوله إذا لم يكن إلخ فح لايكون المحمول أيضا ضروريا لذات الموضوع لأن المفروض أن المادة مادة الضرورة الوصفية فلا يتحقق مفهوم الوقتية ويتحقق مفهومهما .ص (٢) قوله كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع فإنه يصدق فيه الخاصتان إذ تحرك الأصابع ضرورى لذات الكاتب بشرط إتصافه بوصف الكتابة وإذا ثبت ضرورة ثبوت المحمول للموضوع بشرط الوصف ثبت الدوام بشرط الوصف ضرورة ولا يصدق الوقتية إذ تحرك الأصابع ليس بضرورى لذات الكاتب بل ضرورى بإعتبار وصف الكتابة .منه (٣) قوله وبالعكس أى يصدق الوقتية بدون المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة ,مولنا عبد الحليم (٤) قوله كقولنا كل قمر منخسف إلخ لأن الإنخساف ضرورى لذات القمر لا لأجل الوصف .منه (٥) قوله إذ يمتنع إلخ فإذا إمتنع الدوام إمتنعت الضرورة ضرورة .منه (٦) قوله ولايخفى فساده للفرق بين الضرورة بشرط الوصف ومادام الوصف لادائما وذلك لأن الكتابة التى هى شرط للتحرك لما لم تكن ضرورية فى شى من الأوقات كان التحرك أيضا ليس بضرورى لأن جواز الخلو عن الشرط يوجب جواز الخلو عن المشروط .ج (٧) قوله ومنشأه عدم الفرق بدليل قوله بشرط الوصف وما دام الوصف وفيه بحث لجواز أن يكون مبنيا على الفرق الإجتماع بينهما .صادق

وقد حققناه فلا تغفل(١) عنه نعم إذا فسر[١] المشروطة الخاصة
في تعريف المشروطتا العامة .
بالضرورة مادام الوصف فيكون المشروطة الخاصة اخص من
أى لادائما .
الوقتية مطلقا لأنه متى تحققت الضرورة فى جميع(٢) اوقات
الوصف وجميع اوقات الوصف بعض أوقات الذات تحققت
المعينة هى أوقات الذات
الضرورة فى بعض أوقات الذات من غير(٣) عكس كلى ومن(٤)
العامتين أيضا من وجه لتصادقهما فى مادة المشروطة الخاصة
اى الثلاثة .
وصدقهما بدونها فى مادة(٥) الضرورة لكذب
الوقتية .
اللادوام حينئذ وبالعكس(٦) حيث لا دوام بحسب الوصف

---

(١)قوله عنه اى عن تحقيق معنى الضرورة بشرط الوصف والضرورة مادام الوصف والنسبة بين المعنيين للمشروطة العامة .جلال (٢) قوله فى جميع أوقات الوصف فيصدق المشروطة الخاصة .منه (٣) قوله فى بعض أوقات الذات فيصدق قالوقتية .منه (٣) قوله من غير عكس كلى أى لاتحقق الضرورة فى جميع اوقات الوصف متى تحققت الضرورة فى بعض أوقات الذات .منه (٤) قوله ومن العامتين اى الوقتية اخص من المشروطة العامة والعرفية العامة منه (٥) قوله فى مادة المشروطة الخاصة التى لايكون الوصف فيها ضروريا للذات مثل قولنا كل منخسف مظلم .منه

حاشية عبيد: [١] قوله إذا فسر آه ويؤيد هذا ما قال صاحب السلم والمشروطة الخاصة أخص المركبات على وجه آه وفسر السنديلى أى على تقدير أخذ المشروطة العامة المعتبرة فى ضمن المشروطة الخاصة بمعنى مادام الوصف وإن أخذت بشرط الوصف فيكون بينهما وبين الوقتية عموم وخصوص من وجه فإنه يتحقق الضرورة بشرط الوصف فى المثال المشهور ولايتحقق الضرورة فى وقت معين فإن الوصف نفسه ليس بضرورى فى وقت من الأوقات فالمشروطة بها باطريق الاولى ثم قال فتدبر وتذكر ماسلف إنتهى وبين محشيه بأن المراد أن الوصف لكونه من الأمور الممكنة لابد له من علة فيكون ضروريا فى زمانه ويكون المشروط به أيضا ضرورى فإن العبرة فى المنطق للضرورة بالمعنى الأعم فيتحقق الضرورة مادام الوصف ايضا [٢] قوله الوصف آه أقول لما كان الكلام ههنا فى مشروطة الخاصة فيجب أن يكون الوصف مفارقا ليصدق اللادوام الذاتى فصدق قوله وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات ولايرد ما يتوهم انه يمكن أن يكون الوصف لازما للذات فلايكون جميع أوقاته بعض أوقات الذات فتدبر

كالإنخساف[١] للقمر ومباينة للدائمتين[٢] وأخص(١) من المطلقة والممكنة العامتين وذلك(٢) ظاهر السادسة الْقَضِيَّةُ الْمُنْتَشِرَةُ وَهِىَ الَّتِىْ يُحْكَمُ فِيْهَا بِضَرُوْرَةِ ثُبُوْتِ الْمَحْمُوْلِ لِلْمَوْضُوْعِ أَوْ بِضَرُوْرَةِ سَلْبُهُ عَنْهُ أى عن الموضوع فِىْ وَقْتٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ مِنْ أَوْقَاتِ وُجُوْدِ الْمَوْضُوْعِ بمعنى أنه لايعتبر التعيين(٣) لابمعنى أنه يعتبر عدم(٤) التعيين لإستحالته مُقَيَّدًا بِاللَّادَوَامِ بِحَسَبِ الذَّاتِ وَهِىَ إِنْ كَانَتْ مُوْجِبَةً كَقَوْلِنَا بِالضَّرُوْرَةِ كُلُّ إِنْسَانٍ مُتَنَفِسٌ فِىْ وَقْتٍ مَا لَادَائِمًا فَمِنْ مُوْجَبَةٍ مُنْتَشِرَةٍ(٥) مُطْلَقَةٍ وهى[٣] بسيطة غير معدودة فى البسائط وَسَالِبَةٍ مُطْلَقَةٍ عَامَةٍ وهى قولنا لاشئ من الإنسان بمتنفس بالإطلاق العام

أى مرتبة لابشرط شئ. اى مرتبة بشرط لاشئ.

---

(١) قوله وأخص إلخ لأنه إذاثبت ضرورة المحمول للموضوع فى وقت معين ثبت النسبة فى الجملة كما فى المطلقة وسلب ضرورة خلافها كما فى الممكنة .منه (٢) قوله وذلك ظاهر لأن العرفية أخص من المطلقة والممكنة العامتين والأخص من الأخص أخص .ص (٣) قوله التعين فى الحكم بضرورة الثبوت او السلب أو نفيها .(٤) قوله عدم التعيين فى نفسها إذ لايثبت المحمول للموضوع ولاينتفى عنه إلا فى وقت معين ولئلا يكون المنتشرة مباينة للوقتية (لأن مرتبة بشرط لاشئ منافية لمرتبة بشرط شئ) (٥) قوله منتشرة مطلقة ماحكم فيها بضرورة النسبة فى وقت ولم يعين ذلك الوقتفى القضية كقولنا كل ذى رية متنفس وقتا ما بالضرورة أما المنتشرة فلعدم التعين وأما المطلقة فلعدم التقييد كما مر ومنه ظهر أيضا ماذكرنا .ص

حاشية عبيد: [١] قوله كالإنخساف آه فيصدق قولنا كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض لادائما وهى وقتية ولايصدق بالضرورةأو بالدوام كل قمر منخسف ما دام قمرا كما لايخفى [٢] قوله للدائمتين آه أى للضرورية والدائمة المطلقتين لأن الوقتية مقيدة باللادوام الذاتى وهو مناف للضرورة الذاتى والدوام الذاتى ولا يخفى ما فى لفظ الدائمتين من التغنيب تدبر [٣] قوله هى بسيطة آه أقول قد عد هذه القضية فى البسائط كصاحب السلم والشمسية فلا وجه للمصنف فى ترك البسيطة وعدم مركباتها فى المركبات ولايمكن التوجيه ههنا بعدم الشهرة فتدبر. عبيد

وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً كَقَوْلِنَا بِالضَّرُوْرَة لَاشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِمُتَنَفِّسٍ فِىْ وَقْت لَادَائِمًا فَمِنْ سَالِبَة مُنْتَشِرَة مُطْلَقَة وَمُوْجَبَة مُطْلَقَة عَامَّة التى هى مفهوم اللادوام وهى قولنا كل إنسان متنفس بالإطلاق العام وهى أعم[١] من الوقتية حيث لم يعتبر فيها تعيين الوقت وهى كالوقتية فى النسبة إلى البواقى والسابعة الممْكِنَةُ الخَاصَّةُ[٢] وَهِىَ الَّتِىْ يُحْكَمُ فِيْهَا بِإِرْتِفَاعِ الضَّرُوْرَة الْمُطْلَقَة أى الذاتية عَنْ جَانِبَىِّ الْوُجُوْدِ وَالْعَدَمِ جَمِيْعًا أى ثبوت الحكم ولا ثبوته وَهِىَ سَوَاءٌ كَانَتْ مُوْجَبَةً كَقَوْلِنَا بِالإِمْكَان الخَاص كُلُّ إِنْسَان كَاتِبٌ بمعنى أن ثبوت الكتابة للإنسان وسلب الكتابة عنه ليس بضروريين أَوْ سَالِبَةٌ كَقَوْلِنَا بِالإِمْكَان الخَاص لَاشَيْءَ مِنَ الإِنْسَان بِكَاتِب فَمِنْ مُمْكِنَتَيْن عَامَّتَيْن مُوْجَبَةٌ وَسَالِبَةٌ ولافرق بين الموجبة والسالبة فى المعنى لأن كليهما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين بل هو فى اللفظ فقط لأن فى الموجبة الإيجاب صريحى و السلب ضمنى و فى السالبة بالعكس

الاولى ترك الفاء.

[١] لأنها فى مرتبة الإطلاق فى بسيطتها والوقتية فى مرتبة التعين فى البسيطة والمطلق أعم من المقيد واللادوام مشترك فيهما ولايخفى على المتأمل أن القيل والقال فى الوقتية جار ههنا فى المنتشرة أيضا

[٢] قوله الممكنة الخاصة آه أقول أن الممكنة الخاصة من البسائط بحسب اللفظ لأنه ليس فيها لفظ بحسب الظاهر يكون فيه إشارة إلى قضية أخرى وأما بحسب المعنى فمن المركبات كما لايخفى فمن نظر إلى جانب اللفظ ذكرها فى البسائط كما فعله صاحب السلم ومن راعى جانب المعنى ذكرها فى المركبات كما فعله المصنف وصاحب الشمسية ولكل وجهة هو موليها إلا أن مراعات جانب المعنى أولى فى نظر هذا الفن كما لايخفى. عبد الله أبوالفضل كندهارى

وهى أعم[١] مطلقا من سائر المركبات وأخص من الممكنة العامة وهو ظاهر وأعم من وجه من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة لصدق[٢] الجميع فى مادة الوجودية اللاضرورية إن كان ثبوت المحمول للموضوع دائما وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لايقع[٣] الممكنة بالفعل وبالعكس[٤] فى مادة الضرورة الذاتية ومباينة للضرورية وهو ظاهر وإعلم[٥] أن المعتبر فى نسب القضايا

---

(١) قوله أعم مطلقا لأن الممكنة الخاصة ليست عبارة إلا عن جزئين أحدهما ممكنة عامة سالبة وهى أعم من سائر السوالب وثانيهما ممكنة عامة موجبة وهى أعم من سائر الموجبات فيكون المجموع الذى هو مفهوم الممكنة الخاصة أعم من كل مجموع مركب من موجبة وسالبة ولايلزم من إمكان الإيجاب والسلب أن يكون أحدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام .ملخص (٢) قوله لصدق الجميع إلخ هذا ليس بصادق فى جميع مواد الوجودية اللاضرورية بل فى مادة خاصة وهى ما إذا تحقق فيها الضرورة بحسب الوصف والدوام بحسب الذات الخالى عن الضرورة بحسب الذات نحو كل زنجى أسود بالفعل لا بالضرورة .(٣) قوله لايقع الممكنة بالفعل نحو كل عنقاءطائر بالإمكان الخاص .منه (٤)قوله وبالعكس أى صدق الدائمة والمشروطة العامة والعرفية العامة والمطلقة العامة فى مادة الضرورة الذاتية فإن ضرورة المطلقة أخص منها ولايصدق هناك الممكنة الخاصة للمنافات البينة مولنا محمد عبد الحليم نور الله مرقده .(٥) قوله وإعلم أن المعتبر إلخ إعلم أن النسبة كما تعتبر بحسب التصادق تعتبر بحسب الوجود الظاهر والمراد منه أنه كلما ثبت هذه القضية ثبت تلك القضية ومعنى ثبوت القضية صدقها فى نفس الأمر فالمعتبر إلخ جلال

حاشية عبيد: [١] بقيه: اى الممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أ و سالبة لاتفيد إلا معنى واحد .[٢] قوله أعم مطلقا آه قال بعض فيه بحث لأنه يحتمل أن يكون السلب ضرورى فى وقت معين أو وقت ما من أوقات العدم لادائما ويكون الإيجاب ضروريا فى جميع أوقات وجود الذات فح يصدق الوقتية والمنتشرة المركبتين ولا تصدق الممكنة الخاصة لعدم صدق الممكنة العامة السالبة إنتهى أقول لعل هذا الفاضل لم يفهم معنى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لأن المراد بالوقت المعين فى الأولى وغير المعين فى الثانية ماهو من أوقات وجود الذات فح كما لايصدق السالبة الممكنة الخاصة كما قال ذلك الفاضل لايصدق السالبة الوقتية والسالبة المنتشرة الحاكمتين بضرورة السلب فى وقت معين أو وقت ما من أوقات وجود الذات لأنه قد فرض الإيجاب ضروريا فى جميع أوقات وجود الذات .

وقيل لتقدمه ولوكان(١) حكما كما فى صورة تأخر الشرط لفظا كقولنا النهار موجود إن كانت الشمس طالعة والجزء الثَّانِىْ مِنْهَا يُسَمَّى تَالِيًا لأنه يتلو اى يتبع المقدم غالبا وَهِىَ اى القضية الشرطية
أويتبع ولو كان حكما .
مُتَّصِلَةٌ لُزُوْمِيَّةٌ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ[٢] بصدق(٢) التَّالِى أى إن كان الحكم بصدق التالى فيها عَلَى تَقْدِيْر صدْق الْمُقَدَّم لُزُوْمًا[٣] أى بعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية(٣) والتضايف{١} وَإِتِّفَاقِيَةٌ إِنْ كَانَ ذلكَ أى صدق التالى على تقديـر صدق المقـدم بمجرد الإتفاق
اى الحكم بصدق التالى على تقدير صدق المقدم .

(١) قوله ولو كان حكما فإن حكم التالى مرتب على حكم المقدم والمرتب عليه مقدم .صادق (٢) قوله بصدق أعم من أن يكون صدق التالى إلخ فى الواقع أو فى الإعتبار فيشمل اللزومية الكاذبة .صادق (٣) قوله كالعلية إلخ أما العلية فبأن يكون المقدم علة للتالى نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو معلولا له نحو إن كان النهار موجودافالشمس طالعة أو يكونا معلولى{٢} علة واحدة نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضيئ فإن إضاءة العالم ووجود النهار معلولان لطلوع الشمس وأما التضايف فبأن يكونا مضائفين يتوقف تعقل كل منهما على الآخر نحو إن كان زيد أباعمرو كان عمر إبنه.ج (٣) قوله اى صدق إلخ الأولى أن يقول أى الحكم بصدق التالى إلخ نظرا إلى تفسيره السابق مع أن الإحتياج فى كلا التعريفين ثابت[٤] .ج

حاشية عبيد: [١] أقول تسمية المتصلة بالشرطية ظاهر لوجود حرف الشرط فيها وأما تسمية المنفصلة فلوجود معنى الشرط فيها مآلا لأن معنى قولنا العدد إما زوج أوفرد إن كان زوجا فليس بفرد وعلى هذا فقس س.[٢] قدر لفظ الحكم لان مناط القضية على الحكم لا الصدق الواقعى [٣] قوله لزوما آه أقول لابد فى اللزومية من ذكر لفظ اللزوم فى الملفوظة ومن تعقله فى المعقولة وكذا فى الإتفاقية فبينهما واسطة وهى المطلقة ولذا قال المحقق البهارى فى سلوم العلوم لزوما أو مطلقا والمصنف لعله إكتفى باللزوم الواقعى أو الإتفاق كك ولاواسطة بينهما ولامشاحة فى الإصطلاح [٤] قلنا إكتفى ههنا بما سبق منه عن قريب عبيد .[٥]قوله بمجرد آه إنما قال مجرد لأن نفس توافق الطرفين على الصدق موجود فى اللزومية أيضا فافهم {١} إعلم أن جعل التضائف مقابلا للعلية مبنى على مذهب الجمهور وإى فالتحقيق أنه داخل فيها لأن المتضائفين يكونان معلولين لعلة ثالثة فإن الأبوة والبنوة معلولتان للعلة التامة وهو التوالد .عزيز خيل {٢}إعلم أنه لابد فى ثبوت التلازم فى هذه الصورة من أن توقع تلك العلة الثالثة علاقة بينهما بسببها يمنع إنفكاك أحدهما من الآخر عزيز خيل

وقيل لتقدمه ولو كان(١) حكما كما فى صورة تأخر الشرط لفظا كقولنا النهار موجود إن كانت الشمس طالعة وَالجزء الثَّانِىْ مِنْهَا يُسَمَّى تَالِيًا لأنه يتلو اى يتبع المقدم غالبا أويتبع ولو كان حكما. وَهِىَ اى القضية الشرطية مُتَّصِلَةٌ لُزُوْمِيَّةٌ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ[٢] بصدق(٢) التَّالِى أى إن كان الحكم بصدق التالى فيها عَلَى تَقْدِيْر صدق الْمُقَدَّم لُزُوْمًا[٣] أى بعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية(٣) والتضايف{١} وَإِتِّفَاقِيَّةٌ إِنْ كَانَ ذلكَ أى صدق التالى على تقدير صدق المقدم بمجرد الإتفاق

اى الحكم بصدق التالى على تقدير صدق المقدم

(١) قوله ولو كان حكما فإن حكم التالى مرتب على حكم المقدم والمرتب عليه مقدم .صادق (٢) قوله بصدق أعم من أن يكون صدق التالى إلخ فى الواقع أو فى الإعتبار فيشمل اللزومية الكاذبة .صادق (٣) قوله كالعلية إلخ أما العلية فبأن يكون المقدم علة للتالى نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو معلولا له نحو إن كان النهار موجودافالشمس طالعة أو يكونا معلولى{٢} علة واحدة نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضيئ فإن إضاءة العالم ووجود النهار معلولان لطلوع الشمس وأما التضايف فبأن يكونا مضافين يتوقف تعقل كل منهما على الآخر نحو إن كان زيد أباعمرو كان عمر ابنه .ج (٣) قوله اى صدق إلخ الأولى أن يقول أى الحكم بصدق التالى إلخ نظرا إلى تفسيره السابق مع أن الإحتياج فى كلا التعريفين ثابت[٤] .ج

حاشية عبيد: [١] أقول تسمية المتصلة بالشرطية ظاهر لوجود حرف الشرط فيها وأما تسمية المنفصلة فلوجود معنى الشرط فيها مآلا لأن معنى قولنا العدد إما زوج أوفرد إن كان زوجا فليس بفرد وعلى هذا فقس س. [٢] قدر لفظ الحكم لان مناط القضية على الحكم لا الصدق الواقعى [٣] قوله لزوما آه أقول لابد فى اللزومية من ذكر لفظ اللزوم فى الملفوظة ومن تعقله فى المعقولة وكذا فى الإتفاقية فبينهما واسطة وهى المطلقة ولذا قال المحقق البهارى فى سلوم العلوم لزوما أو مطلقا والمصنف لعله إكتفى باللزوم الواقعى أو الإتفاق كك ولاواسطة بينهما ولامشاحة فى الاصطلاح [٤] قلنا إكتفى ههنا بما سبق منه عن قريب عبيد . [٥]قوله بمجرد آه إنما قال مجرد لأن نفس توافق الطرفين على الصدق موجود فى اللزومية أيضا فافهم {١} إعلم أن جعل التضائف مقابلا للعلية مبنى على مذهب الجمهور وإى فالتحقيق أنه داخل فيها لأن المتضائفين يكونان معلولين لعلة ثالثة فإن الأبوة والبنوة معلولتان للعلة التامة وهو التوالد .عزيز خيل {٢}إعلم أنه لابد فى ثبوت التلازم فى هذه الصورة من أن توقع تلك العلة الثالثة علاقة بينهما بسببها يمنع إنفكاك أحدهما من الآخر عزيز خيل

أى بمجرد توافق الطرفين على الصدق من غير ملاحظة علاقة تقتضى ذلك وبهذا(١) ينحل ما أورد ههنا تأمل كَقَوْلنَا إنْ كَانَ الإنْسَانُ نَاطقًا فَالْحمَارُ نَاهقٌ فإن العلاقة ههنا غير ملحوظة ومنظورة إليها فى نظر الحكم سواء وجدت فى نفس الأمر او لم توجد. وَمُنْفَصلَةٌ إمَّا حَقيْقيَّةٌ إنْ حُكمَ فيْهاَ بالتَّنَافىْ بَيْنَ جُزْئَيْهَا فى الصِّدْق وَالْكَذب مَعًا أى بإمتناع إجتماعهما فى الصّدق والكذب معا أى لايصدقان[١] ولايكذبان على ما هو حقيقة الإنفصال[٢] كَقَوْلنَا هَذَا الْعَدَدُ إمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ بمعنى أن العـــدد الواحد لايجوز أن يكون زوجا أو فردا معا ولايجوز أن ينتفى كونه زوجا وفردا معا

---

(١) قوله وبهذا أى بقولنا أى إن كان الحكم بصدق التالى ينحل أن هذا التعريف لايتناول اللزومية الكاذبة إذ ليس فيها صدق التالى على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود لأن المراد بصدق التالى للعلاقة بالحكم بصدقه لإجلها والحكم بالصدق أعم من أن يكون مطابقا للواقع فيكون القضية صادقة أولا فتكون كاذبة بطريق التبادر وأما الصدق بتقدير المضاف أعنى الحكم فالمتبادر منه الصدق المقابل للكذب لا الأعم وبقولنا أى صدق التالى على تقدير صدق المقدم أنه لايتناول الإتفاقية الكاذبة كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالجدار ناهق لمثل مامر .صادق

حاشية عبيد: [١] أى كمال الإنفصال وزاد هذا إيماء إلى وجه التسمية بالحقيقية وليس المراد بالحقيقة ههنا ماهو مقابل المجاز فتدبر عبيدالله [٢] أقول إعلم أن المصنف قسم المتصلة إلى اللزومية والإتفاقية ولم يقسم أقسام المنفصلة إلى العنادية وهى التى يكون التنافى فى الصد ق والكذب معا أو فى الصدق فقط أو فى الكذب فقط بإعتبار ذاتى الجزئين كقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد وإلى الإتفاقية وهى التى يكون التنافى فى الصدق والكذب أو فى الصدق فقط أو فى الكذب فقط بمجرد توفق جزئى المنفصلة على ذلك كما إذا فرضنا زيدا كاتب لاشاعر فنقول زيد إما كاتب أو شاعر وهكذا الأمثلة الأخر وكان ينبغى له ذلك التقسيم والحقيقة أن أقسام الشرطية إثناعشرة ١:لزومية متصلة ٢: متصلة إتفاقية ٣:منفصلة حقيقيةعنادية ٤: منفصلة حقيقية ٥ مانعة الجمع ٦ مانعة الجمع إتفاقية ٧ مانعة الخلو العنادية ٨ مانعة الخلو إتفاقية ٩منفصلة حقيقيةمطلقة من ملاحظة العناد والإتفاق ١٠ مانعة الجمع المطلقة عن علاقة ذلك ١١ مانعة الخلو المطلقة عن ذلك ١٢ المتصلة المطلقة عن ملاحظة اللزوم أو الإتفاق فعليك بإستخراج الأمثلة عبيد الله الكندهارى .

وَإِمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ إِنْ حُكِمَ فِيْهَا بِالتَّنَافِيْ بَيْنَ جُزْئَيهَا فِی الصِّدْقِ فَقَطْ أی غیر أن يتنافيا(۱) فی الكذب بل يمكن إجتماعهما فی الكذب كَقَوْلِنَا هَذَا الشَّيُ إِمَّا شَجَرٌ أَوْحَجَرٌ فإن الشجر والحجر لايجتمعان فلايجوز(۲) أن يكون الشئ الواحد شجرا وحجرا معا وَإِمَّا مَانِعَةَ الْخُلْوِ إِنْ حُكِمَ فِيْهَابه أی بالتنافی بينهما أی بين جزئيها فِی الْكَذِبِ فَقَطْ أی من غير التنافی[۱] فی الصدق فيجوز إجتماعهما فی الوجود كَقَوْلِنَا إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ زَيْدٌ فِی الْبَحْرِ أَوْ لَايَغْرِقَ فإن الكون فی البحر وعدم الغرق قد يجتمعان وجودا

(۱)قوله أن يتنافيا إلخ أن لايكون الجزاءان متنافيين فی الكذب بل يمكن أن يكذبا ويرتفعا مع (۲) قوله فلا يجوز إلخ ويجوز أن يكون هذا الشئ غير الشجر والحجر بأن يكون إنسان فيرتفعان .

حاشية عبيد: [۱] قوله من غير اقول هذا هو مانعة الجمع بالمعنى الأخص المباينة الحقيقية فقيد فقط إشارة إلى مرتبة بشرط لاشئ أی بشرط عدم التنافی فی الكذب .[۲] قوله من غير آه أقول هذه أيضا إشارة إلى مانعة الخلو بالمعنى الأخص المباينة الحقيقية المعتبرة بمرتبةبشرط لاشئ وإنما حمل الشارح قيد فقط على ذلك ليكون بين الأقسام الثلثة فی المفهوم والصدق كما هو اللائق بالتقاسيم وقد يفسر قيد فقط فی مانعة الجمع بمعنى عدم إعتبار الحكم فی جانب الكذب بالتنافی وعدمه وهذا المعنى أعم من الأول ويصدق فی مادة المنفصلة أيضا وهو مرتبة لابشرط شئ فی جانب الكذب وكذا يفسر قيد فقط فی مانعة الخلو بمعنى عدم إعتبار الحكم فی جانب الصدق بالتنافی وعدمه وهذا أيضا أعم من الأول لمانعة الخلو وهذا المعنى أيضا يصدق فی مادة المنفصلة الحقيقبية فيكون التباين بين الأقسام ح بحسب المفهوم فقط ومزيد التفصيل لذلك فی شرح المطالع وشرح الشمسية للقطب الرازی وشرح السلم لحمدالله .عبيد {۱} إعلم أنه لابد فی الحقيقة من أن يؤخذ مع الشئ نقيضه ليمتنع الإجتماع والإرتفاع وفی مانعة الجمع من أن يؤخذ مع الشئ اخص من نقيضه ليمتنع الإجتماع دون الإرتفاع وذلك لأن العام يتحقق بتحقق الخاص ولايرتفع بارتفاعه فعلى تقدير الصدق يلزم إجتماع النقيضين ولا يلزم إرتفاع النقيضين على تقدير الكذب وفی مانعة الخلو يؤخذ مع الشئ ما هو أعم من نقيضه ليمتنع الخلو ولايمتنع الجمع محمد زاهد عزيز خيل

لكنهما لايجتمعان عدما لإستحالة(١) إنتفاء الكون فى البحر وإنتفاء عدم الغرق وَسَالِبَةُ كُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْ هٰذِه الْقَضَايَا أى المتصلة اللزومية والإتفاقية والمنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو تَثْبُتُ بِرَفْعِ مَاحُكِمَ بِه فِىْ مُوجِبَاتِهَا فإن السالبة اللزومية ماحكم فيها برفع اللزوم والإتفاقية ماحكم فيها برفع توافق الطرفين فى الصدق وعلى لابلزوم الرفع هذا فقس(٢) ثم أشار(٣) إلى تقسيم الشرطية إلى المحصورة والمهملة والمخصوصة بحسب إنقسام القضية الحملية إليها لأن الأوضاع فى الشرطية كالإفراد فى الحملية فقال إِعْلَمْ أَنَّ كُلِيَّةَ[١] الشَّرْطِيَّةِ

---

(١) قوله لإستحالة إنتفاء إلخ أى يستحيل أن لايكون زيد فى البحر ويغرق وفيه بحث فإنه يجوز أن يكون فى البير ويغرق فليس فى البحر وتحقق الغرق فما قلتم ليس بمحال ويجاب عنه بأن المراد بالبحر الماء الكثير العميق وقد يقال أن قارون ليس فى الماء الكثير العميق وغرق فى الأرض وفيه أنه لايقال له الغرق (بل الخسف) فتدبر مولنا محمد عبد الحليم نورالله مرقده (٢) قوله فقس فالسالبة المنفصلة الحقيقة ما حكم فيها بسلب الإنفصال صدقا وكذبا وهكذا .(٣) قوله ثم أشار إلخ يريد بذلك أن الحملية كما تنقسم إلى هذه الأقسام الثلث كذلك تنقسم إليها وكما أن كلية الحملية ليست بحسب كلية طرفيها بل باعتبار كلية الحكم كذلك الشرطية .جلال (٤) قوله لأن الأوضاع إلخ أراد بالأوضاع الاحوال الحاصلة لها بسبب إجتماعها مع هذه الأمور الممكنة الإجتماع معها ككون إنسانية زيد مقارنة لقيامه اوقعوده أو طلوع الشمس إلى غير ذلك من أحوال حاصلة لها من إجتماعها مع هذه الأمور الممكنة الإجتماع معها فإن كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس إلى الآخر وهو كونه مجامعا له مقارنا إياه .منه

حاشية عبيد: [١] قال بحر العلوم إعلم أن المقدم ربما يستلزم التالى بالنظر إلى نفس ذاته بأن يكون لازما له من غير مداخلة التقدير فهذا المقدم على أى تقدير يؤخذ يكون مصاحبا للتالى فإن رهم الحكاية عن هذا اللزوم لابد أن يحكم باستصحاب التالى للمقدم على جميع التقادير إذ الحكم الشرطى من غير أخذ غير معقول وربما يكون للتقديرات دخل فى الإستصحاب فإما أن يكون لبعض التقديرات آه .

أى كون[١] الشرطية كلية أَنْ يَكُوْنَ التَّالِىُ لاَزِمًا فى المتصلة اللزومية أَوْ مُعَانِدًا فى المنفصلة[٢] العنادية لِلْمُقَدَّمِ متعلق بقوله معاندا أو لازما على تقدير التنازع وكذا الحال فى قوله عَلَى جَمِيْعِ التَّقَادِيْرِ أى الأوضاع التى لاتنافى مقدمية المقدم أى يمكن[٣] حصول المقدم عليها سواء[٤] كانت محالة فى أنفسها كقولنا كلما كان الفرس إنسانا كان حيوانا فإن معناه أن لزوم حيوانية الفرس ثابت لإنسانية الفرس مع جميع الأوضاع التى يمكن إجتماعها مع إنسانية الفرس من كونه ضاحكا أو ناطقا أو غير ذلك وهى محالة فى أنفسها أولا

---

(١) قوله أى كون الشرطية إلخ إشارة إلى أن ياء الكلية مصدرية محتمل{١} أن يكون[١] عليه بإعتبار الصورة وإلا يلزم حمل المصدر على المصدر .صادق (٢) قوله المنفصلة العنادية كل واحد من المنفصلات عنادية إن كان التنافى لذاتى الجزئين كما مر وإتفاقية إن لم يكن كذلك فتدبر لتطلع على وجه تخصيص هذه القسمة[٢] باللزومية والعنادية .صادق (٣) قوله يمكن إلخ إشارة إلى أنه لو أطلق الأوضاع ولم يخرج الأوضاع الغير الممكنة الإجتماع مع المقدم كوضع عدم التالى أو عدم لزوم فى اللزومية وعدم صدق الطرفين فى العنادية لم يصدق كلية أصلا فإنه لو فرض المقدم على شئ من هذه الأوضاع لم يكن التالى لازما ولامعاندا .صادق قوله سواء كانت إلخ يعنى لايتوهم من إمكان حصول المقدم أن تكون ممكنة فى أنفسها بل اللازم أن تكون على تقدير المقدم وهو فرضه ممكنةالإجتماع معه وهذا أعم من أن تكون محالة فى أنفسها أولا .صادق

حاشية عبيد: [١] لان صورة أن يكون صورةالجملة والجملة تقع محمولة على الذات والمصدر وقوله وإلا لم يكن النظر إلى الصورة بل مع ملاحظة المعنى فيلزم حمل المصدر على المصدر لأن لفظة أن فى أن يكون مصدرية مع أن حمل المصدر على المصدر لا يجوز إلا إذا كانا مرادفين كما يقال القعود جلوس أو فيما يكون الموضوع حصة للمحمول كما يقال ضرب زيد ضرب وههنا ليس كك فتدبر [٢] وجه ذلك أن المعلوم والمتيقن فى الإتفاقية من المتصلة والمنفصلة إنما هو الكلية دون الجزئية والإهمال فلا يجرى التقسيم المذكورفيهما فتدبر ع {١}لحمل إنما يوجد فى المفردات فقط فالقول بحمل الجملة خرق الإجماع إلا أن يقال المراد من الحمل صحة الحكم.عزيز خيل

كقولنا كلما كان زيد إنسانا فهو حيوان فمعناه أن لزوم حيوانية زيد لإنسانيته ثابت مع كل وضع يمكن أن يجامع إنسانية زيد من كونه قائما أوقاعدا أو كاتبا إلى غير ذلك وهى ممكنة فى أنفسها وَجُزْئِيَّتُهَا أى جزئية الشرطية أى كون الشرطية جزئية أَنْ يَكُوْنَ التالى كَذلكَ أى مثل ذلك التالى أى لازما أو معاندا لمقدمها عَلَى بَعْض هذه التّقَاديْرُ أى الأوضاع التى لاتنافى مقدمية المقدم وَخُصُوْصيَّتُهَا أى خصوصيّة الشرطية أَنْ يَكُوْنَ كَذلكَ أى مثل ذلك التالى أى لازما أو معاندا عَلى وَضْعٍ مُعَيَّنٍ وإهْمَالُهَا بإهْمَالَ الأَوْضَاع والأمثلة غير خافية[1] فَسُوْرُ الْمُوْجَبَة الْكَليَّة فى الشرطية الْمُتَّصلَة كُلَمَا وَمَهْمَا وَمَتَى نحو كلما ومهما ومتى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسور الموجبة الكلية فى الشرطية الْمُنْفَصلَة دَائمًا نحو دائما إما أن يكون الشمس طالعة أو لايكون النهار موجودا وَسُوْرُ السَّالبَة الْكُليَّة فيْهمَا أى فى المتصلة و المنفصلة لَيس أَلْبَتَّةَ

(إشارة إلى أن ياء الجزئية مصدوية) (الشرطية)

(١) قوله غير خافية أما مثال الجزئيتين فسيذكرواما الشخصيتين فكقولنا إن ظهر اليوم الشمس فتصير لأرض مضيئة وكقولنا إما أن تظهر اليوم الشمس وإما أن لا تكون مضيئة .صادق

حاشية عبيد: إهمالها آه أقول لم يتعرض المصنف للطبعية فى الشرطية لاكما قال بعض شارحى التهذيب ان الطبعية فى الشرطية متحققة لكنها غير معتبرة ولعل منشأ زعم هذا الشارح أنه لما كان الأوضاع فى الشرطية كالإفراد فى الحملية فكما يتصور فيها الحكم على نفس الطبعية من حيث هى هى أو من حيث العموم فكذلك فى الشرطية وهذا زعم فاسد لأن هذا إنما يصح لو تحققت فى الشرطيات ماهية كلية مشتركة بين التقادير والأوضاع والأحوال وذلك فى حيز المنع كما لايخفى بل عدم إعتبار الطبعية فى الشرطية لأنها لاتتصور فيها قال صاحب السلم والطبعية ههنا غير معقولة آه فتدبر

نحو ليس ألبتة[١] إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس ألبتة إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا وَسُوْرُ الْمُوْجَبَة الْجُزْئِيَّة فيْهِمَا أى فى المتصلة والمنفصلة قَدْ يَكُوْنُ نحو قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودا وَسُوْرُ السَّالبَة الْجُزْئيَّة فيْهِمَا أى فى المتصلة والمنفصلة قَدْ لَايَكُوْنُ نحو قولنا قد لايكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لايكون إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا وَبإدْخَال[٢] حَرْف السَّلْب عَلى سُوْر الإيْجَاب الْكُلىِّ كليس كلما وليس مهما وليس متى فى المتصلة وليس دائما فى المنفصلة وَإهْمَالهَا[٣] أى إهمال القضية الشرطية بِلَفْظِ لَوْ أى بإدخال لفظ لو وَ إنْ[٤] وَإذَا فى الْمُتَّصلَة وَإمَّا وَ اَوْ فى الْمُنْفَصِلَة

حاشية عبيد: [١] قوله ألبتة مأخوذ من البت بمعنى القطع ومنه طلاق البت فهو قيد للسلب أى لفظ ليس وحاصل معناه قطعا فهو رفع مقيد لارفع المقيد فافهم عبيد كند هارى [٢] لأن رفع الإيجاب الكلى يستلزم السلب الجزئى بخلاف السلب الكلى فإنه غير لازم لرفع الإيجاب الكلى وإن وقع فى بعض المواد إتفاقا كقولنا ليس كلما كان هذا الشئ إنسانا كان فرسا فافهم [٣] قوله وإهمالها آه أقول قال المحقق السنديلى فى شرح السلم إعلم أن الكلمات المستعملة فى الشرطية بعضها موضوع وبعضها متضمن لمعناه والشرط تعليق على أمر آخر أعم من أن يكون بطريق اللزوم أوالإتفاق فلا دلالة لها على الزوم أصلا وكذا أما و أو لمجرد الإنفصال سواء كان على وجه العناد أو الأتفاق فإذا أريد فى المتصلة والمنفصلة جهة من جهاتهما من اللزوم والعناد وغيرهما فلابد من الذكر صريحا وإذا ذكر تسمى موجهة كقولنا كلما كان أ ب فج د لزوما أو إتفاقا وإذا لم يذكر الجهة من تلك الجهات تسمة مطلقة إنتهى فاحفظ فإنه سانح عزيز وفائدة جليلة [٤] أقول قال الشيخ أبوعلى بن سينا ذلك البحر الزاخر أن كلمة إن شديدة الدلالة على اللزوم وكلمة متى ضعيفة وإذا كالمتوسط إنتهى ويرد ماقال الفاضل السنديلى وقد مر آنفا أنه لا دلالة لشئ من كلمات الشرط على اللزوم رإنما معنى الشرط التعليق .ع

فإن قيل لفظة مهما لايصح أن تكون سور الكلية المتصلة لأنها موضوعة لعموم الأفراد قلنا إن مهما وإن كانت بحسب اللغة موضوعة لعموم الأفراد لكنهم نقلوها إلى عموم الأوضاع فجعلوها سور الكلية المتصلة ولما توقف بعض(١) براهين العكوس على التناقض فقال ﴿فَصْلٌ﴾ فى التَّنَاقُض ثم(٢) أورد[١] تعريف ماهية تناقض القضايا لأنه المقصود بالنظر فقال وَهُوَ إخْتِلاَف قَضْيَتَيْن إحترز به عن إختلاف غير القضيتين كالمفردين وكالمفرد والقضية والأولى(٣) ان يقال إن قوله قضيتين وقوله بالسَّلْب وَالإيْجَاب تحقيق لمفهوم التناقض وإلا فالحيثية المذكورة بعده تغنى عنه لأن إختلاف غير القضيتين والإختلاف بغير(٥) الإيجاب والسلب لايكون بهذه الحيثية

---

(١) قوله بعض براهين العكوس كالخلف الذى هو ضم نقيض العكس إلى الأصل لينتج محالا وبيانها بطريق العكس ليلزم ما ينافى الأصل .ص (٢) قوله ثم أورد إلخ إشارة إلى جواب إشكال تقريره أن التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات أيضا فإختصاص القضيتين فى الحد يخرجه عن الجمع وتقرير الجواب أن المراد تعريف لنوع التناقض وهوالتناقض بين القضايا لأن الكلام فى أحكامها لالمطلقه حتى يخرجه الإختصاص عن الجمع .ج (٣) قوله والأولى إلخ يريد أن كلا منهما تحقيق لمفهومه لا الثانى فقط كما زعم العلامة التفتازانى لأنه يصح ان يقال هو الإختلاف إلخ وإنما قال والأولى لأنه يمكن أن يقال بأن مراد العلامة أنه يمكن الإحتراز لأنه للإحتراز بخلاف الثانى لما تقرر أن القيد إنما يخرج ما ينافيه ولا يجتمع معه لاما يغايره مما يمكن إجتماعه ومن البين أنه غير مباين للعدول والتحصيل .صادق (٤) كالإختلاف بالعدول والتحصيل .جلال (٥) قوله الإختلاف الغير المقتضى كالإختلاف بالإيجاب والسلب مع عدم إتحاد النسبة كقولنا زيد نائم وزيد ليس بمستيقظ .ص

حاشية عبيد: [١] دفع لما يرد ههنا وهو أن العنوان يخالف المعنون بالعموم والخصوص فافهم.عبيد

وقوله بحَيْثُ يَقْتَضى يخرج الإختلاف الغيــر المقتضى وقوله لــذَاته يخرج الإختــلاف المقتضى لأَنْ يَكُوْنَ إحْديهُمَا صَادقَةً وَالأُخْرَى كَاذبَةً لا لذاته بل[١] بواسطة أو بخصوص المادة وما قيل إنه حصل[٢] الإحتراز عن الأول بقوله بالسلب والإيجاب ممنوع[٣] وإختلفوا فى أن التناقض متى يتحقق فقال[٢] القدماء[٣] إنه إنما يتحقق بعــد إشتراك القضيتين

---

(١) قوله الإختلاف بواسطةإلخ أما الواسطة فكما فى إيجاب قضية وسلب لازمها المساوى[١] لقولنا زيد إنسان وزيد ليس بناطق فإن الإختلاف بينهما إنما يقتضى صدق أحدهما وكذب الأخرى أما لأن قولنا زيد ليس بناطق فى قوة قولنا زيد ليس بإنسان وأما لأن قولنا زيد إنسان فى قوة قولنا زيد ناطق وأما خصوص المادة فكما فى قولنا كل إنسان حيوان ولاشئ من الإنسان بحيوان وبعض الإنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان فإن إختلافهما بالإيجاب والسلب يقتضى صدق أحديهما وكذب الأخرى لا بصورتهما وكونهما كليتين أو جزئيتين بل بخصوص المادة وإلا لزم ذلك فى كل من كليتين أو جزئيتين مختلفين بالإيجاب والسلب وليس كك فإن قولنا كل حيوان إنسان ولا شيئ من الحيوان بإنسان كليتان مختلفتان مع إنهما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان جزئيتان مختلفان مع أنهما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان إنسان ولاشئ من الحيوان بإنسان فإن إختلافهما يقتضى لذاته وصورته صدق أحدهما وكذب الاخرى حتى أن الإختلاف بالإيجاب والسلب فى كل قضية كلية وجزئية يقتضى ذلك .منه (٢) قوله حصل الإحتراز لأن الإختلاف بواسطة الإيجاب وسلب لازمها المساوى ليس بالإيجاب والسلب بالمحمول أيضا (٣) قوله ممنوع كيف وإن الإختلاف بالإيجاب والسلب إنما يخرج ما لايكون إختلاف بهما لا ما يكون فيه مع الإختلاف بهما إختلاف بشئ آخر لما مر .صادق

حاشية عبيد: [١] المراد بالازم ههنا مايمتنع إنفكاكه عن الملزوم لا المعنى الإصطلاحى كما لايخفى عبيد [٢] قوله القدماء آه يرد عليهم إنهم إن أرادوا حصر مابه إختلاف القضيتين وعدم التناقض بينهما فالحصر فى الثمانية ممنوع بل يجب أن يشترطوا إتحاد الآلة أيضا لصدق قولنا زيد كاتب بالقلم الفارسى وإتحاد الهيئة إذ يصدق زيد يجلس على هيئة التشهد وزيد ليس يجلس على هيئة التربيع وغير ذلك وإن أرادوا الإندراج فليكتفوا بوحدة النسبة الحكمية كما إكتفى المصنف إلا أن يقال إنهم أرادو التفصيل فى الجملة وذكر ما هو الشائع والكثير الوقوع عــ وللناس فيما يعشقون مذاهب [٣] لايخفى أن التفصيل أقرب إلى الفهم والإجمال أقرب إلى الضبط .

فى ثمان[١] وحداتٍ وإكتفى بعضهم بثلثِ وحدات: وحدة الموضوع,ووحدة المحمول, ووحدة الزمان زعما منه إن وحدة الشرط والجزء والكل داخلة(١) تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان والإضافة والقوّة والفعل مندرجة(٢) تحت وحدة المحمول وإكتفى المتأخرون بوحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول زعما منهم أن وحدة الموضوع يندرج(٣) فيها وحدة الشرط والكل والجزء ووحدةالمحمول يندرج فيها الوحدات الباقية والمصنف إكتفى بوحدة النسبة الحكمية فقال وَلاَ يَتحَقّقُ أى التناقض بين القضيتين إلّابإتّحَاد النِّسْبَة الْحكَميَّة بَيْنَهُمَا حتى يكون السلب واردا على ما أورد عليه الإيجاب هذا فإن(٥) القول ما قاله

(١)قوله داخلة إلخ أما الأول فلأن الموضوع فى قولنا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض وفى قولنا الجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه أسود فإختلاف الشرط أوجب إختلاف الموضوع فلو إتحد الموضوع إتحد الشرط وأما الثانى فلأن الموضوع فى قولنا الزنجى أسود بعض الزنجى وفى قولنا الزنجى ليس بأسود كل الزنجى وهما مخالفان .جلال (٢) قوله مندرجة إلخ فإن المحمول فى قولنا زيد جالس وقولنا زيد أب وقولنا الخمر مسكر فى الدن هو المقيد بالدار وبالعمرو باالقوة .صادق (٣) قوله يندرج فيها إلخ أما وحدة الزمان فلأن المحمول فى قولنا زيد نائم النائم ليلا وفى قولنا زيد ليس بنائم النائم نهارا فإختلاف الزمان يوجب إختلاف المحمول وقس عليه وحدة المكان والإضافة والقوة والفعل .ج (٤) قوله فإن القول ماقاله أى المصنف لأن إختلاف شئ من الموضوع والمحمول وما يتعلق بهما يستلزم إختلاف النسبة إلى ضرورة أن النسبة إلى هذا غير النسبة إلى ذلك والنسبة فى هذا الزمان غير النسبة فى ذلك الزمان والنسبة فى هذا المكان غيرالنسبة فى ذلك المكان وعلى هذا فقس فمتى لم يختلف النسبة لم يختلف شئ من تلك الأمور .ج

حاشية عبيد: [١] قوله ثمانى آه وقد نظمها بعض الشعراء وقال در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع ومحمول ومكان وحدت شرط وإضافةجزو كل *قوة وفعل است ديگر دان زمان.

﴿فَصْلٌ﴾ فى الْعَكْسِ الْمُسْتَوِى يسمى مستويا لحصول المساواة بين [ويسمى بالعكس المستقيم أيضا.] القضية وعكسها فى الصدق والكيفية وهو كما يطلق على القضية الحاصلة من التبديل كذلك يطلق على نفس التبديل وإلى هذا أشار المصنف بقوله وَهُوَ أى العكس المستوى [إنما فسر ليصح الحمل. ج] عِبَارَةٌ أى مُعبّرة عَنْ جَعْلِ أَحَدِ طَرَفَيِ الْقَضِيَّةِ فى الذكر(١) مَكَانَ الطرف الآخَرِ جعلا (٢)له تاثير فى المعنى فلا يكون قولنا إما أن يكون هذا العدد فردا أو زوجا عكسا لقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أوفردا والقول بالتغاير(٣) [رد على صاحب القطبي منه] ممنوع(٤) ومن يقول بجريان العكس بينهما يحمل الجعل على الإطــلاق

---

(١) قوله فى الذكر لافى الحقيقة لأن العكس لايصير ذات الموضوع محمولا ولاوصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو ذات المحمول ومحموله وصف الموضوع .صادق (٢) قوله جعلا له تاثير فى المعنى وذلك لأن مباحثهم بالنظر إلى المعقولات دون الملفوظات .جلال (٣) قوله بالتغاير بناء على أن المفهوم من الأصل الحكم على زوجية العدد بمعاندة الفردية وفى العكس الحكم على العكس (٤) قوله مم لإنعدام التاثير بل لأنه ليس المفهوم من كل منهما إلا الحكم بالمعاندة بين زوجية العدد والفردية .ص

حاشية عبيد: [١] قيل يسمى مستويا لأنه طريق مستو لاإعوجاج فيه ولاخوف بخلاف العكس النقيض فتدبر .[٢] قوله فى الذكر آه هذا مع قوله له تاثير آه جواب سوال مشهور فى هذا المقام وهو أنه إن أريد بالطرفين طرفا القضية فى الحقيقة لم يكن تعريف العكس جامعا لخروج عكس الحمليات لأن طرفيها حقيقة ذات الموضوع ووصف المحمول ومعلوم أنه لايجعل فى العكس ذات الموضوع محمولا ولاوصف المحمول موضوعا بل عكسها أن يصير ذات المحمول موضوعا ووصف الموضوع محمولا وإن أريد طرفا ها فى الذكر لم يكن التعريف مانعا لإقتضائه أن يكون للمنفصلات أيضا عكس فإن تبديل الطرفين فى الذكر يتحقق فيها أيضا وهذا مناف لما صرحوا به من أنه لاعكس للمنفصلات وحاصل الدفع أن المراد هو الشق الثانى وقولكم يلزم أن يكون للمنفصلات عكس فجوابه إن عنيتم به إنه يلزم أن يكون لها عكس وإن لم يكن معتبرا عند القوم فمسلم وهذا لايضرنا لان مراد القوم من نفى العكس للمنفصلات هو نفى العكس المعتبر المعتمد به لامطلقا وإن عنيتم أنه يلزم أن يكون لها عكس معتبر فممنوع لأن المراد من التبديل المعنوى الذى يغير المعنى ولايغير المعنى فى المنفصلات بسبب العكس فلا يكون عكسها معتبرا تدبر .عبيد كندهارى

مَعَ بَقَاءِ الصِّدق أى لزومه على تقدير وجوده ولايشترط الصدق فى
جواب سوال مقدر
الواقع أى لو كان الأصل صادقا كان العكس أيضا صادقا فكل إنسان حجر يلزمه بعض الحجر إنسان مع كذ بهما إذ ملازمة عكس القضية لايفتقر تحققها إلى الطرفين فى الواقع وإنما أعتبر بقاء الصدق لأنه يمتنع صدق الملزوم مع كذب(١) اللازم ولم يعتبر[١] بقاء الكذب لجواز لزوم(٢) الصادق الكاذب وَالْكَيْفِيَّة أى الإيجاب والسلب أى إن كان الأصل موجبا كان العكس كذلك وإن كان سالبا كان كذلك لأن(٣) العكس لازم من لوازم الأصل لايجرى التخلف بينهما بخلاف الموجب والسالب فإنه يجرى(٤) التخلف بينهما فظاهر التعريف لايخلو(٥) عن إختلالٍ وقد أشرنا(٦) إلى دفعه تأمل فأما الكمية أى الكلية و الجزئية فلاتبقى فى الموجبات

(١) قوله مع كذب اللازم وإلا لم يكن اللازم لازما .صادق (٢) قوله لزوم الصادق الكاذب نحو كل حيوان إنسان مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الإنسان حيوان منه (٣) قوله لان العكس وقيل إنما الإصطلاح عليه لأنهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها فى الاكثر بعد التبديل صادة لازمة ما لاموافقة لها فى الكيف .ج (٤) فإنه يجرى التخلف بينهما لصدق كل منهما بدون الآخر فإن من قولنا كل إنسان ناطق لايصدق العكس سالبا أعنى قولنا بعض الناطق ليس بإنسان وفى قولنا لاشئ من الإنسان بفرس لايصدق العكس موجبا أعنى قولنا بعض الفرس إنسان .ج (٥) قوله لايخلو عن إختلال لدخول الصادق مع الأصل بطريق الإتفاق كقولنا كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان مع أنه ليس إصطلاحا وخروج عكس الكواذب .صادق (٦) وقد أشرنا إلى دفعه حيث قلنا أى لزومه على تقديره لكن فى دفع دخول الأول بحث لوجود التاثير[١] نعم ينبغى أن يقيد بلاواسطة ليخرج ما يلزم الأصل[٢] بواسطة كالاعم من العكس اللازم وكأنه لهذا أمر بالتأمل .ص

جاشية عبيد: [١] قوله ولم يعتبر آه أقول ومن ههنا ظهر أن ما وقع فى كتاب إيساغوجى من قوله مع بقاء الصدق والكذب سهو من الناسخ وإن تكلف التفتازانى فى تصحيحه وإقتفينا إثره فى حاشيتى على الكتاب المذكور على رغم أنف بعض المتكلفين فى العلم .محمد عبيد الله الكندهارى

لأَنَّهَا أى الموجبات(١) لاَتَنْعَكِسُ(٢) كُلِّيَّةً لإحْتِمَال كَوْن الْمَحْمُوْل أَعَمَّ مِنَ الْمَوْضُوْعِ وإمتناع حمل الخاص على كل أفراد العام بل تنعكس جزئية وكون كل ناطق إنسان وعكسا لقولنا كل إنسان ناطق ممنوع(٣) كَقَوْلِنَا كُلُّ حَيْوَانٍ فَلاَ تَنْعَكِسْ كُلِّيَّةً كُلُّ حَيْوَانٍ إِنْسَانٌ بخلاف[١] السوالب لأنها تنعكس سالبة كلية

(١) قوله فى الموجبات إنم قدم عكس الموجبات على السوالب وإن إنعكست كلية لكونها أشرف .جلال (٢) قوله لاتنعكس كلية سواء كانت كلية أو جزئية وإنما قال ذلك ولم يقل لاتنعكس إلا جزئية لأن إنعكاس الموجبة إلى الجزئية إنما يكون إذا كان المحمول مما يحتمل ل لايحتمل الكلية والجزئية كما فى قولنا كل إنسان أو بعضه حيوان بخلاف{١} قولنا بعض الإنسان زيد فإن عكسه زيد بعض الإنسان ولايصح بعض زيد إنسان .جلال (٣) قوله مم لأن العكس إنما يكون لازما بالنظر إلى نفس التبديل ومصداق قيام الدليل مع قطع النظر عن خصوصية المادة .منه حاشية عبيد: بقيه:[١] لأن معنى كل ناطق إنسان مغاير ألبتة لمعنى كل إنسان ناطق لأن فى إثبات وصف الإنسان لذات الناطق وكان فى الأصل إثبات وصف الناطق لذات الإنسان أقول ليس غرض الشارح دفع دخول الأول بقوله تاثير فى المعنى بل بقوله أى لزومه ولاشك حينئذ فى دفعه لن عكس الموجبة الكلية كلية ليس بلازم وإلا إنعكس قولنا كل إنسان حيوان أيضا كلية والصِّدق فى المادة المذكورة بالإتفاق لكونها مادة المساواة فتدبر حق التدبر [٢] كالسالبة الجزئية التى هى أعم من السالبة الكلية التى هى عكس السالبة الكلية فلا يكون السالبة الجزئية عكسا للسالبة الكلية لأن لزومها لها بالواسطة .عبيد [٣] قوله بل إلخ أقول يرد على عكس الموجبة الكلية أن قولنا كل شيخ كان شابا صادق مع عكسه أى بعض الشاب كان شيخا كاذب الجواب أن المحمول فى الأصل هو النسبة فعكسه بعض من كان شابا شيخ وهوصادق ويرد على عكس الموجبة الجزئية أن بعض النوع إنسان صادق مع أن عكسه وهو بعض الإنسان نوع كاذب لأن بعض الإنسان شخص لانوع وجوابه أن بعض النوع إنسان كاذب لصدق قولنا لاشئ من الإنسان بنوع وهو ينعكس إلى لاشئ من النوع بإنسان والسر فى كذب القضية المذكورة أن المعتبر فى الحمل المتعارف وهو أن يكون فرد الموضوع فرد المحمول وفى القضية المذكورة ليس كك فتدبرعبيد [١] قوله بخلاف السوالب آه غرضه أن الكمية فى السوالب باق فالسالبة الكلية تنعكس كلية والسالبة الجزئية لاتنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق بعض الإنسان ليس فالمقصودليس بقاء الكمية فى السوالب عموما بل خصوصا فاللام فى السوالب للعهد والضمير فى قوله لأنها راجع إلى المعهود فلايتوهم أن قوله لأنها تنعكس سالبة كلية لايصح عموما عبيد {١} وبخلاف قولنا كل واجب بالذات هو الله تعالى وقولنا كل مورد القسمة إلى التصور والتصديق علم فإن الأولى تنعكس إلى الشخصية والثانية إلى الطبعية إلا أن يقال أن الكلام فى عكس المتعارف المستعملة فى العلوم .محمد زاهد عزيز خيل

كَقَوْلنَا لاَشَيْءَ منَ الإنْسَان بحَجَرٍ فإنه ينعكس كلية لأَنَّهُ[١] يَصْدقُ لاَشَيْءَ منَ الْحَجَر بإنْسَانٍ ﴿فَصْلٌ﴾ فِىْ عَكْس النَّقيْض وجه التسمية عند المتقدمين ظاهر[٢] وأما عند المتأخرين فبالنظر[٣] إلى الجزء الثانى عن الأصل وَهُوَ أى عكس النقيض عنْدَ الْمُتَقَدِّميْنَ عبارَةٌ عَنْ تَبْديْل كُلٍّ منْ طَرَفَىِّ الْقَضيَّة بنَقيْض الآخَر أى جعل نقيض الثانى أولا ونقيض الأول ثانيا مَعَ بَقَاء الصِّدْق وَالْكَيْف بحَالَه كما يُقَالُ فى عكس نقيض قَوْلنَا كُلٌّ إنْسَان حَيْوَانٌ كُلٌّ لاَحَيْوَان لاَإنْسَانٌ وَعكس النقيض عنْدَ الْمُتَأَخِّريْنَ عبارَةٌ عَنْ جَعْل نَقيْض الْجُزْء الثَّانىْ من أصل القضية الْجُزْءُ الأَوَّلُ وَجعل عين الجزء الأَوَّلُ من أصل القضية الجزء الثَّانىْ مَعَ مُخَالفَة الأَصْل فى الْكَيْف أى الإيجاب والسلب وَمُوَافقَته أى الأصل فى الصِّدْق كَمَا يُقَالُ فى عكس نقيض قَوْلنَا كُلُّ إنْسَان حَيْوَانٌ لاَ شَيْءَ ممَّا لَيْسَ بحَيْوَان بإنْسَان وَالْفَــرْقُ[٤] بَيْنَهُمَا

---

(١) لأنه يصدق إلخ وذلك لأنه إذا صد ق لاشئ من الإنسان بحجر صدق لاشئ من الحجر بإنسان وإلا لزم صدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان وينعكس إلى بعض الإنسان حجر والأصل لاشئ من الإنسان بحجر هف.جلال (٢) قوله ظاهر لأنا أخذنا نقيضى الطرفين وعكسنا ههنا وجعلنا نقيض الثانى أولا وبالعكس صادق (٣)قوله فبالنظر إلى الجزء الثانى لأنا عكسنا نقيضه بأن جعلناه أولا.صادق (٤) قوله والفرق بينهما أى بإعتبار الصواب وعدمه لاباعتبار المفهوم فإنه ظاهر .صادق قوله مؤلف إشارة إلى أن القول هو المؤلف عند المنطقين وإن كان أعم[٣] عند غيرهم وإلا فهو محتاج إليه لكن الاحسن تبديل المؤلف بالمركب[٤].صادق بقيه_

أى بين قولى المتقدمين والمتأخرين يُعْرَفُ فى الْمُطَوَّلاَت[١] وإن أردت تعريفه فعليك التشمير من ساق الجد فى تحصيل هذا الفن

﴿فَصْلٌ﴾ فىْ تَعْرِيْف الْقِيَاس{١} وَتَقْسِيْمُهُ ولما كان التعريف[٢] مقدما على التقسيم إبتدأ بالتعريف فقال وَهُوَ أى القياس عند هم ثم القياس فى الحقيقة هو القول المعقول لأنه هو المقصود والمطلوب وتسمية القول المسموع قياسا مجاز فيجب أن يكون المراد بقوله قَوْلٌ[٦] مُؤَلَّفٌ(٢) القول المعقول إن أريد تعريف ما هو قياس حقيقةً وهو القياس(١) المعقول أو أعم[٧] من أن يكون

ولأن موضوع المنطق هو المعقول .

تسمية الدال بإسم المدلول .

(١) قوله وهو القياس الملفوظ لزوم القول الآخر عن المعقول ظاهر وأما عن الملفوظ فلأنه دال على المعقول فإن القياس الملفوظ ليس بقياس إلا من حيث أنه دال على معنى معقول فالتلفظ بالقياس يستلزم تعقل المعانى[٥]. جلال **حاشية عبيد:** بقيه:[٣] لأن القول مصدر بمعنى المقول وهو يشمل المفرد والمركب .ع [٤]أقول إنما لم يقل ذلك لأن التاليف بإعتبار معناه الأصلى يشعر بالألفة والمناسبة بين أجزاء القياس بخلاف المركب . [١] كشرح الشمسية وشرح المطالع للقطب الرازى [٢] لأن المجهول لايقسم ولايبحث عنه 'بيد كندهارى [٥] قيل وتعقلها يستلزم تعقل النتيجة ولازم اللازم لازم والمراد بالقول الآخر هو القول المعقول لأن التلفظ النتيجة غير لازم .[٦] قيل فى زيادة المؤلف بعد القول دفع توهم كون كلمة من تبعيضية فافهم [٧] قيل إستعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى والمجازى معا غير جائز والجواب إستعمال القول وهو مشترك معنوى لأنه بمعنى نفس المركب وأما إذا كان القول مشتركا لفظيا كما قيل فالتعميم فيه على سبيل عموم المجاز اى مايطلق عليه القول لأن عموم المشترك باطل عندنا .عبيد {١} إعلم أولا المقصد الأعلى هو الموصل إلى العلم التصديق دون الموصل إلى العلم التصورى فإنه وإن كان مقصودا لكنه أدنى منه وذلك لان المنطق آلة العلوم وحقيقة العلوم المسائل التصديقية لأن تصور الموضوعات والمحمولات مباد والموصل إلى المسائل التصديقية هو الحجة والموصل إلى التصورات القول الشارح يكون الحجة هو المقصود الأعلى والأهم فى هذا الفن ثم هى على ثلثة أقسام القياس والإستقراء والتمثيل والأولى أعلى من الآخرين لإفادة الأول اليقين الذى هو أعلى مرتبة من التصديق وإفادة الآخرين الظن الذى هو مرتبة أدنى من التصديق محمد زاهد عزيز خيل

ملفوظا أومعقولا إن أريد دخول ماهو قياس مجازا أو الملفوظ إن أريد تعريف ما هو قياس مجازا فقط وهو القياس الملفوظ والمراد من قَضَايَا مافوق الواحدة فيخرج(١) القضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها ولاينتقض التعريف بقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وقولنا لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإن كلا منهما قضية واحدة مستلزمة
بيان الإنتقاض .ج
لقضية أخرى ومع هذا قياس لأنا لانم أن قولنا فلان يطوف بالليل وحده يستلزم لقولنا فهو سارق بل مع قولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق ولانم أيضا أن قولنا لما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قضية واحدة مستلزمة لقضية أخرى لأن كلمة لما[٣] دالة على الإتصال(٢) والوضع فتكون بالحقيقة مركبة من قضيتين وقوله مَتَى سُلمَتْ إشارة إلى أن مقدمات القياس لايجب أن تكون مقبولة صادقة فى نفس الأمر

---

(١) قوله فيخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها إما خروج البسيطة[١] فظاهر وأما خروج المركبة فلأنه إنما يقال لها فى العرف أنها قضية [٢]واحدة مركبة من قضتين ولايقال إنها قضيتان وبهذا يندفع الإعتراض على تعريف القياس بأنه يشمل القضية المركبة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها .جلال (٢) قوله على الإتصال والوضع أى وضع المقدم فإن المفهوم من قولنا المذكور أنه إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود على ما يشهد به الرجوع إلى الوجدان .ص (٣) قوله لايجب إلخ بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر جلال

حاشية عبيد: [١] المراد بالبسيطة الموجبة البسيطة وكذا المركبة وقد عرفتهما. [٢] لأن الجزء الثانى منها ضمنى مدلول باللفظ المفرد كاللادوام. [٣] قوله كلمة لما آه بخلاف كلمة إن الشرطية لأنها دالة على الإتصال فقط دون الوضع ولهذا لاتسمى قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قياسا وهذا الفرق إنما هو بحسب العرف فتدبر .ع

فيشمل القياس الصادق المقدمات وغيره[١] وقوله لَزِمَ عَنْهُ أى عن ذلك القول المؤلف يخرج(١) ما يستلزم قولا آخر بخصوص المادة كما فى قولنا لاشئ من الإنسان بحجر وكل حجر جماد فإنه يلزم منه لاشئ من الإنسان بجماد لكن بخصوص المادة لا(٢) من نفس القضايا وأيضا يخرج الإستقراء الغير التام والتمثيل فإن مقدماتهما إذا سلمت لا يلزم عنهما شئ لكونهما ظنيين يمكن تخلف مدلوليهما عنهما ولم(٣) يؤنث الضمير ليعود إلى القضايا لينبه بذلك على أن الهيئة التاليف دخلا فى الإنتاج وأن المطلوب لايحصل من تلك القضايا إلا مع الهيئة المخصوصة وقوله لِذَاتِه إحتراز عما يلزمه قول آخر بواسطة(٤) مقدمة أجنبية(٥)

---

(١) قوله يخرج مايستلزم إلخ فيه نشر غير مرتب فإن قوله عنه يخرج ما يستلزم إلخ وأما قوله لزم فيخرج الإستقراء الغير التام والتمثيل .صادق (٢) قوله لا من نفس القضايا وإلا فيلزم أن يكون كل مركب من سالبة صغرى وموجبة كلية كبرى على هيئة الشكل الأول منتجا للسالبة الكلية وليس كك لإن إيجاب الصغرى شرط فيه .صادق (٣) قوله ولم يؤنث الضمير أى ضمير عنه ليعود إلى القضايا بل ذكر ليعود إلى القول المؤلف للتنبيه المذكور فى الشرح .ج (٤) قوله بواسطة مقدمة أجنبية كما فى قياس[٢] المساوات وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولئهما يكون موضوعا للأخرى كقولنا آ مساو لب و ب مساو لج يستلزمان آ مساو لج لكن لالذاتهما بل بواسطة أن مساوى المساوى مساو ولو لم يتتحقق تلك المقدمة لم ينتج شيئا نحو الإنسان مبائن للفرس والفرس مبائن للناطق لاينتج أن الإنسان مبائن للناطق لأن مبائن المبائن لايلزم أن يكون مبائنا .منه (٥) أى غير لازمة من مقدمات المؤلف .صادق

حاشية عبيد: [١] كما يقال كل فرس حمار وكل حمار جماد فإنهما لو سلمتا يستلزمان كل فرس جماد مع أن المقدمتين كاذبتان .عبيد [٢] اقول تسمية هذا القياس بالمساوات من قبيل تسمية الكلى بإعتبار بعض أفراده وإلا فقولنا آملزوم لب وب ملزوم لج أيضا قياس مساوات وليس فيه لفظ المساوات فافهم .[٣] وكذا إذا قيل الإثنان نصف الأربعة والارتعة نصف للثمانية لاينتج الإثنان نصف الثمانية لعدم صدق المقدمة الأجنبية ههنا وهكذا إذا قيل الثمانية ضعف الأربعة والأربعة ضعف للاثنين لاينتج لعدم صدق المقدمة الأجنبية فيه أيضا .ع

أو(١) بوسطة مقدمة فی قوة المذكورة وقوله قَوْلٌ آخَرُ أی مغاير لكل واحدة من المقدمتين إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين وإلا(٢) لزم
ای مغايرة بحسب الهيئة .
أن يكون{١} كل قضيتين فرضتا قياسا وليس بقياس والمقدمة(٣) فی قولنا إن كان ا ب فج لكن ا ب فج د ليست ج د بل لزومه لا ب وفی قولنا كل ج ب وكل ب ب فكل ج ب ليست ج ب بل هو(٤) موصوف بوصف خصوصيّة التاليف فلا يرد النقض مع أن الحق أن الأخير ليس بقياس(٥)

---

(١) قوله او بواسطة مقدمة فی قوة المذكور أی اللازمة من مقدمات المؤلف كما فی قولنا كل إنسان حيوان وكل ما ليس بحساس ليس بحيوان فإنه يلزم منه قولنا كل إنسان حساس لكن لالذات هذا المؤلف بل بواسطة المقدمة اللازمة من المقدمة الثانية وهی عكس نقيضها عند المتقدمين أعنی قولنا كل حيوان حساس .ص (٢) قوله وإلا لزم إلخ أی وإن لم يعتبر المغايرة لزم أن يكون كل قضيتين فرضناهما قياسا كقولنا كل إنسان حيوان وكل حجر جماد فإنهما يستلزمان أحديهما ضرورة إستلزام الكل للجزء .جلال (٣) قوله والمقدمة إلخ جواب سوال مقدر تقريره أن النتيجة فی قولنا إن كان آب فج د لكنه آب فج د وفی قولنا كل ج ب وكل ب ب فكل ج ب عين إحدى المقدمتين فلاتكون مغايرة لهما وتقرير الجواب أن المقدمة فی الأولى ليست ج د بل لزومه لآب والنتيجة ليست لزوم ج ولاب بل ج د فحصل المغايرة بينهما وفيه تأمل[١] وأن المقدمة فی الثانی ليست ج ب بل إياه بوصف خصوصية التاليف فإن هذه المقدمة فی القياس مشروطة بان تكون مؤلفة مع الأخرى تاليفا مخصوصا بأن تتقدم عليها والنتيجة ليست كك بل إياه مجردا عنه فلايرد النقض بهما ولاشك أن هذا الجواب جار فی الأول أيضا .جلال (٤) قوله بل هو موصوف إلخ الظاهر أن يقول بل إياه لأنه معطوف على خبرليس إلا أن يقدر المبتدأ قبله ولعطف الجملة على الجملة .جلال (٥) لعدم إستلزام النتيجة بل الصغرى .صادق {١} ويمكن أن يقال أن المراد من اللزوم عنه هو أن يكون لكل وحدة من النقيضين دخل فی حصول ذالقول الآخر وههنا وإن إستلزام الكل الجزء ولكن لادخل لأحد الجزئين فی حصول الجزء الآخر أويقال فرق بين لزوم الشئ للشئ وبين ولزوم الشئ عن الشئ فإن الثانی الثانی يشعر بالعلية دون الأول والمعتبر فی القياس الثانی والموجود فی مادة النقض الأول فعلى هذين التوجيهين يكون قيد الآخرية مستدركا إلا أنه لزيادة التوضيح محمد زاهد عزيز خيل

حاشية عبيد: [١] لأن المقدمة ماهو المذكور فی اللفظ واللزوم ليس كك والجواب أن ما هو المعتبر فی المعنى كالمذكور فی البناء فتدبر.ع

ولقائل(۱) أن يقول المراد من القضايا القضايا بالفعل أو الأعم فإن أريد الأول لزم[۱] أن لايكون نحو قولنا كل متغير حادث قياسا(۲) وقد على أجمعوا أنه قياس محذوف الصغرى وإن[۲] أريد الثانى لزم أن يكون القضية المركبة بالقياس إلى العكس قياسا لأنها وإن كانت
أى الموجهة المركبة.
قضية واحدة بالفعل لأنها إتحدت بالتركيب بحيث لايطلق عليها بعد التركيب الأقضية لكنها قضايا بالقوة وإعلم أنه إنما سمّى القياس قياسا لأنه جعل فيه النتيجة المجهولة مساوية للمقدمتين فى المعلومية ولما فرغ عن تعريف القياس شرع فى تقسيمه فقال وَهُوَ أى القياس
والقياس فى اللغة المساواة .ص
على قسمين إِسْتِثْنَائِىٌّ يُسمّى إستثنائيا لإشتماله على الإستثناء إِنْ كَانَ عَيْنُ النَّتِيْجَة أَوْ نَقِيْضُهَا مذْكُوْرَةً فِيْه أى فى القياس بِالْفِعْل

---

(۱) ولقائل أن يقول إلخ يمكن الجواب عنه بأن المراد بالقضايا أن تكون قضايا مستقلة صريحة أعم من أن تكون بالفعل أو بالقوة فلا يرد المركبة بالقياس إلى عكسها لأنها ليست قضايا مستقلة صريحة .جمال(۲) قوله قياسا فإنه يصدق على قولنا لاشئ من الإنسان بكاتب بالإمكان الخاص أنه يقول قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قولنا لاشئ من الكاتب بإنسان بالإمكان الخاص .صادق (۳) قوله على الإستثناء أى إستثناء عين إحدى المقدمتين أو نقيضها ولم يقل على حرف الإستثناء ليتناول لكن وهو فى اللغة المنع .ملخص

حاشية عبيد: [۱] قوله لزم آه لايبعد أن يقال المراد الشق الأول إلا أن المحذوف لما كان فى حكم المذكور فكأنه مذكور بخلاف المركبة لأن الجزء الثانى منها ليس فى حكم المذكور فافهم [۲] قوله وإن أريد آه قد يجاب بإختيار هذا الشق يعنى أن المراد باقضايا أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة لكن بالقوة القريبة إلى الفعل ولاريب أن قوة المحذوفة قريبة إلى الفعل لكون لفظها المفصل مرادا بخلاف المركبة لأن الجزء الثانى منها المدلول باللفظ المفرد بعيد من الفعل جدا حتى لايفهم أكثر الناس معنى اللادوام وكذا معنى اللاضرورة وامثالهما حـ احتاج المنطقيون إلى بيان معنى تلك الألفاظ كما مر فى بحث الموجهات بالتفصيل فتدبر. عبيد

وإنما قيد بالفعل لأن ذكر النتيجة فى القياس الإقترانى حاصل بالقوة أيضا لكونه مشتملا على أجزاء النتيجة ومعنى كون النتيجة مذكورة بالفعل فى القياس أنها بأجزائها المادية وهيئتها التأليفية مذكورة فى
أى الموضوع والمحمول .ج
القياس وإن عرض عليها ما يخرجها عن كونها قضية وعن إحتمال
متصلة . كالأدوات .
لازمها وبهذا{١} ينحل(١) ما أوردوا أن الإشتمال(٢) ينافى وجوب
لكونها محتملة للصدق و الكذب.
المغايرة وأن النتيجة لو كانت بعينها مذكورة فى القياس لكان العلم بالنتيجة مقدما(٣) على القياس وإن نقيضها لو كان بعينه مذكورا فى القياس لكان التصديق بنقيض النتيجة مقدما على القياس فلا يتصور التصديق بها أى بالنتيجة كَقَوْلِنَا كُلَّمَا كَانَت الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُوْدٌ لكِنَّهَا طَالِعَةٌ فَالنَّهَارُ مَوْجُوْدٌ فَالنَّتِيْجَةُ وَهِىَ قَوْلُنَا فَالنَّهَارُ مَوْجُوْدٌ مَذْكُوْرَة بِعَيْنِهَا فِيْه أى فى القياس هــذا إن أستدركت عين المقدم

(١)قوله ينحل إلخ أما الإنحلال الأول فلأن الإشتمال بمعنى انه يشمل على أجزائها المادية وهيئتها التأليفية والمغايرة بمعنى أنها قضية وفى القياس عرض عليها ما يخرجها عن كونها قضية واما الثانى فلأن العلم بها من حيث أنها قضية وهو بعد القياس والذكر فى القياس لامن حيث أنها قضية وأما الثالث فلأن ذكر نقيض النتيجة فى القياس ليس بالتصديق به حتى لايتصور التصديق بها .ص (٢) قوله وإن الإشتمال أى إشتمال القياس على النتيجة بالفعل ينافى وجوب مغايرة النتيجة لكل من مقدمات القياس .جلال (٣) قوله مقدما على القياس لأن علم الأجزاء مقدم على علم الكل واللازم باطل إذ لابد من علمها من القياس .ص

حاشية عبيد: [١] قوله مذكورة آه اى بالذكر اللسانى كما فى القياس المذكور أى الملفوظ أو بالذكر القلبى كما فى القياس المعقول كذا قيل .[٢] أقول قدم المصنف الإستثنائى فى التقسيم لأن مفهومه وجودى ومفهوم الإقترانى عدمى والوجود أشرف من العدم وقدم الإقترانى عليه فى بيان الأحكام لأن من أفراد الإقترانى الإقترانى الحملى وهو أقل أجزاء من الإستثائى ولأن أحكام الإقترانى أوفر .{١} أو يقال النتيجة إنما تكون جزء من مقدمة القياس ولاشك أن الجزء يغاير الكل بمعنى أن لايكون المفهوم من أحدهما هو المفهوم من الآخر محمد زاهد عزيز خيل

ولو أستدركت نقيض التالى وقلت لكنه لَيْسَ بمَوْجُوْد يَنْتجُ انَّهَا لَيْسَتْ بطَالعَة فَنَقيْضُهَا وَهُوْ أَنَّهَا طَالعَةٌ مَذْكُوْرَةٌ فيْه بالْفعْل وَإقْترَانىٌ وَسُمِّىَ به لإقتران[١] الحدود فيه بعضها بالبعض أعنى الأصغر والأكبر والأوسط إنْ لَمْ يَكُنْ كَذلكْ أى إن لم يكن النتيجة ولانقيضها مذكورة فيه بالفعل كَقَوْلنَا كُلُّ إنْسَان حَيْوَانٌ وَكُلُّ حَيْوَان حَسَاسٌ فَكُلُّ إنْسَان حَسَاسٌ فَلَيْسَت النَّتيْجَةُ وَلاَنَقيْضُهَا مَذْكُوْرَةً فيْه بَالْفعْل وإن كانت مذكورة فيه بالقوة لأن مادتها مذكورة فيه . والظابطة فى الإستثنائى أن إستثناء عين المقدم ينتج عين[٢] التالى وإستثناء نقيض التالى ينتج[٣] نقيض المقدم هذا فى المتصلة اللزومية وأما فى المنفصلة فإن كانت حقيقيّة فإستثناء عين كل ينتج[٤] نقيض الآخر وإستثناء نقيض[٥] كل ينتج

(١) قوله لإقتران الحدود إلخ وجه التسمية[١] غيرمطرد فلا يرد أن هذا بالنسبة إلى الشكل الأول مسلم وأما بالنسبة إلى بواقى الأشكال فلا .ص (٢) قوله ينتج عين التالى لأن وجود الأخص أعنى المقدم الذى هو الملزوم مستلزم لوجود الاعم ولاينتج نقيض المقدم نقيض التالى عندهم لأن نفى{١} الخاص غير مستلزم لنفى العام .صادق (٣) قوله ينتج نقيض المقدم لأن نفى العام مستلزم لنفى الخاص وعين التالى غير منتج لعين المقدم عندهم لأن وجود{٢} الأعم غير مستلزم لوجود الخاص وأما عند أهل العربية فينتج بدليل .صادق (٤) قوله ينتج نقيض الآخر كقولنا العدد إما زوج او فرد لكنه زوج فينتج أنه ليس بفرد ولكنه فرد فينتج أنه ليس بزوج وإلا يلزم الجمع بينهما .ص(٥) نقيض كل ينتج عين الآخر وإلا يلزم الخلو عنهما .صادق

حاشية عبيد: [١] أقول يمكن يراد إقتران الحدود ولو مآلا ولاشك فى صدقه على سائر الاشكال لردها إلى الشكل الأول كما سيأتى ويمكن أن يقال المراد بالإقتران عدم توسط أداة الإستثناء فيها وهذا صادق على جميع الأشكال .ع {١} أو يقال لأن إنتفاء الملزوم لايستلزم إنتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم{٢} أويقال لأن وجود اللازم لايستلزم وجود الملزوم لجواز أن يكون اللازم أعم من الملزوم زاهد.

عين الآخروإن كانت مانعة الجمع فإستثناء عين[١] كل ينتج نقيض الآخر وإن كانت مانعة الخلو فإستثناء نقيض[٢] كل ينتج عين الآخر والأمثلة غير خافية والإستثنائى على نوعين متصل إن كانت الشرطية المذكورة فيه متصلة و منفصل إن كانت منفصلة والإقترانى أيضا على نوعين حملى إن كان تاليفه من الحمليات الصّرفة وشرطى إن[٣] إشتمل على شرطية وَإذَا عَرفْتَ هَذَا أى ما ذكر من تعريف القياس وتقسيمه فَاعْلَمْ أَنَّ مَوْضُوْعَ النَّتِيْجَة فى القياس[٤] الإقْتِرَانِيِّ يُسَمَّى أَصْغَر لأنه[٥] فى الغالب أخص فيكون أقل أفرادا

---

(١) قوله عين كل ينتج نقيض الآخر كقولنا هذا الشئ إما شجر أو حجر لكنه شجر ينتج أنه ليس بحجر ولكنه حجر ينتج أنه ليس بشجر وإلا يلزم الجمع بينهما وإستثناء النقيض لاينتج شيئا لجواز الخلو عن الطرفين .ص (٢) قوله نقيض كل ينتج عين الآخر كقولنا زيد إما أن يكون فى البحر أو لايغرق لكنه ليس فى البحر ينتج أنه لايغرق ولكنه يغرق ينتج أنه فى البحر وإستثناء العين لاينتج شيئا لجواز الجمع بينهما .صادق (٣) قوله إن إشتمل على شرطية كقولنا كلما كان هذا إنسانافهو حيوان وكل حيوان جسم فالإنسان جسم ,صادق (٤) قوله فى القياس الإقترانى المطلق لا المقابل للإستثنائى ولكن وقع فى التهذيب الحملى بدل الإقترانى .صادق (٥) قوله فى الغالب لخ إنما قيد به لأنه قد يكون مساويا كقولنا الأفضل منك الأفضل منى .صادق حاشية عبيد: [١] قوله وشرطى آه وأقسام الشرطى خمسة ١ المركب من شرطيتين متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة ينتج كلما كان الشمس طالعة فالأرض مضيئة ٢ المركب من منفصلتين كقولنا إما أن يكون العدد زوجا أوفردا والزوج إما أن يكون زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج العدد إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد ٣ المركب من متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا الشئ ثلثة فهو عدد ودائما العدد إما زوج أو فرد ينتج كلما كان هذا الشئ عددا فهو إما أن يكون زوجا أو فردا ٤ المركب من متصلة وحملية كقولنا كلما كان هذا الشئ إنسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا الشئ إنسانا كان جسما ٥ من حملية ومنفصلة نحو هذا عدد والعدد إما زوج أو فرد فهذا إما زوج أو فرد .ع

وَيُسَمَّى مَحْمُوْلُهَا أَكْبَرَ لأنه أعم فيكون أكثر افرادا أو يقال إن المحمول محط الفائدة فبالحرى أن يسمى أكبر والموضوع ليس بمحط الفائدة فيسمى اصغر وقد نوقش على الأول بأن الأخص أكثر أجزاءً(١) وإن كان أقل أفرادا والأعم أقل أجزاءً وإن كان أكثر أفرادا وهذا يوجب التسمية بالعكس وأجيب[١] بأن[٢] الإعتبارات لاتصح المناقشة فيها وَالقضية الَّتىْ فيْهَا الأَصْغَرْ تسمى صُغْرى لإشتمالها[٣] على الأصغر وَالقضية الَّتىْ فيْهَا الأَكْبَرْ تسمى كُبْرى لإشتمالها على الأكبر وَالْمُكَرَّرُ بَيْنَ الأَصْغَرِ وَالأَكْبَرِ حَـدًّا أَوْسَطَ لتوسطه وصيرورته واسطة تجمع بينهما ومعنى(٣) قولنا

(١) قوله اكثر أجزاء أى قيودا كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان فإنه عبارة منه ومن الناطق .صادق
(٢) قولهً وصيرورته إلخ جواب{١} لما يقال انه بالقياس إلى الشكل الأول جائز وأما بالقياس إلى باقى الأشكال فلا بأن المراد أنه متوسط بيهنما بمعنى أن العقل يحمل أحد الطرفين على الآخر بسبب ملاحظة الواسطة وبالجملة أن المراد بالتوسط التوسط فى الجمع لافى الوقوع .صادق (٣) قوله ومعنى قولنا إلخ حاصل السوال أن الأوسط لايتكرر فى الشكل الأول والرابع لأن المراد من الوقوع الذات ومن المحمول المفهوم وأما فى غيرهما فمكرر وحاصل{٢} الجواب أن معنى كون المحمول هو المفهوم أنه يصدق عليه مفهوم المحمول ليتحقق الإندراج والإنتاج وليس معناه أن ذات الموضوع (مفهوم) المحمول فإن بطلانه ظاهرللزوم صيرورة الجزئى[٤] كليا .صادق .

حاشية عبيد: [١] وأنا أقول الوجه الأول أولى بالإعتبار لإطراده فى كل أخص وأعم بخلاف الوجه الثانى لأنه مخصوص بالأخص والأعم الذاتى .[٢] حاصله إنا إعتبرنا فى تسميتها قلة الأفراد وكثرتها ولامشاحة فى الإعتبار والإصطلاح قالوا لكل أحد أن يصطلح على مايشآء ويعتبر ما يشاء .[٣] فيه إشارة إلى أن الصغرى وكذا الكبرى صيغتا النسبة فافهم [٤] لأن مصداق الموضوع جزئى ومفهوم المحمول كلى عبيد كندهارى {١} إعلم أن مبنى السوال على زعم السائل بأن المراد من المحمول مفهومه من حيث الإطلاق عن الصدق على ذات الموضوع ومبنى الجواب على أن المراد من المحمول هو مفهومه من حيث الإطلاق على الذات .{٢} يمكن أن يكون المراد المعنى لأن البواقى من الإشكال لردها عند الإنتاج إلى الشكل الأول فكان الحد الأوسط فيها أيضا واقع بين الطرفين .عزيزخيل .

كل مثلث شكل وكل شكل كذا أن كل فرد من أفراد المثلث يصدق عليه مفهوم الشكل الأول فهو كذا وكل مايصدق عليه مفهوم الشكل فهو كذا وليس معناه أن كل فرد من أفراد المثلث هو عين هو مفهوم الشكل الأول فإن بطلانه ظاهر فلا يتوجه(١) النقض بأن الحد الأوسط إذا وقع محمولا فالمراد به المفهوم وإذا وقع موضوعا فالمراد به الذات فلا يكون الحد الأوسط فى الأول والرابع مكررا(٢) وَيُسمى{١} الْهَيْئَةُ الحَاصِلَةُ مِنْ كَيْفِيَّة وَضْعِ الْحَد الأَوْسَط عنْدَ الْحَدَّيْن الآخَرَيْن وهما الأصغر والأكبر شكلا وَهِيَ أى الأشكال أَرْبَعَةٌ لأَنَّ الحَدَّ الأَوْسَطَ إنْ كَانَ محْمُولاَ فى الصُّغْرَى مَوْضُوْعًا فى الْكُبْرى كَقَوْلنَا كُلُّ جسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَكُلُّ مُؤَلَّف حَادثٌ فَهُوَ الشكل الأَوَّلُ وإنما جعل أولا لوروده على النظم الطبعى

قوله فلا يتوجه إلخ لأن المعتبر فى المحمول أيضا هو الذات لكن من حيث يصدق عليه المفهوم ومعنى قولهم المعتبر فى جانب الموضوع الذات وفى جانب المحمول المفهوم أن المنظور قصدا الذات وضمنا المفهوم وفى المحمول بالعكس .ص (٢) قوله مكررا لأن التكرار هو الإتحاد معنى ولفظا ولا إتحاد فى المعنى فى الأول والرابع بخلاف الباقين .صادق {١} وأما إقتران الصغرى بالكبرى فى إيجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى ضربا وقرينة أما الأول فلأنه يحصل به نوع من الشكل الأول وأما الثانى فلدلالته على المطلوب .{٢} هذه الهيئة معقولة أو ملفوظة والشكل الأول هيئة محسوسة فالتسمية مجازية.محمد زاهد

حاشية عبيد: [١] قوله الطبعى آه والسر فيه أن الذهن ينتقل فيه من الأصغر إلى الأوسط ثم منه إلى الأكبر ولاشبهة أنه إنتقال طبعى يتلقى بالقبول .[٢] أقول الشكل الأول مع كونه على النظم الطبعى يفرق الأشكال الباقية بأنه ينتج المطالب الأربعة أعنى الموجبة الكلية كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم وسالبة كلية كقولنا كل إنسان ناطق ولاشئ من الناطق بفرس فلاشئ بفرس وموجبة جزئية كقولنا بعض الحيوان إنسان وكل إنسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وسالبة جزئية نحو بعض الحيوان إنسان ولاشئ من الإنسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وليس لباقى الأشكال ذلك الإنتاج .ع

أعنى الإنتقال من الأصغر إلى الأوسط من الاصغر إلى الأوسط ثم من الأوسط إلى الاكبر ولكونه(١) ضروري[١] الإنتاج وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ الأَوْسَطُ عَلَى الْعَكْسِ أى موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى كَقَوْلنَا كُلُّ إِنْسَان نَاطِقٌ وَكُلُّ ضَاحِك إِنْسَانٌ فَهُوَ الشكل الرَّابِعُ وإنما جعل رابعا لأنه يخالف الأول فى المقدمتين جميعا ولذا(٢) كان بعيدا عن الطبع وأسقطه بعضهم عن درجة الإعتبار وَإِنْ كَانَ الحد الاوسط مَحْمُوْلاً فِيْهِمَا أى فى الصغرى والكبرى كَقَوْلنَا كُلُّ نَاطِق إِنْسَانٌ وَلاَشَيْئَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَان فَهُوَ الشكل الثَّانِيْ وإنما جعل ثانيا لموافقته[٣] الأول فى الصغرى التى هى أشرف المقدمتين لإشتماله على الأصغر أعنى الموضوع الذى لإجله يطلب المحمول وَإِنْ كَانَ الحد الأوسط مَوْضُوْعًا فِيْهِمَا كَقَوْلنَا كُلُّ إِنْسَان نَاطِق وَكُلُّ إِنْسَان ضَاحِكٌ فَهُوَ الشكل الثَّالِثُ

---

(١) قوله ولكونه ضرورى الإنتاج لتوقف إنتاج الباقى على إنتاجه .صادق (٢) قوله ولذا أى لأجل أنه مخالف للشكل الأول فى المقدمتين جميعا .جلال. **حاشية عبيد:** [١] أقول الشكل الأول كما قال الفاضل المفضل الأبهرى هو معيار العلوم لأن العلوم أربعة أقسام وهو منتج لتلك الأربعة جميعا كمامر منا مفصلا .[٢] قوله ضرورى آه لان الكبرى لما دلت على أن الأكبر ثابت لجميع أفراد الأوسط كما هو معنى كلية الكبرى ومن أفراد الأوسط الأصغر كما هو مقتضى إيجاب الصغرى فلاجرم أن يثبت الأكبر للأصغر ثبوتا بينا لايحتاج إلى نظر وفكر فافهم .[٣] أقول ولذلك الموافقة والقرب من الأول أدعى بعضهم أن إنتاج الشكل الثانى بين أيضا وإن كان يكذب ذلك ردهم الشكل الثانى إلى الأول وقت الإستنتاج كما سيأتى .[٤] قوله الموضوع آه لك أن تقول فى شرف موضوع المطلوب أن الموضوع ذات ومتبوع والمحمول حال وتابع والذات أشرف من الصفة والمتبوع من التابع .ع

وإنما جعل ثالثا لموافقته الاول فى الكبرى التى هى أخس المقدمتين وذهب(١) بعض الأفاضل إلىٰ أن فى جعل موضوع المطلوب الذى هو الاصغر والصغرى التى تشتمل على الاصغر أشرف وجعل المحمول الذى هو الاكبر والكبرى التى تشتمل على الأكبر أخسّ بعدا لايخفى والظاهر(٢) أن وجه البعد عنده أن الاصغر لما كان اقل أفرادا ينبغى أن يكون أخسّ وكذا ما هو مشتمل عليه والاكبر لما كان أكثر أفرادا ينبغى أن يكون أشرف وكذا ما هو مشتمل عليه ولهذا صرحوا بأن الكلى أشرف من الجزئى أقول أن الاكبر وإن كان اكثر أفرادا لكنه ليس بمطلوب بل هو إنما يطلب لإجل الموضوع وهو وإن كان أقل أفرادا لكنه ليس بمطلوب لإجل المحمول بل(٣) لذاته فيكون جعل الأكبر وما يشمل عليه أخسّ ظاهرا وجعل الأصغر ومايشتمل عليه أشرف أقرب بهــذا الإعتبار إذ لاخفاء على من له ادنى لب[٣]

---

(١) الأولى[١] ان يقول قال بعض الأفاضل .جلال (٢) قوله والظاهر أن وجه البعد إلخ ويحتمل ان يكون وجهه أن المحمول محط الفائدة دون الموضوع فبالحرى أن يجعل الثالث ثانيا وبالعكس .صادق (٣) قوله بل لذاته وفيه أن ذات الموضوع غير مقصود فى باب الاخبار والأعلام بل المقصود بالذات هو الحكم بأن المحمول ثابت للموضوع فالقريب فى المقصود بالذات هو المحمول .جلال

حاشية عبيد: [١] وجه الأولوية ان الذى قاله القائل ليس مذهبا لأحد بل هو إعتراض على ترتيب الإشكال بالنهج المذكور فتدبر .[٢] فائدة سنية إعلم أنهم قالوا أن النتيجة فى كل الإشكال تابعة للاخس الارذل ففى الموجبة والسالبة النتيجة موجبة لأن الإيجاب أشرف من السلب وفى الكلية والجزئية النتيجة جزئية لشرافة الكلية من الجزئية وبينوا لذلك وجوها غير سديدة ودلائل خطابية ولنعم ما قال المحقق البهارى رحمه الله ان ذلك الإتباع بالإستقراء .عبيد [٣] اى عقل قالوا العقل بمنزلة اللب والبدن كالقشر والثياب قشر القشرأ.

أن القليل المقصود لذاته أشرف من الكثير الغير المقصود لذاته المطلوب لإجل ذلك القليل ثم شرع فى شرائط إنتاج الأشكال بحسب الكمية[١] والكيفية[٢] فقال أَمَّاالشَّكْلُ الأَوَّلُ فَشَرْطُهُ أى شرط إنتاجــه بحـسب
على حذف المضاف .
الكيفية إيجَابُ الصُغْرى وإلا(١) لم يثبت إندراج الأصغر تحت الأوســط فلم يتعد حكم الكبرى إليه كقولنا لاشئ من الإنسان بفرس وكل فرسٍ صهال وبحسب الكمية كُلّيَّة الْكُبْرَى إذ(٢) لو كانت جزئية إحتمــل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الاصــغر فلا يحصل الإنتاج كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الحيوان فرس وَأَمَّـــا الشكل الثَّانىْ فَشَرْطُهُ أى شرط إنتاجه امران أحدهما بحسب الكيفيــة وَهُوَ إخْتلاَفُ مُقَدِّمَتَيْه فى الْكَيْفيَّة أى الإيجاب والسلب بــأن يكــون أحدهما موجبة والأخرى سالبة وثانيهما بحسب الكمية وَهُوَ كُلّيَّةُ الْكُبْرَى
أيتهما كانت .

(١) قوله وإلا لم يثبت إلخ لان الكبرى تدل على أن الثابت له الأوسط فهو محكوم عليه بالأكبر والصغرى على تقدير كونها سالبة حاكمة بأن الاوسط مسلوب عن الأصغر فلا يكون الاصغر داخلا فيما ثبت له الاوسط فلا يتعدى إلى الاصغر فلا يلزم النتيجة .جلال (٢) قوله إذ لو كانت إلخ يريد أن الكبرى لو كانت جزئية كان معناه أن بعض أفراد الأوسط محكوم عليه بالأكبرِ وجاز أن يكون الأصغر غير ذلك البعض فالحكم على البعض لا يتعدى إلى الأصغر .جــلال

حاشية عبيد [١]أى المقدار والمراد بالكمية ههنا الكلية والجزئية .[٢] والمراد بالكيفية الإيجاب والسلب .عبيد الله كندهارى

إذلو إتفقتا فى الإيجاب والسلب أو كانت الكبرى جزئية يلزم(١) الإختلاف الموجب(٢) للعقم وَأَمَّاالشكل الثَّالِثُ فَشَرْطُهُ مُوْجبيَة الصُّغْرَى أى كون الصغرى موجبة وإلا يحصل(٣) الإختلاف الموجب للعقم هذا بحسب الكيفية وأما بحسب الكميّة فشرط إنتاجه كُليَّة إحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْن لحصول(٤) الإختلاف على تقدير جزئيتهما وَاَمَّا الشكل الرَّابعُ فَغَيْرُ مُحْتَاج إلَيْه لعَدَم وُقُوْعه فى الإسْتعْمَال لأَنَّه غَيْرُ بَيِّن الإنْتَاج فلم يتعرض لشروط إنتـاجه وتفصيلها فى المطولات .

وفى تعليل عـدم وقوعـه فى الإستعمال بكونه غير بيّن بعـد

---

(١) قوله يلزم الإختلاف أما فى الإتفاق فلأنا إذا قلنا كل إنسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الإيجاب أعنى كل إنسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب أعنى لاشئ من الإنسان بفرس وكذا إذا قلنا لاشئ من الإنسان بحجر ولاشئ من الفرس بحجر كان الحق السلب وهو لاشئ من الناطق بحجر فالحق الإيجاب أعنى كل إنسان ناطق وأما على تقدير كون الكبرى جزئية فلأنا إذا قلنا لاشئ من الإنسان بفرس وبعض الحيوان فرس فالحق الإيجاب أعنى كل إنسان حيوان ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب أعنى لاشئ من الإنسان بصاهل وكذا إذأ قلنا كل إنسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان فالصادق الإيجاب أعنى كل إنسان جسم ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان اللازم السلب أعنى قولنا لاشئ من الإنسان بحجر .صادق (٢) قوله الموجب للعقم لان الإنتاج المعتبر عندهم هو الأنتاج لذات القياس على ما يقتضى التعريف ولما إختلف النتيجة علم أن لزومها ليس لذاته ضرورة أن مقتضى الذات لايختلف .صادق (٣) قوله وإلا يحصل الإختلاف كقولنا لاشئ من الإنسان بفرس وكل إنسان حيوان أو ناطق فالصادق فى الأول الإيجاب وفى الثانى السلب وكذا إذا بدلنا مادة الكبرى بقولنا لاشئ من الإنسان بصاهل أو حمار كان الحق فى الأول الإيجاب وفى الثانى السلب .منه (٤)قوله لحصول الإختلاف كقولنا بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ناطق أو صاهل فالحق فى الأول الإيجاب وفى الثانى السلب وكذا إذا قلنا بعض الحيوان ليس بناطق أو بصاهل كان الصادق فى الأول الإيجاب وفى الثانى السلب .منه

لايخفى(١) وأن يعلل بكونه بعيدا(٢) عن الطبع جدا ثم شرع فى لواحق القياس فقال ﴿فَصْلٌ﴾ فى الإسْتِقْرَاء وهو عبارة عن(٣) تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على ما إشتمل[٣] تلك الجزئيات وَهُوَ أى الإستقراء على نوعين تامٌ إن إسْتَدَلَّ بجَمِيْع الجُزْئِيَّات وَيُحْكَمُ عَلَى الْكُلِّ كما يقال كل جسم إما حيوان أو نبات أو جماد إلى آخره وكل واحد منهما متحيز ينتج أن كل جسم متحيز وهو يفيد اليقين وَهُوَ أى التام قَلِيْلُ الإسْتِعْمَال وَنَاقِصٌ إنْ إسْتَدَلَّ بأَكْثَر الْجُزْئِيَّات وَحُكِمَ عَلَى الْكُل كَقَوْلنَا كُلُّ حَيْوَان يُحَرِّكُ فَكَّهُ الاَسْفَل عِنْدَ الْمَضْغ لأَنَّ الإِنْسَانَ وَالْبَهَائِمَ كَذَلِكَ وَهُوَ لايُفِيدُ الْيَقِيْنَ لإحْتِمَال أَنْ لاَيَكُوْنَ الْكُلُّ بهذه الصفة لجواز وجــود جزئى آخر يكون حكمه مخالفا لما إستقرى

(١) قوله بعد لايخفى وذلك لأن كونه غير بين لايستلزم عدم وقوعه فيه كما لايخفى كيف والثانى والثالث غير بين ولاينتجان بدون ردهما إلى الأول .جلال (٢) قوله بعيدا عن الطبع لكونه مخالف بالكلية (أى فى الصغرى والكبرى) للشكل الأول الذى هو وارد على النظم الطبعى .جلال (٣) قوله عبارة عن تصفح آه فى هذا التفسير تسامح[٢] كما أن تفسيره بالحكم على الأمر الكلى أيضا كك إلا أن المفهوم من شرح الرسالة أن فى الثانى تسامحا دون الأول صادق

حاشية عبيد: [١] أقول والصواب آه ويؤيده أن الشيخ أبو النصر فارابى والشيخ ابو على بن سيناء عللا سقوطه عن الأعتبار بكونه أبعد جدا .ع [٢] والتفسير الخالى عن التسامح ما قالوا الإستقراء حجة يستدل فيها من حكم أكثر الجزئيات أو كلها على الكل .[٣] بل يفيد الظن لأن الغالب أن جزئيات ذلك الكلى هى التى وقع تصفحها قالوا إن المظنون الحاق المشكوك بالأعم وذلك لان وجود الفرد الخارج عن حكم تلك الجزئيات مشكوك فتدبر.ــ عبيد كند هــــارى

كالتمساح[١] فإنه قيل إنه لايحرك فكه الأسفل عندالمضغ ﴿فصل﴾ فى التَّمْثِيْل وهو تشبيه جزئي بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلل بذلك المعنى وهو المعنى بقوله وَهُوَ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِجُزْئِىٍّ عَلَى جُزْئِىٍّ آخَرَ لِمُشَارَكَتِهِمَا بَيْنَهُمَا فِىْ كُلِّى مُؤَثِّرٍ فِى الْحُكْمِ وَيُسَمَّى التَّمْثِيْلُ فِى عُرْفِ الْفُقَهَاءِ قِيَاسًا[١] لمافيه من ضم جزئى بجزئى وإلحاقه به والصورة التى هى محل[٢] الوفاق اصلا والصورة (كحدوث البيت.ص) التى هى محل الخلاف فرعا والمعنى المشترك (لكونه محاجا إليه.) بينهما علة جامعة كَقَوْلِنَا الْعَالَمُ مُؤَلَّفٌ[٤] (لكونه محتاجا.) فَيَكُوْنُ حَادِثًا كَالْبَيْتِ[٥] (كالتاليف.)

---

(١) قوله وهو تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما المعنى المشترك يسمى جامعا[٢] وتاثيره تارة يعرف بالدوران وهو ترتب الشئ على ما له صلوح العلية إما وجودا أو عدما أو معا وتارة بالسبر[٣] والتقسيم وهو إيراد أوصاف الأصل وإبطال بعضها لتعين الباقى كما يقال الحدوث لابدله من علة وهو إما الوجود أو الجسمية والأول ليس بعلة وإلا لكان الواجب تعالى حادثا فتعين الثانى فقط .منه (٢) تولد قياسا فينبغى أن يشترط الشروط المعتبرة فى القياس .ص المذكورة فى كتب أصول الفقه بالتفصيل. (٣) هى محل الخلاف كحدوث العالم عند الحكماء قيل قد ذهب الفلاسفة إلى قدم السموات بموادها وصورها وأشكالها وقدم العناصر بموادها وصورها لكن بالنوع بمعنى أنها لم تخل قط عن صورة نعم أطلق القول بحدوث ما سوى الله تعالى لكن بمعنى الإحتياج إلى الغير لابمعنى سبق العدم عليه .صادق وهو الذى يسمونه بالحدوث الذاتى . (٤) قوله العالم مؤلف إنما سمى العالم عالما لأنه علم على وجود الصانع .ص (٥) قوله كالبيت يعنى أن البيت حادث، لأنه مؤلف وهذه العلة موجودة فى العالم فيكون العالم حادثا .جلال

حاشية عبيد: [١] فإنه حيوان بحرى فكه الأسفل متصل بالبدن فلا يحركه وما قيل إنه الحوت الكبير ففيه أن الحوت يحركه الفكه الأسفل .[٢] لجمعه الأصل والفرع فى الحكم .[٣]السبر بكسر السين المهملةوسكون الباء الموحدة هو إمتحان غور الجرح وغيره كما فى القاموس والمراد ههنا إمتحان أوصاف الأصل بأن أيها يصلح لعلية الحكم فتحقق المناسبة .[٤] قوله قياسا آه نظرا إلى معناه اللغوى وهو التقدير والتسوية كما يقال قس النعل بالنعل أى قدره به وهو يستلزم التسوية وفى التمثيل تقدير حكم الفرع بالأصل وتسويته به فهذا وجه التسمية .

«فصل»

فى الْبُرْهَان وهو قياس مركبة من مقدمات يقينية[١] لإنتاج يقينيى وهو أى البرهان إِمَّا لمِّىّ وَهُوَ الَّذىْ[٢] يَكُوْنُ حَدُّ الأَوْسَط فيْه علَّةَ النسْبَة أى علة نسبة الأكبر إلى الأصغر فى الذهن والخارج وإنما يسمى لميا لإفادة اللميّة أى العلية كَقَوْلنا هَذا مُتعَفِّنُ الأَخْلاَط[٣] وَكُلُّ مُتعَفِّنُ الأَخْلاَط مَحْمُوْمٌ فَهذَا مَحْمُوْمٌ فالحد الأوسط وهو متعفن[٤] الاخلاط علة لنسبة الحمى إلى هذا فى الذهن والخارج وَإِنِّيٌّ وإنماسمى إنيّا لإفادته الإنية اعنى الثبوت فى العقل وَهُوَ الَّذىْ يَكُوْنُ الْحَدُّ الأَوْسَطُ فيْه علَّةَ النِّسْبَة فى الذِّهْن فقط وفى الخارج معلول لها

قوله من مقدمات يقينية سواء كانت إبتداء كالضروريات أو بواسطة كالنظريات[٦] .جلال (٢) قوله أى العلية فاللمية ما يجاب به عن السوال بلم كما أن (الماهية) الكيفية والكمية ما يجاب به عن السوال بما هو وكيف وكم وقيل الإستدلال من العلة على المعلول برهان ومن العكس إنى .صادق

حاشية عبيد: [١] ١قوله يقينية آه منسوبة إلى اليقين بمعنى تعلقه بها واليقين هو الإعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فبالأول خرج الشك والوهم وبالثانى الظن وبالثالث التقليد وبالرابع الجهل المركب [٢] وهوالذى آه أقول هذا بحسب الإصطلاح وإلا فمعنى اللمى المنسوب إلى لفظ لم وقد تقرر عندهم أن لفظ لم سؤال عن علة الشئ سواء كان ذهنا أو خارجا راجع السلم صــ٢٦ .[٣] الأربعة الدم والصفراء والسوداء والبلغم .[٤] التعفن عند الأطباء هو الخروج عن الإعتدال الخاص .[٥] أى نسبة الأكبر إلى الأصغر .[٦] والمراد بالواسطة فى النظريات النظر والفكر .عبيد {١} إعلم أن القضايا القينية قد تكون ضرورية وقد تكون نظرية منتهية إلى الضرورية والضروريات عند الجمهور ستة أقسام الأوليات مثل الكل أعظم من الجزء والمشاهدات مثل الشمس مشرقة والنار محرقة والمجربات ميل السقمونيا مسهل للصفراء والحدسيات مثل نورالقمر مستفاد من نور الشمس والمتواترات مثل محمد صلى الله عليه وسلم إدعى النبوة وأظهر المعجزة والقضايا قياساهما معها مثل الأربعة زوج وعند صاحب المواقف سبعة أقسام القسم الرابع الوهميات فى المحسوسات دون العقليات مثل كل جسم فى جهة .محمد زاهد عزيز خــــيل

كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فهذا متعفن الأخلاط فالحمى (١)معلول فى الخارج وفى الذهن علة لأن تصور[١] المعلول علة لتصور العلة فى الذهن وليكن هذا آخر الكلام فى شرح هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين فقـــــــــــــــــط .

---

(١) فالحمى معلول يعنى أن الحمي موقوف على تعفن الأخلاط وعلم تعفن الأخلاط موقوف على الحمى لكنه مناقض لما مر من أن الحمى وعلمه موقوف على تعفن الأخلاط وعلمه فتأمل .صادق [١] قوله لأن آه فيه إن الكلام إنما كان فى التصديق لا فى التصور بدليل أن البرهان هو الموصل إلى التصديق وبدليل قوله علة النسبة فى الذهن آه لا فى التصور فافهم [٢] قوله فتأمل آه لعله إيماء إلى الجواب بأن الأول بالنسبة إلى من جهل نسبة الحمى إلى زيد وعلتها الخارجية وهذا بالنسبة إلى من علم نسبة الحمى إلى زيد وجهل نسبة تعفن الأخلاط إليه فلا منافات عبيد كند هارى وقد وقع الفراغ من كتابته الثامن عشر من شهر شوال سنة ١٤٢٤\ الهجرية وصلى الله عليه وسلم على محمد وآله وصحبه أجمعين .{١} يمكن أن يكون المراد من التصور العلم الذى يعم التصديق .

